جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

النمو والإنصاف والتنمية: دراسة في منطق الإرتباطات السببية – حالة البلدان في طريق التنمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

بوطاف عمار **بن عبد العزيز مصطفى**

لجنة المناقشة:

الرقم	الإسم واللقب	الصفة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية
01	د. العقون جلول	رئيسا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الجزائر 3
02	أ. د. بن عبد العزيز مصطفى	مشرفا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الجزائر 3
03	د. لمام محمد حليم	مناقشا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الجزائر 3
04	د. عمروش عبد الوهاب	مناقشا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة بومرداس
05	د. خلفان كريم	مناقشا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة تيزي وزو
06	د. لراري علي	مناقشا	أستاذ محاضر"أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2018 – 2019

اعترافات

الإمكانيات المادية التي كانت قليلة لدى أمي وأبي رحمة الله عليه، تؤكد وجوب الإعتراف بالدولة الجزائرية لاعتمادها التعليم المجاني، الذي بدونه ما كان بإمكاني مواصلة التمدرس.

كما أنه من الواجب الإعتراف بدور الأستاذ المشرف "بن عبد العزيز مصطفى"، الذي بفضله بدأت أعرف معنى وأهمية الإقتصاد، وكذلك أساتدة العلوم السياسية منذ عهد معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية والإعلام، وإلى زمن كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، اليوم.

كما يتوجب الإعتراف بالأستاذ "صويلح مولود" لصدقه وتشجيعاته المتواصلة، وبالأستاذ "عميور" على مواقفه المبدئية، وبالأستاذ "شيكر طارق" على مساعداته في إحضار الكثير من مراجع هذا الموضوع.

وفي الأخير، يوجه الاعتراف إلى "برهان الدين بومطرق" و"سارة بومطرق" من مكتبة نبراس بتاسوست–جيجل.

مـــلـــخـــــــص

النمو والإنصاف والتنمية: دراسة في منطق الارتباطات السببية – حالة البلدان في طريق التنمية، هو موضوع اقتصاد سياسي يتعلق بجميع البلدان، خاصة البلدان في طريق التنمية.

ينطلق هذا الموضوع من سؤال حول كيفية ارتباط النمو والتنمية بتوزيع منصف للثروة، وحيث يتم فيه افتراض الإنصاف كعمل النمو إضافي إلى جانب عوامل النمو الأخرى المعروفة.

الغموض الدائر حول النمو وعدم تسببه في خلق التنمية في تلك البلدان منذ استقلاليتها، حتم البحث في تاريخ النمو الاقتصادي الحديث الذي عرفته أوروبا الغربية انطلاقا من انجلترا.

لكن، ما هو غير معروف على نطاق واسع، هو أن الأفكار الجديدة التي تكون قد حركت النمو في انجلترا دخلت من جنوب أوروبا عبر ايطاليا نحو انجلترا، والتي وفرت الظروف الملائمة لنضج الرأسمالية باقتصاد سوق حرة.

ما هو غير معروف على نطاق واسع أيضاً، هو أن كل خطوات التقدم التقني منذ بدايته في انجلترا، كانت مرافقة بالفقر المستديم والتشرد خاصة مع بداية حركة التسييجات. فكان النمو الاقتصادي الحديث على حساب الأغلبية الكبيرة من السكان، مما يسمح بالقول أن النمو الاقتصادي الحديث لم يكون وطنياً بل طبقياً.

ذلك المسار تم اعتباره المسار الطبيعي الوحيد الذي على كل بلد يريد النمو والتنمية.

لاحقاً، تأثرت نظرية النمو النيوكلاسيكية بذلك التاريخ، أحياناً باجتهادها في تزيين ذلك التاريخ، وتارة أخرى بتحويل بعض المفاهيم إلى مصطلحات مموهة، كتحويل الأرباح المتناقصة إلى مردودات متناقصة.

بسبب تلك التحريفات، تأثر سلباً تفسير التخلف، والذي نتج عن تطور الغربي. فأصبح التخلف، بذلك، مجرد تأخر، أو بسبب عيب أصلي في البلدان المتخلفة (البلدان في طريق التنمية).

بعد إعلان الليبرالية كمذهب وحيد في بداية التسعينيات، ظهر الفقر على نطاق واسع مع عجز حكومات البلدان في طريق التنمية على تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها، فظهرت فجأة مناقشات حول علاقة النمو بالا مساواة، أو بالمساواة، لكنها انتهت إلى طريق مسدود.

لذلك تمت الاستعانة بالبعض من الفلاسفة، كجون رولز وأمرتيا صن، ولكن كل هؤلاء الفلاسفة تعرضوا هم أيضاً إلى صعوبات سببها اعتماد فكرة المساواة كمنطلق لدراستهم. لكن المساواة هي فكرة غير واقعية.

الإنصاف، الذي يمكن تجسيده من طرف الحكومات عن طريق إعادات توزيع مستمرة، هو نظرة وشعور الناس تجاه عدالة أو لا عدالة قوانين العدالة الموجودة. لذلك، يجب أن تكون هناك سياسات إعادات توزيع مستمرة، لكون الظروف الاقتصادية تتغير كل يوم.

في الأخير، تتم البرهنة على أن التوزيع المنصف لا يمكن أن يتحقق إلا بحكومة ديمقراطية، والتي تسبب في ظهور مؤسسات اقتصادية واجتماعية منصفة محترمة من طرف الجميع. هذا يؤدي إلى استقرار واطمئنان السكان، مما يؤدي إلى تفرق السكان إلى تعاون جماعي وإلى الجدية وإتقان العمل، ومنه إلى رفع الإنتاجية وظهور الابتكارات، التي هي أساس القدرة التنافسية لأي اقتصاد وطني.

Résumé

Croissance, équité et développement - une étude de la logique des liens de causalité: l'état des pays sur la voie du développement fait l'objet d'une économie politique qui concerne tous les pays, en particulier ceux sur la voie du développement.

Ce sujet découle de la question de savoir comment la croissance et le développement se rapportent à une répartition équitable de la richesse et où l'équité est supposée être un acte de croissance supplémentaire aux côtés d'autres facteurs de croissance connus.

L'incertitude quant à la croissance et son incapacité à créer un développement dans ces pays depuis l'indépendance ont rendu impératif l'examen de l'histoire de la croissance économique moderne en Europe occidentale depuis l'Angleterre.

Ce que l'on ignore généralement, c'est que les nouvelles idées qui ont propulsé la croissance en Angleterre sont venues du sud de l'Europe en passant par l'Italie et se sont établies en Angleterre, conditions qui ont permis au capitalisme de mûrir dans une économie de marché.

Ce que l'on ignore généralement, c'est que toutes les étapes du progrès technique depuis sa création en Angleterre se sont accompagnées d'une pauvreté persistante et de déplacements de population, en particulier au début du mouvement de clôture. La croissance économique moderne s'est faite aux dépens de la vaste majorité de la population, ce qui a permis de dire que la croissance économique moderne n'était pas nationale mais de classe.

Cette voie a été considérée comme la seule voie naturelle pour tous les pays qui souhaitent croissance et développement.

Plus tard, la théorie de la croissance néoclassique a été influencée par cette histoire, parfois par la diligence avec laquelle elle a été décorée, et parfois par la transformation de certains concepts en termes subtils, tels que la transformation de bénéfices décroissants en rendements décroissants.

En raison de ces distorsions, l'interprétation du sous-développement résultant du développement de l'Occident a été affectée. Le sous-développement est donc devenu un retard ou à cause d'un défaut original dans les pays sous-développés (pays sur la voie du développement).

Après la proclamation du libéralisme en tant que seule doctrine au début des années 90, la pauvreté était généralisée, les gouvernements sur la voie du développement étant incapables de répondre aux besoins essentiels de leurs citoyens.

Par conséquent, certains philosophes, tels que John Rolls et Amartya Sun, ont été embauchés, mais tous ont également rencontré des difficultés causées par l'idée de l'égalité comme point de départ de leur étude. Mais l'égalité est une idée irréaliste.

L'équité, qui peut être incarnée par les gouvernements grâce à des redistributions continues, est la perception qu'a le peuple de la justice ou non des lois en vigueur. Par conséquent, des politiques de redistribution doivent être en cours, car les conditions économiques changent chaque jour.

Enfin, il est démontré que la répartition équitable ne peut être réalisée que par un gouvernement démocratique, ce qui permet l'instauration d'institutions économiques et sociales équitables respectées par tous. Cela conduit à la stabilité et à la réassurance de la population, ce qui conduit à la dispersion de la population vers la coopération collective et le sérieux et la maîtrise du travail, puis à augmenter la productivité et l'émergence d'innovations, bases de la compétitivité de toute économie nationale.

مقدمة:

بالرغم من أن البلدان في طريق التنمية كانت قد حققت استقلالها السياسي منذ أكثر من نصف قرن، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق استقلالها الاقتصادي إلى اليوم، خاصة في الكثير من بلدان آسيا وكل بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كانت تلك البلدان، عند استقلالها، قد شرعت في العمل على تحقيق تنميتها عبر اعتماد سياسات نمو متنوعة حسب ظروف كل بلد وحسب تطلعات كل دولة. لكن، رغم اختلافات سياساتها، إلا أنها توحدت في كونها كانت تسعى للحاق بالبلدان المتنمية الرأسمالية الصناعية، وهو الشيء الذي سهل الاعتقاد بضرورة الانطلاقة من بداية مسار النمو الاقتصادي الحديث، أي منذ بداية الثورة الصناعية، حتى ولو كان ذلك عن طريق اختصار المراحل.

غير أن ما لا يشار إليه في الغالب، أن الثورة الصناعية كانت نتيجة عوامل خارجية ونتيجة تراكم رأسمالي جائر راح ضحيته الملايين من شعوب أوروبا الغربية، وفيما بعد كل القارات المتبقية وميلاد التخلف الاقتصادي فيها عند استعمارها، وليتضح أن النمو الاقتصادي كان ولا يزال مصدره الجميع، ولكنه كان لفائدة الأقلية القليلة.

بعد ذلك، ومع ذلك جاء دور المؤرخين الاقتصاديين، ليقولوا أن المراحل الأولى من كل تنمية تترافق بالضرورة بلامساواة في التوزيع، وبعد بلوغ مستويات معينة من التنمية تبدأ تلك اللامساواة في التناقص. لكن، لم يتم الانتباه إلى أن تاريخ اللامساواة في الدخل في البلدان الغربية هو تاريخ النمو الاقتصادي الحديث، أي منذ أكثر من قرنين على الأقل، وأن الأكثر انتفاعا من ذلك النمو هم أنفسهم منذ القرن 18 إلى اليوم، سواء في البلد الغربي الواحد، أو نسبة إلى باقي البلدان.

ما يكذب الاعتقاد بضرورة اللامساواة للنمو أو للتنمية هو بروز بلدان شرق آسيا، مثل الصين وكوريا الجنوبية، حيث النمو السريع على مدى طويل والمرفق بالإنصاف في التوزيع، وبالترافق مع حكومات تسلطية.

ذلك مهم بالنسبة لباقي البلدان في طريق التنمية، التي تجد نفسها ابتداء من سنوات 1990 بين مطرقة الديون الخارجية وسندان المطالبات الشعبية الضاغطة.

مبررات اختيار الموضوع:

لهذا الموضوع مبررات موضوعية وذاتية متكاملة، تدفع الباحث إلى السعي للوصول إلى نتائج علمية مفيدة للبحث العلمي وللاقتصاد والمجتمع، في الحاضر والمستقبل.

1. المبررات الموضوعية:

المبررات الموضوعية لهذا الموضوع تنبع من الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور للبلدان في طريق التنمية، منذ اتضاح فشل تجاربها التنموية، وانسداد الآفاق بسبب تزايد اللامساواة وانتشار الفقر، وعجز الحكومات على الاستجابة للمطالبات الشعبية المتراكمة، بسبب ضعف معدلات النمو أحيانا، أو بسبب التناقص المفاجئ في معدلات النمو في أحيان أخرى، لأسباب غير اقتصادية في كثير من الأحيان.

2. المبررات الذاتية :

بالإضافة إلى المبررات الموضوعية، فالمبررات الذاتية تنبع من الرغبة الشخصية في التعرف على لغز تعثر التنمية في البلدان في طريق التنمية، ومنها الجزائر، رغم توفر كل عوامل النمو المشهورة.

كما يزيد من تلك الرغبة الشخصية، القناعة بأن الاقتصاد يرتبط بالتوزيع، ومنه فالتوزيع المنصف أو غير المنصف له أثره الأكيد على النمو، وهر ما قد يكون العامل المنسي ضمن عوامل النمو المشهورة، والتي هي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التقني.

إشكالية البحث:

منذ إعلان العولمة الاقتصادية الرأسمالية كنظام اقتصادي وحيد في العالم، تزايدت اللامساواة في الدخل كنتيجة حتمية للرأسمالية، وتزايدت الإخفاقات التنموية في البلدان في طريق التنمية وانتشر الفقر واللاأمن، وأصبحت، بالتالي، الدول مهددة في وجودها مع انخفاض في إنتاجية العمل وفي الادخار، نتيجة الشعور العام باللامساواة غير المنصفة في التوزيع.

انطلاقا من ذلك، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يرتبط مسار التنمية بتحقيق معدلات نمو مرتفعة مع توزيع منصف للثروة؟

- **من أجل ذلك يمكن طرح التساؤلات التالية:**

1. **هل كان اقتصاد أوروبا الغربية ما قبل الثورة الصناعية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الوطني؟**
2. **ما هي علاقة اللاعدالة التوزيعية بالنمو الاقتصادي في البلدان في طريق التنمية؟**
3. **هل يمكن لفكرة المساواة أن تشكل مقاربة ملائمة لعدالة كإنصاف؟**
4. **هل يكفي لتحقيق التنمية سيادة مؤسسات منصفة؟**

- **بناء على التساؤلات تلك، يمكن صياغة الفرضيات الآتية:**

1. **اللاإنصاف الاقتصادي في أوروبا الغربية كان لتحقيق التراكم الرأسمالي وأما النمو فكان منتجا ثانويا.**
2. **تقود اللاعدالة التوزيعية إلى اضطرابات اجتماعية وإلى اللاتعاون، وبالتالي إلى إضعاف النمو.**
3. **المساواة فكرة غير واقعية لا يمكن أن تشكل مقاربة ملائمة لعدالة كإنصاف.**
4. **سيادة المؤسسات المنصفة تقوي الثقة في التعاون الاجتماعي ومنه النمو والتنمية.**

أدبيات الدراسة:

يشتمل هذا الموضوع على ثلاثة ميادين علمية: التاريخ الاقتصادي، علم الاقتصاد، الفلسفة السياسية وعلم النفس الاجتماعي، ففي ما يخص الاقتصاد، يصعب حصر الأدبيات التي اهتمت سواء بالتاريخ الاقتصادي أو بالنمو والتنمية.هذه الأدبيات الاقتصادية، التي تهم في هذا الموضوع، كانت تدرس النمو بمعزل عن النمو في معضمها، وإذا فعلت فبعلاقته بالمساواة، ولأنها تعتبر المساواة والإنصاف مترادفين.

ثم أنها بدلا ما أن تستعمل المساواة، فهي تستعمل اللامساواة وعلاقتها بالنمو. هذه الدراسات بدأت في التكاثر إبتداء من سنوات 1990. من بين تلك الأدبيات يمكن ذكر مقالة "سايمن كوزنتس" حول النمو الاقتصادي واللامساواة لسنة 1955، إلى مقالة "مايكل برونو" في الإنصاف والنمو في البلدان في طريق التنمية لسنة 1996، و "وليام إسترلي" حول ما إذا كانت اللامساواة تسبب التخلف لعام 2007، وغيرها من المقالات والكتب التي تأخذ اللامساواة كمرادف للإنصاف.

أما في ميدان الفلسفة السياسية فيوجد كتاب في نظرية العدالة لـ "جون رولز" لعام 1971، ثم التنوعات التي ظهرت بناء على نظريته تلك، وهي مقالة في المساواة بالموارد لـ "رونالد دووركي" لعام 1981 ثم المساواة بالقدرات الأساسية لـ "أمريتا صن" لعام 1985، وعمل "جون رووmر" في المساواة بالفرص لعام 1998. لكن، ما يؤخذ على كل هذه الأعمال أنها اعتمدت على فكرة المساواة التي هي فكرة غير واقعية، وليست هي الإنصاف.

أما الأعمال التي حاولت دراسة الإنصاف فيمكن ذكر "ستاسي أدامز" (J.Stacy Adams)، والذي بدلا ما أن يستعمل الإنصاف كعنوان لمقالته، فإنه بدلا من ذلك تحتم عليه الأمر استخدام اللاإنصاف في مقالته لعام 1963. لكن ما يؤخذ عليه، أنه فهم اللإنصاف كلامساواة نسبية (أي بالمقارنة).

عموما، ما يمكن ملاحظته على كل الأدبيات التي حاولت دراسة اللامساواة في التوزيع وأثرها على النمو، أنها كانت من أجل النمو، وليس من أجل كل الذين أنتجوه ،وهذا ما غاب عنهم، وهذا ما يشكل مركز هذا الموضوع. فالإنصاف في التوزيع مفترض هنا كعامل نمو.

الإطار المنهجي:

من الصعب إستخدام منهج واحد لمثل هذا الموضوع المركب من تاريخ اقتصادي وتحليل اقتصادي، وفلسفة سياسية وعلم نفس اجتماعي.

لذلك، يتحتم استخدام المنهج التاريخي بهدف تتبع طبيعة المراحل التي تطور عبرها النمو الاقتصادي الحديث، والذي غير العالم تغييرا جذريا فخلق، من جهة، التنمية، ومن جهة أخرى التخلف للأغلبية الكبيرة من سكان العالم.

وإذا كان التحليل مستحسنا مع كل المناهج فإنه يبدو أن النقد يفرض نفسه كمنهج ضروري لإفتكاك الحقائق من الأوهام، التي قد تكون وراء استخلاص نتائج تاريخية خاطئة أو تضمينات خاطئة لنظرية من النظريات.

تقسيم الدراسة:

تتقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، ولكل فصل مباحث، ولكل مبحث نقاط فرعية.

الفصل الأول تضمن قراءة تاريخية أخرى لتاريخ النمو الاقتصادي الحديث الذي أشتهر أنه انطلق مع ظهور ما اتفق عليه أنه الثورة الصناعية، والتي يبدوا أنها هي نفسها كانت نتيجة تراكم رأسمالي غير عادل، والذي انطلق خاصة في الفترة التي ظهرت فيها البروتستانتية التي اتجهت نحو إنجلترا عبر إيطاليا.

في المبحث الثاني تم إدخال بعض الافتراضات التي تبرر الأمر الواقع في القرن العشرين عن طريق افتراضات غير واقعية تغطي تاريخ لا عدالة النمو الاقتصادي الحديث.

وفي المبحث الثالث، من هذا الفصل، يأتي لعرض تفسيرات التخلف التي تتضارب لكون بعض التفسيرات تنطلق من الواقع، بينما الأخرى فتنطلق من الصورة المزينة لتاريخ النمو الاقتصادي الحديث، وتقارن واقع البلدان المتخلفة مع تلك الصورة المزينة، لتوصل إلى الاستنتاج أن القضية هي مجرد تأخر فقط.

في الفصل الثاني من هذه الدراسة تم إدخال الجدل القائم حول علاقة النمو باللامساواة بدل المساواة، بما أن النمو الاقتصادي الحديث تميز بمعدلات نمو طويلة المدى وبلا مساواة في الدخل.

في هذا الجدل يوجد قسمين رئيسيين: القسم الذي يتمسك بالحكمة المستقاة من تاريخ النمو الاقتصادي الحديث، المتمثلة في ترافق اللامساواة بالنمو، والقسم الذي أدرك مؤخرا (في سنوات 1990) أن اللامساواة المفرطة تضر بالنمو.

لكن، قبل ذلك، تم إدخال مبحث أول حول مفهوم توزيع الدخل ولا مساواة الدخل الشخصي في البلدان في طريق التنمية، لأن الجدل الدائر حول علاقة النمو باللامساواة في الحقيقة يهم البلدان في طريق التنمية، خاصة منذ إعلان العولمة الاقتصادية في سنوات 1990 وانتشار الفقر والفوضى وعجز حكومات هذه البلدان على تلبية حاجات سكانها المتزايدة المرفقة بواجب الدمقرطة على الطريقة الغربية.

الجدل الدائر حول علاقة النمو باللامساواة بين علماء الاقتصاد انتهى بلا نتيجة توضح تلك العلاقة، ولهذا السبب تمت الاستعانة بالفلسفة السياسية لفهم أكثر كيف يجب أن تكون المساواة في الدخل. من أجل ذلك تم التطرق بصفة أوسع لنظرية جون رولز في العدالة مقارنة بحجم اهتمام أقل بالنسبة للتنوعات التي ظهرت بناء على نظرية رولز بعده. هذه التنوعات هي نظرية المساواة بالموارد لرونالد دووركن، ثم نظرية أمرتيا صن في المساواة بالقدرات الأساسية، وأخيرا نظرية المساواة بالفرص لجون رووmر.

في الفصل الرابع يتم عرض مختصر لمسار التنمية في البلدان في طريق التنمية، حيث يتم عرض سياسات النمو المجربة التي اتضحت للجميع، في الثمانينيات من القرن العشرين، أنها فشلت. هنا ستتم الإشارة إلى عامل مهم تم إغفاله عند البحث حول أسباب ذلك الفشل، وهو الإنصاف.

لم تكن تلك السياسات في مسارها منصفة لا من حيث تخصيص الموارد بين القطاعات ولا من حيث توزيع الدخل، وهذا تقليدا لما تضمنته النظريات التبريرية والمزينة لتاريخ اللامتساوي للنمو الاقتصادي الحديث.

في هذا الفصل ستتم محاولة تبيان أن الإنصاف، أو اللاإنصاف، هو العامل الحاسم المغيّب في سياسات النمو تلك. فبعد محاولة تقديم مفهوم آخر للإنصاف، بدل مفهوم الإنصاف القائم على المقارنة وفق ظروف البلدان في طريق التنمية، سيتم تقديم إشارة ضمنية إلى أن الإنصاف الحقيقي الدائم هو الإنصاف المؤسساتي، الذي قد تنتجه كل مؤسسة سياسية في مجتمع متعاون. هذا النوع من الإنصاف، هو عامل النمو الغائب ضمن عوامل النمو الأخرى.

أما الجزء الأخير من هذا الفصل، فهو يقدم الدليل على صحة الدور الإيجابي للإنصاف في تحقيق النمو السريع وعلى مدى طويل. ولهذا تم إظهار نموذج بلدان شرق آسيا؛ حيث كان لدور المؤسسات المنصفة الدور الحاسم في نجاحها الاقتصادي رغم أن الحكم فيها كان تسلطيا ولايزال.

الفصل الأول:

تاريخ للنمو الاقتصادي الحديث والتخلف

يترجم النمو على شكل زيادة بالاستناد إلى اقل. فنمو اقتصاد وطني يعرف بأنه الارتفاع المستمر على طول مدة زمنية طويلة للناتج الوطني الخام أو للدخل الوطني[1]. وهو (النمو الاقتصادي لأمة ما) يقاس بمعدل ارتفاع الناتج الوطني على المدى الطويل[2]. ولما كان الأداء الاقتصادي لأمة ما يقرر بالأداء الماضي، والأداء المستقبلي بالأداء الحاضر[3]، فانه من المحتمل جدا أن النمو الاقتصادي الحديث لم يكن وليد الثورة الصناعية، التي يحتمل أن تكون هي نفسها نتيجة لتراكم أحداث تاريخية متفاعلة في أوروبا الغربية خاصة.

وإذا كان البعض من الاقتصاديين يرى أن فهم كيف أن البعض من البلدان تستطيع أن تكون غنية أكثر، في حين أن بلدانا أخرى هي الأكثر فقرا، يعد من بين أهم _ربما الأكثر أهمية_ التحديات التي تواجه العلم الاجتماعي[4] ، فإنه، من جهة أخرى، قد يكون فهم إمكانية تماشي النمو مع الإنصاف ، الذي يخدم التنمية، هو التحدي الأكثر أهمية من ذلك.

المبحث الأول:

المسار التاريخي غير المنصف في النمو الاقتصادي الحديث

لم يكن النمو الاقتصادي بالشيء الجديد في 1800[5] . فعالم اليوم كان قد تشكل بالنمو الاقتصادي السريع. أما أصول هذا النمو والثورة الصناعية التي صاحبته، فهي عموما قد تم اعتبارها في التطور الأوروبي الغربي الاقتصادي والسياسي والثقافي، على طول القرون

[1] Pierre Salles, Problèmes économiques généraux, Tome 2,Bordas,6 éme édition , Paris,1986, p . 42 .
[2] Simon Kuznets, Croissance et structures économiques. Calmann-lévy, France, 1972, P.113.
[3] Alfonso Novales , Esther Fernandez, Jésus Ruis, Economic growth: theory and numerical methods .Springer- Verlag Berlin Heidelberg, 2009, P.3.
[4] Daron Acemoglu , Introduction to modern economic growth. Princeton University Press, 2009,p.8
[5] Joel Mokyr "The intellectual origins of modern economic growth", The Journal of Economic History, Vol. 65, June 2005, number2, P.285.

السابقة[1]، بالرغم من أن المؤرخين الاقتصاديين عادة ما يستحسنون تفسير الظواهر الاقتصادية بظواهر إقتصادية أخرى[2].

يعتقد المؤرخون أن الثورة الصناعية كانت سبب النمو الاقتصادي الحديث بداية في إنجلترا دون إعادة النظر في تسلسل الأحداث، التي قد تبين سر ظهور الثورة الصناعية في جزيرة ريفية معزولة دون غيرها، فلا يمكن أن يوجد شيء من الفراغ.

فحتى روبنسون كروزو(*) (Robinson Crusoe) لم يعرف من أين أتاه الببغاء الذي كان في اتصال مع اكبر العلماء واكبر المزارعين مهارة، الذي أعطاه بعض الشيء من العلم الذي تعلمه من هؤلاء، والذي بفضله تحسنت فعالية عمل روبنسون، فبدأ إنتاجه الزراعي يتوسع باستمرار دون توقف[3]. والمشكل أن لا احد يعرف من هؤلاء العلماء الكبار، والمزارعين المهرة، ولا مكانهم إلى اليوم.

الثورة الصناعية لم تكن هي بداية النمو الاقتصادي، لأنه عشية الثورة الصناعية كانت بريطانيا وبلدان أخرى قد عرفت النمو، وربما لم يكن مستديما وسريعا مثل النمو الاقتصادي الحديث، ولكنها كانت تنمو[4]. فحتى معدلات النمو في بريطانيا حسب مقاييس أواخر القرن 19 في شمال أمريكا، وحسب مقاييس شرق أسيا في أواخر القرن 20، كانت ضعيفة خلال أواخر القرن 18[5].

---

[1] Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James Robinson "The rise of Europe : Atlantic trade, institutional change, and economic growth", The American Economic Review , June 2005,95,3, ProQuest, p.546.

[2] Joel Mokyr, op. cit., p.287.

(*). روبنسون كروزو هو بطل رواية ألفها ذانييل ديفو عن قصة الكسندر سيلكيرك، وهو بحار عاش وحيدا على جزيرة مهجورة في المحيط الهادئ لمدة خمس سنوات. هذه القصة يستعملها الكثير من علماء الاقتصاد إلى الآن.

[3] Dominique Guellec et Pierre Ralle, Les nouvelle théories de la croissance. La Découverte, Paris,2003 p.5.

[4] Joel mokyr, « knowledge, technology, and economic growth during the industrial revolution », in Bart von Ark, Simon K. Kuiper and Gerard H. Kuiper (eds.), Productivity, technology and economic growth. , Srpinger Science + Business Media, LLC, New York, 2000, p.254.

[5] Carlos Sabillon, On the causes of economic growth. Algora Publishing , New York, 2008, p.75.

القول "ربما لم يكن مستديما وسريعا"، فيما يخص النمو ما قبل الثورة الصناعية، يدل على نقص المعرفة بالنمو ما قبل بداية النمو الاقتصادي الحديث. هذا يعني أن البحث في أصول النمو الاقتصادي الحديث، ولماذا تأخر، وما هي الأسباب التي أطلقت سرعته واستدامته في الأخير، قد يمتد إلى ما قبل بداية الدولة الأمة وإلى ما قبل بداية القرن 19.

أولا: في أوروبا المسيحية.

لم تكن بداية انحطاط الإمبراطورية الرومانية في القرن الثالث الميلادي، ودخولها في عصور مظلمة، نتيجة لعوامل خارجية. فقد كان لتدخل الكنيسة في الشؤون الدنيوية للدولة هي العامل المسرع لانهيار اقتصاد هذه الإمبراطورية [1].

بعد ذلك، ومع بداية توسع إمبراطورية أخرى عربية ومسلمة جنوب مركز الإمبراطورية الرومانية المسيحية، فإن الحل الذي أتيت به هذه الأخيرة لتنظيم نفسها زاد من ضعفها الاقتصادي.

ففي سنة 800 ميلادي، قام البابا ليو (Léo) الثالث بتتويج شارلمان كأول إمبراطور مقدس، فأصبحت مراسيم الإمبراطورية ممزوجة تماما مع عقيدة الكنيسة[2]، التي منعت دافع الربح[3]، فباع الكثير من المواطنين العاديين ممتلكاتهم وعقاراتهم وتبرعوا للكنيسة بمردودها من اجل حجز مكان في الجنة.

ولما كانت الكنيسة تحتقر مثل هذه الممتلكات التافهة في نظرها، فقد أصبحت كل أوروبا الغربية محرومة تماما في بقاء وظهور المستثمرين المحليين والخبراء الماليين والمصرفيين[4] والتجار المهرة. فالكل أصبحت تطارده لعنة الغنى وتحفزه بالمقابل نعم الفقر.

[1] جين هيك، الجذور العربية للرأسمالية الأوروبية. ترجمة محمود حداد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص.31.

[2] نفس المرجع الأنف الذكر، ص.40.

[3] نفس المرجع الأنف الذكر، ص. 42.

[4] نفس المرجع الأنف الذكر، ص.45.

في الجهة المقابلة للإمبراطورية الرومانية، سمح توسع الإمبراطورية الإسلامية الناشئة على حصول هذه الأخيرة على كميات ضخمة من الذهب والفضة، مما زاد من تقوية نظامها المالي.

كان استمرار توسع الإمبراطورية الإسلامية شرقا وغربا، عبر البحر الأبيض المتوسط قد تطلب خوض حروب ضد كل الأطراف الأخرى الرافضة للإسلام أو للإستسلام. ولما كانت الحروب المتتالية تتطلب وجود المواد الأولية لصناعة الأسلحة والسفن الحربية، فإن الإمبراطورية الإسلامية وجدت في شبه الجزيرة الإيطالية الممون الأقرب من الموارد الخام (الخشب والسلع الحديدية)، من عند المجتمعات المحلية البندقية والجنوية والبيزية، مقابل توفير سلع مشرقية لحاجة هذه المجتمعات الإيطالية المحلية ومنها إلى بلدان أخرى شمال إيطاليا[1].

ذلك النشاط التجاري المتبادل، بين جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط، كان له التأثير الإيجابي الكبير المتمثل في تحفيز اقتصاد وأفكار بلدان أوروبا الغربية. فحدث بذلك تحولا اقتصاديا هائلا يوصف في التاريخ التجاري الغربي بالثروة التجارية الأوروبية في القرن 11م[2]، والتي ساعدت أوروبا الغربية على النشاطات الحرفية والزراعية والتجارية فيما بعد.

وبالتزامن مع هذا التحول الاقتصادي، الذي تسبب في النشاط التجاري المتزايد بطريق مباشرة، كان هناك تحول أخر فكري يكون قد تسببت فيه العلاقات التجارية المتواصلة بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

فابتداء من القرن 9م إلى غاية القرن 12م، بدأ يتطور في أوروبا ما سمي بالفكر السكولائي، الذي اتضح تماما في القرن 12م. بالإضافة إلى اهتمام المفكرين السكولائيين

[1] نفس المرجع الأنف الذكر، ص. 222.

[2] نفس المرجع الأنف الذكر، ص.221.

بالمسائل الدينية، فان الاهتمام بالمشاكل النظرية، أو بفلسفة المعرفة، قد جذب مفكري هذه الأوقات[1].

في تلك الأوقات، بدأ المفكرون السكولائيون، لأول مرة بالتفكير في مسالة الربح[2]، إلى أن أثمر هذا بحدوث ثورة في الفكر اللاهوتي والفلسفي في القرن 13م بعدما ما تسربت بالتدريج، جزئيا، عن طريق العرب واليهود معرفة أكثر بكتابات أرسطو(Aristote)، إلى العالم الفكري للمسيحيين الغربيين[3]، حيث جهر السكولائيون، في موضوع التجارة، بالرأي المعبر عنه من طرف القديس طوماس الإكويني الذي قرأ كتابات أرسطو كما يلي[4]:

يوجد شيء ما دنيء في التجارة، مع أن الربح التجاري له ما يبرره:

أ/ بضرورة كسب الإنسان لمصدر عيشه.

ب/ بالرغبة في الحصول على وسائل ممارسة الإحسان.

أو ج/ بالرغبة في خدمة المنفعة العامة، شريطة أن يكون الكسب معتدلا ويمكن اعتباره كمكافأة للعمل.

أو **د/** بتحسين الشيء موضوع التفاوض.

أو **هـ/** بالفروق في القيمة، حسب الأماكن والأوقات.

أو **و/** بالمخاطرة.

[1] Joseph A.Schumpeter, Histoire de l'analyse économique. Traduit de l'anglais sous la direction de jean-claude Casanova, Tome1, Editions Gallimard , France, 1983, p.131.
[2]. Ibid.,p.104.
[3] Ibid.,p.132
[4] Ibid.,p.137

لذلك، أصبحت تجارة السلع وتنقلات الأشخاص ممكنة من جديد، وأصبح الذهب الذي تم اكتنازه من طرف الكنيسة يتم تبادله بالسلع[1].

منذ العصور القديمة إلى غاية العصور الوسطى في أوروبا، كان كل السكان تقريبا يعيشون في الأرياف، وكان المجتمع مجتمعا إقطاعيا، حيث كان الفلاحون لا يستفيدون حقا من ثمار عملهم لأنهم كانوا أقنانا مربوطين في قطع ارض الأسياد[2]. فما هو مبرر القول بان الإنتاجية لمجموع الاقتصاد قد تضاعفت في أحسن الأحوال ب2%، ابتداء من القرن 11م؟[3] هل بزيادة عدد الأقنان أم بزيادة مساحة الأرض الزراعية أم بكلاهما؟ أم بتخفيض الحصة التي تخصص للقن مقابل عمله؟ علما أن المخرجات للوحدة الواحدة لكل من الأرض والعمل كانت عموما منخفضة، ودائما كانت ميالة للانخفاض في غياب التقدم التكنولوجي[4] في هذا القرن والذي يليه بالذات.

لكن بالمقابل، يمكن تقبل التأكيد على انه في القرن 13م زاد التحفيز لزيادة توسيع الأراضي المزروعة وزيادة عدد المزارعين، وتكاثر الأدوات التي أصبحت فعالة، بما أنها أصبحت من حديد[5]، بسبب الثورة في الفكر اللاهوتي والفلسفي لهذا القرن.

في القرن 13م هذا، ظهرت مسارات أحدثت أخيرا دمار العالم الاجتماعي لتوماس الاكويني، والتي يمكن اختصارها في صيغة انطلاق الرأسمالية[6]، حيث بدأت روح المقاولة الرأسمالية تهاجم ببطء بنية المؤسسات الإقطاعية[7].

امتدادا لذلك، ظهرت أفكار ذات تأثير كبير مكمل. هذه الأفكار التي كانت، جزئيا، كنتيجة لولادة جديدة في المواقف الفكرية عرفت بالنهضة ابتداء من القرن 14م، والتي امتدت

[1] Daniel Cohen , Les infortunes de la prospérité. Edition Julliard, France, 1994, p.192
[2] Nicolas Bouzou, Le capitalisme idéal. Groupe Eyrolles, France, 2010, p.18.
[3] Jean Arrous, Les théories de la croissance. Edition du Seuil, France, 1999, p.12.
[4] Mark Overton "Re-establishing English Agricultural Revolution". Ag Hit Rev, 44, 1, p.4.
[5] Daniel Cohen, op, cit, p.193.
[6] Joseph A. Schumpeter, op. cit., p120.
[7] .Ibid., p.121.

ببطء انطلاقا من إيطاليا[1]، منذ القرن 12م، نتيجة إعادة فتح التجارة في البحر المتوسط و عبر الألب (Alps)، وإعادة اكتشاف نصوص قديمة خلال هذه النهضة، منها القانون الروماني[2]، الذي سهل إدراك الحاجة إلى مجموعة قواعد سلوك مقبولة لإدارة التجارة ومنافسة في الأسواق، بما فيه الحاجة إلى حماية الأشخاص والملكية لهؤلاء الذين خاطروا برأسمالهم[3].

بقى الوضع يتطور ببطء إلى أن انهار الحظر المسيحي للفائدة نهائيا في القرن 14م[4]، وفي هذه الفترة يكون المجتمع الأوروبي قد توصل إلى مرحلة ترسيخ الرأسمالية الأولية (proto-capitalisme)، التي كانت قد انطلقت من إيطاليا من قبل بقيادة المدن التجارية، خاصة في شمال إيطاليا حيث سمحت لمواطنيها بحريات اقتصادية، مثل الحقوق في تجريب تكنولوجيات جديدة، والتوسع إلى أسواق جديدة، وخاصة حرية بيع وشراء الأرض[5].

يسجل القرن 14م هذا تحول المجتمع الزراعي، الأوروبي إلى مجتمع تجاري (رأسمالية تجارية)، ولما كانت المنتجات الزراعية تنقل إلى أماكن حيث الطلب عليها أعلى وقيمتها أعلى[6]، فقد أصبح من غير الممكن أن يتحصل السكان المحليون على الغذاء الكافي بسبب قلته محليا، فارتفاع أسعاره، أو بسبب الدخل الحقيقي المنخفض، أو بسبب البطالة.

لذلك، ليس من الغريب أن تظهر المجاعات الأولى، في أوروبا في بداية القرن 14م، التي جعلت السكان معرضين للمرض، والى مختلف أنواع الوباء،بحيث تناقص عدد السكان

[1] David Mc Dowal, An illustrated history of Britain. Longman Group UK Limited, England, 1989, p.79.
[2] Bruce, R. Scott, Capitalism-its origins and evolution as a system of governance. Springer, New York, 2011, p.145
[3].Ibid., p.180.

[4] نفس المرجع الأنف الذكر، ص. 448.

[5] Idem.

[6] Tai-yoo kim and Almas Heshmati, Economic growth: the new perspective for theory and policy. Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2014, p.46

بحوالي 40%، مقارنة بعددهم بداية هذا القرن[1]، رغم استفادة أوروبا من إنتاجية زراعية جيدة[2].

لكن، مقابل ذلك، هو حصول التجار وملاك الأراضي على دخل أعلى في الأسواق المدينية الناشئة. ولهذا يكون المجتمع التجاري قد نفذ بداية المجاعات وبداية نزوح الريفيين (نتيجة التركيز على الأراضي الأكثر خصوبة) نحو المدن، وبداية النمو الاقتصادي السريع[3]، مقارنة بالمراحل السابقة، ولأول مرة.

في منتصف القرن 15م تحرر السكان من المشكل الزراعي وأخذوا في التزايد مرة أخرى[4].

لكن، كان لابد وان يكون هنالك سبب يكون قد ساعد السكان على التحرر من المشكل الزراعي في ذلك الوقت، بما أن مزارع الفلاحين التقليدية، أو الإقطاعية والحقول المفتوحة في القرون الوسطى قد خنقت التقدم[5]. لكن إذا كان هذا الواقع قد حصل بالفعل، فإن التقدم الذي يكون قد خنقته المزارع التقليدية (المفتوحة) تلك، قد يكون إما في التجارة أو في التصنيع الناشئ أو في الزراعة.

إذا كان من السهل استبعاد التجارة من ذلك الخنق، لأنها لا تنتج بل تعيش على فائض صناعي أو زراعي أو كلاهما، فإن الخنق الذي كان يتم يكون إما في الصناعة الناشئة أو في الزراعة.

يحتمل أن التقدم الذي كان يحصل في التصنيع الناشئ هو الذي أملى إعادة تنظيم الأرض. فكل تصنيع جديد لأداة زراعية يؤدي بالملاك الكبار لأن يستغنوا عن أيدي عاملة، ومن السهل عليهم إدراك أهمية توسيع ملكياتهم العقارية بأية طريقة، دون الحاجة لأيدي عاملة

[1] Daniel Cohen, idem.
[2] .Ibid., p. 194.
[3] Tai-yoo kim and Almas Heshmati, idem
[4] Daniel Cohen, idem.
[5] Robert C. Allen, Enclosure and the yeoman. Oxford, Clarendon Press, 1992, p.2.

إضافية والحصول على أرباح متزايدة. أو أن يغيروا النشاط تماما من الزراعة القوتية، مثلا، إلى نشاط فلاحي لتغطية سوق صناعة النسيج.

فخلال كل القرون الوسطى في أوروبا، كان أعلى مستوى في دعم التصنيع، قد جاء خلال القرن 15م. ومن بين أهم الدوافع لهذا الدعم هي الحروب التي زاد نطاقها في أوروبا، فتزايدت الجهود لترقية المصانع[1] . فكما تحتاج الجيوش إلى الغذاء وبوفرة، تحتاج أيضا إلى ألبسة وبوفرة أيضا، والى الخشب لصناعة السفن، وهذا كله يتطلب تحويل أراضي واسعة وباية طريقة.

أما في الزراعة، فيصعب الاقتناع أن المزارع التقليدية قد خنقت التقدم في الزراعة، بما أن الدراسات الحديثة التي شملت كل أنحاء العالم، تبين بوضوح أن المزارع الصغيرة، في اغلب الأحيان، تنتج لكل وحدة واحدة من الأرض أكثر مما ينتجه المزارع الكبيرة في الهند، تايلاندا، تايوان، الأرجنتين، والإكوادور...الخ[2]، ودون آثار إجتماعية سلبية مثل الفقر، الجوع، البطالة.

بالتالي، في القرن 15م هذا، ظهرت عناقيد(cluster) من الابتكارات الكبرى، منها ظهور صب الحديد وتقدمات تكنولوجية الملاحة والنقل البحري[3]. هذا أدى إلى تسريع الإنتاج، ومنه زيادة السلع القابلة للتسويق، فارتفعت التجارة، مع أن أمريكا لم تكتشف بعد[4].

ذلك كله يبين كيف استطاعت أوروبا المسيحية أن تقوم بعدة تغييرات كانت لا تخطر على بال احد، ولم يكن احد يجرأ على الجهر بها من قبل، إلا مع بداية القرن 12م؟

ذلك بالنسبة لأوروبا المسيحية، فبماذا تميزت إنجلترا حتى تكون السباقة إلى ما سمي بالنمو الاقتصادي الحديث؟

---

[1] Carlos Sabillon, op. cit., p.39.

[2]. فرانسيس مور لابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع (خرافة الندرة). ترجمة احمد حسان، عالم المعرفة، افريل، 1983، عدد64، ص.159.

[3] .Joel mokyr, op, cit., p. 266.

[4] .Carlos Sabillon, idem.

ثانيا: في إنجلترا

المؤرخون الاقتصاديون شددوا على قائمة طويلة تمتد من نظام حيازة الأرض، العوامل الجغرافية وصدفة التاريخ، إلى التغيير في العوامل المؤسساتية، الديموغرافية، الثقافية، أنماط التجارة، المكانة الاستعمارية، والسياسة العامة، التي تكون كلها قد لعبت دورا في تأخير أو تسريع "الإنفلات الكبير"(Great Escape) لبريطانيا[1].

من الصعب تحديد تاريخ هذا الانفلات الكبير، ولكن يمكن اعتبار أي تغيير مؤسساتي مهم بمثابة ثورة مؤسساتية تؤثر سلبا أو إيجابا على حركة المجتمع كله وتحدد مستقبله.

فأول تغيير مؤسساتي اكتسى أهمية لبريطانيا كان "الميثاق الأعظم" (Magna Carta) سنة 1215م، في عهد الملك جون (John). في هذا التاريخ وقع الملك (جون) مسودة اتفاقية عرفت بمواد البارونات، والتي تم تحويلها إلى الوثيقة المعروفة باسم الماغنا كارتا، الميثاق الأعظم للحريات، التي تمتد أهميتها إلى المستقبل[2] .

كانت هذه الاتفاقية (الميثاق الأعظم) عبارة عن رمز مهم للحريات السياسية، وهي التي تم استعمالها فيما بعد من طرف البرلمان لحماية نفسه ضد تسلط الملك. لكن هذه الوثيقة لم تعطي أية حرية حقيقية للأغلبية من الشعب في إنجلترا. فالنبلاء الذين كتبوا واجبروا الملك للتوقيع عليها لم يكن في ذهنهم مثل هذا الشيء[3]. أي حرية أغلبية الشعب.

[1] Nico Voigtlander, Hans- Joachim Voth "Why England? Demographic factors, structural change and physical accumulation during the Industrial Revolution", J. Econ. Growth (2006) 11: 319-361, Springer Science + Business Media, LLC 2006.
[2] Maurice Ashley, Great Britain to 1688-A modern History. The University of Michingan Press, USA, 1961?. P.100.
[3] David Mc Dowal, op.cit, p.28.

يفهم من هذا أن النبلاء أصبحوا قوة إلى جانب قوة الملك، وعموم الشعب الإنجليزي أسير بين الطرفين. خاصة وأن الملك جون توفي فجأة سنة بعد إمضاء هذا الميثاق الأعظم، أي في سنة 1216م، وخاصة أيضا أن ابنه هنري III (Henry III)، الذي كان سنه تسعة سنوات فقط، هو الذي خلفه، ليكون تحت رقابة وضغط نبلاء أقوياء ماليا. فكانت هذه الظروف هي بداية البرلمان الإنجليزي[1]، الذي يضرب به المثل اليوم كلما ظهرت الحاجة إلى الإستشهاد بنموذج لديمقراطية أحسن وأعرق.

وعليه، ليس من السهل الاعتقاد في اقتصاد انجليزي، أي في اقتصاد وطني إنجليزي في هذا الوقت، حتى في الأوقات اللاحقة، وربما إلى غاية ظهور الانتخابات العامة في العصر الحديث. السهل للتصديق هو القول باقتصاد طبقة، أو اقتصاد الملك، أو اقتصاد كلاهما فقط. هذا لان الشعب، هنا، لا كلمة له في تعيين الملك، ولا في تفويض من يراقبه ويضغط عليه ويحكم باسمه وبالتالي في من يرسم قواعد اللعبة فلا علم لمن هم خارج دائرة الحكم من السكان.

لذلك، فان الدعم المقدم للتصنيع منذ بداياته من طرف الحكومات المتتالية كان بدافع أيديولوجي. فالحكومات لم تقم بدعم هذا القطاع بسبب إيمانها بأن التصنيع كان مفتاح النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي. بل كان هذا الدعم المقدم بسبب الاهتمامات الأمنية الوطنية التي كانت تقود صانعي السياسة(policy) [2]، وليس لرفع مستوى معيشة كل السكان.

وعليه، يمكن القول منذ ألان، أن التغييرات التكنولوجية، وما نتج عنها لاحقا، كانت عبارة عن منتجات ثانوية(bye-product) .

[1] . Ibid.,p.30.
[2] .Carlos Sabillon, op.cit., p.12.

ولذلك، لم يكن من المدهش فيما بعد، أن يعرف عن التاج بأنه يقدم الحوافز للصناعيين (الحرفيين). فهاجر عمال مهرة في صناعة النسيج من هولندا وبلجيكا(حسب التسمية الحالية) إلى إنجلترا[1] بسبب تلك الحوافز الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ثورات صناعية صغيرة في أوروبا الغربية عموما بما فيها إنجلترا. لكن تلك الثورات الصغيرة الصناعية كانت في حالتها المبكرة تضمحل، قبل أن تتمكن أثارها من إطلاق الاقتصاديات في النمو الاقتصادي المستديم. فكل واقعة نمو كانت في النهاية تصطدم بعرقلة، أو مقاومة تضع حدا لها[2].

لكن، في إنجلترا كانت بداية التصنيع، خاصة في النسيج، قد أدت إلى تغيير مؤسساتي جديد، والذي هو التسييج (Enclosure)، الأراضي المستصلحة من طرف خواص، وإحاطة الأراضي، التي ليس لها مالك رسمي، بسياجات نتج عنها كميات اكبر من الأراضي المزروعة منذ أوائل القرن 15م[3]. هذا رغم أن تسييج الأرض، التي كانت تخص كل سكان القرية، كان مخالفا للقانون[4].

كان التسييج عملية تحسين واضحة لو لم يتم تحويل الأراضي إلى مراع بدل الزراعة القوتية، ثم أن تحويل الأراضي إلى أراض واسعة ومسيجة كمراع للأغنام نتج عنه تهديم المساكن دون توظيف العمال[5]. فتشرد السكان بدون وسائل العيش خارج الأراضي المسيجة، وانتشرت الأكواخ في النصف الثاني من القرن15م[6]. فانطلق في إنجلترا ما يمكن تسميته بالفقر المستديم، الذي ترافق وتزامن مع بداية "المزارع الرأس مالي" والثورة الزراعية التي انطلقت منذ هذا القرن.

[1] .Ibid., p.42.
[2] Joel Mokyr, idem.
[3] .Carlos Sabillon, op.cit., p.45.
[4] David Mc Dowal, op.cit, p.81.
[5] .كارل بولانيي، التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر. ترجمة محمد فاضل طباخ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص.110.
[6]. نفس المرجع الأنف الذكر، ص.111.

ذلك كان كذلك، رغم الاعتقاد أن ذلك التحول في الممارسات الزراعية قد رفع بضخامة الإنتاجية والناتج[1]، ولكنه في نفس الوقت رفع الفقر بضخامة أيضا، ورغم أن المزارع الصغير في الحقول المفتوحة لا يقل إنتاجية.

حتى سنة 1485، كان الريف الإنجليزي لم يمس بعد. كان هناك غابات كبيرة وأراضي غير مستعملة بين هذه الغابات[2]. فكان هناك "جزر" من المستوطنات البشرية مبعثرة عبر الريف، وقرى وبلدات، وحتى لندن كانت مدينة كبيرة بحقولها المزروعة من طرف سكانها[3].

لم يكن بإمكان عدد سكان إنجلترا أن يتجاوز الحد الأقصى ل5,5 مليون نسمة منذ 1250م. وبالرغم من ارتفاع محاصيل الحبوب بسبب ضغط السكان هذا، فإنها لم تتجاوز الحد الأقصى لحوالي 18 بوشل[(*)] من القمح للفدان. فعرض المنتجات الزراعية كان محدودا بمساحة مزروعة، والمساحة المحدودة من الأرض المزروعة كانت تحدد حجم السكان[4]، وهذا إلى غاية حوالي 1700م.

ذلك لا يمكن فهمه إلا إذا تم الانتباه إلى أن التسييج لغرض الرعي كان، في الحقيقة، إنقاص للأراضي الزراعية القوتية، مما يؤدي إلى إنقاص عدد السكان، أو على الأقل إلى إيقاف تزايدهم. لكن، هل هذا الوضع حتمية طبيعية؟

---

[1] Edwards John Richard "Accounting on English landed estates during the agricultural revolution- A textbook perspective", The Accounting Historians Journal; Dec 2011,38,2; ProQuest Central, pg.1.
[2]. David Mc Dowal, op.cit, p.80.
[3] Ibid., p. 81.

[(*)] **البوشل:** هو مكيال للحبوب والفواكه يساوي 8 غالونات حوالي 36,5 لتر.

[4].Mark Overton, op.cit., idem.

التاريخ يوضح عكس ذلك. فنظام الحقول المفتوحة (open–field) كان يساعد المجتمعات الريفية، في العصور الوسطى، على مقاومة إمكانية "الأزمة المالتوسية"، التي يسببها ضغط السكان المتزايد على الكميات المحدودة من الأرض[1].

يبقى النمو الاقتصادي القائم على الزراعة والتجارة بدفع من التصنيع، بطيئا، حيث لم يتجاوز2% في أحسن الأحوال الطبيعية، إلى غاية بداية فترة آل تيودور(1485–1603)، حيث بدأت تغييرات ذات تأثير كبير لم تعرف إنجلترا مثله منذ قرون مضت، في الاقتصاد والحكم[2] وفي الثقافة[3].

ففي العشرية الأخيرة من القرن 15م، ظهرت مفاجأة كبيرة أثرت كثيرا على أوروبا الغربية عموما. هذه المفاجأة هي اكتشاف التجارة الأطلسية، وفتح الطرق البحرية، في اتجاه العالم الجديد(القارة الأمريكية) وإفريقيا واسيا، فبناء الإمبراطوريات الاستعمارية فيها.

ذلك كان قد ساهم في مسار النمو الأوروبي الغربي، ليس فقط من خلال الآثار الاقتصادية المباشرة، لكن أيضا بطريقة غير مباشرة بإحداث تغيير مؤسسي أساسي[4].

فبالإضافة إلى تسبب التصنيع في ظهور ظاهرة التسييج وزيادة مردود الفلاحة (المراعي)، وارتفاع التجارة، فإن التجارة الأطلسية قد زادت من تسارع مجرى التاريخ وانحرافه. فلقد غيرت التجارة الأطلسية توازن السلطة السياسية في بريطانيا، والأراضي المنخفضة عن طريق إغناء وتقوية المصالح التجارية خارج دائرة الملكية، فانبعثت المؤسسات السياسية لتي تحمي تجار الجملة ضد السلطة الملكية.[5]

[1] Daniel R. Curtis, The emergence of concentrated settlements in medieval western Europe: explanatory framework in the historiography. Canadian Journal of History. (Autumn 2013); 48,2;proQuest research library, pg.241.
[2] David Mc Dowal, op.cit, p.79.
[3] Daron Acemoglu, op.cit., idem
[4]. Ibid., p.562.
[5] .Idem

إضافة إلى ذلك، كانت طبيعة النهضة قد تأثرت بحركة الإصلاح الديني البروتستانتي ابتداء من 1517، والتغيرات التي تبعت انطلاقا منها[1].

الدين يؤثر في النتائج (outcome) الاقتصادية بشكل رئيسي، عن طريق الإيمانات التي تؤثر في الميزات الفردية، كأخلاق العمل، الانفتاح على الغرباء، النزاهة والتوفير[2].

ولما كانت مواصلة الفرد في وضعيته، ضمن الحدود التي عينها له الله، هي واجب ديني[3]، فإن المؤمن بهذا لن يحتاج إلى مبرر لعدم الاستمرار في طبيعة نشاطه، الذي قرره له الله، كما لا يجوز لأحد الاعتراض على قضاء الله ، حتى ولو كان هو التاج.

لذلك، أصبح من السهل مواصلة عملية التسييج في القرن 16م هذا لصالح الأغنام، بالإضافة إلى حش مساحات غابية واسعة لتزويد صناعة السفن الناشئة[4]. إلى جانب تخصيص الحكومة الإنجليزية لحصة أوسع من موارد الأمة لقطاع التصنيع بأكثر مما قامت به الحكومات الأوروبية الأخرى.

فالملوك، مثل هنريVIII(1509-1547) واليزابيت 1(1558-1603) كانا عاقدي العزم لجعل إنجلترا القوة الأعلى عسكريا واقتصاديا في أوروبا[5]. فبدأت المقاولة الكبيرة في التجارة أولا ثم الإنتاج[6].

كما زادت حركة الإصلاح الديني البروتستانتي في عدد مهاجري التصنيع، من الشمال الغربي لأوروبا نحو إنجلترا، حيث قدم لهم التاج حوافز متزايدة بشكل كبير، لهم وللمنتجين المحليين، تتمثل في إعانات مالية[7]. بالإضافة إلي هذا منحت امتيازات واسعة للرأسماليين

[1] . David Mc Dowal, idem
[2]. Robert. Barro and Rachel M.Mc Cleary, Religion and economic growth. Hervard University, April 8, 2003, p.23.
[3] .Max Weber, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme. Pocket, Paris, 2007, p.193.
[4] .David Mc Dowal, op.cit., idem.
[5]. Carlos Sabillon, op.cit., p. 40.
[6]. Joseph A. Schumpeter, op.cit., p213.
[7] Carlos Sabillon, op.cit., p. 42.

الألمان من بافاريا، الذين كان لهم تكنولوجيا المعادن الأكثر تقدما في ذلك الوقت، وقد تم إكمال هذه الامتيازات بعرض (array) عريض جدا من حوافز أخرى، مثل مشتريات مضمونة من طرف الحكومة وبأسعار مربحة جدا[1] ، مع تقديم حقوق الاحتكار لحماية التجارة ، وإجبار السكان على استهلاك سلع مصنعة[2].

بما أن القوة العسكرية مصاحبة للتسلح والقوة الاقتصادية للقدرة على التصدير، ولما كانت السلع المصدرة هي السلع المصنوعة، فان تلك الحوافز ترجمت إلى زيادة الدعم للتصنيع[3] للتصنيع[3] فتطورت التكنولوجيا بأسرع من أي وقت مضى في القرن 16م[4].

في هذا القرن، طبقة بكاملها من الفلاحين الصغار كان عليها إما أن تبيع أرضها، لأنها لم تملك الإمكانية لتحسينها، وإما أن تبيع قوة عملها إلي جيران أكثر حظ. لهذا، فالكثير من هؤلاء غادر الأرض نهائيا، في اتجاه المدن الصناعية الناشئة للبحث عن العمل[5].

أما بقية المزارعين، اللذين كانوا يستفيدون من الحقول المفتوحة التي سيجت وأدمجت في مزارع واسعة، فقد أصبحوا عاملين بأجرة[6]، دون زيادة في الإنتاجية، ومن ثم ضعف الأجور الأجور الحقيقية.

لقد تميزت التسييجات في القرن16م بجانبها الوحشي. فالملاك الكبار احتلوا في ذلك الوقت، عن طريق القوة، الكثير من الحقوق البلدية رغم معارضات شديدة للسلطة الملكية[7].

[1]..Ibid., p. 43.
[2]..Ibid., p. 42.
[3] .Ibid., p. 41.
[4] .Ibid., p. 43.
[5] Richard Dargie, A history of Britain- the key events that have shaped Britain Neolithic times to the 21st centry .Artursk Publishing limited,London, 2007,p.131.
[6] .Robert C. allen, op.cit., P1.
[7] Pierre Rosanvallon, Le liberalisme économique- histoire de l'idéé de marché. Editions du seuil, Paris, 1989, p . 107.

أما السكان الذين كانوا في أحسن حال، فهم أقلية من المزارعين الملاك الذين كان لهم على الأقل 40 هكتار، وكانوا ينتجون الغذاء بهدف البيع، وكانوا أيضا قادرين على الاستمرار في رفع أسعارهم، لأنه لم يكن هناك غذاء كاف في الأسواق[1].

سبب قلة الغذاء في الأسواق، والارتفاع المستمر في الأسعار، راجع إلى ضعف الإنتاجية لدى المزارعين الكبار، والى كون ملاك الأرض وجدوا أن بإمكانهم أن يجمعوا أموالهم أكثر في تربية الأغنام بدلا من تنمية الزرع، لان الصوف تباع بأسعار جيدة لصناعة الملابس الناشئة والسريعة[2]، خاصة للقوات العسكرية الإنجليزية.

بناء على ذلك، يصعب تبرير القول أن الشعب (الإنجليزي) في هذا الوقت، كان يتزايد في العدد، خاصة في الضواحي، مع تزايد مداخيلهم، وفي نفس الوقت، يتم تسجيل ارتفاع في الأسعار ب60% في نفس هذا الوقت[3]. فليس الدخل الاسمي هو الدخل الحقيقي، وان ظاهرة ارتفاع الأسعار قد تفسر أيضا بأنها طريقة أخرى لحسم الصراع حول اقتسام الثروة داخل المجتمع.

كذلك، لم يكن التسييج ليرفع من المخرجات، بل كان ليعيد توزيع الدخل من المزارعين والعمال إلى أصحاب الملك[4].

لذلك، فالمدن الصناعية كان قد تم بناؤها بمدخرات من الفائض الفلاحي، وتعمير هذه المدن كان بالعمل المحرر من الزراعة[5]، ولكن بأجور حقيقية ضعيفة وبطالة متزايدة في كل مرة مرة تظهر أدوات وآلات جديدة تعوض اليد العاملة.

[1] David Mc Dowal, op.cit., p. 81.
[2] Idem
[3] Maurice Ashley, op.cit., p.276.
[4] Robert C. Allen ,"The two English agricultural revolutions, 1450-1850", in Mark Overton, op.cit., p.2. p.2.
[5] Robert C. Allen, Enclosure and the yeoman. Op.cit., p.2.

في القرن 16 هذا، كان البرلمان لا يزال يتخذ بعض القرارات الاجتماعية. ففي سنة 1552 م اتخذ القرار لمنع الآلة الميكانيكية الجديدة لصناعة القماش، والتي حرمت عمال سابقين في نفس هذه الصناعة من معاشهم[1].

لكن التطور التكنولوجي كان يستمر مع استمرار البطالة البارزة للعيان[2]، ورغم محاولات البرلمان للتقليل من الآثار السلبية للتسييج وللتكنولوجيا على حياة العمال وأغلبية السكان. لكن مدة هذا الوقت لم تعمر.

فمهما كانت أهمية الأمر السياسي للاقتصاد، فانه قد لا يقود إلى القبول الكامل للمؤسسات الاقتصادية الليبرالية الضرورية للرأسمالية، بدون قبول إيديولوجي مسبق لها. هذا ما تم تحقيقه عن طريق النهضة وحركة الإصلاح الديني والتنوير[3].

نتج عن ذلك في إنجلترا سنة 1620، ظهور "أداة جديدة" (Novum Organum)، بعد العمل الضخم الذي نشره فرانسيس بيكون (Francis Bacon)، مرشد ما يمكن أن يسمى التنوير الأعظم. هذه الأداة الجديدة كانت ثورية، حيث أصبحت الأداة الجديدة للمعرفة هي الملاحظة المثبتة بالتجربة، بدلا من المعرفة السابقة التي كانت تنتج، عموما، عن الدراسة غير النقدية لأرسطو أو للكتاب المقدس[4].

ذلك ساعد على بروز ثلاثة مصطلحات تدل على الأفكار الواسعة التي ترتبط بالعصر الاقتصادي الحديث، وهي العلمانية والمساواة والقومية[5]، والحرية والأخوة. فتحولت كل الطاقات والمواهب إلى الأعمال الاقتصادية[6]، لصالح القوى الجديدة.

---

[1] Carlos Sabillon, op.cit., p. 43.
[2] Idem.
[3] Bruce R. Scott, op.cit., p.169.
[4] Don Paarlberg and Philip Paarlberg, The agricultural revolution of the 20th century. Iowa State University Press, USA, 2000, p. XIV.
[5] سيمون كوزنتس، النمو الاقتصادي الحديث. ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ص. 14.
[6] نفس المرجع الأنف الذكر، ص. 15.

وعليه، كان من المتوقع أن يهزم الملك سنة 1645م أمام البرلمان الذي كان مدعوما بأسطول بحري، وبأغلب تجار الجملة وسكان مدينة لندن[1]. حيث أصبح البرلمان هذا، هو السلطة الأولى للبلاد[2]، فبرزت الرأسمالية التي اعتمدت على تغيرات في الأطر المؤسساتية التي أصبحت سائدة، حيث أصبح مسموحا تماما للأرض بان تباع وتشترى كالسلع والخدمات، وللعمل لأن يكون حرا يعمل بأجر بدلا من المستحقات الإقطاعية.

قابلية الانتقال المتزايد للأرض والعمل رفع من أهمية الأسواق والتجارة. هكذا تم تحويل القوة (power) النسبية بعيدا عن ملاك الأراضي في اتجاه أرباب التجارة، ثم أصحاب الصناعة. ولهذا، فنشوء الرأسمالية كان نتيجة تحول سياسي واجتماعي واقتصادي[3]، بعيدا عن إرادة أغلبية الشعب وآماله.

كما أصبح حال العامل الأجير أسوء من حال العبد والقن إلا في شيء واحد وهو الحرية الشخصية للعامل[4]، الذي لا تفيده هذه الحرية بشيء بما انه مقيد باجر حد الكفاف. فأصبحت الأغلبية بالتالي، في خدمة الأقلية القليلة من ملاك وسائل الإنتاج، وأصبح ملاك وسائل الإنتاج هم السلطة الفعلية التي لا تقهر بالأغلبية، بما أن اقتصاد السوق الحرة يحافظ على الوضع القائم بإستمرار.

من الطبيعي والمنطقي، بالتالي، أن تكون التكنولوجيا التي حققت التقدم الأكثر–في البداية عبر جهود التجربة والخطأ– كانت في الميادين التي تلقت الدعم المالي الحكومي الأكبر، مثل التعدين، الأسلحة، بناء السفن والنسيج[5] لأغراض أمنية وسياسية لصالح الأقلية.

[1] . David Mc Dowal, op.cit., p.91.
[2] . Carlos Sabillon, op.cit., p. 54.
[3] .Bruce R. Scott, op.cit., p.144.
[4] .Rosa Luxemburg, Introduction à l'économie politique. Traduction par J.B., Edition Antropos, Paris, 1971, p.256.
[5] . Carlos Sabillon, op.cit., p. 54.

ومن الطبيعي والمنطقي أيضا، أن تتم الدعوة عبر البرنامج البيكوني(Baconian) بهدف توسيع مجموعة المعرفة النافعة والفلسفة الطبيعية التطبيقية، لحل المشاكل التكنولوجية ولإحداث النمو الاقتصادي[1]. فكل شيء ينظمه السوق تماشيا مع الوضع القائم.

وإذا كان التحول في الحكم قد ساهم في تحسين النظام (order) والتجارة، دون استعمال سلطة الدولة لتشويه أو حتى لتحطيم التبادل الحر[2]، فلأن إنجلترا كانت تحت حكم أوليغارشية قسمت الفوائض الناتجة عن الاقتصاد الجديد بين ملاك الأراضي ورجال الأعمال الجدد، والتي ربطت كلا المجموعتين إلى بنية حكومة مركزية، التي قامت بترقية قواعد منسقة وتنظيمات على حساب الآثار الغير فعالة لنظام اقتصادي قديم[3].

لذلك يقال أن النمو ما قبل 1750م كما كان عليه، كان تحت تأثير التغيير المؤسساتي بالمعنى الواسع: القانون، النظام، إنشاء العلاقات التجارية، القرض، الائتمان(Trust) والعقود القابلة للتنفيذ[4]، وغيرها من المؤسسات الجديدة، منها ظهور السوق الحرة، التي أحدثت ثورة تنظيمية تكون قد انطلقت، ووفرت التغيرات البنيوية التي عليها أصبح يمكن للنمو أن يكون مستديما[5]، وان يكون لبريطانيا حقا سوقا وطنية[6].

السوق الحرة مؤسسة اقتصادية مستديمة وقوية، تولد تنظيمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وصناعية دون إرادة من كل البشر. ولا احد من هؤلاء يمكن له التنبؤ بمفاجآت السوق. فأكثر ما يمكن أن يقوم به هؤلاء، هو تصور احتمالات مبنية على معلومات هي نفسها نتاج السوق، وإذا حدثت مفاجأة، فيتم التعامل معها كأمر واقع، وإلا فستحدث الأزمة.

---

[1] . Joel Mokyr, The intellectual, origins of modern economic growth. Op. cit., p. 285.
[2] . Joel Mokyr, and John v.c Nyet "Distributional coalitions, the industrial revolution and the origins of economic growth of Britain", Southerm Economic Journal 2007, 74(1), 50-70., p52.
[3] .Ibid., p.54
[4] . Joel Mokyr "The intellectual origins of modern economic growt", in Alberto Quadrio Curzio and Marco Fortis(ed),Resarch and technological innovation- the challenge for a new Europe. Physica- verlag Heidelberg, Germany, 2005, p. 18.
[5] .Alvaro Santos Pereira, Essay on the origines of modern economic growth. Library and Archives Canada, 2003, p. 120.
[6] . Joel Mokyr, and John v.c nyet, op.cit., p53.

لذلك، يصعب تعريف الثورة الصناعية بنشوء المدن الصناعية، و/أو بتمركز الصناعات بظهور المبادر أو المقاول، بتحرير العمل الريفي، بازدياد الفقر، أو بغيرها من الجوانب بما"...أن كل هذه النواحي كانت مجرد أمور عرضية تتوقف على تغير واحد أو تحول أساسي واحد وهو نشوء اقتصاد السوق"[1]، والذي كان هو مسرع ظهور الثورة الصناعية والنمو الاقتصادي الحديث.

[1]. كال بولاني، نفس المرجع الأنف الذكر، ص.120 .

المبحث الثاني:

افتراضات تبريرية في نظرية النمو السائدة

مشكل النمو الاقتصادي كان يحتل مرتبة عالية في جدول أعمال الاقتصاديين منذ وليام بيتي [1](Wiliam Petty) على الأقل.

فصفائح من الطين، من بلاد ما بين النهرين(Mesopotamia) ، تقدم معلومات حول الإنتاجية الاجتماعية بواسطة حساب بسيط للمدخل – منتج فيما يخص الشعير. السؤال الأساسي تعلق بالناتج الفائض من الشعير الذي كان المجتمع القديم قادر على إنتاجه. من معدل الفائض، أي نسبة الناتج الفائض إلى المدخلات الضرورية، ظهرت خطوة فكرية صغيرة فقط، لكنها خطوة ضخمة تاريخية بالنسبة لمفهوم معدل النمو. هذه الخطوة تم أخذها من طرف اقتصاديين في القرن 17م، خاصة وليام بيتي[2].

لكن، هذا الموضوع بالرغم من توفر عدة معارف حوله، إلا أنه لا تزال تحيط به عدة غموضات[3].

التحليل الاقتصادي في بادئ الأمر كان قد اصدر رأيا متشائما جدا حول مسار(مستقبل) النمو. الكلاسيكيون مثل ادم سميث(1776)، دافيد ريكاردو (1817)، توماس مالتس(1798) وكارل ماركس (1868)، كانوا يتوقعون كلهم توقفا لمسار النمو[4].

كل هؤلاء الكلاسيكيون عرفوا أن النشاط الاقتصادي، إن تم تنفيذه بالفواعل (agent) الخواص في الأسواق، يجب أن يتم تكميله ببنية تحتية اجتماعية وعامة(public). كما أنهم

[1] . Heinz D. Kurz and Neri Salvadori, « Theories of economic growth : old and new ». in Neri Salvadori (ed)., The theory of economic growth: a classical perspective. Edward Elgar, Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA, 2003, p.1.
[2] .Idem.
[3] . Elhanan Helpman, The mystery of economic growth. The Blknap Press of Harvard University Press, USA ,2004 ,p.9.
[4] Jean Didier Lecaillon, Jean Marie Le Page et Christian Ottavj, Economie contemporaine. 2° édition, De Boeck University, Belgique, 2004, p.220.

عرفوا أيضا أن تطور قوى السوق والنمو الاقتصادي من المحتمل أن يكونا مصحوبين بعدم الإنصاف[1].

أولا: نظرية النمو القديمة.

فيما بعد، اقتصاديون مثل فرانك رمزي (Franck Ramsey–1928)، الين يونغ(Allyn Young–1928)، جوزيف شومبيتر (Joseph A. Schumpeter–1934)، وفرانك نايت (Frank Night–1944)، كانوا بالإضافة إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين، اصل عدد كبير من المفاهيم الأساسية للنظرة العصرية للنمو[2]:

فرضية المنافسة الكاملة، التحليل الديناميكي للتوازن، دور المردود المتناقص(وعلاقته بتراكم رأس المال الفزيائي والبشري)، التفاعل بين الدخل للفرد ومعدل نمو السكان، آثار التقدم التقني بفضل التخصص المتزايد للعمل، اكتشاف منتجات جديدة، ودور السلطة الاحتكارية (monopoly power) كعامل للتقدم التقني. ذلك رغم أن المنافسة الكاملة تتناقض مع الاحتكار الذي يؤسس للامساواة الدخل.

جرت العادة أن يذكر مقال ف. رمزي كنقطة انطلاق النظرية العصرية للنمو، دون ذكر مقال الين يونغ بعنوان: "العوائد المتزايدة والتقدم الاقتصادي"، حيث يستند فيه على قانون (théorème) آدم سميث في تقسيم العمل الذي يتحدد بحجم السوق، فبالنسبة لآدم سميث، ترجع التحسينات الكبرى في قوة إنتاجية العمل إلى تقسيم العمل.

لكن، برهان سميث كان يتعلق بالتقسيم المصنعي للعمل، أي تقسيم العمل داخل المقاولة فقط.

[1] Alfred Greiner, Willi Semmler and Gang Gong, Economic growth: A time series perspective, p.1.
[2] .Robert J. Barro et Xavier Sala-i-Martin, La croissance économique. Traduit de l'américain par Fabrice Mazerolle, Ediscience, Internationale , Paris, p.10.

يونغ لم يشكك في قانون سميث هذا، بل أعطاه بعدا أكثر عمومية بتوسيعه إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، والذي يقوم على النشاطات المباشرة داخل اقتصاد محدد. هنا يعالج يونغ مظهرين لتقسيم العمل، يراهما مرتبطين[1]: يترجم تقسيم العمل، من جهة، باللجوء إلى مناهج (طرق) إنتاج ملتوية- التي تتلاءم مع استعمال الآلات- ومن جهة أخرى، يترجم تقسيم العمل هذا بالتخصيص المتزايد للفروع.

في الجانب الآخر من الأهمية، نبه يونغ إلى وجود عدة عوامل تقوي التأثيرات التي تساعد على خلق العوائد المتزايدة: اكتشاف موارد طبيعية جديدة، اكتشاف استعمالات جديدة لها ونمو المعرفة العلمية[2].

أما فيما يخص فرانك رمزي، فإن الطريقة التي تعالج بها امثلة (optimalité) الاستهلاك في الزمن، تذهب إلى ابعد من تطبيقها على نظرية النمو. فمن الصعب اليوم دراسة نظرية الاستهلاك، تثبيت سعر الأصول، أو حتى نظرية الدورات الاقتصادية، دون الرجوع إلى الشروط الأمثلة المدخلة من طرف رمزي و إ.فيشر (I.Fisher-1930) [3].

لكن مع بداية ثلاثينيات القرن 20، ظهرت ازمة اقتصادية عميقة، فاجأت الكل ودون فهمها، إلى أن تمكن جون ماينرد كينز(John Maynard Keynes) سنة 1936 من إدراك أن قانون المنافذ الذي جاء به جون باتيست ساي (Jean-Baptiste Say,1767-1832) لا ينطبق على الواقع. فليس دائما العرض يخلق الطلب المساوي له، بل من الناذر أن يحدث هذا في إطار النظام الرأسمالي إلا بضربة حظ.

هذا القانون الذي كان يقدسه المفكرون الكلاسيك، كان ينطوي على عدة فروض رفضها كينز، بعد تبيان خطأ قانون المنافذ هذا.

[1] .Jean Arrous, op.cit., p.37.
[2] Allyn young, "Increasing returns and economic progress", The Economic Journal, Vol.38(1928), pp. 527-42.
[3] . Robert J. Barro et Xavier Sala-i- Martin, idem.

بناءا على ذلك، استنتج كينز أدوات تحليل جديدة قلبت أوضاع علم الاقتصاد: اعتبر أولا أن النقود يمكن أن تطلب لذاتها، مما يخلق تسرب في النظام، الاستهلاك يكون إذن غير كاف، الاستثمار هو اصل وقلب الدورة الاقتصادية (circuit économique) سواء بتاثيره على العرض أو بكونه مكون للطلب، الطلب المتوقع من طرف المقاولين، الذي يسميه كينز "الطلب الفعلي" (effective)، يوجه تصرفاتهم، ولا شيء يضمن بأنه يسمح بالتشغيل الكامل[1].

مع نهاية سنوات الثلاثين و خلال سنوات الأربعين من القرن 20، عدة كتاب وبصفة خاصة روي فوربس هارود (Roy Forbes Harrod-1939) و افسي دومار(Evsey Domar- 1946)، اللذان كانا سبب بداية نموذج نظرية النمو العصرية، كانا قد اقترحا ما أصبح يطلق عليه نموذج هارود-دومار، لبحث طرق وشروط نمو اقتصادي متواتر (Steady) ومتوازن بناءا على نظرية كينز[2].

انطلاقة هارود كانت وفق الافتراضات التالية[3]:

- أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني.
- أن الاستثمار هو دالة للتغير في الدخل الذي يعتمد بدوره على المعجل (accelerator).
- انه يوجد تطابقا بين الاستثمار المحقق والادخار المحقق باعتبار هذا شرط توازني.
- أن نمو الدخل يساوي نمو الادخار مقسوما على معامل المعجل.

[1] Jean-Marc Huart, Croissance et développement. Bréal Editions, France, 200 3, p47.

[2] Meng Liang, The microeconomic growth. Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2014, p.5.

[3] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة- تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. عالم المعرفة، 266، أكتوبر، الكويت، 1997، ص.348.

النمو المثالي والمتوازن، هو النمو الذي يجعل النمو المضمون(*) والنمو الطبيعي يتصادفان. لكن النمو المضمون له حظوظ قليلة لأن يتحقق، ومحدداته هي خارجية (étrangère) عن تلك التي تخص نمو التشغيل الكامل. نمو متوازن ونمو التشغيل الكامل في وقت واحد لا يمكن إذن أن ينتج إلا عن طريق الحظ[1].

دومار عمل على تقوية التحليل بالتركيز على الاستثمار. النمو سيكون متوازنا إذا كانت كل المتغيرات الاقتصادية تنمو بنفس الوتيرة. غير أن الاستثمار له أثر على الطلب عن طريق عمل الكاثور (multiplicateur)، ولكن أيضا على القدرات الانتاجية.

دومار بين أن النمو لا يكون متوازنا إلا إذا كان الأثران متعادلان. اثر الطلب يتوقف على معدل الادخار، واثر القدرات الإنتاجية على معامل رأس المال مقاس بالعلاقة بين الإنتاج ومخزون رأس المال. غير أن دومار يعتبر أن هذه المتغيرات خارجية المنشأ (exogène) ومستقلة، بحيث أن النمو المتوازن هو غير محتمل الحدوث[2]، هذا هو الواقع، بما أن قرارات الاستثمار هي متخذة بطريقة مستقلة الواحدة عن الأخرى (من طرف الأسر من جهة، ومن طرف المقاولات من جهة أخرى)[3].

النقطة المشتركة لنموذجي هارود ودومار تتمثل في تقديم إمكانية واحدة فقط للنمو المتوازن، وتوضيح أن لا ميكانيزم اقتصادي يسمح بالاقتراب من النمو المتوازن أو للبقاء فيه. وبهذا يكون كل منهما قد ادخل ظاهرة "حد السكين" (fil du rasoir)، أي أن طريق لنمو

(*) بعدما نظر هارود، وفقا لتحليل كينز، في إمكانية نقص الاستخدام في النمو، اعتبر انه يجب التمييز بين ثلاثة معدلات نمو تنتج عن محددات مختلفة: 1- معدل النمو الفعلي، وهو الذي يتعلق بالمعدل الذي يتحقق بالفعل. 2- معدل النمو المضمون، وهو المعدل الذي يضمن التوازن بين الادخار والاستثمار. الاستثمار ينتج عن توقعات المقاولين، ومن النادر أن يتوافق بالضبط مع الادخار الذي، هو ينتج عن الدخل. معدل النمو الفعلي له إذن حظوظ قليلة لان يكون معدل نمو مضمون الذي يضمن التوازن. لكن، حتى في هذه الحالة، لاشيء يدل على أن معدل النمو هذا يضمن التشغيل الكامل. 3- معدل النمو الطبيعي، وهو معدل نمو التشغيل الكامل، وهو ينتج عن تزايد السكان والتقدم التقني. الديمغرافيا والتقدم التقني باعتبارهما معطيات خارجية المنشأ، فلا ميكانيزم يؤثر على النمو الفعلي لكي يضمن التشغيل الكامل.

[1].Marc Montoussé, Théories économique. Bréal, France,2013, p.74.
[2] Jean-Marc Huart, op.cit., p48.
[3] .Bernard Guerrien, La théorie économique néoclassique-2. La Découverte, Paris , 1999, p.48.

المتوازن هو طريق ضيق جدا، والبقاء فيه ينتج عن ضربة حظ[1]، ومن هنا يصبح تدخل عمل قوة خارجية عن السوق تدخلا مشروعا.

بعد ذلك بقليل، ظهرت في منتصف سنوات 1950 أعمال نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor, 1908–1986) وجوان روبنسون(Joan Robinson, 1904–1983)، حيث قدم كل منهما حلا لمشكل "حد السكين" عن طريق ضبط على مستوى الادخار[2].

في نموذج كالدور ونموذج روبنسون، مشكل "حد السكين" يمكن أن يحل عن طريق توزيع الدخل، هذا التوزيع هو الذي يضمن نمو متوازن عن طريق ضبط الادخار للاستثمار (عند كالدور)، والاستثمار منبع الربح للاستثمار المحرض بالربح (عند روبنسون)[3].

في الجهة المقابلة، وفي نفس الوقت، توجد إسهامات كل من روبرت م. صولو (Robert M. Solow,1956) أهم ممثل للنيوكلاسكيين، وتريفور صوان (Trevor Swan, 1956).

نموذج صولو قائم على توسيع نموذج هارود–دومار بإدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل) إلى معادلة النمو الاقتصادي، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي[4].

وعكس الافتراضات التي اشتمل عليها نموذج هارود –دومار (افتراض ثبات معاملات الدالة وثبات العوائد بالنسبة للحجم)، فان المظهر الأساسي لنموذج صولو –صوان يخص الشكل النيو كلاسيكي لدالة الإنتاج الذي يسلم بان عوائد الحجم مستقرة، بان العوائد تكون

[1] Marc Montoussé, op.cit., p.75.
[2] Idem.
[3] Ibid., p77.
[4] ميشيل ب، تودارو، التنمية الاقتصادية. ترجمة محمود حسن حسيني و محمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص.150.

متناقصة بالنسبة لكل عامل إنتاج، وبأن مرونة التناوب(substitution) بين العوامل تكون إيجابية ومستمرة. دالة الإنتاج هذه هي مركبة مع معدل ادخار ثابت (افتراضا)[1].

نموذج صولو– صوان تضمن بأنه في غياب التحسين الدائم للتكنولوجيا، فإن النمو للشخص الواحد ينتهي للتوقف[2]. ولهذا يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي (résidu) الذي يفسر النمو عل المدى الطويل[3].

ولذلك، كانت نظرية النمو النيوكلاسيكية تطرح مبدأ أن النمو لا يصان ذاتيا وليس هو مسارا تراكميا[4].

من تضمينات نموذج صولو– صوان، يوجد أيضا مفهوم التقارب المشروط[5]: كلما كان المستوى البدئي للناتج الداخلي الخام (GDP) الحقيقي للفرد منخفضا، بالنسبة لوضعية المدى الطويل أو الحالة المنتظمة (steady state)، كلما كان معدل النمو أسرع.

هذه الخاصية ناتجة عن فرضية العوائد المتناقصة لرأس المال، فالاقتصاديات التي لها رأسمال اقل للعامل الواحد، تتجه لأن يكون لها معدلات أعلى للعائد ومعدلات نمو أعلى.

هذا التقارب هو مشروط لأن مستويات الحالة المنتظمة لرأس المال والناتج للعامل الواحد تتعلق، في نموذج صولو–صوان، بمعدل الادخار، معدل نمو السكان وبوضعية دالة الإنتاج (أي النقطة البدئية للدالة).

لكن، المنظرون النيوكلاسيكيون في النمو لنهاية سنوات 1950–1960، اعترفوا بنقص نموذجهم في النمو.

[1] Robert J Barro et Xavier Sala-i-Maretin, Idem.
[2] Idem.
[3] نفس المكان.
[4] Marc Montoussé, op.cit., p.78.
[5] Robert J. Barro, Xavier Sala-i- Martin, Economic growth. The MIT Press, USA,1999, P.10.

فالنقص الواضح، إذن، في نموذج صولو–صوان، هو أن معدل النمو للشخص على المدى الطويل محدد كلية بمعنصر معدل التقدم التقني، الذي هو خارجي عن النموذج. كما أن معدل النمو على المدى الطويل لمستوى الإنتاج يتوقف أيضا على معدل نمو السكان، وهو العنصر الآخر الخارج عن النظرية النموذجية (standard)، وهكذا كان قد تم الوصول إلى نموذج نمو يشرح كل شيء ما عدى النمو على المدى الطويل، وهو الشيء غير المقنع[1].

لكن، الاستعمال التطبيقي للنموذج النيوكلاسيكي القاعدي، هو محدود بشدة بواقع أن نمو المدى الطويل لمعدل نمو التكنولوجيا مفترض ليكون خارجي المنشأ، وهو نفسه عبر البلدان. كنتيجة، فإن كل البلدان كانت ستنمو بنفس المعدل في المدى الطويل[2].

فالنموذج النيوكلاسيكي ليس هو نقطة الانطلاق المناسبة لتحليل نمو المدى الطويل. وعليه، فإنه لا يساعد على الإجابة على السؤال المركزي حول لماذا بضعة بلدان هي أغنى من البلدان الأخرى[3].

غير أن صولو استمر في الاعتقاد بصواب نظريته بأن النمو المتواتر(steady state) رغم اختلالاته، لم يكن يمثل ظاهرة نادرة[4].

كما انه(صولو) لفت الانتباه بأنه لم يستعمل أبدا نموذجه للاقتصاديات في طريق التنمية، لأن الآليات المفسرة في هذه البلدان هي مختلفة تماما[5].

فافتراض تغير تكنولوجي خارجي المنشأ، كمحرك للنمو كما صوره صولو سنة 1956، يحتوي على ضعف في مجالين مختلفين[6]:

---

[1] idem

[2] Stefan Bergheim, Long-run growth forcasting. Springer- verlag, Berlin Heidelberg, 2008, p.13.

[3] Ibid.,p.30.

[4] روبرت م. صولو، نظرية النمو. ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، لبنان ، 2003، ص.16.

[5] Ibid ., p.12.

[6] Larry E. Jones, Rodolfo E. Manuelli "Neoclassical models of endogenous growth: the effects of fiscal policy , innovation and fluctuation", August 2004, In philippe Aghion and Steven Durlauf (eds), Handbook of economic growth. Elsevier, 2005, p.3.

الأول، من الصعب عند استعمال نموذج النمو خارجي المنشأ، أن يتم تفسير اختلافات المدى الطويل في الأداء الذي تم إظهاره من طرف مختلف البلدان.

أما الثاني، فإن التغيرات في الإنتاجية التي تم افتراضها خارجية المنشأ، في نموذج صولو، هي في الواقع، نتيجة لقرارات واعية من طرف الفواعل الاقتصادية. كما أن ظواهر الأزمة، تبدو أنها تدل على أن النمو ليس ظاهرة طبيعية.

لذلك، ومن اجل إدماج هذه الإثباتات، قام اقتصاديون ببناء نظرية النمو الجديدة(نظرية النمو داخلي المنشأ)[1].

ثانيا: نظرية النمو الجديدة.

البعض من الكنزيين والليبراليين يتلاقى حول هذه النظرية الجديدة. من بين هؤلاء يوجد الممثلان الرئيسيان بول م. رومر (Paul M. Romer) منذ 1986، الذي أطلق مصطلح النمو داخلي المنشأ، و روبرت لوكاس (Robert Lucas) 1988، قائد الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد[2].

عبارة "النمو داخلي المنشأ" (endogenous growth) تتضمن مجموعة متنوعة من العمل النظري والاستقصائي، الذي اتضح في السنوات 1980. يميز هذا العمل نفسه عن نمو النيوكلاسيكي، عن طريق التأكيد على أن النمو الاقتصادي هو نتيجة للنظام الاقتصادي، وليس هو نتيجة للقوى التي تحدث التأثير من الخارج[3].

تساءلت النظريات الجديدة في النمو، لسنوات 1980، حول البعض من افتراضات النموذج في النمو. البحث في منتصف سنوات 1980 بدأ بنماذج نظرية حول محددات نمو

[1] Marc Montoussé, Idem.
[2] Idem.
[3] Paul R. Romer "The origins of endogenous growth", Journal of Economic Perspectives, Vol 8, N°.1, (winter 1994), p.3.

المدى الطويل، هذا الميدان هو الذي يسمى اليوم بنظرية النمو داخلي المنشأ (endogenous).

ثم أبحاث أخرى حديثة حاولت الكشف أكثر عن تضمينات ميدانية للنظرية (الجديدة) وعلاقة هذه الفرضيات بالبيانات والأدلة. كلاهما جادل قانون العوائد الهامشية المتناقصة. فإذا كان كل جزء إضافي صغير من رأس المال لا يعطي عائدا أدنى من سابقه، فإن النمو يمكن له أن يستمر إلى وقت غير محدد[1].

نظريات النمو داخلية المنشأ (الجديدة) حاولت فهم الابتكار (innovation) التكنولوجي كنشاط اقتصادي. فالابتكار معتبر كنتيجة لمجهودات بحث ذو هدف محدد، وهو بالتالي يتم النظر إليه كنتيجة للحوافز الاقتصادية. لهذا، يمكن صياغة الابتكار كنتيجة لبضعة متغيرات اقتصادية[2].

فالنظريات الجديدة تعتبر أن النمو ينتج عن الاستثمارات المنجزة من طرف فواعل (agent) بحافز الحصول على الربح. ومنه، فإن معدل نمو الاقتصاد يتحدد بسلوك الفواعل والمتغيرات الماكرو–اقتصادية(*) [3].

لنموذج (نظريات) النمو داخلي المنشأ قاعدة تركيب واحدة للتوازن العام[4]:

- أولا: الأسر تحتفظ بعوامل الإنتاج وبالأصول الاقتصادية، وتحدد، حسب تفضيلاتها، الجزء من دخلها الذي تستهلكه وتدخره.

[1] M.S. Oosterbaan, Thijs de Ruyter van Stevenink, and N. van der Windt (edited by), "The determinants of economic growth". Springer Science+ Business Media, New York, 2000, p.2.
[2] Rick Szostak, The causes of economic growth- interdisciplinary perspectives. Springer- Verlag Berlin Heidelberg, 2009, p.65.

(*) الماكرو اقتصاد ، الاقتصاد الكلي، هو مصطلح تم خلقه سنة 1933 من طرف ر.فريش (R.frish)، وهو الجزء من علم الاقتصاد الذي يهتم بالكميات الاجمالية (الناتج الوطني الخام، الاستثمار), هذا الجزء من علم الاقتصاد له في الغالب هدف توضيح السياسة الاقتصادية.

[3] Dominique Guellec et Pierre Ralle, op.cit.,p.39.
[4] Jean Arrous, op.cit., p187.

- ثانيا: تقوم المقاولات باستأجار رأس المال والعمل، تستخدم هذه العوامل لإنتاج سلع تبيعها للأسر ولشركات أخرى. لكي تقوم بتحويل العوامل إلى منتوج، فإن هذه المقاولات تلجأ إلى التكنولوجيا التي يمكن أن تتطور مع مرور الوقت.
- ثالثا: توجد أسواق حيث تبيع المقاولات منتجاتها، وحيث تبيع الأسر عواملها إلى شركات.

نظريات النمو الجديدة تشترك أيضا في كونها تستعمل أدوات تحليل النظرية الليبرالية (النيوكلاسيكية)، وتعطي أهمية كبيرة للآثار الخارجية، كما أنها ترجع إلى تحليلات جوزيف أ.شومبيتر [1] ، لهذا، فإن أصحاب النظريات الجديدة هذه، يرفضون التدخلات الظرفية، (conjoncturel) للدولة، رغم أنهم يقبلون بأن هذه الأخيرة يمكن لها مساعدة النمو للمدى الطويل[2].

أصالة (originalité) النظريات الجديدة في النمو (داخلي المنشأ)، هي جعل التقدم التقني داخلي المنشأ. هذا أدى بأصحاب هذه النظريات إلى مجادلة فرضية الإنتاجية الحدية المتناقصة. فإذا تم توسيع فكرة رأس المال لتشمل رأس المال البشري (المعرفة والمهارة المتضمنة في القوة العاملة)، فإن قانون العوائد المتناقصة يمكن أن لا ينطبق[3].

بعد ذلك أخذت نظرية النمو داخلي المنشأ أربعة اتجاهات رئيسية[4]:

الاتجاه الأول، تبعا لبول م. رومر(Paul M. Romer) (1986) الذي استعمل نظام كينيث ج. آرو (Kenneth J. Arrow) (1962) لإزالة الميل نحو العوائد المتناقصة عن طريق افتراض أن خلق المعرفة كان ناتجا ثانويا للاستثمار. المنشأة التي ترفع رأسمالها الفيزيائي تتعلم في الوقت نفسه كيف تنتج بفعالية أكثر. هذا الأثر الإيجابي للتجربة على

[1] Marc Montoussé, idem.
[2] Idem.
[3] M.S. Oosterbaan, Tijs de Ruytervan Steveninck, and N. Van der Windt, idem.
[4] Marc Montoussé, op.cit., p 79.

الإنتاجية يسمى التعلم بالممارسة(learning-by-doing) ، محرك النمو (العامل المتبقي) يأتي أساسا من تراكم المعارف[1].

الاتجاه الثاني هو الاتجاه المفتوح من طرف روبرت لوكاس (Robert Lucas) الذي يفضل تراكم رأس المال البشري.

والاتجاه الثالث، المطور أيضا من طرف رومر، فيدرس بالخصوص تراكم رأس المال التكنولوجي الناجم عن الابتكار وعن البحث والتطوير.

أما الاتجاه الرابع فتم وضعه من طرف روبرت ج. بارو(Robert J. Barro)، الذي يأخذ في الحسبان نفقات البنى التحتية العمومية، حماية حقوق الملكية وفرض الضرائب على النشاط الاقتصادي من طرف الحكومة[2].

هذه الاتجاهات الرئيسية الأربعة، تمثل في الواقع التركيز على أربعة مصادر أخرى أساسية للنمو داخلي المنشأ.

ويحتمل أن تتكاثر الكتابات حول مصادر النمو، لتمتد إلى عوامل أخرى غير اقتصادية، مثل القول بأن مستوى الإنجاز الاقتصادي لاقتصاد وطني ما يتحدد بثلاثة مستويات[3].

- بمستوى معدل المعرفة والمهارات في المجتمع.
- بمستوى المواهب الطبيعية لدى السكان.
- بمستوى متابعة الحرية الفردية في المجتمع.

من بين المسائل المهمة الأخرى، التي تعرضت لها نظرية النمو داخلي المنشأ، توجد مسألة آثار التقدم التقني والبطالة، وكذلك مسألة آثار التفاوتات في الدخول على النمو.

[1] Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin,op ., p.146.
[2] Ibid., p.152.
[3] Arvid Aulin, The origins of economic growth. Spinger- Verlag Berlin, Heidelberg, 1997, p.116.

1. التقدم التقني والبطالة.

هل يخلق التقدم التقني الوظائف أم انه يدمرها؟ بعمومية أكثر، هل نمو الإنتاجية مرتبط إيجابيا أم سلبيا مع البطالة على المدى الطويل؟ حول هذه المسألة، فإن الآراء متضاربة[1]:

من جهة، يوجد من يعتقد أن التقدم التقني يدمر الوظائف لأنه بطبيعته كثيف بالرأسمال.

من جهة أخرى يوجد من يعتقد بأن الإنتاجية تحرض الطلب، وأذن خلق الوظائف.

في الواقع، فإن تحسين الإنتاجية الذي يؤثر بانتظام (uniformément) على كل القطاعات، يوسع التوظيف بالضرورة، لأن المقاولات هي محرَّضة لتكثيف تشغيل العمال للاستفادة من هذه الفرصة.

غير أن التاريخ يبين أن التقدم التقني لا يترافق مع نمو مساو للتوظيف في كل القطاعات. بالعكس، هو يدمر الوظائف القديمة ويخلق أخرى جديدة.

في نطاق حيث تُسَرِّعُ الابتكارات زوال وظائف عن طريق الاتمتة، بطلان الاستخدام، تغيرات التأهيل والإفلاسات، فإن مسار التدمير الخلاق يمكن أن يفسر وجود ترابط إيجابي بين النمو والبطالة. والمشكلة، هي أن هذا الوصف يبين و كأن العالم لا يزال يعيش حالة الطبيعة.

2. آثار التفاوت في الدخل والثروة على النمو.

حسب مفهوم سائد بكثرة، فان التفاوت (اللامساواة) في الدخل والثروة يعتبر، حسب س.ربيلو (S. Rebelo–1991) [2]، المحفز الأساسي، ويجب اعتباره، بالتأكيد، مناسب للنمو.

[1] Philippe Aghion, Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène. Traduit de l'anglais par Fabrice Mazrolle, Dunod, Paris, 2000, p.131.
[2] Sergio. Rebelo, in Philippe Aghion et Peter Howitt, in Théorie de la croissance endogène. Traduit de l'anglais par Fabrice Mazrolle, Dunod, Paris, 2000, p.301.

زيادة على هذا، وحسب مفهوم ج.أ شومبيتر للمبتكر، فإن أخذ جزء من ريع المبتكرين لتوزيعه، سيكون له أثار سلبية واضحة على تحريض القيام بالبحث، ومنه، على معدل النمو المتواتر (المنتظم)[1].

إلى غاية عهد قريب، اقتنع الاقتصاديون أن التفاوت لا يمكن أن يكون له سوى آثار مفيدة للتراكم والنمو. خلال وجهة النظر هذه، فانهم يشددون على الموازنة المحتمة بين الفعالية الإنتاجية (و/أو النمو) والعدالة الاجتماعية[2].

كلا من التفسيرين يضمان الافتراض الذي حسبه أن التفاوت يحرض النمو.

ثالثا: ملاحظات حول نظرية النمو النيوكلاسيكية.

- **دالة الإنتاج:** كل التحليل النيو كلاسيكي لتحديد الأجور ولمكافأة رأس المال، يرتكز على دوال الإنتاج. فما هي دالة الإنتاج؟

في نشاط إنتاجي، سواء كان يتعلق بالسلع المادية أو بالخدمات، فان المقاولة تستعمل دوال إنتاج، رأسمال وعمل، بغرض الحصول على إنتاج.

بصفة عامة، يمكن إذن إثبات أن الكمية المنتجة والمعروضة (Q) هي دالة لكميات العمل (L) ولرأس المال (C) (أو لأي عنصر آخر يؤثر على الإنتاج، مثلا التقدم التقني):

$$(Q)=F(L,C)$$

للتمكن من التقدم في التحليل ، فان النيوكلاسيك تصرفوا باعتناق عدد معين من الفرضيات المقيدة (restrictive) [3]:

[1] J.A. Schumpeter, in Philippe Aghion et Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène. Traduit de l'anglais par Fabrice Mazrolle, Dunod, Paris, 2000, Idem.
[2] Philippe Aghion et Peter Howitt, ibid., p.302.
[3] Janine Brémond, Keynes et les keynésiens aujourd'hui- des solutions pour sortir de la crise ? 3e édition, Hatier, Paris, 1987, p.87.

– **عوامل الإنتاج هي متجانسة**، مما يعني أن المقاولة هي غير مكترثة إن كان العامل A أو B هو الذي يحقق الإنتاج. والحقيقة أن مؤهلات العمال غير متجانسة.

– **عوامل الإنتاج هي قابلة للتجزئة بسهولة**، هذا حقيقي في الغالب، لكن ليس دائما. فالسد هو غير قابل للتجزئة إلى أجزاء فرعية: فهو إما أن يستعمل أو لا يستعمل بكامله.

– **عوامل الإنتاج هي قابلة للاستبدال**، بمعنى انه يمكن تعديل العلاقة بين رأس المال والعمل. توجد عدة توليفات ممكنة بين كمية العمل وكمية رأس المال التي تسمح بالتوصل إلى نفس الإنتاج. هذا صحيح في عدد معين من الحالات، لكن هذا غير صحيح في حالات أخرى: فلقيادة الشاحنة، فانه يتوجب لهذا سائق واحد.

النيو كلاسيك قد خففوا بالتدريج من هذا الإرغام بالتفكير في فرضية قابلية الاستبدال الجزئي.

– **العوائد متناقصة بعد عتبة معينة**، مما يعني أن الإنتاج المتولد من طرف عامل إضافي هو اقل من الإنتاج الموفر من طرف الذين تم توظيفهم من قبل.

العوائد هي ناذرا ما تكون متناقصة في المجتمعات المعاصرة. مادام يوجد نقص في استخدام المعدات، عامل واحد ينتج 15 وحدة من السلع في وقت معين، عاملان ينتجان 30 إذا تم اعتماد الفرضية النيوكلاسيكية في تجانس العمل[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يصعب معرفة الإنتاجية الحدية للعمل، نظرا إلى تنوع المشاركين في الإنتاج، ونظرا إلى تعدد المنتجات التي يمكن تحقيقها في وقت واحد[2]، وكيف يكون التوزيع.

– **التوازن العام:** مختلف نماذج النمو النيوكلاسيكية، هي حسب نموذج التوازن العام النيوكلاسيكي الذي عرضه ليون فالراس (Léon Walras) سنة 1893. هذا التوازن يتميز بواقع أن الطلب يساوي العرض في كل سوق، مثلما هو بالنسبة لطلب وعرض الخدمات

[1] Ibid.,p.88.
[2] Ibid.,p.90.

الإنتاجية، ومثلما هو بالنسبة لطلب وعرض مختلف المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التوازن يتميز بالمساواة بين سعر كل منتوج وبين تكلفة إنتاجه.

الخلل في هذا النموذج أن التوازن في سوق واحدة لا يصلح لان يكون هو التوازن في سوق أخرى. فهناك توازنات مختلفة باختلاف الأسواق.

ثم أن توازن السوق الواحدة غير مضمون في كل الأوقات أو الظروف. وعليه، لا يمكن للتوازن الاقتصادي العام أن يحدث تلقائيا، لا صدفة ولو لوقت قصير.

- **النمو المنتظم(steady state):** منظرو النمو النيوكلاسيكيين ينطلقون كلهم بتصور ووصف حالة مرجعية متناغمة للاقتصاد: النمو المنتظم في التوظف الكامل. يتعلق الأمر بحالة وجود صوري (formelle).

في الواقع، المشكل مطروح كما يلي: هل يمكن إيجاد نموذج تكون بنيته متوافقة مع افتراض أولي لمعدل نمو ثابت؟ لكن، لا يجب أن تكون هذه البنية غير واقعية بكثرة، وإلا فإن الصورة المتحصل عليها لا تفيد في شيء[1].

المنظرون النيوكلاسيكيون يقرون بأن الأعمال المستقبلية على المدى الطويل تتعلق بمنهجية معينة، وتتحكم في أعمال الإسقاط على المدى المتوسط، التي تكون هي نفسها كإطار لأعمال التنبؤ على المدى القصير. إذن هذا يعني الانطلاق من المستقبل البعيد نحو الحاضر بدلا من العكس.

فحسب هؤلاء، يمكن تصور صورة المستقبل قبل التفكير في الممارسات التي تصنع المستقبل، أو أنهم يقترحون بأن مستقبلنا يفلت منا، ويبحثون عن قانون "طبيعي" (آلية) (mécanisme)[2]، كما هو في الاقتصاد الصرف (pure).

[1] Philippe Herzog, Politique économique et planification en régime capitaliste. Editions Sociale, Paris, 1972,p.204.
[2] Ibid., p. 260.

قوانين الاقتصاد الصرف هي كقوانين علم الحركة (mechanics)، التي تقول لنا كيف تعمل الأجسام بكتلة تحت تأثير أية قوى خارجية، لكنها لا تصف طبيعة هذه القوى. من المسلم به في علم الحركة أن الأجسام إن لم تؤثر عليها أية قوة من الخارج، فإنها لا تفعل شيء بنفسها ولا تنتج حتى ظاهرة جديدة واحدة من طبيعة ميكانيكية[1] .

مع هذا، فأن الكتاب انفصلوا في الموقف المعتنق فيما يخص التقدم التقني. فكان الأمر حساسا جدا لبلورة نمو منتظم ومتوازن بفروض تقبل بخصوص أصل واثر التقدم التقني. فالأعمال الأولى طرحت المشكل بالبحث عن معايير "حياد" التقدم: بمعنى بأية شروط يكون إدخال التقدم في النماذج لا يهدم الصورة الجميلة للنمو المنتظم[2].

لكن، "ليس من الصعب صناعة نماذج انطلاقا من فرضيات، الصعوبة هي إيجاد الفرضيات التي لها علاقة بالواقع"[3]. هذه هي الصعوبة الأساسية التي واجهت النظرية النيو كلاسيكية للنمو خارجي المنشأ. فهل وقعت النظرية النيوكلاسيكية للنمو داخلي المنشأ في نفس المشكل المتمثل في الإبقاء على الكثير من الغموضات؟

- يمكن اعتبار نظرية النمو داخلي المنشأ مجرد توسيع ثري للنظرية النيوكلاسيكية في النمو[4]. وهذا بإدخال المؤثرات الخارجية في النموذج .

بالإضافة إلى ذلك، أن نظرية النمو داخلي المنشأ، مثل النظرية النيوكلاسيكية، تفشل في مناقشة كيف تؤثر التغيرات في الحوافز، أو المؤسسات على متغيرات النموذج ومعدل النمو الاقتصادي[5]. ثم أن قياسات منظري النمو الجدد فيما يخص البحث والتطوير، لا تفسر الكثير

[1] Joseph A. Schumpeter, The theory of economic development. Kluwer Academic Publishers, New York, 2003, p.65.
[2] Philippe Herzog, op.cit., p.205.
[3] Joan Robinson, Hérésies économiques. Editions Française , Calmaan- lévy, 1972. In Janine Brémond , op.cit., p81.
[4] E. Wayne Nafziger, Economic development. Fourth edition, Cambridge University Press, New York, 2006, p.156.
[5] Ibid., p .157.

من النمو غير العادي للبلدان الصناعية الجديدة الآسيوية –كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة– خلال الربع الأخير من القرن 20[1].

– منطلق عمل بول رومر حول النمو، سنة 1983 و1986، كان بتحفيز من ملاحظة أن الاقتصاديين مثل روبرت مالتس ودافيد ريكاردو، توصلوا إلى نتائج كانت خاطئة تماما حول توقعات النمو، فمعدلات النمو كانت متزايدة ولم تكن متناقصة[2].

غير انه في الواقع، لا يوجد شيء متناقص أو متزايد في حد ذاته دون مؤثرات خارجية. فتزايد شيء ما في الطبيعة، هو تناقص في شيء أو أشياء أخرى. كذلك فإن تناقص شيء ما في الطبيعة ما هو الا تزايد لشيء أو لأشياء أخرى في الطبيعة.

فإذا ما كانت العوائد على رأس المال متناقصة، فهذا يعني إما زيادة في أجور العاملين أو بسبب زيادة اليد العاملة، وإما السبب كون المنافسة كاملة.

أما إذا كانت الأرباح متزايدة، فإن السبب هو إما لكون المنافسة غير كاملة، أو بسبب كثافة الرأسمال الموفر للعمل، وإما بسبب تخفيض اليد العاملة، أو بسبب انخفاض الأجور الحقيقية.

وعليه، لم يكن دافيد ريكاردو على خطأ عندما لاحظ العوائد المتناقصة للأرض (الزراعة)، لأنها محدودة. حتى وان تم الافتراض، غير الواقعي، بأن كل الأرض خصبة وصالحة للزراعة، فهي محدودة.

– سعر السوق هو السعر الذي يتعادل عنده الطلب مع العرض[3]. وسعر السوق هذا، هو السعر المحدد بالمصلحة الخاصة (الشخصية) للمشترين والبائعين، كل طرف يتصرف

[1] Idem.
[2] Paul M. Romer,op.cit ., p.11.
[3] Arthur Twining Hadley, Economics- an account of the relations between private property and public welfare. The Knickerbocker Press, New York, 1896, p.75.

بالاستقلال عن الطرف الآخر، أي بمنافسة حرة من الجانبين. والسعر المحدد بهذه الطريقة هو مفيد للمجتمع[1].

لكن، بما أن الكمية المطلوبة تميل إلى الارتفاع كلما انخفض السعر، وتميل إلى الانخفاض عندما يرتفع السعر[2]، فما هي العوامل غير الواضحة التي تؤثر على سعر سلعة ما، والتي هي عوامل غير اقتصادية؟ توجد فيما يلي البعض منها:

- المنافسة الحرة يمكن أن تفشل بالجهل أو بالعادة[3]، أو بكلاهما. فعدم توفر المعلومات الكاملة لدى المشترين (الطلب)، أو حصولهم على معلومات خاطئة، تجعل البائعين (العرض) يصرفون منتجاتهم بأسعار مرتفعة دون انخفاض الطلب. وكذلك الشأن بالنسبة للعادة.
- فيما يخص السعر العادي، توجد صعوبة عامة: فالمشكلة الأكثر عمومية في استعمال نظرية السعر العادي، تظهر من التعلق المشكوك فيه بعبارة "نفقة الإنتاج". فهذه النفقة تتغير مع مختلف الناس، مع مختلف الأمكنة ومع مختلف العمليات الإنتاجية[4].
- حالة أخرى أين تكون العلاقة بين التكلفة والسعر غامضة هي مرئية في المنتجات الثانوية (bye-product) [5]. فعلى أي أساس يتم تقييم (تسعير) المنتج الثانوي؟ بما أن هذا المنتج الثانوي هو منتج عرضي كهبة من السماء.
- الربح العالي لأي مقاول هو مؤقت، لأن المنافسون سيقلدون الابتكار، مما يسبب سقوط الأسعار[6].

[1] Ibid., p .82.
[2] Ibid., p .78.
[3] Ibid., p .83.
[4] Ibid., p .88.
[5] Ibid., p .89.
[6] Thomas K . Mc Craw, Prophet of innovation- Joseph Schumpeter and creative destruction.The Belknap Press of Harvared University Press, Cambridge, Massachustts, and London, England, 2007, p.256.

لكن، إذا كان هذا يتعلق بالمنتجات القابلة للتلف فسقوط الأسعار مبرر. أما إذا كانت هي سلع غير قابلة للتلف (أدوات)، فان الواقع لا يبين أن الأسعار تنخفض، بل أنها تبقى ثابتة إلى أن يظهر ابتكار جديد فتواصل في الارتفاع.

- من المفترض أن لا إنتاج بدون حاجة إليه، لكن في الواقع توجد منتجات كثيرة دون حاجة مسبقة. فتصريف الأسلحة، مثلا، غير ممكن بأسعار مربحة إلا بعد صناعة النزاعات. وهنا ترتفع الأسعار دون انخفاض الطلب. وهنا أيضا، يلاحظ أن قيمة هذه السلعة لا تمثل منفعة مرغوبة، بما أنها وجدت قبل ظهور الحاجة اليها. هنا يصبح العرض صانع الطلب عكس الوضع العادي، حيث الطلب هو الذي يصنع العرض، والعرض هنا هو عرض محتم.

والسؤال الذي يتحتم طرحه، إذن، هو ما القول حول سعر السوق أين يوجد العرض المخير أمام الطلب المحتم؟ وهل آلية السوق(قانون العرض والطلب) محايدة؟ الجواب واضح: أن السوق في صالح العارضين ولا تخدم المجتمع في جميع الأحوال، بل أنها، بالتالي، تخلق له أزمات اقتصادية، يتحمل هو تبعاتها عن طريق تدخل الدولة في كل مرة.

- أما فيما يخص مسالة التقارب (بين البلدان فيما يخص دخولها أو معدلات نموها) التي اهتمت بها نظرية النمو الداخلي المنشأ بكثرة، فإن روبرت ميرتن صولو، نفسه، يرى بأنه يكفي التفكير في بلدين. فإذا كان هذين البلدين يختلفان تماما من حيث التكنولوجيات والأذواق ومعدلات النمو السكاني، فإن التقارب بطبيعة الحال لا يثار كقضية[1]، خاصة وان القصة التي تم قولها حول جدال التقارب تميل نحو تقوية رسالة أن البيانات هي المورد الناذر الوحيد في التحليل الاقتصادي[2].

بالإضافة إلى ذلك، أن الاقتصاديين يستعملون مؤشر الدخل الحقيقي للفرد لقياس كيف هي أحوال معيشة شعب ما. من الواضح أن الناس يعتنون بالدخل، ولكنهم أيضا يعتنون

[1] روبرت. م صولو، نفس المرجع الأنف الذكر، ص. 186.

[2] Paul M. Romer, op.cit., p.11.

بقضايا أخرى، مثل الحرية الأساسية، التعليم، الصحة، البيئة، ودرجة اللامساواة (التفاوت) داخل مجتمعاتهم. كنتيجة لهذا، فإن الدخل الحقيقي للفرد يستعمل كمقياس تقريبي لمستوى معيشة بلد[1]. هذا يضاف إلى كون الناتج الداخلي الخام لا يعكس قوة اقتصاد بلد ما، عكس الناتج الوطني الخام.

وعليه، فتصنيف اقتصاديات البلدان حسب نصيب الفرد الحقيقي من الناتج الداخلي الحقيقي هو تصنيف تقريبي رغم اعتماده على الأرقام.

فتسجيل ما يلاحظ بالتقريب من فوارق في الدخول بين الأفراد وما بين البلدان، يكاد لا يكتسي أهمية تذكر، من حيث أن المقارنة لا تساعد على إدراك سبب التباعد أو سبب الفقر.

فبالرغم من الكمية الكبيرة من البحوث العلمية المخصصة للنمو الاقتصادي والتنمية، فإن الاقتصاديين لم يكتشفوا بعد كيف يتم جعل البلدان الفقيرة غنية[2]. وحتى الكثير من المحاولات الحديثة في اختبار نماذج النمو تنبثق بدون الرجوع إلى إثباتات من التاريخ الاقتصادي، وهم يركزون على أسئلة حول النماذج بدلا من أسئلة حول العالم[3].

فما هي أسباب تخلف البلدان في طريق التنمية؟ والتي أغفلتها نماذج النمو النيوكلاسيكية؟

[1] Elhanan Helpman, op.cit. p.1.
[2] Costas Azariadis and John Stachurski,"Poverty traps". In philippe Aghion and Steven Durlauf(ed), op.cit., p.1.
[3] Paul M. Romer "Why, indeed, in America? Theory, history, and the origins of modern economic growth", The American Economic Review, May1996, 86,2, pro Quest, pg.202.

المبحث الثالث:

تفسيرات تخلف البلدان في طريق التنمية

أولا: أصل تسمية البلدان في طريق التنمية:

التخلف هو مفهوم تم استعماله لأول مرة من طرف الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) يوم 20 جانفي 1949، حين وصف في خطابه الافتتاحي أمام الكونغرس، الجزء الأكبر من العالم بصفة "المناطق المتخلفة"، حيث أعلن عن مخططه لمساعدة هذه المناطق[1]. كان المقصود من هذه المساعدة، المساعدة التي يجب أن تقدمها البلدان الغنية للدول الفقيرة قصد إيقاف تصاعد الشيوعية[2]. لذلك أصبح من السهل إدراك أن تسميات البلدان الفقيرة ، والنقاش الطويل الذي دار حولها جاء ضمن سياق الحرب الباردة.

فيما بعد، توالت عدة تسميات للتخلف. وكان آلفريد صوفي (Alfred Sauvy) قد استخدم مفهوم العالم الثالث سنة 1952، من خلال مقال له تحت عنوان:"ثلاثة عوالم وكوكب واحد" في صحيفة الابسرفاتور الفرنسية.

عالج هذا المقال البلدان المستقلة حديثا، وكذلك البلدان التي كانت تسعى في ذلك الوقت إلى الاستقلال، كرهان للقوى العظمى لذلك الوقت، وكان هذا المقال قد انتهى بهذه الجملة: "لأنه أخيرا، هذا العالم الثالث المهمل، المستغل والمحتقر، كالطبقة الثالثة (Tiers Etat) ، يريد هو أيضا أن يصبح شيئا ما"[3]. كان هذا لفضح الحالة الهامشية التي كانت تعيشها اغلب

[1] Robert Chapuis et Thierry Brossard, Les quatre mondes du tiers-Monde . Armand Colin/ Masson ,2 éme édition, Paris, 1997, p.3

[2] Philippe Deubel, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson Education, France,2008, p.465.

[3] Alfred Sauvy, « Trois mondes, une planéte », in Tiers-monde- controverses et réalité, Sylvie Brunel (sous la dir) Ed. Ecomomia, France, 1987,p.11.

البلدان التي كانت بصدد الظهور كقوة سياسية عالمية، إلى جانب الكتلتين الرأسمالية والكتلة المسماة شيوعية.

أما خلال السنوات 1970، فظهر مفهوم البلدان في طريق التنمية لستر مفهوم العالم الثالث، ولتخفيف الانزعاج الذي تثيره تسمية البلدان المتخلفة لأصحابها.

ذلك لأنه في الماضي كان علماء الاجتماع معتادين على الحديث عن بلدان "متأخرة" وهذا ما كان يثير حساسية هذه البلدان التي توصف هكذا. فما هو تعريف البلدان في طريق التنمية؟

يرى بول أ. ساموبلسن أن الكثير من التعاريف قد وجدت لتلك التسمية (البلدان في طريق التنمية)، ويرى أن اغلب تلك التعاريف تبدو راجعة إلى ما يلي:" أن بلد ما في طريق التنمية ليس شيئا آخر سوى بلد يكون متوسط الدخل الفردي الفعلي(*) فيه ضعيفا بالمقارنة مع الدخول الحالية (1980) في بلد أو مجموعة بلدان مثل كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وإجمالا أوروبا الغربية[1].

ما يمكن ملاحظته على هذا التعريف المبسط على أساس الفارق بين الدخول بين البلدان، أن طريق التنمية قد لا ينتهي مادامت الدخول بين البلدان الغنية والبلدان في طريق التنمية هي في تزايد عبر الزمن. فالدخل الضعيف هو ضعيف نسبة إلى الأعلى منه، فهذا تعريف وصفي أي سطحي.

(*) الدخل الفعلي هي الأجرة الفعلية " الأجرة الفعلية هي الأجرة المعبر عنها بوسائل عيش العامل (الفرد)، أو بالتالي الأجرة الفعلية تبين كمية ونوعية وسائل العيش التي يستطيع العامل لنفسه ولعائلته بالمبلغ الذي كسبه، ولتحديد الأجرة الفعلية، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار: مقدار الأجرة الاسمية (النقود)، ومستوى الأسعار، مقدار الضرائب والرسوم، بدل الايجار وغيرها من الدفعات "نقلا عن : ب. نيكيتين، أسس الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو، 1974، ص111.

[1] بول أ ساموبلسن، علم الاقتصاد –المسائل الاقتصادية المعاصرة. تعريب : د. مصطفى موفق، ج7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص،91.

بعد عشرية أخرى، ظهرت تسمية أخرى للبلدان المتخلفة في سنوات 1980، وهي تسمية البلدان النامية (pays en développement)، التي من المفروض أنها تترجم مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي انخرطت فيه البلدان الفقيرة. مفهوم البلدان النامية يجاور اليوم مفهوم البلدان الصاعدة (الناشئة) الذي يشدد على الخاصية البارزة لتنميتها[1].

ما يمكن ملاحظته أيضا، أن تتابع ظهور التسميات لمفهوم التخلف منذ 1949، يدل على احتمال ظهور تسميات أخرى في المستقبل لتكون بديلة للتخلف، وهو ما قد يزيد من غموض حول أسباب التخلف، ومنه حول أسباب النمو والتنمية.

ثانيا: تحليلات التخلف:

أهمية التعرض لأسباب التخلف تكمن في كونها تساعد على فهم أكثر لمفهوم التخلف وفي كونها قد تساعد على إيجاد سياسة النمو الملائمة للوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلد متخلف ما، ضمن الظرف الاقتصادي السائد داخل البلد الواحد وخارجه.

1. حسب التحليل الليبرالي:

أ. التخلف باعتباره تأخر:

بسهولة تامة اعتمدت على تاريخ انتقائي مع التاريخ الغربي، انطلق التحليل الليبرالي، خلال سنوات 1950 من اعتبار التخلف مجرد تأخر (retard) البلدان الفقيرة، التي كان ولازال عليها سوى نقل نموذج تنمية البلدان الغنية. هنا يستنتج منطقيا أن التخلف تتحمل مسؤوليته البلدان التي تعاني منه.

التحليل الليبرالي هذا، تم تقديمه من خلال أعمال المؤرخ الاقتصادي الأمريكي والت وايتمان روستو (Walt Witman Rostow) في مؤلفه الموسوم "مراحل النمو الاقتصادي الخمسة– بيان لا شيوعي"، والذي من خلاله يحدد ما يتوجب على البلدان المتخلفة القيام به للحاق بالبلدان الغنية الغربية.

[1] Philippe Deubel, p.465.

فيما يلي مختصر لهذه المراحل الخمسة[1]:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:**

المرحلة الأولى هي المجتمع التقليدي، وهو المجتمع الذي تكون بنيته موضحة بخاصيات إنتاج محدودة، مؤسسة على علم وتكنولوجيا ما قبل عصر نيوتن (1642-1727)، وعلى مواقف ما قبل عصر نيوتن بخصوص العالم الفيزيائي. هنا يؤخذ نيوتن كمركز لخط الذروة هذا الذي وصل إليه التاريخ، في الوقت الذي كان فيه الناس أكثر فأكثر كثيرين للاعتقاد بأن العالم الخارجي كان خاضعا لبضعة قوانين ممكنة معرفتها، وكان يمكن أن يكون منظما بطريقة تلقائية من اجل الإنتاج.

الميزات العميقة للمجتمع التقليدي، تتمثل في كون المردود الاحتمالي (potentiel) للفرد كان لا يتعدى مستوى حد أقصى، لان المجتمع التقليدي لم يكن يتصرف بالإمكانيات الواسعة التي يعرضها العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة، أو أنه لم يكن يعرف استغلال العلم والتكنولوجيا الحديثة بانتظام، وبطريقة تلقائية.

بصفة عامة، وبحكم الحدود المفروضة على الإنتاجية، فإن هذه المجتمعات (التقليدية) كانت تخصص نسبة مرتفعة جدا من مواردها للزراعة، وحضارتهم الزراعية بدورها فرضت عليهم بنية اجتماعية مدرجة، والتي من خلالها كان بإمكان الأفراد أحيانا –بصعوبة كبيرة– الوصول إلى الدرجات العليا.

كما أن روابط العائلة والعشيرة كانت تلعب دورا مهما في التنظيم الاجتماعي. بصورة عامة، كان سلم قيم هذه المجتمعات يستوحى مما يمكن تسميته القدرية على المدى البعيد. وبكلام أخر، كان مسلما به أن تشكيلة الإمكانيات المعروضة على أبناء الابن والبنت تكون هي نفسها التي كانت معروضة للأجداد.

[1] W.W. Rostow, Les cinq étapes de la croissance économique. Traduit de l'american par M.J du Rouret, Seuil, France, 1963, p11.

من وجهة النظر التاريخية، يمكن جمع تحت مصطلح المجتمع التقليدي كل العالم ما قبل نيوتن: السلالات الحاكمة الصينية، حضارة الشرق الأوسط، حوض البحر الأبيض المتوسط، العالم الأوروبي للقرون الوسطى. ويضاف إلى ذلك المجتمعات ما بعد عصر نيوتن التي خلال وقت معين، بقيت بعيدة جاهلة، أو غير مبالية، بالمقدرة الجديدة التي كانت تتمثل في استعمال الإنسان لوسطه الفيزيائي بطريقة تلقائية، لتحسين ظرفه الاقتصادي.

- **مرحلة الشروط المسبقة للإنطلاق:**

المرحلة الثانية هي مرحلة حيث توجد المجتمعات في طريق انتقالي، عندما تخلق الشروط المسبقة للانطلاق. في الواقع، لابد من وقت لكي يخضع المجتمع التقليدي للتحول الذي يسمح له باستعمال موارد العلوم الحديثة، وبمنع انخفاض في المداخيل، وهكذا بالتمتع بالنعم والخيرات التي يعرضها عليه تراكم الفوائد المركبة (intérêt composé).

إن أول بداية لظهور الشروط المسبقة للانطلاق كانت في أوروبا الغربية، في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر بصفة لا جدال فيها. وكان هذا الظهور يستمر في التطور كلما أعطت غزوات العلم الحديث أعمال جديدة للإنتاج في الزراعة أو الصناعة.

كما أن العناصر التي حضرت نهاية القرون الوسطى عاونت أيضا في خلق الشروط المسبقة للانطلاق في أوروبا الغربية.

بريطانيا العظمى، بوضعها الجغرافي وبمواردها الطبيعية، وإمكانياتها التجارية الكبيرة وبنيتها الاجتماعية والسياسية، كانت أول بلد جمع كل الشروط الضرورية للانطلاق الاقتصادي. غير انه في التاريخ الحديث، يسجل أن الشروط المسبقة للانطلاق لم توجد مجتمعة بدفع أو بتحريض سبب داخلي، ولكن على اثر الضغط الممارس من الخارج من طرف مجتمعات أكثر تنمية. هذه الغزوات –بالمعنى الحقيقي أو المجازي– زعزعت المجتمعات التقليدية وبدأت، أو أسرعت تفكيكها، وأدت أيضا إلى تولد أفكار وعواطف حركت المسار الذي

بفضله فسحت المجتمعات التقليدية المكان لمجتمعات حديثة مرتبطة بروابط التوالد المباشر للحضارة القديمة.

يُرى انتشار فكرة أن التقدم الاقتصادي هو ليس فقط ممكن، ولكن أيضا بأنه احد الشروط الضرورية لتحقيق أهداف أخرى تعتبر مواتية: سيادة وطنية، أرباح خاصة مصلحة عامة، أحسن شروط حياة للأجيال القادمة. التعليم، على أقل تقدير بالنسبة للمستفيدين منه، يمدد موضوعه ويتكيف مع حاجات النشاط الاقتصادي الحديث.

أنواع جديدة من الرجال منتعشين بروح المشروع تظهر –في القطاع الخاص، في الشؤون العامة، أو في الاثنين معا– مقررة لتجنيد الادخار والمخاطرة للحصول على أرباح، أو لتحديث البلد. بنوك ومؤسسات ادخار تظهر، الاستثمارات خاصة في النقل والاتصالات والموارد الأولية التي يمكن لها تقديم فائدة اقتصادية لأمم أخرى. التجارة الداخلية والتجارة الدولية توسع محتواها وميدانها و، هنا وهناك، يُرى ظهور صناعات تحويلية جديدة التي تستعمل طرائق جديدة.

لكن كل هذا النشاط يتنمى بوتيرة معتدلة في إطار اقتصاد ومجتمع يتميزان أساسا بمناهج تقليدية ذات مردود ضعيف، بنية وقيم اجتماعية بالية، و بوجود مؤسسات سياسية ذات قاعدة جهوية التي تعاصرهم.

مع أن الاقتصاد نفسه وتوازن القيم الاجتماعية يتعدلان خلال الفترة الانتقالية، بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، فالعامل الحاسم كان في اغلب الأحيان دو طابع سياسي. على الصعيد السياسي، إنشاء دولة وطنية مركزة وفعالة –التي تعتمد على تحالفات ذات صبغة وطنية جديدة بتعارض مع المصالح الجهوية التقليدية، مع السلطة الاستعمارية، أو مع كلاهما –لعب دورا محددا خلال الفترة المسبقة للانطلاق و، تقريبا في كل مكان، كان شرطا ضروريا للانطلاق.

- **مرحلة الانطلاق:**

الآن يتم الوصول إلى خط الذروة، وهو الفترة التي خلالها يصل المجتمع إلى إسقاط العراقيل والحواجز، التي تعترض نموه المنتظم (régulière). عوامل التقدم الاقتصادي، التي لم تؤثر إلى حد الآن إلا بتشتت وبفعالية محصورة، توسع فعلها، ومن هناك تأتي لتسيطر على المجتمع. النمو يصبح العمل العادي(normal) للاقتصاد. الفوائد المركبة تندمج في الأعراف وفي بنية المؤسسات نفسها.

في الحالة العامة، لا ينطلق الاقتصاد إلا عندما يتكون رأسمال اجتماعي، وعندما يدخل التقدم التقني في الصناعة والزراعة. مع انه كان يجب أن تصل مجموعة من الرجال مهيأة لاعتبار تحديث الاقتصاد كقضية سياسية ذات شأن في أعلى درجة الأهمية.

خلال فترة الانطلاق، يمكن لمعدل الاستثمار ومعدل الادخار الحقيقي أن ينتقل من 5% من الدخل الوطني إلى 10% أو أكثر. الطبقة الجديدة من المقاولين تتوسع وتقود توجه الاستثمارات المهمة دائما، والتي تصب في القطاع الخاص. الاقتصاد ينتفع بالموارد الطبيعية وبمناهج الإنتاج التي كان يهملها إلى ذلك الحين.

تقنيات جديدة تنصب في الزراعة مثلما في الصناعة، كلما تحولت الزراعة إلى سلعة تجارية، وكلما كان المستغلون عديدون لقبول المناهج الجديدة والتعديلات العميقة التي تجلبها إلى طريقة حياتهم.

لكي ينجح الانطلاق، يجب قطعا أن تتعدل إنتاجية الزراعة بصفة جذرية، لان المجتمع الذي يتحدث يصبح أكثر فأكثر خاضعا للإنتاج الزراعي. في ظرف عشرية أو عشريتين، تتحول البنية الأساسية للاقتصاد والبنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع، بطريقة يتمكن من خلالها معدل نمو الاقتصاد من البقاء فيما بعد ثابتا.

- **مرحلة السير نحو النضج:**

الانطلاق متبوع بفترة طويلة من التقدم المتواصل(المستمر)، كلما كان الاقتصاد الذي ينمو منذ الآن بمعدل منتظم، يحاول جاهدا لتطبيق التكنولوجيا الحديثة في كل قطاعاته. حجم الاستثمارات يمثل بانتظام من 10% إلى 20% من الدخل الوطني، بحيث أن الإنتاج يمكن أن يحافظ على سبق ثابت على زيادة السكان.

بنية الاقتصاد لا تتوقف عن التغير كلما تقدمت التقنية، الصناعات الجديدة تسرع تنميتها والصناعات القديمة تبلغ حدها الأعلى.

الاقتصاد يتوصل إلى إيجاد مكانه في الاقتصاد الدولي: البلد ينتج السلع التي كان يستوردها فيما مضى، حاجات جديدة للاستيراد تتكشف، ونواتج جديدة تظهر ضمن الصادرات لموازنة المبادلات.

المجتمع يتكيف كما يفهم مع حاجات الإنتاج الأعلى مردودية للفترة المعاصرة من اجل هذا يتخلى المجتمع عن القيم والمؤسسات القديمة لصالح قيم ومؤسسات جديدة، أو تعدل الأوائل بحيث أنها تحرض مسار النمو بدلا من معاكسته.

نحو 60 سنة بعد بداية الانطلاق (أي نحو 40 سنة بعد اكتماله) يصل الاقتصاد إلى ما يمكن تسميته نضجه. الاقتصاد الذي كان خلال الانطلاق ينتظم أساسا حول مجموعة صناعات وتقنيات عديدة نسبيا، تلتحق مسارات مركبة أكثر، وغالبا تتقين أكثر نمائا.

من وجهة النظر الشكلية، يمكن تعريف النضج كمرحلة يثبت خلالها الاقتصاد أنه قادر على الذهاب إلى ما وراء الصناعات التي جعلته ينطلق في البدء، وانه قادر على تكييف ومطابقة الاكتشافات التي كانت في مقدمة تكنولوجيا العصر، مع تشكيلة موارد بأسرها.

النضج هو الفترة أين يبين الاقتصاد انه يملك المواد التقنية وروح المبادرة الضرورية للإنتاج، إن لم يكن كل ما تقدر عليه الصناعة، أو على الأقل كل ما تقرر إنتاجه.

- **مرحلة عصر الاستهلاك الجماهيري:**

في هذه المرحلة يصبح تدريجيا إنتاج سلع الاستهلاك المستديمة والخدمات يمثل القطاعات الرئيسية للاقتصاد.

ب. تخصص تجاري دولي ضعيف:

اعتمادا على النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية الموروثة عن أعمال ديفيد ريكاردو (David Ricardo) حول المزايا المقارنة، وامتداداتها الحديثة مع قانون (théorème) هيكشر وأهلين وساموبلسن (H.O.S) ، ينتقد التحليل الليبرالي السياسة الحمائية التي اعتنقتها البلدان في طريق التنمية(المتخلفة)، والتي أدت بها إلى اندماج ضعيف جدا في التجارة الدولية، وأن طريق التنمية يمر إذًا عبر طريق تخصص الصادرات التي تبرر حرية المبادلة[1]، والتي تضمن انتشار التقدم في كل الدول التي تلتزم بحرية المبادلة والتخصص (نظرية النمو المحول) (Transmise)[2].

2. بنى البلدان في طريق التنمية تعيق تنميتها:

أ. حسب أول اقتصاد التنمية:

ريادة اقتصاد التنمية ترجع إلى كل من الاقتصادي البريطاني آرثر لويس(Arthur Lewis) والاقتصادي النرويجي كونر ميردال (Gunnar Myrdal).

[1] Philippe Deubel ; op. cit., p.475.
[2] Antoine Casorla et Anne- Mary Drai, Sous-développement et tiers- monde- Une approche historique et theorique. Librairie Vuibert , Paris ;1992,p31.

ينتج التخلف، حسب لويس، عن نقص أمثلة اليد العاملة. فهو يضع علاقة متبادلة بين نقص الاستخدام والتخلف: أرباح الإنتاجية لا تترجم على شكل تزايد في الأجور الحقيقية، فالقدرة الكامنة القوية لليد العاملة في القطاع الريفي تمارس ضغطا على الأجور نحو الانخفاض وعليه، فأرباح الإنتاجية المحققة في القطاع العصري لا تفيد تنمية السكان المحليين على شكل ارتفاع في مستوى المعيشة، ولكنها تنعكس على أسعار الصادرات مفيدة بالتالي واردات البلدان المتنمية (développé) [1].

أما ميردال، فيلاحظ أن العمل الحر للسوق في البلدان في طريق التنمية (المتخلفة) يبعد اقتصاد التوازن، بسبب أنَّ " آثار الدوامة "(effets de remous) –الآثار التي تضخم اختلالات التوازن (النمو يستدعي النمو والفقر يستدعي الفقر)– تسيطر على أثار التوالد التي تسمح بنشر نمو القطاعات الغنية نحو القطاعات الأكثر فقرا، فضلا عن ذلك، فان "أثار الدوامة" هذه هي مصانة بالمؤسسات التقليدية الإقطاعية للبلدان في طريق التنمية[2].

ب. حسب التحليل البنيوي:

التحليل البنوي ظهر ضمن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لدى الأمم المتحدة (UN.CEPAL)، التي تم إنشائها سنة 1948، والتي هي ممثلة بأعمال الاقتصادي الارجنتيني راوول بريبش (Raul Prebisch) ، وخاصة بمقال منشور سنة 1950 بالتعاون مع هانس سنجر (Hans Singer)، وتقرير لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (CNUCED) سنة 1964، حول أسباب التخلف في أمريكا اللاتينية.

يعتبر بيريبش أن التخلف هو نتيجة للتقسيم الدولي للعمل، الذي يولد استقطاب للعالم بين مركز (البلدان الغنية) وطرف (البلدان الفقيرة).

[1] Philippe Deubel, op. cit., p.476.
[2] Idem.

التقدم (avancée) التكنولوجي ووضعية للمركز يسمحان بتنظيم العلاقات مع الطرف لصالحه. وعليه، فان البلدان الطرفية ترى نفسها محصورة في تصدير المواد الأولية في اتجاه المركز[1]، وفي صالحه هو فقط، لكون معدلات التبادل هي عادلة ولكنها غير منصفة.

ففي سنة 1949، نشرت منظمة الأمم المتحدة دراسة تبين من خلالها بوضوح إتلاف أسعار المواد الأولية للتجارة العالمية بنسبة 40% بالنسبة لأسعار المواد المصنوعة بين سنة 1876 -1880، وبين 1936-1938. وإذاً فميزة التخصص الدولي كانت بدون شريك، في صالح منتجي السلع المصنوعة فقط[2]. ذلك لان التقدم التقني له أثار مختلفة على الأسعار حسب بنية السوق. في المركز، لكون الأسواق تنافسية بقليل، فإن انخفاض الأسعار يكون محدودا، بينما في الطرف(الأطراف) تنخفض أسعار المنتجات الأولية. وعليه، ترتفع أسعار وارادات البلدان الأطراف بالنسبة لأسعار صادراتها، ولهذا فان بلدان لأطراف تفقر بمشاركتها في التجارة الدولية. ولذلك فتخصص البلدان المتخلفة في المنتجات الأولية، وتدهور معدلات التبادل(termes de l'échange)، هما سبب تخلف هذه البلدان[3].

3. التخلف كنتيجة للامبريالية:

رأس المال التجاري كان أول من أوجد ما أصبح لاحقا يسمى البلدان المتخلفة، هذا منذ أكثر من قرن ونصف من أول انتصار للرأسمالية الصناعية في بريطانيا في نهاية القرن 18، والإمبراطوريات الواسعة، المؤسسة أولا من طرف الأسبان والبرتغاليين، ولاحقا من طرف الانجليزيين والفرنسيين والهولنديين، كانت قد أقامت أسس الاقتصاد الحديث، كانت قد ركزت تراكما واسعا من الثروة في شكل رأس مال أكثر أثناء إسقاط ونهب حضارات بكاملها [4].

[1] Ibid., p. 477.
[2] Elsa Assidon, Les théories économiques du développement. Ed.La Découverte. Paris. 1992.p.29 .
[3] Philippe Deubel, idem.
[4] Geoffrey Kay. Development and underdevelopment : a Marxist analysis. The Macmillan Press Ltd. Hong Kong,1982. P.96.

أما الرأسمالية الصناعية، فقد استغلت تلك الإمبراطورية المفتوحة لصالحها، وقامت بتقوية وتعميق التخلف[1] لاحقا.

ففي إطار تحليل نظري وتاريخي للرأسمالية، تنبأ كارل ماركس واثبت أن المنافسة الحرة تؤدي إلى تركيز الإنتاج الذي بالتتابع، عند مرحلة معينة من التطور، يقود إلى الاحتكار[2] المعادي للسوق الكاملة، أي للسوق الحرة حقيقة.

بعد ذلك، بين 1900 و1920، تم إدخال مفهوم الامبريالية في النظرية الماركسية، وتم بناء نظرية واضحة في الامبريالية من طرف ثلاثة كتاب: رودولف هيلفردين (Rudolf Hilferding)، ونيكولاي بوخارين (Nicolai Bukharin) وفلادمير إ. لينين (Vladimir Ilych Lenin).

بالنسبة لهؤلاء الكتاب، كانت الامبريالية، بشكل أساسي، لها معنى المنافسة (الخصومة) بين البلدان الرأسمالية الأكبر، في شكل نزاع على الأقاليم بأشكال سياسية وعسكرية واقتصادية مؤدية، في الأخير، إلى حرب بين الامبرياليين[3]. أما البلدان الضعيفة، فكانت تمثل ساحات معركة سلبية، وليس كفاعلين نشطاء[4].

فالامبريالية، بالمعنى اللينيني، ظهرت أول مرة عندما بدأت إمكانيات النمو الرأسمالي تنتهي، فتحتم الأمر على الرأسمالية أن تتوسع جغرافيا عن طريق الغزو الاستعماري. هذا الغزو كان قد أقام اتصالا جديدا بأشكال جديدة بين تشكيلات اجتماعية مختلفة ، تشكيلات رأسمالية مركزية من جهة، وأخرى طرفية في طور التكوين من جهة أخرى. واتخذت آلية عمل التراكم

[1] Ibid., p97.
[2] Anthony Brewer, Marxist theories of imperialism: a critical survey. 2nd. Ed. Routledge, New York.1990. p.117.
[3] Ibid., p.88.
[4] Ibid., p.89.

البدائي لصالح المركز شكلا جديدا ميزته تكمن في التبادل غير المتكافئ[1]، بين المركز والأطراف.

فانطلاقا من الفارق في الأجور ومعادلة نسب الأرباح الدولية، يبين إمانويل آرغيري (Emmanuel Arghiri) منذ 1962، أن المبادلة الدولية بين البلدان المتنمية والبلدان المتخلفة هي غير متكافئة. فعن طريق الفروق في مكافأة قوة العمل و نسب الاستغلال (نسبة القيمة الزائدة عند كارل ماركس)، يتم تحويل فائض البلدان المتخلفة نحو البلدان المتنمية. "فالتبادل الدولي هو في الظاهر متعادل، لكنه في الواقع غير متكافئ"[2] بحجة أن الغني يولد غنيا ...والفقير يولد فقير"[3].

أما سمير أمين فقد برهن على أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي هو منقسم إلى نوعين مختلفين من حيث التشكيلات الاجتماعية، تلك الموجودة في المركز وتلك الموجودة في الأطراف. ففي المركز، تزيل طريقة الإنتاج الرأسمالية طرق الإنتاج الأخرى، أما في الأطراف، فيتم منع (صد) التنمية الرأسمالية فيها من طرف منافسة الصناعات الأكثر تقدما الموجودة في المركز[4]، أو التابعة للمركز، وهكذا تستمر في الوجود طرق الإنتاج ما قبل الرأسمالية لوقت طويل، وتنشأ بنية اجتماعية واقتصادية مختلفة تماما عن تلك الموجودة في المركز.

ففي الحقيقة، كان التوسع الاقتصادي والسياسي لأوروبا منذ القرن 15، قد توصل إلى إدماج البلدان المتخلفة حاليا في تيار تاريخي عالمي وحيد، الذي أدى في آن واحد إلى التنمية الحالية لبعض البلدان والتخلف الحالي للبعض الآخر.[5]

[1] Samir Amin. Accumulation on a world scale - a critique of the theory of underdevelopment. Monthly Review Press, New York, 1974. p.87.
[2] Antoine Cazorla et Anne-Mary Drai, op.cit., p.37.
[3] Elsa Assidon. op.cit., p.34.
[4] Antony Brewer. op. cit., p.199.
[5] Andre Gunder Frank, Le développement du sous-développement – l'Amérique Latine. Deuxieme éd. augmentée, Traduit de l'anglais par Christos passadéos. Francois Maspéro, Paris, 1972, p.57.

فالتخلف الحالي هو، من ناحية كبيرة، منتوج تاريخي للعلاقات الاقتصادية والعلاقات الأخرى الماضية والمستمرة بين التابع المتخلف والبلدان المتنمية الرئيسية اليوم. تلك العلاقات، هي جزء ضروري لبنية وتنمية وتطور النظام الرأسمالي على نطاق عالمي ككل واحد[1].

فالتراكم الرأسمالي في البلدان الرأسمالية الصناعية الكبرى لابد له، كي يستمر، من وجود تراكم بدائي لرأس المال في الأطراف (البلدان المسيطر عليها).

لذلك ، فكل رأسمال كان ولا يزال يحتاج إلى دعم دولته الأم ضد رؤوس الأموال الأخرى لدى أي دولة أمة أخرى، وأيضا لحماية مصالحه الخاصة داخل حدود دولته الأم، وفي بقية العالم[2]. وذلك عن طريق استعمال أحسن طريقة أو أحسن وسيلة متاحة لاستمرار تراكم رؤوس الأموال الخاصة.

فحتى حرية العمل (دعه يعمل – Laissez Faire) المقدمة منذ ادم سميث (Adam Smith)، هي في الواقع لا تصلح إلا لخدمة الأقوى، كبريطانيا في القرن 18 و بدايات القرن 19، حيث كانت الأقوى صناعيا.

لكن، ما لا يشاع، أن حرية العمل تلك، أو حرية المنافسة أيضا، هي برنامجا سياسيا، وليست هي التعبير الآلي والعفوي للأحداث الاقتصادية[3]. فليبرالية العمل الحر هي شكل من أشكال تدخل الدولة قي الشأن الاقتصادي والاجتماعي داخليا وخارجيا. داخليا عن طريق حماية براءات الاختراع والملكيات الخاصة على سبيل المثال، وخارجيا عن طريق فتح الأسواق وحماية رؤوس الأموال على سبيل المثال أيضا. فمثلما كانت، فهي لا تزال التجارة خلف الراية، والسيطرة للراية الأقوى، وليس للأعدل.

[1] Ander Gunder Frank " The development of underdevelopment" , Monthy Review, New York, 1966.p.5.
[2] Anthony Brewer. op. cit., p.266.
[3] Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks, International Publishers, New York, 1971. In Atilio A.Boron, Empire and imperialism – a critical reading of Michael Hardt and Antonio Negri. Translated by Jessica Casiro, Zed Books, NewYork, 2005, p.52.

ذلك يفسر جزئيا(*) لغز فشل البلدان في طريق التنمية في عملية التصنيع في مرحلة الاستقلال، مثل الصناعات المصنعة في الجزائر، أو مثل غيرها من بلدان أمريكا اللاتينية واسيا(عبر سياسة إحلال محل الواردات أو حتى عبر التنمية المستقلة). فالقول أن التنمية الاقتصادية تحدث فقط لما يصل الفائض إلى أيدي أولائك الذين يستعملونه بطريقة إنتاجية، وان هذا يتطلب الحاجة إلى برجوازية صناعية مدعومة بدولة تكن قادرة على الدفاع عن مصالحها، ثم أن هذه الدولة تكون مستقلة إلى حد كبير عن كلا من المصالح الاجتماعية المحلية(الوطنية) المعارضة للتصنيع ومن المصالح الأجنبية[1]، هو قول يحتمل أنه استند إلى وصف تجربة البلدان الصناعية الرأسمالية الكبرى في بدايات تصنيعها.

لكن إذا تحقق العلم بأن التاريخ لا يعيد نفسه، بل يعاد في كل مرة تفقد فيها الرؤية الواضحة للمستقبل، لا لشيء إلا لكون التاريخ تراكمي، فإن إعادته بصورة ما تكون انعكاسا لرفض حلول منطقية لمشاكل موضوعية نتجت عن أخطاء نظرة أنانية مضت، أو خدمة لمصلحة ضيقة حاضرة ومتعنتة.

فحسب الطبيعة البشرية، لا يعقل أن يعارض المجتمع التصنيع إذا اقتنع أن ثماره سيستفيد منها لاحقا، عن طريق الاعتراف لأجياله اللاحقة على الأقل.

لذلك، فالأسئلة التي كان يجب أن تطرح هي: هل حقيقة أن النمو الوطني، أو العالمي يتطلب اللاإنصاف؟ ثم هل يمكن أن تحقق التنمية المنصفة على المستوى الوطني في البلدان في طريق التنمية، دون تعديل في العدالة على المستوى الدولي أو العالمي؟

ما يزيد من أهمية هذه الأسئلة في هذا الوقت، هو تعليق واع ظهر من طرف ليبرالي أمريكي أصيل، وهو جون كينيث جالبرايت (John K. Galbraith)، الذي جادل بأن العولمة

(*) القول جزئيا، هنا ، لا يعني التقليل من أثر الاستعمار الرأسمالي، ولكن لأن الإنصاف يفترض أن له دور في النمو، كما سيتم توضيحه في الفصل أخير من هذا الموضوع.

[1] Sutcliffe B (1972) "Imperialism and industrialization in the third world", in Anthony Brewer, Marxist theories of imperialism: a critical survey. 2 nd. Ed., Routledge, New York, 1990,p.275.

ليست مفهوما جديا. فالولايات المتحدة الأمريكية، الأمريكيون، قد اخترعوها لإخفاء سياستنا في التغلغل في بقية العالم[1].

4. المؤسسات الاستخراجية كسبب للتخلف:

بعد رفض كل من دارون اسيموجلو (Daron Acemoglu) وجيمس أ.روبنسون (James A.Robinson) للفرضية الجغرافية[2] والثقافية[3] وفرضية الجهل[4] كتفسير للتخلف والفقر واللامساواة عبر العالم، يتوصل كلاهما إلى أن البلدان الفقيرة هي فقيرة لأن أولائك الذين بيدهم السلطة في هذه البلدان يعتمدون الخيارات التي تخلق الفقر، وهذا ليس بسبب الخطأ ولا بسبب الجهل، ولكن لكونهم يتخذون تلك الخيارات عن قصد[5].

الأطروحة المركزية لهذين الكاتبين هي، أن النمو والازدهار الاقتصاديين مرتبطان بالمؤسسات الاقتصادية والسياسية الشاملة (Inclusive)، بينما المؤسسات الإستخراجية (extractive)، فتقود بشكل معهود إلى الركود والفقر.[6]

فالمؤسسات الاقتصادية الإستخراجية المشكّلة لاستخراج الموارد من العدد الكبير من طرف العدد القليل، والتي تخفق في حماية حقوق الملكية، أو في توفير الحوافز للنشاط الاقتصادي، لا توصل إلى النمو الاقتصادي[7].

بينما المؤسسات الاقتصادية الشاملة، التي تفرض حقوق الملكية وتخلق الظروف المنصفة ليشترك ويتنافس فيها كل الناس، وتشجع الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة، وفي

[1] John K. Galbraith, in Atilio A.Boron, Empire and imperialism- a critical reading of Michael Hardt and Antonio Negri. Translated by Jessica Casiro, Zed Books, New York, 2005. p.112.
[2] Daron Acemoglu and james A . Robinson, Why nations fail : the origins of power, prosperity, and poverty. Crown Business, New York, 2012,p.48.
[3] Ibid.,p.56.
[4] Ibid.,p.63.
[5] Ibid.,p.68.
[6] Ibid.,p.61.
[7] Ibid.,p.430.

المهارات، الشيء الذي يسهل التوصل إلى النمو الاقتصادي، فهي (هذه المؤسسات) التي توصل إلى النمو الاقتصادي[1].

المؤسسات الاقتصادية الشاملة هي بالتتابع، مدعمة من طرف المؤسسات السياسية الشاملة وتدعم بدورها المؤسسات السياسية الشاملة، بمعنى أن أولائك الذين يوزعون السلطة السياسية بشكل واسع بطريقة تعددية، هم قادرون على إنجاز كمية معينة من المركزية السياسية لكي توطد القانون والنظام (order)، ولكي ترسخ حقوق ملكية موثوقة (آمنة)، واقتصاد سوق شامل[2].

أما المؤسسات الاقتصادية الإستخراجية، فهي مرتبطة بطريقة تآزرية بالمؤسسات السياسية الإستخراجية، التي تركز السلطة في أيدي عدد قليل، والذين سيكون لديهم إذا الحوافز للمحافظة على المؤسسات السياسية الإستخراجية وتطويرها لفائدتهم، ويستعملون الموارد التي يحصلون عليها لتدعيم قبضتهم على السلطة السياسية[3].

تلك الاتجاهات (الميول) لا تستلزم أن المؤسسات الاقتصادية والسياسية الإستخراجية تكون غير منسجمة مع النمو الاقتصادي. بالعكس، فكل نخبة يتوقع منها أن تشجع النمو قدر المستطاع لكي تستخرج أكثر. فالمؤسسات الاستخراجية، التي أنجزت على الأقل أدنى درجة من المركزية السياسية غالبا ما تكون قادرة على إنتاج كمية معينة من النمو[4].

لكن، الشيء الحاسم هو أن النمو تحت المؤسسات الاستخراجية لا يكون مستديما لسببين[5]:

[1] Ibid.,p.429.
[2] Ibid.,p.430.
[3] Idem.
[4] Idem.
[5] Idem.

- **أولا:** النمو الاقتصادي المستدام يتطلب الابتكار، والابتكار لا يمكن له أن يكون منفصلا عن التدمير الخلاق (Creative Destruction) ، الذي يبدل القديم بالجديد في الميدان الاقتصادي، وكذلك يزعزع استقرار علاقات السلطة القائمة في المناورات السياسية.

ذلك لان النخب المسيطرة على المؤسسات الاستخراجية تخاف التدمير الخلاق، ولهذا فهي (النخب) تقاومه، وكل نمو يظهر تحت المؤسسات الاستخراجية سيكون في نهاية الأمر قصير العمر.

- **ثانيا:** قدرة هؤلاء الذين يسيطرون على المؤسسات الإستخراجية، للاستفادة بمقدار كبير على حساب بقية المجتمع، تتطلب أن تكون السلطة السياسية تحت المؤسسات الإستخراجية مرغوبة بشدة، الشيء الذي يجعل عدة جماعات وأفراد تكافح للحصول عليها. وكنتيجة، ستكون هناك قوى ذات نفوذ تدفع المجتمعات التي هي تحت المؤسسات الإستخراجية في اتجاه عدم استقرار سياسي. وهكذا، فالتآزر بين المؤسسات الاقتصادية الإستخراجية والمؤسسات السياسية الإستخراجية تخلق حلقة خبيثة(vicious circle)، حيث تميل المؤسسات الإستخراجية لأن تستمر[1].

ولكن، ذلك يبدو أنه الأمر الفعلي في كثير من البلدان في طريق التنمية، وفي الكثير من البلدان المتقدمة. أما الفرق فيكمن في أن البلدان في طريق التنمية لا تزال تمارس، في أكثريتها، ما في النخب السياسية للبلدان الأخرى المتنمية (المتقدمة) التي مارست الإحتكار والإستغلال الممأسس لعدة قرون مضت، والتي هي الآن تمارس ذلك بطرق جديدة متطورة، وفي مستويات أعلى من تلك التي كانت في الماضي.

[1] Idem.

ففي الماضي «كان الناس مجبرين على الكدح (العمل) لأنهم كانوا عبيدا لآخرين، أما الآن فالناس هم مجبرون على العمل لأنهم عبيدا لحاجتهم (ضروراتهم) الخاصة»[1] . «فالذين يصبحون خدما لأجل الغداء سيصبحون عبيدا في أسرع وقت».[2]

ذلك كان هو الواقع المفروض في قرون ماضية وفي أماكن متعددة، ومنها أوروبا، لصالح ثروة الملاك وسعادتهم، لهم ولأجيالهم اللاحقة، وإلى الآن.

فهل حقا يحتم خلق النمو الاقتصادي الوطني تحويل الناس إلى خدم لأجل الغذاء، ومنه إلى وسائل إنتاج، أي إلى رأس مال بشري؟

من الواضح أن ذلك يبين وجود لاعدالة إقتصادية، والتي، لكونها كذلك، ترافقت على الدوام بأزمات اقتصادية توقف النمو، ومن الواضح، بالتالي، أن ذلك يتضمن ضرورة الإشارة إلى أهمية العدالة الاقتصادية بالنسبة للنمو.

[1] Sir James Steuart (1767), An inquiry into the principles of political economy, being an essay on the science of domestic policy in free nations. In Michael Perelman, The invention of capitalism : classical political economy and secret history of primitive accumulation. Duke University Press, London, p. 150.
[2] Idem.

الفصل الثاني:

العدالة الاقتصادية والنمو

أدرك العقل البشري أهمية العدالة منذ القدم، وأن بقاء كل جماعة بشرية مرهون بوجود عدالة اجتماعية محترمة من طرف كل أفراد الجماعة هذه.

للعدالة الاجتماعية بعدين: بعد سياسي و بعد اقتصادي. البعد الذي يهم أكثر هنا، هو البعد الاقتصادي للعدالة الاجتماعية. أما العدالة التوزيعية فتضم البعد الاقتصادي الكلي للعدالة الاجتماعية، أي كل المسألة المتعلقة بتوزيع السلع والخدمات داخل المجتمع.[1]

فمنذ القدم، كان للإعتبارات التوزيعية أهمية واضحة تفرض نفسها على الجميع (حكام ومحكومين، منتجين وتجار) من وقت إلى أخر، وهذا في كل مرة تحدث فيها مجاعات، أو في كل مرة يتعطل فيها الإنتاج أو تصريف المنتجات، أي في كل مرة تحدث فيها أزمة اقتصادية التي هي نتيجة لخلل في التوزيع داخل المجتمع الواحد، أو داخل ما اتفق على تسميته المجتع الدولي.

لذلك، فالكلام عن العدالة في بعدها ألتوزيعي والتبادلي والتصحيحي، كان يتم منذ أرسطو (Aristote)على الأقل، حيث كان التفكير في العدالة ينطلق من البعد الأول المتعلق بمعيار التوزيع المعتنق " لكل واحد حسب..." ثروته، وضعه أو استحقاقه. وحسب الخيار الذي يتم القيام به، يرتسم نوع تنظيم المجتمع وتقدير ما يتعلق بتقسيم منصف أو غير منصف[2]، للناتج الاجتماعي.

[1] Nicholas Rescher, Distributive justice: a constructive critique of utilitarian theory of distribution. The Bobbs- Merrill company Inc.,USA,1966, p.5.

[2] Cécile Renouard «L'affaire de tous : libéralisme et théories de la justice sociale et écologique », in Floran Augagneur et Jeane Fagnani (sous la dir.), Environnement et inégalités sociales. La documentation francaise, Paris, 2015,p.40.

ففي ما يتعلق بما هو عادل وما هو غير عادل، يميز أرسطو بين المعنى الأوسع (العام) للعدالة، والمعنى الأضيق (الخاص) للعدالة.

ففي المعنى الأوسع، يكون العادل هو القانوني، أي المشروع، والعدالة هي التصرف أو العمل بالتوافق مع متطلبات القانون.

أما في المعنى الأضيق، فالعادل هو المنصف، والعدالة هنا هي التصرف أو العمل بالتوافق مع المصالح التامة للآخرين من نفس المجتمع، وإعطاء الاعتبار المستحق لشرفهم ولملكيتهم وأمنهم.

العدالة في معناها الأضيق يقسمها أرسطو إلى نوعين[1]:

1. العدالة التوزيعية، والتي تتم ممارستها في توزيع الأصول العمومية مثل الشرف، الثروة، و أصول أخرى قابلة للقسمة التابعة للمجتمع.
2. العدالة التصحيحية، والتي توفر مبدأ تصحيحيا للصفقات الخاصة.

لذلك، فالمنصف حسب أرسطو هو تحسين ما هو عادل حسب القانون[2].

تبعا لذلك، من الواضح أن العدالة التوزيعية، حسب أرسطو، تتطلب الدولة لتعمل بإنصاف في توزيعها للخيرات والمنافع(وللأذى احتمالا) بين أعضائها.

أما العدالة التصحيحية، حسبه، فتتطلب أن يتصرف الأفراد بإنصاف في الأفعال أو الصفقات التي تؤثر في مصالح الآخرين من نفس المجتمع[3].

معنى ذلك، وحسب شيشرون(Cicero)، والفقهاء الرومانيون عموما، الذين اعتمدوا المثل القائل بان العدالة تتوقف على إعطاء كل واحد حقه، فان الإنصاف يتطلب إعطاء الفرد

[1] Nicholas Rescher, idem.
[2] Magali Bessone, La justice. Novoprint, Barcelone, 2011, p.215.
[3] Nicholas Resher, op.cit., p.6.

ما كان من حقه من قبل[1] أيضا، وليس ما هو من حقه اليوم فقط، و هذا ما يجب أن يمتد إليه دور الدولة في عملها التصحيحي للعدالة القائمة في الميدان الاقتصادي.

من الواضح أن الكل يسهل عليه الإدراك، في قرارة نفسه على الأقل، أن المنتظر من الاقتصاد هو أن يوزع الأعباء والاستفادة من العمل الاجتماعي بطريقة منصفة، بحيث يتمكن أفراد المجتمع من اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم الاقتصادية، ويتمكن كل منهم من تطوير طاقاتهم الكامنة الخلاقة والمبدعة، ويتمكن كل منهم من إيجاد أحسن طريقة للتعاون فيما بينهم.فيتمكن المجتمع بذلك من استعمال الموارد البشرية والمادية بفعالية واستدامة.هذا من جهة.

أما من جهة أخرى عملية، هل يعتبر غير منصف بالضرورة عندما يعمل البعض أقل من الآخرين، أو عندما يستهلك أكثر من الآخرين؟ هل الذين بحوزتهم ملكية إنتاجية(رأسمال ما) يستحقون عملا أقل واستهلاك أكبر؟ وهل الذين يساهمون أكثر، أو الذين يبدلون تضحيات أكثر، أو الذين لديهم حاجات أكبر يستحقون أكثر؟ بأي منطق تكون بعض النتائج غير المتساوية منصفة وأخرى غير منصفة؟[2]

لكن مهما يكن السؤال، ومهما يكن الجواب على ذلك السؤال، فمن أين يتم تعويض أو استرجاع اللاإنصاف للمعني أو للمعنيين بالأمر، وكيف؟

هنا، يتفق الجميع، منذ أرسطو على الأقل، أن المكان، أو الشيء، الذي منه يتم استرجاع الإنصاف في التوزيع هو، حسب قراءة آدم سميث (A.Smith) لأرسطو، من المخزون العمومي للجماعة (البشرية)[3].

[1] Idem.
[2] Robin Hahnel, The ABCs of political economy : a modern approach. Pluto Press, London, 2002,p.20.
[3] Adam Smith, The theory of moral sentiments. Printed for A. Millar, in the Strand ; and A.Kincaid and J.Bell in Edinburgh.MDCCLIX ; London, 1759, p. 244.

أما الكيفية، أو الوسيلة، فهي عن طريق إعادة التوزيع. وهذا ما يعنيه، ضمنيا، أرسطو في مفهومه للإنصاف من حيث أنه تحسين ما هو عادل حسب القانون.

المبحث الأول:

توزيع الدخل

بدأ علم الاقتصاد مساره العلمي كبحث في ثروة الأمم. ومنذ ذلك بقيت دراسة الدخل الوطني و كيف يختلف عبر البلدان، وكيف ينمو عبر الزمن، من الاهتمامات الرئيسية لعلماء الاقتصاد[1].

ومن خلال دراسة الاقتصاديين للدخل الوطني، أدرك الاقتصاديون أهمية تكريس الاهتمام المعتبر لتوزيع الدخل، و للكيفية التي يقسم بها الناتج الإجمالي بين أولئك الذين اشتركوا في إنتاجه. ومنه جاء إدراك أهمية تفسير القوى الأساسية التي تحدد توزيع الدخل، من حيث أن هذا الدخل يؤثر على الطريقة التي يتطور بها الاقتصاد عبر الزمن[2].

غير أن الكتاب الكلاسيكيين كانوا مهتمين بكيفية توزيع الدخل الوطني بين مختلف أجزاء السكان، لكنهم ميزوا بين تلك الأجزاء حسب ملكيتهم لوسائل الإنتاج المتعارف عليها في ذلك القوت، وهي الأرض والعمل ورأس المال(المادي) ، بمعنى التوزيع الوظيفي للدخل.

أما السبب الأساسي المفسر للاهتمام بالتوزيع الوظيفي للدخل، فهو اعتقاد الكتاب الكلاسيكيين بان التوزيع كان مختلطا جدا بمسار النمو نفسه[3].

[1] R.M Sundrum, Income distribution in less Developed Countries. The Taylor and Francis e- Library, 2004, p.1.
[2] Athanasios Asimakopulos (ed.), Theories of income distribustion. Kluwer Academic Publishers, USA, 1988, p.1.
[3] R.M.Sundrum, idem.

لكن في الأوقات الحديثة، ظهر اهتمام متنامي بالطريقة التي يوزع بها الدخل الوطني للبلدان بين الأشخاص والعائلات، أي بالتوزيع الشخصي[1].

أما الأسباب التي تقف وراء الاهتمام الحديث بتوزيع الدخل الشخصي، فيرجع إلى أن مجموعات واسعة من الناس، وحتى كل سكان بعض الأمم، أصبحوا غير راضيين عن مكانتهم الاقتصادية وسط الوفرة. وفي نفس الوقت، أصبح هؤلاء الناس مدركين بشكل متزايد أن مكانتهم تلك يمكن تعديلها لصالحهم عن طريق التأثير في سياسات حكوماتهم، مما أدى إلى تدخلات حكومية متعددة في عمل النظام الاقتصادي[2]، وهذا عن طريق التقليل من اللامساواة في الدخل.

لكن التقليل من اللامساواة في الدخل، يجب أن يقوم على حكمة ما. فما هي الحكم المتوفرة لتوزيع الدخل الشخصي، أي الحكم التي تحكم الدفع للأشخاص؟

توجد أربعة حكم يعتمد عليها، واختيار الواحدة من الأربعة يخضع لطبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في بلد من البلدان وهي[3]:

1. الدفع حسب قيمة المساهمة الشخصية لشخص ما ومساهمة الملكية المنتجة التي بحوزة شخص ما.
2. الدفع حسب قيمة المساهمة الشخصية فقط.
3. الدفع حسب المجهود، أو التضحيات الشخصية التي يقوم بها المرء.
4. الدفع حسب الحاجة.

[1] Idem
[2] Ibid.,p.2
[3] Robin Hahnel, op.cit., p.24

كل نوع من أنواع الدفع تلك ينتج نوع الرابح أكثر، ونوع الخاسر، ونوع الخاسر أكثر، والمهمش. كما يتحدد وفق تلك الحكم الأربعة نوع العدالة التوزيعية السائدة في مجتمع من المجتمعات. لكن تلك العدالة ليست هي عدالة منصفة بالضرورة.

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لكل نوع دخل، يحتاج المرء أن يكون واضحا فيما يخص من هو أو ماهو مستلم الدخل، أهو شخص منفرد أم عائلة أم أسرة، شركة أم مؤسسة أم هو دافع الضريبة؟[1]

معرفة الطرف المعني بالدخل تعد مهمة جدا عند دراسة علاقة الدخل بالنمو الاقتصادي الذي يقوم على الإنتاج.

المنتج، باعتباره الشيء المادي المحول بالعمل البشري، وبالمعرفة التكنولوجية المتضمنة في البشر، يمكن من تلبية الحاجة الإنسانية[2]. فالحاجة، من المفروض، هي التي تحدد نوع و كمية الإنتاج الذي يحدد بدوره الاستهلاك، أما الاستهلاك في حد ذاته فيحدد التوزيع، وبناء على هذا الأخير يتحدد الإنتاج.

فمن الطبيعي أن يتأثر الإنتاج الكلي بالتوزيع، وفهم توزيع الدخل هو ضروري لفهم الاقتصاد. وكما يبينه الواقع، من خلال النظر إلى الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي انطلقت بكل وضوح عام 2008، فليس كافيا النظر فقط إلى التجميعات الاقتصادية الكلية. فالاختلافات الاقتصادية بين الناس هي ذات أهمية من المستوى الأول[3].

مع ذلك من الصعب فهم سبب إحجام علماء الاقتصاد عن عدم إعطاء أهمية لتوزيع الدخل في كتاباتهم قبل سنة 1990. فالأهمية في أغلب نظريات التوزيع كانت تتعلق بالتوزيع

[1] Frank A.Cowel « Income distribution and inequality»,DARP 94, October 2007,p.1.
[2] Geoffery Kay, Development and underdevelopment: a Marxist analysis. The Macmillan Press Ltd, Hong Kong, 1982, p. 14.
[3] Anthony B. Atkinson, Inequality: what can be done? Harvard University Press, 2015,p.16.

بين عوامل الإنتاج وليس بين الأشخاص[1]. أما بعض الاقتصاديين فيرون أن مهنة علم الاقتصاد لا يجب أن تشغل نفسها باللامساواة[2]، أي بالتوزيع وهل هو غير متساو، وبالتالي بكم هي درجة اللامساواة.

قد يرجع سبب ذلك الإحجام عن إعطاء أهمية لتوزيع الدخل إلى كون توزيع الدخل هو نتيجة لعوامل متعددة ومتنوعة، مرتبطة بالاقتصاد الجزئي و بالاقتصاد الكلي، وضمن هذه العوامل المتسببة في بعضها البعض يمكن أن يكون توزيع الدخل الوظيفي هو الأهم[3].

يقر تاريخ الفكر الاقتصادي، فيما يخص توزيع الدخل، بتيارين رئيسيين من البحث. الواحد صادر عن دافيد ريكاردو(David Ricardo) من مؤلفه في مبادئ الاقتصاد السياسي لعام 1817، و يعالج توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج، أي توزيع الدخل الوظيفي، و الذي يفهم منه تفسير تشكيل أسعار العامل مثل الأجر و معدلات الربح، وحصة عوامل الإنتاج(مثل العمل و رأس المال و الأرض) من الدخل الوطني[4].

أما التيار الثاني من البحث فهو صادر عن فلفريدو باريتو (1895,1897 V.Pareto) وهو متعلق بتوزيع الدخل بين مجموعة من الوحدات، مثل العائلة، الأسرة والفرد. هذا التيار الثاني يراعي الدخل المستلم من طرف كل وحدة اقتصادية بصرف النظر عن مطالبة ملكية وسائل الإنتاج، باستثناء لما يكون الدخل مجزأ(disaggregate) بالمصادر(مثل الأجور، دخل وظيفة مستقلة، دخل استثمار، المدفوعات التحويلية، وغيرها)[5]. هو يسمى حجم

[1] Ibid., p.14
[2] Ibid.,p.15.
[3] Renata Targetti Lenti « Income distribution and the structure of the economic system », in Camilo Dagum and Michele Zenga (eds.) Income and wealth distribution, inequality and poverty. Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 1990,p .57.
[4] Camilo Dagum« Factor shares in Canada, the United States, and the United Kingdom » ,in Athanasios Asimakopulos (ed.) Theories of income distribution. Kluwer Academic Publisher, USA, 1988, p.199.
[5] Idem.

أو توزيع الدخل الشخصي، وهو يقصد تفسير إنشاء وشكل توزيع الدخل بين وحدات اقتصادية جزئية و مقياسها المصاحب للامساواة الدخل[1].

في كتاب مدرسي مخصص لتوزيع الدخل، فإن فصلا مخصصا للاقتصاد الكلي يجب أن يوضح دور الاقتصاد الكلي. ففي ما يخص اهتمامات الاقتصاد الكلي، يوجد اثنان رئيسيان، هما التجميع (aggregation) والتوازن العام[2].

الاهتمام الأول المتمثل في التجميع يضمن أن مختلف أقسام الإقتصاد تتجمع، بمعنى، عن طريق إضافة المداخيل، الثروة، ومتغيرات أخرى لكل الأسر، يتم الحصول على قيمة تلك المتغيرات على نطاق الاقتصاد.

أما الاهتمام بالاقتصادي الكلي الثاني، أي التوازن العام، فيتمثل في كيفية انتشار التغيرات في أي قسم من الاقتصاد إلى الأقسام الأخرى من الاقتصاد عبر التعديلات المتضمنة(imply) في الأسعار ومعدلات الضرائب الضرورية لتوازن الأسواق ولمعادلة قيود ميزانية الحكومة[3].

لكن، حدثت تغيرات كثيرة في طريقة تعامل علماء الإقتصاد الكلي مع لامساواة الدخل.أما التغير الهام، فهو تغير الإهتمام بعيدا عن دراسة العلاقة بين اللامساواة والنمو طويل المدى، وتركيز الإهتمام أكثر على مظاهر أخرى للأداء الاقتصادي الكلي[4].

[1] Ibid., p.200.
[2] Vincenzo Quadrini and José- Victor Rios-Rull« Inequality in macroeconimics», in Anthony B. Atkinson and François Bourguignon, Handbook of income distribution. Vol. 2A, Elsevier, Amsterdam, 2015, p. 1230.
[3] Idem.
[4] Idem.

أولا: لا مساواة الدخل الشخصي:

المساواة هي المفهوم الرياضي الذي أحدث المقصلة بالرغم من الحرية والأخوة[1] المصاحبة لها. وفي عالم الاقتصاد تعتبر مساواة، أو لامساواة الدخل من أكثر المساواة، أو اللامساواة وضوح، وهي ملموسة أكثر من غيرها من أنواع المساواة أو اللامساوات الأخرى[2].

فالمساواة أو اللامساواة في الدخل، يمكن إدراكها عن طريق المقارنة بين كيانين أو أكثر. أو مقارنة مع شيء ما، كمقارنة الدخل الجاري وفق مستوى المعيشة الموجود مع نوع الحياة، و التي يجب أن تكون بالنظر إلى نوع حياة مضت، أو المتوفرة في بلدان أخرى، أو حتى التي يتصورها الناس أن بإمكانها أن تتحقق.

غير أنه من المفيد التنبيه، هنا، إلى أن القراءة غير النقدية للدخل و أدواره(دوره كقائم مقام الرفاه الاقتصادي، أو كالمسيطر على الموارد، أو لكلاهما معا) قد تخفي بعض النقائص. فقد لا يتم الانتباه إلى مسالة الوقت و المخاطر. فعادة ما يتغير الدخل لدى الأفراد على طول مدة حياتهم، كما أن دخل الناس يتغير بشكل غير منتظم في المدى القصير[3].

فقد يكون ذلك هو السبب وراء التأكيد القائل بأنه من الصعب تحديد وقياس المساواة الاقتصادية، وبأن المساواة الكاملة إذا كانت قد وجدت من قبل، فقد يكون من المستحيل فهمها أو إدراكها، ولكن من السهل إدراك اللامساواة[4].

[1] Serge-Christophe Kolm« Equality »,ECINEQ WP 2009-119, July 2009,p.1.
[2] Ibid.,p.17.
[3] A. Ferrer-i- Carbonell « Income and well- being: an empirical analysis of the comparison income effect», Journal of Public Economics 89, 997- 1019.
[4] Arthur M. Okun, Equality and efficiency- the big trade off. The Brookings Institution,Washington, D.C., 2015, P.63.

مع ذلك، فلا مساواة الدخل، مثلا، يمكن إدراكها على العموم كتركيب للمداخيل الوسطية الراكدة في وسط وأسفل التوزيع، ومعدل المداخيل المتزايدة في قمة التوزيع[1].

اللامساواة الاجتماعية، تحت تأثير قوة لامساواة الدخل والثروة، توجد في كل المجتمعات منذ القدم. كما تتزايد اللامساواة أو تتناقص في البلد الواحد من فترة إلى أخرى حسب طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية، وحسب المتغيرات المناخية والأمنية والسياسية والثقافية، وأيضا حسب المتغيرات الخارجية مثل التجارة الدولية وقواعدها، وغيرها من المتغيرات.

فاللامساواة كانت مرتفعة في عصر العبودية، حيث كان العبيد ملكية للأسياد لا يستحقون مكافأة ولا ربح. فلباسهم وغدائهم ومسكنهم كلها كانت وسائل صيانة كمتطلبات صيانة الآلات الميكانيكية في العصر الحديث.

أما في عصر الإقطاع، فقد كانت2% المكونة للنخبة الإقطاعية تستهلك أكثر من نصف الناتج الوطني الإجمالي[2].

بعد ذلك استمرت اللامساواة عبر طول عمر النمو الاقتصادي الحديث، إلى غاية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث ترافق تفاقم المطالبات الاجتماعية بضرورة إلغاء المجتمع الطبقي مع ظهور رد فعل تجسد في ظهور الفكر الاقتصادي الهامشي، وتحسينات اقتصادية واجتماعية للعمال، مثل تقليص ساعات العمل والعطل وغيرهما من التحسينات، لكن في إطار نفس النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم.

لذلك، يفضل علماء الاجتماع استعمال مفهوم ترتيب المجتمع في طبقات (stratification) ، بذلا من اللامساواة الاجتماعية لوصف الفروق في توزيع الموارد الأولية[3].

[1] Salvatore Morelli and Anthony B. Atkinson«Inequality and crises revisited», CSEF, Italy, Working Paper, No.387(January, 2015), p.2.
[2] Ruut Veenhoven « Return of inequality in modern society?: test by dispersion of life-satisfaction across time and nations », Journal of Happiness Studies(2005) 6,p458.
[3] Wil Arts and Riël Vermunt« New directions in social stratification and income distribution: introduction», Social Justice Research, Vol.3, No.3, 1989, p-181.

ذلك لان مفهوم ترتيب المجتمع في طبقات يشير مباشرة إلى المراتب التي يشغلها الناس في المجتمع، ويتضمن فكرة أن الناس يعيشون مع بعضهم البعض في مجموعات اجتماعية، ويمكن تصنيفهم إلى أصناف اجتماعية مختلفة مثل الطبقات[1].

بناء على ذلك، يتبادر إلى ذهن كل قارئ سؤال حول الوسيلة التي بها تم ترتيب المجتمع إلى طبقات، ومن ثم إلى توزيع الدخل حسب نوع الطبقة.

كل محاولة إجابة على ذلك السؤال تعني، بالضرورة الرجوع إلى التاريخ الطويل وهو العمل الشاق.

لكن يبدو أن الإنسان الأول الذي أحاط قطعة من الأرض بسور وإتخد قرارا مفاجئا ليقول "هذه لي"، ووجد أناسا بسطاء بما فيه الكفاية لتصديقه، كان المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني. الجنس البشري كان يمكن أن يتفادى جرائم وحروب وقتل ورعب لو أن شخصا ما أوقف الأوتاد، أو طمر الخندق وصرخ إلى أمثاله من الناس:"لا تستمعوا إلى هذا المحتال، أنتم من الضائعين إذا نسيتم أن ثمار الأرض هي لكل شخص، والأرض للا أحد"[2]. كان هذا يعني أصل اللامساواة البدئية وبداية النزاعات والحروب.

لكن السؤال المطروح بقوة هو، لماذا لم يظهر ذلك الشخص؟ أم أنه ظهر ونبه، ولكن الأغلبية لم تتذكر، ولم تهتم بواقع أن ثمار الأرض هي لكل شخص، وأن الأرض هي في أخر المطاف، للا أحد.

قد تكون الإجابة على ذلك السؤال موجودة عند مانكور أولصون(Mancur Olson)، بأن الأغلبية، أو كما يسميها الجماعات الواسعة أو الكامنة، ليس لديها الإستعداد أو الميل لدعم

[1] Ibid,.p.182.
[2] Jean- Jacques Rousseau, Discourse on inequality. In G.A . Cohen, Self- ownership, freedom, and equality. Cambridge University Press, England,1995,p.92.

مصالحها المشتركة طوعيا[1]. لكن ما هو سبب غياب هذا الاستعداد أو هذا الميل؟ الإجابة تكمن في كون تلك الجماعات الاجتماعية – الواسعة المنسية والتي تعاني في صمت– هي جماعات غير منظمة، والتي ليست لديها لوبي(lobby) ، ولا تقم بأي تصرف[2] جماعي.

معنى ذلك، أن الاستعداد للتصرف الجماعي يتطلب أن تكون الجماعة الاجتماعية صغيرة العدد، وأن تكون محظوظة بما فيه الكفاية ليكون لها مصدر مستقل من الحوافز الانتقائية (الاختيارية). هكذا فقط، يمكن للجماعة الصغيرة هذه أن تتنظم وتتصرف لتحقيق أهدافها[3]، ومن ثم فإن منطق التصرف الجماعي، هذا، هو منطق اللامساواة غير المبررة أخلاقيا.

تلك اللامساواة غير مبررة أخلاقيا، لأن حصر التصرف الجماعي في الجماعات الصغيرة يهمل سبب عدم تقسيم الجماعات الواسعة إلى عدة جماعات صغيرة لتتمكن من تنظيم نفسها، وتتصرف جماعيا وتحقق أهدافها هي أيضا وتكون اللامساواة المحتملة مقبولة.

لكن مانكور ألصون لم يجر القارئ إلى الضواحي، التي تمكن من معرفة السبب وراء عدم إدراك الجماعات الاجتماعية الواسعة لأهمية تنظيم نفسها، على شكل لوبيات لتحقيق أهدافها هي أيضا، فهي الأكثر عدد.

غير أن تأكيد ف.ي. إجوورث عام 1881، على أن " المبدأ الأول لعلم الاقتصاد هو أن كل فاعل (agent) محرك بمصلحته الشخصية"[4] قد يساعد على معرفة سبب الإعلان أن الجماعات الواسعة لا تنظم نفسها وبالتالي لا تكتسب قوة ضغط لتحقيق أهدافها.

[1] Mancur Olson, The logic of collective action : public goods and the theory of groups. Fifth printing, Harvard University Press, USA, 1975, p.165.
[2] Idem
[3] Ibid., p.167.
[4] F.Y.Edgeworth, Mathematical psychics: an essay on the application of mathematics to the moral sciences (London,1881). In Amartya K.Sen «Rational fools: a critique of the behavioral foundation of economic theory », Philosophy and Public Affairs, Vol.6 No.4(Summer,1977),p. 317.

ويمكن الاقتراب أكثر من مركز ثقل ذلك السبب، والذي يؤيد ضمنيا فكرة ج .ج. روسو حول أصل اللامساواة أيضا، عن طريق الاستعانة بنظرة روبرت نوزيك إلى العدالة التوزيعية على أنها ليست مصطلحا محايدا[1]، ولهذا، كما يرى، من الأحسن استعمال المصطلح الأكثر حيادية وهو حيازات(holding) الناس، بذلا من مصطلح العدالة التوزيعية[2].

أما عدالة الحيازات فتتشكل من ثلاثة مواضيع:

الموضوع الأول، هو الاكتساب الأصلي للحيازات، أي وضع اليد على الأشياء التي لم يتم الإمساك بها. هذا يشمل مسائل كيف تصبح الأشياء غير الممسوك بها ممسوك بها، العملية أو العمليات التي تصبح بواسطتها الأشياء غير الممسوك بها ممسوك بها.

الموضوع الثاني، يتعلق بنقل الحيازات من شخص إلى شخص أخر.

أما الموضوع الثالث، فهو تصحيح اللاعدالة في الحيازات[3].

والشخص الذي يكتسب حيازة بالتطابق مع مبدأ العدالة في الإكتساب، فالحق يعطى له في تلك الحيازة[4].

بعد ذلك، عند جمع فكرة جون جاك روسو حول أصل اللامساواة مع عدالة الحيازات عند روبرت نوزيك سيستلزم الأمر منطقيا، وبوضوح، أن عدالة التوزيع، أو المساواة، ستكون الموضوع الذي يخص أصحاب الحيازات في غياب فاقدي الحيازات، أي في غياب الأغلبية من السكان، كما هو الواقع اليوم، حيث الملاك هم الأقلية القليلة. ذلك يعني أن العدالة التوزيعية هي لعبة مغلقة فيما بين أصحاب الحيازات المشتقة من فكرة ج.ج روسو في أصل اللامساواة، مع إستبعاد أي تدخل خارجي مثل الدولة.

[1] Robert Nozick, Anarchy, state, and utopia. Blackwell Publishers Ltd., UK.,1980, p.149.
[2] Ibid.,p. 150.
[3] Idem.
[4] Ibid.,p.151.

لتبرير ذلك الواقع، جادل البعض من الكتاب بأن المجتمع سيستفيد أكثر عندما تكون وسائل الإنتاج مملوكة من طرف الذين يعرفون استعمالها أحسن من غيرهم[1]. هذا صحيح تماما.

لكن كل استعمال لوسيلة من وسائل الإنتاج لا يتم الا في إطار نظام اقتصادي معين. ففي النظام الرأسمالي القائم على السوق الحرة، كما هو واقع اليوم، من الخطأ الاعتقاد أن المصلحة الشخصية مجدية أكثر في ترقية الخير الاجتماعي في أي اقتصاد قائم على التبادل، بل بالعكس، حسب كينيث لوكس(Kenneth Lux) في انتقاده لأدم سميث(A. Smith) ، لأن النظام الرأسمالي القائم على السوق الحرة يمكن أن يتوقع منه أن يرقي مصالح الأغنياء فقط وعلى حساب المتضررين(الذين هم من غير ملاك وسائل الإنتاج)[2].

الفعالية قد تحصل مع الملكية العمومية أيضا. فحسب دراسة قام بها كل من كايفز د. و.و ل.ر. كريستانسن عام 1980، تبين لهما من خلالها بأن نقص المنافسة الفعلية هي التي تنتج اللافعالية في المقاولات العمومية، وليست الملكية العمومية في حد ذاتها هي السبب[3].

تجاهل العدالة التوزيعية باعتبارها غير محايدة، لأنها تتطلب إعادة التوزيع من طرف قوة أخرى خارجية(مثل الدولة) ، كما ذهب إليه روبرت نوزيك، واقتراح بذلا من ذلك عدالة الحيازات، ثم محاولة تلطيف تجاهل أصل اللامساواة البدئية عند ج.ج.روسو، عن طريق منطق تملك وسائل الإنتاج لأحسن مستعمليها في إطار الحرية الاقتصادية السائدة حتى في عهد ل.ف مايسز، والتي تعني ضمنيا حرية استعمال الملكية الخاصة بقوة القانون، فهذا يعني

[1] Ludwig von Mises, Socialism-an economic and sociological analysis. Translated by J.Kahane B.Sc., New Haven, Yale University Press, USA, 1962,p.77.
[2] Kenneth Lux, in Appa Rao Korukonda and Chenchu Ramaiah T. Bathala «Equity, and social justice in the new economic order: using financial information for keeping social score », Journal of Business Ethics,Vol.54, No.1(Sep., 2004),p.2.
[3] Caves D.W. and L.R.Christensen, in Appa Rao Korukonda and Chenchu Ramaiah T.Bathala «Equity, and social justice in the new economic order: using financial information for keeping social score », Journal of Business Ethics,Vol.54, No.1(Sep., 2004), p.3.

حسن استعمال حرية الملكية الخاصة المحمية بقوة القانون هذا يتوافق تماما مع الذين أصروا على أن الفارق الكبير بين الأغنياء والفقراء كان الجزء من الحضارة الذي لا مفر منه[1].

كرد على ذلك الإصرار القديم، جادل أنطوان – نيكولا دي كوندوروسي (Antoine–Nicolas de Condorcet) ، بأن اللامساواة راجعة إلى النقائص الحاضرة في المهارة(الفن) الاجتماعية، لأن الهدف النهائي للمهارة الاجتماعية يرجح أن يكون المساواة الحقيقية – إلغاء اللامساواة بين الأمم وتقدم المساواة في داخل كل أمة[2]. هذا يعني، ان اللاكفاءة الاجتماعية هي سبب اللامساواة، وأن المساواة تدل على الكفاءة الاجتماعية، أي على مجتمع حسن التنظيم.

هذا التقدم في المساواة، في آخر المطاف، هو الذي يرجح أنه يقود إلى كمال الجنس البشري أي إلى كمال النظام الاجتماعي.

فالنوع الوحيد من اللامساواة الذي من الواجب، أو الضروري، أن يستمر هو الذي يكون في مصلحة الكل والذي يدعم تقدم الحضارة، وتقدم التعليم والصناعة، بدون أن يستتبع بأي من الفقر والإذلال أو الاتكال. هذا يكون في عالم حيث تكون لكل واحد المعرفة الضروية لقيادة نفسه في شؤونه العادية في الحياة، وفق عقله (فكره) الخاص، حيث كل واحد يصبح قادرا، من خلال تنمية قدراته، على إيجاد وسائل توفير حاجاته، وحيث، في الأخير، يكون البؤس والحماقة هما الاستثناء[3].

ثانيا: لا مساواة الدخل الشخصي في البلدان في طريق التنمية:

على العموم، يمكن القول أن البلدان في طريق التنمية ليس لديها المصادر لتوفير البيانات الإحصائية الموجودة في البلدان المتنمية. فالمسوح بالعينات(sample survey)، على

[1] Gareth Stedman Jones, An end to poverty? A historical debate. Columbia University Press, New York,2004,p.18.
[2] A.N. de Condorcet, Sketch for a historical picture of the progress of human mind(1795). In Gareth Stedman Jones, An end to poverty? A historical debate. Columbia University Press, New York,2004,p.18.
[3] Idem

سبيل المثال، يتم إجراؤها بطريقة متقطعة ومبعثرة، وهي في الغالب غير منسجمة مع مسح سابق في نفس البلد. كما أنه، في الغالب، يكون حجم العينة صغيرا، بحيث أنه لا يلتقط نموذجا مصغرا من السكان. أما المسح في المناطق الريفية فيصعب، لأنه من الصعب الوصول إلى تلك المناطق[1].

بالإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى الاختلافات الجغرافية والاجتماعية والثقافية لمجتمعات البلدان في طريق التنمية، فيما بينها وكذلك مقارنة بالبلدان الأخرى، فإن بعض المسوح تحاول قياس استهلاك الأسر(household) بدلا من الدخل النقدي، الذي قد لا يكون مناسبا لقياس مستويات معيشة الأسر الأفقر في البلدان في طريق التنمية[2].

فما هي البلدان في طريق التنمية؟

البلد النموذجي في طريق التنمية يتميز بمستويات عالية من الحرمان المادي، وتشتت واسع في الرخاء الفردي، على الأقل بالمقارنة مع اقتصاد نمودجي بدخل مرتفع[3].

أما المعيار الرئيسي الذي يميز البلدان في طريق التنمية عن البلدان المتنمية (developed)، فهو، حسب البنك العالمي، الدخل الوطني الإجمالي (GNI). وعليه، فإن البلدان في طريق التنمية هي البلدان حيث الدخل الفردي من الدخل الوطني الإجمالي يكون تحت عتبة إسمية معينة، والتي هي، حسب سنة 2011، 12.276 دولار أمريكي[4].

تصنف البلدان في طريق التنمية عادة في ستة مناطق جغرافية: شرق آسيا والباسيفيك(الهادئ)، أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى، أمريكا اللاتينية والكاريبيب، الشرق الأوسط

[1] Fred Campano and Dominick Salvatore, Income distribution. Oxford University Press, New York, 2006,p.17.
[2] Idem.
[3] Facundo Alvaredo and Leonardo Gasparini«Recent trends in inequality and poverty in developing countries », in Anthony B.Atkinson and Francois Bourguignon, Handbook of Income Distribution. Vol.2A, Elsevier, Amsterdam, 2015,p.698.
[4] Ibid., p.700.

وشمال إفريقيا، جنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء. هذه المناطق تشكل 75% من مساحة العالم و85% من مجموع سكان الكرة الأرضية[1]، وهي في الجداول الآتية:

1. منطقة شرق آسيا والباسيفيك[2]:

صاموا الأمريكية	ماينمار
كومبوديا	بالاوو
الصين	بابوا غينيا الجديدة
فيجي	فيليبين
أندونيسيا	صاموا
كيريباتي	جزر صالومون
جمهورية كوريا الديموقراطية	تايلاند
لاوو	تيمور – ليست
ماليزيا	تونغا
جزر مارشال	توفالو
ميكرونيزيا	فانواتو
منغوليا	فيتنام

2. منطقة أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى[3]:

ألبانيا	بوسنيا وهيرزوفيجينا
أرمينيا	بولغاريا
أزربيجان	كرواسيا
بيلاروسيا	جمهورية التشيك
إستونيا	فيديرالية روسيا
جورجيا	صربيا

[1] Idem.
[2] Ibid.,792.
[3] Idem.

هنغاريا	جمهورية السلوفاك
كزاخستان	سلوفينيا
كوسوفو	تاجيكستان
جمهورية الكرغير	تركيا
لاتفيا	تركمنيستان
ليتوانيا	اوكرانيا
ماسيدونيا	اوزباكستان
ملدوفيا	
مونتنغرو	
بولونيا	
رومانيا	

3. منطقة أمريكا اللاتينية والكرايب[1]:

أنتغوا و باربودا	كوستاريكا
الارجنتين	كوبا
بيليز	دومينيكا
بوليفيا	جمهورية الدومينيك
البرازيل	إكوادور
الشيلي	السالفادور
كولومبيا	غرينادا
غوبيانا	غواتيمالا
هايتي	سورينام
هندوراس	ترينيداد وتوباغو
جامايكا	الاوروغواي

[1] Ibid ., 793.

ميكسيكو	فينيزويلا
نيكاراغوا	
باناما	
باراغواي	
بيرو	
سانت كيتس ونيفس	
سانت (St.) فانسنت و ج	

4. منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[1]:

الجزائر	سوريا
جيبوتي	تونس
مصر	الضفة الغربية وغزة
إيران	اليمن
العراق	
الأردن	
لبنان	
ليبيا	
المغرب	

5. منطقة جنوب اسيا[2]:

أفغانستان	سريلانكا
بنغلداش	
بوتان	
الهند	

[1] Idem.
[2] Idem.

ملديف	
نيبال	
البكستان	

6. منطقة إفريقيا جنوب الصحراء[1]:

أنغولا	جمهورية الكونغو
بنين	كوت ديفوار
بوتسوانا	ايريتيريا
بوركينافاسو	إثيوبيا
بورندي	الغابون
كاميرون	غامبيا
كاب فيردي	غانا
جمهورية افريقيا الوسطى	غينيا
التشاد	غينيابيساو
كوموروس	كينيا
جمهورية الكونغو الديموقراطية	لوزوتو
مدغشقر	ليبيريا
ملاوي	سييراليون
مالي	صوماليا
موريتانيا	جنوب افريقيا
موريتيوس	جنوب السودان
موزمبيق	السودان
ناميبيا	سويزلاند
نيجر	تانزانيا
نيجيريا	طوغو

[1] Idem.

رواندا	أوغاندا
ساو تومي و برنسيب	زامبيا
السنغال	زيمبابوي
السيشل	

أما ترتيب تلك المناطق حسب دخل الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ومؤشرات تنمية أخرى، فتتلخص حسب الجدول الآتي[1]:

السكان ودخل الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ومؤشرات التنمية البشرية،2010

المناطق	عدد البلدان	السكان بالملايين	دخل الفرد من الدخل الوطني	
			معادلة القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي	مؤشرات التنمية البشرية
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	30	478	12.558	0.751
أمريكا اللاتينية و الكرايب	31	584	9.789	0.706
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	13	331	6.462	0.636
شرق أسيا والباسيفيك	24	1.961	4.911	0.619
جنوب آسيا	8	1.633	3.429	0.535
إفريقيا جنوب الصحراء	47	853	3.288	0.450
العالم في طريق التنمية	153	5.840	7.023	0.608

وفق الجدول السابق، تعتبر منطقة شرق أوروبا واسيا الوسطى أكثر تنمية: فدخل الفرد من الدخل الوطني الإجمالي هو أعلى بمرتين تقريبا من متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني الإجمالي للعالم في طريق التنمية، كما أن مؤشر التنمية البشرية يبدو أعلى بشكل بارز في هذه المنطقة من بقية البلدان في طريق التنمية.

[1] Ibid.,p.701.

بعد تلك المنطقة، تأتي منطقة أمريكا اللاتينية والكراييب في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة يوجد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما المرتبة الرابعة والخامسة فهي على التوالي لمنطقة جنوب آسيا و إفريقيا جنوب الصحراء.

لكن ترتيب تلك المناطق حسب مستوى اللامساواة فيتغير مقارنة بترتيبها حسب دخل الفرد من الدخل الوطني. الترتيب حسب مستوى اللامساواة هو حسب الجدول الآتي حسب تقدير سنة 2010[1]:

اللامساواة					
المناطق	مرتفعة جدا (70-50)	مرتفعة (50-40)	متوسطة (40-30)	منخفضة (30-20)	المجموع
إفريقيا جنوب الصحراء	10	14	16	0	40
أمريكا اللاتينية والكراييب	2	17	6	0	25
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	0	5	16	7	28
شرق آسيا والباسيفيك	0	3	8	0	11
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	0	1	10	0	11
جنوب آسيا	0	0	7	0	7

[1] Ibid.,p710.

وفق هذا الجدول، يتضح أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تحتل المرتبة الأولى في اللامساواة المرتفعة جدا وغياب اللامساواة المنخفضة. هذه المنطقة تعرف أسوء ترتيب من حيث دخل الفرد من الدخل الوطني.

أما منطقة جنوب آسيا، فكل بلدانها متوسطة المساواة رغم أنها تحتل المراتب الأخيرة من حيث دخل الفرد من الدخل الوطني.

من المهم أيضا ملاحظة وجود اللامساواة المرتفعة جدا في منطقتين فقط، وهما إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والكراييب.هنا، القراءة المحتملة لهاتين الحالتين المعروفتين باللامساواة المرتفعة جدا توحي بأن 10% الافقر من مجمل السكان قد يكون استهلاكهم يتزايد بحوالي 2.6% من الاستهلاك الكلي، بينما تتسلق تلك الحصة إلى 31.5% لفائدة 10% من جمل السكان في قمة المداخيل[1].

وإذا كانت حصة الطبقة المتوسطة مستقرة عبر البلدان، فإن الفرق الرئيسي بين المناطق، من حيث قيمة الاستهلاك، يقع في حصة 60% الأسفل مقارنة بمن هم في 10% في الأعلى[2].

تلك الأرقام هي تقريبية كخاصية معروفة في البلدان في طريق التنمية بدرجة أكبر من البلدان الأخرى. فعادة ما يتم إفتقاد دخل الأغنياء من كل مسح يتم، بسبب رفض الأغنياء التعاون في الإجابة عن أسئلة الباحثين. فالأفراد لا يرغبون في الكشف عن مداخيلهم، أو أن لديهم محفظات أوراق مالية متنوعة بتدفقات مداخيل يصعب تقييمها. وحتى وإن كان مزج المسوح بالمعطيات الإدارية في البلدان في طريق التنمية ينظر إليه كتحسن، فإن المسألة تبقى تلك المتعلقة بقيمة الدخل[3].

[1] Ibid.,p.712.
[2] Idem.
[3] Ibid.,p.715.

في كل الحالات، فإن إدارات الإحصائيات في البلدان في طريق التنمية لا تقوم بإستغلال سجل البيانات لإكمال المسوح بعد[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن إستعمال الإحصائيات الضريبية لا يخلو من العيوب في البلدان في طريق التنمية للأسباب الآتية[2]:

أولا: لأن الجزء الصغير من السكان هو فقط من يسجل الإقرار الضريبي(tax return)، فإن الدراسات التي تستخدم البيانات الضريبية تكون محدودة في قياس حصص القمة.

ثانيا: البيانات الضريبية تكون مجمعة كجزء من البحوث. كلا من الدخل و وحدات الضريبة هي محددة بقوانين الضريبة، وتتغير بشكل كبير عبر الزمن وفيما بين البلدان.

ثالثا: والأهم، حيث أن التقديرات متأثرة بالتهرب الضريبي. فالأغنياء على وجه الخصوص، لديهم حافزا قويا للتحفظ عن التعبير عن مداخيلهم الخاضعة للضريبة.

تلك العناصر المشتركة لدى جميع البلدان، هي متأزمة في البلدان في طريق التنمية.

أما بعض البيانات في بعض البلدان، مثل كولومبيا، الإكوادور والأوروغواي، فهي تتعلق أصلا بأصحاب الريع وملاك رأس المال، وليس بما يتعلق بالمداخيل الأخرى المرتفعة[3].

وفي آسيا، تظهر ملاحظة مهمة من المفيد الانتباه إليها فيما يخص هذا الموضوع، وهي أنه بالرغم من أن آسيا عرفت نموا اقتصاديا ملحوظا في العشريات الأخيرة، إلا أن دخل الفرد من الدخل الوطني الإجمالي فيها لا يزال في المعدل تحت متوسط العالم في طريق التنمية[4]، أي عكس المتوقع من طرف أغلبية السكان(العمال).

[1] Ibid.,p.716.
[2] Idem.
[3] Idem.
[4] Ibid.,p.700.

كذلك بالنسبة لعدد من البلدان في طريق التنمية، حيث تسجل توزيعات دخل لا متساوية أكثر من لا مساواة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذه البلدان يمكن ذكر البرازيل، جنوب إفريقيا، تركيا والصين[1]، حيث يترافق النمو مع اللامساواة.

ففي حالة الصين يرجع سبب تزايد اللامساواة إلى العولمة التي، من جهة أخرى، تلعب دورا محسوسا في مسار اللحاق. والواقع أن مكاسب الانفتاح ومكاسب الإصلاحات الاقتصادية اللتان كانتا على قدم المساواة ، تم تقسيمهما بطريقة لامساواتية بين الأقاليم الصينية و مابين الصينيين في إطار سياسة داخلية تسير بمراحل[2].

نفس الشيء يحدث مع العولمة واللامساواة في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغفورة في طريقها إلى اللحاق السريع. لكن على حكومات هذه الدول أن تصحح التطورات المتعلقة باللامساواة إذا اقتنعت بأن السوق الداخلية يجب أن تناوب النمو عن طريق الصادرات[3]، و إذا اقتنعت أن السوق الرأسمالية الليبيرالية لا تؤدي إلا إلى المزيد من اللامساواة، بالرغم من أن النمو الاقتصادي يشارك فيه كل العمال وحتى غير العمال، مثل المستهلكون من البطالين أو من المتقاعدين، والمرضى والأطفال.

قد يجادل البعض بالقول أن صعود بلدان شرق آسيا بعد سنة 1960 ، يرجع إلى مساهمة التعميق القوي لرأس المال في نمو إنتاجية العمل[4]. هذا صحيح في الظاهر الحاضر.

لكن، يبقى من الصعب تأكيد ذلك الحكم، بما أن الفترة من 1950 إلى1973 كانت النسبة السنوية لنمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد في اسيا هو2.87، حيث كان رأس المال لم

[1] Salvatore Morelli et al. «Post-1970 trends in within-country inequality and poverty: rich and middle-income countries », in Anthory B-Atkinson and Francois Bourguignon(eds.), Handbook of Income Distribution. Vol. 2A, Elsevier, Amsterdam, 2015,p.619.
[2] Pierre- Noel Giraud« Inégalités et mondialisation: les faits et le débat », Sociétal, 1st Qtr 2002, 35, ProQuest Central, pg.32.
[3] Idem
[4] Nicholas Craft and Kevin Hjortshoj O'Rourke« Twenteith century growth», in Philippe Aghion and Steven Durlauf, Handbook of Economic Growth. Elsevier, Amsterdam,2014,p.285.

يعمق بعد، وحتى الفترة الممتدة من 1870 إلى 1913 كان النمو موجود في الناتج الداخلي الإجمالي للفرد في آسيا بنسبة سنوية هي0.45[1]، وحيث لم تكن هناك إمكانية لتعميق رأس المال.

أما أمريكا اللاتينية، فقد كانت تنمو بأكثر بطء في سنوات 1990، ليس ذلك بالمقارنة مع اقتصاديات أخرى مثل اقتصاديات أسيا، ولكن مقارنة بأدائها الخاص خلال سنوات 1960 و1970[2].

فلما يتم النظر إلى نمو إنتاجية العوامل الإجمالية في أمريكا اللاتينية في سنوات 1990، فإنه يلاحظ أن هذه الإنتاجية أصبحت أدنى بكثير مما كانت عليه في سنوات1950 أو1960 و1970، وهي الفترات التي تم فيها اعتماد سياسة إحلال محل الواردات[3]، عن طريق سياسة تدخلية وشعبوية على مستوى الاقتصاد الكلي.

غير أن أمريكا اللاتينية، لسنوات 1990، قد تحولت إلى منطقة انفتاح وخصوصة ولبرلة، فتحول أداء النمو الاقتصادي للفرد وأصبح في غاية السوء بكل المقاييس، وكذلك بالنسبة لآداء الإنتاجية[4].

أما من حيث التوزيع، فأن أنتوني ب.أكينسون(Anthony B.Atkinson) يلاحظ بخصوص أمريكا اللاتينية، وحسب معامل كورادو جيني (Corrado Gini)، أن معامل جيني انخفض سنة 2000 في الشيلي بـ 6 نقاط نسبة مئوية، وفي المكسيك بـ 7 نقاط نسبة مئوية[5].

لكن أ.ب.أكينسون يستدرك بأنه في غياب المعلومات الكافية حول مداخيل من هم في القمة، فإن أمريكا اللاتينية تشهد واقعة اللامساواة التي تمتد على سلسلة واسعة من البلدان[6].

---

[1] Ibid., p278.
[2] Dani Rodirk «Rethinking growth strategies », in Anthony B. Atkinson et al., Wider perspectives on global development. Plagrave Macmillan, New York,2005,p.203.
[3] Ibid.,p 204.
[4] Ibid.,p. 203.
[5] Anthony B.atkinson, op. cit., p.78.
[6] Idem.

غير أن التقدير اللائق لأهمية ذلك الانخفاض في اللامساواة، يتطلب معرفة عدد الأشخاص الذين يشكلون قمة المداخيل، وعدد الذين يشكلون أسفل المداخيل(الأجور)، خاصة أن أسعار الاستهلاك هي موحدة للجميع وليس للأغلبية العاملة فقط وأسرهم.

فالقول بانخفاض في اللامساواة، في بلد ما وفي وقت ما، قد لا يعني الكثير في بعض الأحيان.فقد يتم رفع الأجور الإسمية لكل الذين يشكلون قاعدة هرم الأجور على المستوى الوطني، ولكن قد يفاجأ كل هؤلاء بإرتفاع ما في الأسعار. عندئذ قد يقال إن اللامساواة في الدخل قد تم خفضها، لكنها في الواقع تكون قد تزايدت بفعل تزايد الأسعار. هذا مثال فقط من ضمن عدة وقائع أخرى يجب أخذها في الاعتبار عند تقدير اللامساواة.

قد ترتفع الأسعار بنسبة5%، لكن لا يتأثر بها 1% من الأكثر غنى في العالم، الذين يساوي دخلهم دخل 57% من الأكثر فقرا[1]. بمعنى أخر، أن ذلك الارتفاع في الأسعار لا يؤثر على أقل من 50 مليون غني، الذين يستلمون مقدار ما يستلمه2.7 مليار فقير[2].

وإذا تم أخذ بعض البلدان الأكثر عدد سكاني مع درجة اللامساواة الموجودة فيها، عندئذ يمكن تصور العدد الكبير من السكان الذين هم في أدنى فئات الأجور. وفيما يلي البعض من هذه البلدان من أمريكا اللاتينية و إفريقيا واسيا عبر الجدول التالي[3]:

[1] Pierre- Noel Giraud, idem.
[2] Idem
[3] Banque Mondiale, World development report 2000/2001. In Pierre-Noel Giraud « Inégalités et mondialisation: les faits et le débat » , Sociétal, 1st Qtr 2002, 35, ProQuet Central, pg. 32.

مؤشر جيني(بالنسبة لمنتصف سنوات90)			
البرازيل	59	الصين	40
افريقيا الجنوبية	59	الهند	38
المكسيك	55	أندوسيا	36
نيجيريا	51	بنغلاديش	34

ومن أجل مقارنة أكثر يمكن إضافة فرنسا والولايات المتحدة من حيث اللامساواة[1]:

مؤشر جيني(بالنسبة لمنتصف سنوات90)	
فرنسا	33
الولايات المتحدة	41

لكن، من المهم الإشارة الى أنه إذا كانت تلك المسائل المتعلقة بلا مساواة الدخل قد تم بحثها بطريقة جيدة، فإن البيانات حول اللامساواة التي تم استعمالها في الكثير من الدراسات الموجودة هي من نوعية غير موثوقة[2].

ففي ظل الاختلافات في المداخيل الفردية من بلد إلى آخر، وكذلك في داخل البلد الواحد، وفي ظل عدم كمال المعلومات حول جميع فئات المداخيل في البلدان في طريق التنمية، والتغيرات المصاحبة لها عبر الزمن(زيادات دخل، ارتفاع أسعار، بطالة مفاجئة، قرض، إدخارات، علاوات، ميراث، الخ)، هل يوجد بديل للدخل (النقدي) يكون أسهل وأنفع لقياس اللامساواة؟

البديل الأقرب للدخل المتاح، حسب بعض الكتاب، هو الاستهلاك أو النفقة الاستهلاكية، والتي يتم، في الغالب، تفضيلها في البلدان في طريق التنمية، لأنها سهلة القياس، خاصة في المجتمعات الزراعية.

[1] Idem
[2] Klaus Deininger and Lyn Squire «New ways of looking at old issues: inequality and growth »Journal of Development Economics,Vol.57(1998), p.259.

فالاستهلاك يمكن تحسينه عبر الزمن، فهو لهذا السبب أقل تذبذب وأقل خضوع للتغير الموسمي من الدخل، وخاصة في المجتمعات الزراعية[1].

بالإضافة إلى السبب العملي، فإن بعض الاقتصاديين يعتبرون الاستهلاك كأحسن بديل(proxy) للرفاه من الدخل[2]. هذا لأن الرفاه هو دالة للسلع والخدمات المستهلكة فعلا، وليس تلك التي تم امتلاكها فقط[3].

لكن، إذا كان الاستهلاك الفعلي له معنى حقيقي لقياس اللامساواة في الرفاه الحقيقي، فإن وسيلة الاستهلاك وكميته ونوعيته يحددها مقدار الدخل النقدي الفردي. وعليه، يبدو أنه من الأحسن الإبقاء على الدخل الفردي كأحسن وسيلة لقياس اللامساواة في الاستهلاك، ولأن كمية ونوع ووقت الاستهلاك هي اعتبارات في الاختيارات الشخصية لكل فرد، وفي حريته ومسؤوليته، وأيضا حسب توقعاته وثقافته، ونظرته إلى الحياة كما هي، أو كيف يجب حسبه أن تكون، وحسب السن الذي يكون فيه وتوقعاته للمتبقي من عمره، وحسب الإعالة التي هي عليه، وغيرها من العوامل المؤثرة.

ذلك ما قد يكون وراء حكم البعض من الكتاب على أنه لا يزال هناك متسع من التباعدات بين ما يقوله الاقتصاديون حول التغيرات في درجة لا مساواة الدخل وبين ما يشعر به الناس حول هذه الدرجة في لا مساواة الدخل. فلا يوجد مقياس موثوق به لتمييز درجة لا مساواة الدخل[4]، هذا إلى غاية اليوم، ومنذ أكثر من 40 سنة مضت على الأقل.

---

[1] Salvatore Morelli et al., op.cit.,p.596.

[2] J.Fisher et al. «Inequality of income and consumption: measuring the trends in inequality from 1985-2010 for the same individuals », August,2012.in Salvatore Morelli et al., «Post-1970 trends in within-country inequality and poverty: rich and middle-income countries », in Anthory B-Atkinson and Francois Bourguignon(eds.), Handbook of income distribution. Vol. 2A, Elsevier, Amsterdam, 2015 , idem.

[3] D .T.Slesnic« Consumption, needs and inequality », 1994.Int. Econ.Rev.35, 677-703, in Salvatore Morelli et al. «Post-1970 trends in within-country inequality and poverty: rich and middle-income countries », in Anthory B-Atkinson and Francois Bourguignon(eds.), Handbook of Income Distribution. Vol. 2A, Elsevier, Amsterdam, 2015,p.619., idem.

[4] Kurt W.Rothschild, Employment, wages and income distribution: critical essays in economics. The Taylor and Francis e-library, 2005,p.308.

فسارج –كريستوف كولم (Serge–Christoph Kolm) مثلا، كان قد نبه، منذ عام 1976، إلى أن اللامساواة ليست محددة بدقة، لأن مختلف قياسات اللامساواة تعطي نتائج مختلفة بشكل واسع، ولو كان ذلك لمجرد دخل شخص واحد أو ثروة شخص واحد[1].

أكثر من ذلك، ذهب بيار – نوال جيرو (Pierre–Noël Giraud) إلى حد التساؤل إن كانت النظريات الاقتصادية قادرة على تفسير التطورات الكبيرة للامساواة في العالم (وفي كل بلد).

لكن عندما لاحظ أن تلك النظريات هي غير قادرة على ذلك، استنتج أن التطورات الكبيرة في العالم لا يمكن تفسيرها بكل بساطة من داخل الاقتصاد، أي من داخل نظام فكري أين لا يوجد سوى فواعل أصحاب منطق السلوك الاقتصادي[2].

فليمكن ذلك، حسب جيرو (Giraud)، ولفم تلك التطورات التاريخية الكبيرة للامساواة كان يجب عدم إغفال عنصر تدخل الدولة. فقد كان للدول اثارا حاسمة على الديناميكيات الاقتصادية وأثارها على اللامساواة[3].

فلكي تبقى تلك الديناميكيات الاقتصادية في حركة دائمة، يجب أن لا يضعف الاستهلاك الإنتاجي، وهذه من مسؤولية الدولة وليس السوق.

أهمية الاستهلاك تكمن في أثاره الإنتاجية، من حيث أنه يقوي رأس المال البشري، ومن حيث أنه يزيد في فعالية العمل[4]. ففي ما يتعلق بالتكنولوجيا، مثلا، فإن أثار تقوية مخزون رأس المال البشري أو زيادة فعالية العمل، كنتيجة للنشاطات الاستهلاكية، تمثل خاصية إضافية ذات

[1] Serge-Christophe Kolm« Unequal inequality.1 », Journal of Economic Theory 12, 1976,p. 416.
[2] Pierre-Noel Giraud« L'inégalité du monde contemporain »,CERNA,27 mai 1997, Université Paris-Dauphine.
[3] Idem.
[4] Thomas Stiger, Transitional dynamics and economic growth in developing countries. Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York, 2000,p.61.

الصلة بالنمو[1]، وقد يكون هذا هو سبب القول بأن الهدف الأساسي للنمو المسرع يجب أن يكون هو القضاء على الفقر[2].

ذلك أنه كلما تزايد عدد السكان الفقراء كلما تناقص الاستهلاك المنتج(غداء، صحة، تعليم) على الأقل، وهو ما يؤدي كذلك إلى تناقص في تصريف المنتجات من السلع والخدمات، وبالنتيجة إلى تباطؤ النمو، أو إلى أزمة إقتصادية كنتيجة حتمية.

لكل أزمة اقتصادية بدايتها(سببها) الخاصة، ولكنها تشترك في كونها نتيجة للانخفاض في الطلب المقتدر. وأن ضعف الطلب المقتدر يفتح المجال إما إلى تناقص الاستهلاك، وإما إلى الإبقاء على مستوى الاستهلاك وتعويض ضعف الدخل الشخصي باللجوء إلى القروض بمعدل فائدة يصعب تسديدها، فتتم التضحية بجزء كبير من الاستهلاك اليومي الضروري، فيتعطل الإنتاج في الأخير، و تحدث الأزمة.

فهل لا مساواة الدخل الشخصي غير العادلة (غير المنصفة)، تكون وراء الأزمات الاقتصادية؟

ثالثا: لا مساواة الدخل الشخصي والأزمة الاقتصادية:

أشارت عدة أعمال حديثة، وبقوة، بأن لا مساواة الدخل يمكن أن تكون واحدة من المحددات البنوية لبداية الكساد الكبير لعام2007. كل الحجج تربط بشكل أساسي لا مساواة الدخل بإزدياد مديونية الأسر غير القابلة للاستمرار داخل الاقتصاد، والتي تم تمييزها كأكبر منبئ لأزمات إدارة المصارف.

فقد تمت الإشارة بصفة خاصة إلى أن اللامساواة يمكن أن تكون مساهمة في[3]:

1. خفض الطلب الكلي، وبالتالي خفض الأداء الاقتصادي في الاقتصاد.

[1] Ibid.,62.
[2] Irma Adelman and Sylvia Lane (eds.), The balance between industry and agriculture: social effect. Vol.4, Macmillan Press ltd., London, 1989, p.XVIII.
[3] Salvatore Morelli and Anthony B.Atkinson, op.cit.,p.3.

2. زيادة طلب القروض لأولئك الأفراد الذين تم تركهم في الخلف من أجل مسايرة مستويات المعيشة المتزايدة. فلا مساواة الدخل تكون قد دفعت الأسر للعمل أكثر وللاستهلاك أكثر وتحمل ديون أكثر.

3. دفع الحكومات لتسهيل الوصول إلى القروض، من أجل مواجهة الضغوط المرتفعة لإعادة التوزيع داخل الاقتصاد، ولمواجهة ركود الطلب الكلي.

لكن ما لم يتضح بعد، هو أنه عندما يقرض الأغنياء للفقراء وللطبقة الوسطى حصة كبيرة من إيراداتهم، ولما ترتفع لامساواة الدخل خلال مدة طويلة، فإن نسبة الدين إلى الدخل ترتفع كفاية لزيادة خطر أزمة جسيمة[1].

ولكن، هل من العدالة إنتظار حدوث أزمة، تغني بعض الأشخاص وتفقر الملايين في البلد الواحد، لكي يتم الشروع في وصفها دون التنبؤ بها، لتفاديها أو لوضع حد منصف لصانعيها؟ فكل الأزمات كانت معروفة مسبقا لدى صانعيها، ابتداءا من أزمة 1929 وإلى غاية أزمة 2007.

فالذين صنعوا فقاعة العقار في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، كانوا من المحافظين على الإيمان بأن السوق بإمكانها أن تصحح نفسها، بينما كانت فقاعة العقار، التي كان من الواضح أنها ستنفجر حتما، دليلا واضحا لمرض الاقتصاد[2] الرأسمالي الليبيرالي من الداخل.

لكن يبدو أن الفاعلين الاقتصاديين، الذين يمثلون جانب العرض، لا يتمنون أن يكون الاقتصاد غير مريض.فكلما كان الاقتصاد مريضا كلما كان مفيدا لهم، أي أن الاقتصاد المريض هو في الواقع، في صحة جيدة بالنسبة للبعض الآخر.

[1] F M I, Finances et developpement, December 2010,Vol.47, No.4,p.28.
[2] Joseph E Stiglitz, Le triomphe de la cupidité. Traduit de l'americain par Paul Chemla, les liens qui liberent, 2010,p.68.

فأبجديات الرهن العقاري كانت معروفة حتى بالنسبة للمبتدئين في علم الاقتصاد وللتجار الأميين. غير أن البائعين والمشترين، في الولايات المتحدة الأمريكية، كانوا منذ سنوات 1990 يقدرون احتمال انخفاض السعر ومدى الارتباط بأقل من الحقيقة[1]. فالمشترين والبائعين للقروض العقارية لم يفهموا أنه إذا ارتفعت أسعار الفائدة، أو إذا دخل الاقتصاد في كساد، ستتعرض فقاعة العقار إلى خطر الانفجار.

كل البنكيين يعرفون جيدا أن منح القروض هو النشاط الأول لمعظم البنوك،و أن هذه البنوك عليها قبل كل شيء أن تقوم بتقييم قدرة المقترضين على الوفاء، وأن هذا التقييم لا يتضح دائما أنه دقيق. بالإضافة إلى ذلك، الكل يعلم، في إطار نظام رأسمالي بسوق حرة، أن قدرة الزبون على الوفاء يمكن أن تتدهور مع مرور الوقت بفعل عدة عوامل، وأن أهم خطر تواجهه البنوك هو خطر القروض[2]، إلا أنه رغم ذلك العلم، الذي أصبح ثقافة، فإن القروض العقارية تمت على نطاق واسع، فانفجرت فقاعة العقار وأصبحت أزمة اقتصادية.

معنى ذلك من جهة أخرى، أن البنكي الذي يتجاهل ذلك العلم كان لديه علما آخر يجهله الزبون، وهو وقت ودرجة ارتفاع معدلات الفائدة والطرف الذي يدفع الفرق (خزينة الدولة). معنى هذا أن احتكار المعلومة يؤذي إلى لا مساواة بدئية تغني البعض على حساب الباقي.

وكذلك تتوالى اللامساوات البدئية في كل مرة يصل فيها الاقتصاد إلى الرواج في الولايات المتحدة التي تتأثر بها باقي بلدان العالم إلى حد الآن.

[1] Idem.
[2] Comité de Bâle sur le controle bancaire. Bâle : principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, September 1997,p.18.

ولأن أسواق رأس المال غير كاملة في العالم الواقعي[1]، مع عدم كمال السوق السياسي، فقد أصبح من السهل تكرار عادة تحويل المال من أسفل الهرم(الاجتماعي) إلى قمته، في البلدان الغنية، وفي البلدان الفقيرة التي ترى في النموذج الأمريكي المثل الأعلى.

فالقطاع المالي قد اكتسب خبرة كبيرة في أشكال متعددة في السعي لتحقيق ريع اقتصادي، خاصة باستغلال لا تماثلات المعلومة، عن طريق بيع سندات (titre) مصممة لتتطور سلبيا (في غير صالح المشترين)، مع العلم المسبق بأن المشترين لا يعلمون ذلك. بالإضافة إلى ممارسة الإفراط في المخاطر، مع الدولة التي تطلق خشبة الخلاص وتعوِّم وتتحمل الخسائر. كما يستلم هذا القطاع المالي المال من الاحتياطي الفدرالي بمعدلات فائدة منخفضة جدا، وهي إلى غاية 2012 لا قيمة لها[2].

أكثر من ذلك، فإن شكل السعي لتحقيق ريع اقتصادي، والأكثر شهرة مؤخرا، هو استغلال الفقراء والأقل إطلاع من طرف الماليين. فقد ربح هؤلاء الماليون مبالغ هائلة، عن طريق الاعتداء على تلك الفئات بالقرض المفترس، وبالممارسات التعسفية حول بطاقات الائتمان[3].

المبحث الثاني:

مجادلات النمو مع اللامساواة في التوزيع

الموجة الأولى لأدبيات التنمية، كانت قد جادلت بأن اللامساواة المرتفعة يمكن أن تساعد النمو، عن طريق توجيه دخل أكثر لصالح الرأسماليين أصحاب الادخار الأعلى.

[1] Salvatore Morelli et al., op.cit., p.597.
[2] Joseph E. Stiglitz, Le prix de l'inégalité. Atelier graphique Actes Sud et Les Liens qui Libérent, 2012.p77.
[3] Idem.,

أما الموجة الثانية (الجديدة)، فقد عكست ذلك الميل بمجموعة من النماذج النظرية والدراسات الاستقصائية (empirique)، حيث تجادل بأن اللامساواة تضر بالنمو، من خلال القيود على تراكم رأس المال البشري، أو من خلال الاختيار الوظيفي، أو من خلال قنوات الاقتصاد السياسي[1].

أولا: مجادلات اللامساواة كضرورة للنمو:

منذ أكثر من نصف قرن، ظهرت مناقشة مؤثرة تتعلق بإمكانية توقع نمو لا مساواتي في البلدان الفقيرة(*). هذه المناقشة كان قد تم عرضها بإيجاز من طرف الاقتصادي سايمن كوزنتس (Simon Kuznets) عام 1955، حيث يدعي أن اللامساواة ستزيد في المراحل المبكرة من النمو في البلدان في طريق التنمية، وبعد ذلك –عند درجة معينة– ستبدأ بالتناقص. أي أن العلاقة بين اللامساواة (على المحور العمودي) ومتوسط الدخل (على المحور الأفقي) سترسم حرف "U" معكوس[2]، والذي يشكل العلاقة بين نمو اقتصاد و لا مساواة الدخل، والمعروف بمنحنى كوزنتس للأسباب التالية[3]:

في المراحل المبكرة، تزداد اللامساواة بسبب التصنيع والتمدين. النظر إلى توزيع الدخل الإجمالي كجمع لتوزيع دخل سكان الريف وسكان المدينة جعل كوزنتس يبين، بمثال عددي، بأنه إذا كان دخل السكان الريفيين أدنى في المتوسط وموزع بمساواة أكثر من المناطق المدينية، فإن حصة دخل 20 في المائة الأفقر من السكان تنخفض عندما ترتفع نسبة السكان المدينيين.

[1] William Easterly « Inequality does cause underdevelopment : insight from a new instrument » Journal of Development Economics 84 (2007) 755-776 .

(*) البلدان الفقيرة هي البلدان في طريق التنمية اليوم، وهي التي كانت فقيرة عام 1955 وكانت تعتبر بلداننا متخلفة.

كما أن عددً من البلدان المصنفة فقيرة اليوم، كانت فقيرة في ذلك الوقت أيضا.

[2] Michael Bruno et al « Equity and growth in developing countries : old and new perspectives on the Policy issus » Policy Research Working Paper 1563, The World Bank 1996, P 3.

[3] Volker Grossmann, Inequality, economic growth , and technological change- a new aspects in an old debate. Springer- Verlag Berlin Heidelberg, 2001, p19.

فتفاضل الدخل الفردي بين المناطق الريفية والمدينية سيستمر، أو حتى يتسع، مع نمو الاقتصاد، بما أن نمو الإنتاجية لن يكون في المناطق المدينية أبطأ من نمو الإنتاجية في المناطق الريفية.

أما فيما يتعلق بما إذا كان نموذج البلدان المتنمية الأقدم سيتكرر في المراحل المبكرة من تصنيع البلدان المتخلفة، فإن كوزنتس، بعد تأكيده على أن الماضي لا يمكن له أن يكون تكرارا دقيقا، يقدم بعض العناصر المتوفرة الحالية (1955) للمجتمعات المتخلفة، منها وجود حشد من السكان بسبب انخفاض حادّ في معدل الوفيات غير مصحوب بإخفاض في معدل الولادات، مما يوسع من اللامساواة عن طريق خفض الوضعية النسبية لجماعات الدخل الأدنى[1].

الاعتقاد السائد مند المناقشة المشهورة لكوزنتس تلك، هو أن السياسات التي تفضل النمو يمكن أن تكون نتائجها الحتمية ارتفاع في اللامساواة كمنتج ثانوي مباشر[2].

هذه الفكرة التي مفادها أن اللامساواة تقوي النمو، أو تسهله على الأقل، ترتكز على ثلاثة حجج.

1. الحجة الأولى:

الحجة الأولى جاءت من عند نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor) [(*)]. منذ مدة قصيرة ثم إقرار وجهة نظر هذا الكاتب، والتي مفادها أن الفقراء والأغنياء لهما معدلات إدخار مختلفة[3].

---

[1] Simon Kuznets « Economic growth and income inequality », The American Economic Review, Vol. 45, No.1. (Mar., 1955), p.24.

[2] Ester Duflo « Balancing growth with equity : the view from development », Jacskon 2011 Symposium, Mountain Day Light Time, Friday, August 26, 2011, p.1.

(*) حجة نيكولاس كالدور تلك ظهرت في مقال له حول موضوع نظريات توزيع بديلة عام 1956 في:

Kaldor Nicholas(1956) « Alternative theories of distribution », Review of Economic Studies, 23 (2), pp. 94-100.

[3] Francisco H.G. Ferreira and Michael Walton «Inequality of opportunity and economic development», in Gudrun kochendörfer- Lucius and Boris Pleskovic (eds.), Equity and development. The World Bank, Washington, DC, 2006, p.11.

فالأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء وهناك علاقة إيجابية وبارزة بين معدل الإدخارات الوطنية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام، وإذن فاللامساواة تخدم النمو لأنها تدعم سلوك الادخار[1].

كالدور افترض، بالتالي، أن الزيادات في لا مساواة الدخل اليوم يمكن أن تؤذي إلى ازدهار أكبر غدًا[2]، وأن هذا يعني، بالتالي، أن نمو الاقتصاديات اللامساواتية يكون أسرع[3].

2.الحجة الثانية:

الحجة الثانية هي ما يبينه النموذج الذي أعده جالور أديد (Galor Oded) ودنيال تسيدن (Daniel Tsiddon) عام 1997. يتضمن هذا النموذج ضرورة تركيز الثروات بهدف تلقين نشاطات صناعية جديدة، وترقية الابتكارات التكنولوجية التي هي في قلب عملية التنمية الناجحة[4].

ففي مقال لهذين الكاتبين يتم فحص تفاعل غير مكتشف من قبل، ذلك التفاعل هو التقدم التكنولوجي (التحسن التكنولوجي)، لا مساواة الأجر (الدخل)، حركية (Mobility) المكاسب ما بين الأجيال والنمو الاقتصادي. كما يبيّن هذا المقال أن حركية المكاسب تحكم سير وسرعة (pace) التقدم التكنولوجي (الناتج)، بينما يحدد التقدم التكنولوجي الأشكال التطورية للامساواة الأجر وحركية المكاسب ما بين الأجيال[5].

يبين تحليل جالور وتسيدن أن التفاعل بين التقدم التكنولوجي وعنصرين (مكونين) يحددان مكاسب فردية (رأس المال البشري الخصوصي للوالدين والقدرة الفردية)، يحكم تطور لا مساواة

[1] François Facchini « Inequalities and growth : are there good and bad inequalities ? », Paper presented to the 2008, annual meeting of the Public Choice Society, Texas, USA, March 6 through March 9, p.2.
[2] Francisco H.G. Ferreira and Michael Walton, idem.
[3] Orazio Attanasio et Chiara Binelli « Inégalités, Croissance et politiques redistributives », Afrique Contemporaine, 2004/3 No 211, p.109.
[4] Oded Galor et Daniel Tsiddon, in Orazio Attanasio et Chiara Binelli, ibid., p109.
[5] Oded Galor and Daniel Tsiddon « Technological progress, mobility, and economic growth », The American Economic Review, Vol.87, No 3 (Jun.1997), p.379 .

المكاسب، وحركية المكاسب ما بين الأجيال، وسير وسرعة التقدم التكنولوجي، والنمو الاقتصادي[1].

في فترات الاختراعات (invention) التكنولوجية الكبيرة، فإن آثار القدرة (ability) هو العامل المسيطر. والأهمية النسبية للشروط البدئية للمحيط والأبوين (بمعنى القوة المحركة خلف استمرار اللامساواة) تتضاءل، وكلا من الحركية واللامساواة ترتفع منتجة تركيزًا أكبر للرأسمال البشري في القطاعات المتقدمة تكنولوجيًا، ومنشطة (مثيرة) للتقدم التكنولوجي إلى حد أكبر وللنمو الإقتصادي المستقبلي[2].

أما في فترات الابتكارات(innovation) التكنولوجية، لما تصبح التكنولوجيات الموجودة سهلة المنال، فإن أثر رأس المال البشري للوالدين يكون هو العامل المسيطر، الحركية مقللة واللامساواة تنخفض في حين أنها تصبح مستمرة.

الإنخفاض في تركيز رأس المال البشري في القطاعات المتقدمة تكنولوجيا يخفض من احتمال (إمكان) إنجازات تكنولوجية كبيرة (أي الاختراعات)، ويخفف من سرعة النمو الاقتصادي المستقبلي.

فترات الاختراعات تكون مصحوبة بلا مساواة مرتفعة وحركية معظمة ما بين الأجيال، لكن فترات الإبتكارات تكون مصحوبة بلامساواة منخفضة وحركية منخفضة ما بين الأجيال[3].

لذلك السبب، فالاختراعات تزيد من مساواة الفرص وتخفض من مساواة الدخل، بينما تخفض سهولة الوصول المحسنة من مساواة الفرص وتزيد من مساواة الدخل.

[1] Idem.
[2] Idem
[3] Ibid., p.380.

نقل، أو انتقال، القدرة عبر الأجيال له أثرا غامضا على الحركية. فهو يقلل من الحركية مباشرة عن طريق تضييق المسافة بين قدرة والد وقدرة ابن أو بنت، وهو يقوي الحركية عن طريق زيادة سرعة سير الاختراعات.

إذا كانت القدرة منقولة عبر الأجيال، فإنها تخفض الحركية وبالتالي إعادة تخصيص (reallocation) تكلفة العمل عبر القطاعات، وتزيد الناتج وترفع مستوى تركيز القدرة في القطاعات المتقدمة تكنولوجيًا. سير الاختراعات يكون بالتالي مُسرّعا إلى جانب تقوية الحركية ونمو الناتج[1].

بالإضافة إلى ذلك، يسلط هذا المقال الضوء على السبب الكامن للترابط الممكن بين القدرة والثروة. هنا يبين مقال جالور وتسيدن أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يعطي حافزا لفرز القدرات عبر القطاعات.

معنى ذلك، أن الأفراد بقدرات عالية هم منجذبين بالأجور العالية للقطاعات المتقدمة تكنولوجيا. فإذا كانت القدرة منقولة عبر الأجيال، فإن التقدم التكنولوجي السريع يقوي الترابط بين القدرة والثروة[2].

2. الحجة الثالثة:

الحجة الثالثة هي لصالح تشجيع أثر اللامساواة على النمو. هذه الحجة هي التي كان قد تم التعبير عنها لأول مرة من طرف ج.أ.ميرليس (J.A.Mirrlees) سنة 1971، والتي ترتكز على اعتبارات الدوافع[3]. فاللامساواة يمكن اعتبارها وسيلة جيّدة لتحريض العمال الأجراء على تعظيم الإنتاج الإجمالي[4]. والحكمة في ذلك، أنه في حضور مخاطرة معنوية عندما يتوقف الناتج على العمل غير الملاحظ الذي يقوم به المستخدمون، فإن الأجرة الثابتة المستقلة

[1] Idem.
[2] Idem.
[3] J.A. Mirrlees, in Orazio Attanasio et Chiara Binelli, Op, Cit., p. 110.
[4] François Facchini, idem.

عن النتائج المتحصل عليها توهن عزم كل مجهود، بينما يقوي تأشيرها (indexation) بناءا على مؤشرات الأداء دافع العمال لتعظيم الإنتاج الإجمالي[1].

بالإضافة إلى ذلك، كان ميرليس يدرك بأن عدة حجج استعملت للمجادلة لمصلحة معدلات ضريبية حدية منخفضة قدر المستطاع على الأغنياء، والمؤسسة على الفرضية الغريبة التي تقول بأن أية وسيلة ترفع الدخل الوطني هي وسيلة جيدة، حتى لو كانت تحول جزء من ذلك الدخل من الفقراء إلى الأغنياء. كما أنه بيّن بأن ليس هناك حاجة مهمة للكفاح من أجل معدلات ضريبية حدية منخفضة على الدخول المنخفضة[2].

ثانيا: اللامساواة كمعطل للنمو:

في الجانب المقابل للنماذج التي تبرز الدور الإيجابي المفيد الذي تلعبه اللامساواة في تقوية النمو، توجد نماذج أخرى في اتجاه معاكس لتلك القناعة. بحيث تؤكد هذه النماذج المعاكسة أن اللامساواة لا تفيد النمو في جميع الحالات، بل تعطله، خاصة في البلدان في طريق التنمية (*).

تبعا لذلك، تم اقتراح أنواع أخرى من الميكانيزمات، التي من خلالها يمكن للتوزيعات غير المتساوية للثروة أن تخفض الفعالية الاقتصادية عندما تكون أسواق رأس المال غير كاملة(**)[3].

النماذج التي تعتبر أن لا مساواة الدخل، أو الثروة، تخفض النمو، هي أيضا تضم ثلاثة أصناف:

[1] J.A.Mirrlees, in Orazio Attanasio et Chiara Binelli, idem.

[2] J.A. Mirrlees « An exploration in the theory of optimum income taxation », The Review of Economic Studies, Vol.38, No.2, (Apr., 1971), p. 207 .

(*) القول خاصة في البلدان في طريق التنمية يعني في كل البلدان دون استثناء.

(**) القول عندما تكون أسواق رأس المال غير كاملة يوحي بأن هذه الأسواق نادرًا ما تكون غير كاملة. لكن الواقع يبين أنها غير كاملة كقاعدة، وربما تكون صدفة كاملة كاستثناء.

[3] Francisco H.G. Ferreira and Michael Walton, op. cit., p.12.

1. الصنف الأول:

التضمين الأساسي لنموذج ألبرتو أليسنا وداني رودريك (Alberto Alesina and Dani Rodrik) لعام 1994، هو أنه كلما كان توزيع الموارد داخل المجتمع غير متساوٍ كلما كان معدل النمو الاقتصادي أدنى[1].

هذا النموذج مع نماذج أخرى، يشدد على نشر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في حالة توزيع غير متساو للموارد. فتركيز المداخيل يزيد من العنف والاستياء الاجتماعي، مما يؤذي إلى النشاطات المحظورة، ومظاهرات تؤذي إلى خطر الفتن والانقلابات. فالمجتمعات المقسمة والمجزئة تجد صعوبة في وضع حيّز التنفيذ إصلاحات وبرامج التثبيت الاقتصادي التي تفيد كل فئات الأجور وتقوي إمكانية النمو[2].

فمن ناحية مورد الأرض، يظهر أن البلدان التي عرفت إصلاح الأرض بعد الحرب العالمية الثانية، والتي خفضت من لا مساواة ملكية الأرض، قد عرفت نموًا اقتصاديا أعلى من البلدان التي لم تقم بإصلاح الأراضي. علما أن هذه الحجة غالبا ما تتم الإشارة إليها، في أدبيات التنمية الاقتصادية، كإحدى تفسيرات التجربة الناجحة لعدة بلدان آسيوية، مثل كوريا الجنوبية وتايوان واليابان، مقارنة بآداءات أقل لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية التي لم تعرف إصلاح الأرض[3].

أما من ناحية أخرى، فلا مساواة دخل مهمة تكون ميالة لأن تتجه على قدم المساواة مع ظهور المعازل (ghetto) ومصيدات الفقر: يعيش الأغنياء في "واحات ذات امتيازات" بعيدًا عن بقية السكان الذين لا يمكن لهم إسماع صوتهم، ولا التأثير على مسار التنمية، مما يشجع

[1] Alberto Alesina and Dani Rodrik « Distributive politics and economic growth », Quarterly Journal of Economics, Vol.109, Issue 2 (May, 1994), p.478.
[2] Orazio Attanasio et Chiara Binell, op. cit., p.110.
[3] Alberto Alesina and Dani Rodrik, op.cit., p.483.

على الجريمة وعدم الاستقرار الاجتماعي، فيوهن عزم الاستثمارات الخاصة، وبالتالي يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي[1].

تبعا لذلك، تركم المجتمعات اللامساواتية القليل من رأس المال الاجتماعي. كما أن الفقر ينتقل من جيل إلى جيل، مما يؤثر سلبا على الآداءات الاقتصادية على المدى الطويل[2]. في البلدان في طريق التنمية، خاصة ابتداء من سنوات 1990 إلى الآن.

2. الصنف الثاني:

الصنف الثاني من النماذج يأخذ بعين الاعتبار الاقتصاديات ذات أسواق رأس المال غير الكاملة. فعن طريق منع الفقراء من القيام باستثمارات منتجة، مثل التمدرس، فإن قيود الإئتمان المصرفي التي تنشأ عن المعلومة اللامتماثلة تبقي على سيرورة نمو منخفضة ولا مساواتية.

بالإضافة إلى ذلك، كلما كان التوزيع البدئي غير متساوٍ أكثر كلما كان هذا الأثر أكثر قسوة[3].

فلو كانت أسواق رأس المال كاملة، فإن كل الأفراد يمكن لهم استثمار نفس كمية الموارد مهما كان التوزيع البدئي للتخصيص (dotation) من رأس المال البشري، بما أن تكلفة الفرصة البديلة تكون هي نفسها للمقترضين (emprunteur) وللمقرضين (préteur). لكن أمام أسواق غير كاملة، فإن المقدرة على الاقتراض لدى الأفراد هي مشروطة بمداخيل مرتفعة وإمكانية تمويل بضمان[4].

فالناس، بسبب عدم كمال سوق رأس المال، تستطيع اقتراض مبلغ محدود فقط. كنتيجة لذلك، تكون الوظائف التي تتطلب مستويات عليا من الاستثمارات خارج نطاق متناول الفقراء، والذين سيختارون، عوضًا عن ذلك، العمل لشخص آخر أكثر ثراء أو رب عمل. بهذه

[1] Orazio Attanasio et Chiara Bénelli, idem.
[2] Ibid., p.111.
[3] Michael Bruno et al., op.cit., p16.
[4] Orazio Attanasio et Chiara Bénelli, op.cit.,p111.

الطريقة تكون عقود الأجور معتبرة بشكل أساسي كبدائل للعقود المالية. معدل الأجر وشكل الاختيار الوظيفي هما إذن محددان بالشرط الذي على سوق العمل أن يوضحه. بالإعتماد على شروط سوق العمل والثروة، فإن فواعل (agent) أخرى تصبح عاملة لحسابها الخاص في الإنتاج ذي الحجم النسبي الأدنى، أو تبقى عاطلة عن العمل[1].

لذلك، فإن شكل الاختيار الوظيفي يكون محددًا بالتوزيع البدئي للثروة. لكن بنية الاختيار الوظيفي تحدد بالتتابع بكم يدخر الناس، وما هي المخاطرة التي يتحملونها. تلك العوامل تسبب إذن توزيعا جديدا للثروة[2].

النظرية الموحدة المقترحة من طرف أديد جالور و أومر مواف (Oded Galor and Omer Moav) توفر توفيقا ما بين زمني بين وجهات النظر المتنازعة حول أثر اللامساواة على النمو الاقتصادي. هذه النظرية توحي بأن وجهة النظر الكلاسيكية(*) بخصوص الأثر الإيجابي للامساواة على مسار التنمية، كانت تعكس واقع المراحل المبكرة من التصنيع لما كان تراكم رأس المال الفيزيائي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

في الجهة المعاكسة لذلك، فإن مقاربة عدم كمال سوق الإئتمان المصرفي بخصوص الأثر الإيجابي للمساواة على النمو الاقتصادي، تعكس المراحل الأخيرة من التنمية لما أصبح تراكم رأس المال البشري المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وقيود الإئتمان المصرفي في معظمها ملزمة[3].

---

[1] Abhijit V.Banerjee, Andrew F.Newman « Occupational Choice and the process of development », The Journal of Political Economy, Vol.101, Issue 2 (Apr., 1993), 276.

[2] Idem.

(*) المقاربة الكلاسيكية بدأها أولاً آدم سميت (1776)، ثم تم تفسيرها وتطويرها فيما بعد من طرف ج.م. كينز (1920)، و.أ.لويس (1954)، ن.كالدور (1957) و ف. بورجينيون (1981).

[3] Oded Galor and Omer Moav « From Physical to human capital accumulation : inequality and the process of development », Review of Economic Studies (2004) 71, 1002.

ففي المراحل المبكرة من التصنيع، لما كان تراكم رأس المال الفيزيائي هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي، فاللامساواة كانت تقوي مسار التنمية عن طريق توجيه الموارد نحو ملاك رأس المال الذين لهم أعلى ميل الادخار.

أما في المراحل الأخيرة من التنمية، لما كان العائد على رأس المال البشري يتزايد بسبب تكاملية المهارة – رأس المال، فإن رأس المال البشري أصبح المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي[1].

بما أن رأس المال البشري متضمن في البشر، وتراكمه يكون أكبر إن كان مساهما فيه من طرف جزء أكبر من المجتمع، فإن المساواة، في حضور قيود الإئتمان المصرفي، تثير الإستثمار في رأس المال البشري وترقي النمو الاقتصادي. عندما يزيد الدخل إلى حد أكبر، فإن قيود الإئتمان المصرفي تنخفض بالتدريج، الفروق في معدلات الادخار تنخفض، وأثر اللامساواة على النمو الاقتصادي يصبح ضئيل القيمة[2].

من جهة أخرى، يرى كل من فليب آغيون (Philippe Aghion) وباتريك بولتن (Patrick Bolton) في مقال لهما عام 1997، حيث طورا نموذجًا للنمو ولا مساواة الدخل في حضور عدم كمال أسواق رأس المال، وحيث يتم تحليل أثر الأثر الانتشاري (trickle–down) لتراكم رأس المال، أن المخاطرة المعنوية مع قيود ثروة محدودة فيما يخص المقترضين يشكلان معاً مصدر كلا من عدم كمالات سوق رأس المال ونشوء لا مساواة دخل مستمرة.

ثلاثة نتائج تم التوصل إليها من خلال هذا النموذج:

أولا، عندما يكون معدل تراكم رأس المال مرتفع بشكل كاف، فإن الإقتصاد يتلاقى في توزيع ثروة ثابت فريد.

[1] Ibid.,p.1021.
[2] Idem.

ثانيا: على الرغم من أن آلية الأثر الإنتشاري يمكنها أن تقود إلى توزيع حالة ثابتة (steady-state) طبقا لحرية العمل (laissez-faire)، فإن هناك مجال للتدخل الحكومي: بشكل خاص، إعادة توزيع الثروة من المقرضين الأغنياء إلى المقترضين من الفقراء والطبقة الوسطى، تحسن فعالية إنتاج الاقتصاد، لأنها تنتج مساواة فرص أكثر، ولأنها في نفس الوقت، تسرع مسار الأثر الانتشاري.

ثالثا: مسار تراكم رأس المال له بدئيًا أثر توسيع اللامساواة، لكنه في المراحل الأخيرة يخفضها[1].

تلك المساواة بحضور قيود الإئتمان المصرفي، هي مساواة مشروطة. فهي محدودة ولا تفيد النمو. لتجاوز تلك العقبة التي تحد من سرعة تزايد الأرباح، يتم اللجوء إلى إعادة التوزيع[2].

الرؤية الاقتصادية الأساسية التي تنكشف من خلال تحليل أغيون وبولتن في مقالهما هذا، هي أن الثروة ولو أنها تنتشر من الأغنياء إلى الفقراء، وتعود إلى توزيع حالة ثابتة فريدة للثروة تحت معدلات مرتفعة بشكل كافٍ لتراكم رأس المال، إلا أنه لا يزال هناك مجال لسياسات إعادة توزيع الثروة لتحسين فعالية الاقتصاد على المدى الطويل.

بتعبير آخر، فإن آلية الأثر الانتشاري غير كافية لوصول نهائي إلى توزيع فعال للموارد، حتى في أحسن سيناريو ممكن[3].

السبب وراء كون إعادة التوزيع تحسن فعالية الإنتاج، هو أن الفقراء، مع إعادة التوزيع، يحتاجون إلى اقتراض أقل للاستثمار، ولهذا السبب، فإن حوافزهم لتعظيم الأرباح تكون مشوهة أقل[4].

[1] Philippe Aghion ; Patrick Bolton « A theory of trickle down growth and development », The Review of Economic Studies, Vol.64,No.2 (Apr.,1997), p.151.
[2] Ibid.,p152.
[3] Idem.
[4] Idem.

بالتالي، فإن إعادة التوزيع تحسن فعالية الاقتصاد، لأنها تحدث مساواة فرص أكبر، ولأنها تسرع من مسار الأثر الانتشاري[1].

غير أن إعادة توزيع بجرعة واحدة، لها آثار مؤقتة فقط. ولكي تحسن إعادة التوزيع من فعالية الاقتصاد بصفة دائمة، فإن سياسة إعادة توزيع دائمة يجب أن تؤسس[2].

إعادة توزيع الموارد، حسب النماذج المرتكزة على عدم كمالات السوق، يمكن أن تشجع النمو بفضل أثر محفز إيجابي على مجهود المقترضين، الذي يمكن أن يعوض الأثر السلبي احتمالاً على مجهود المقرضين. بتصور انخفاض في مردودات تراكم رأس المال البشري، فإن إعادة توزيع، من الأغنياء إلى الفقراء، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي بليغ على الإنتاجية الإجمالية، بإثارة انتقال للموارد نحو الأفراد المستفيدين من معدلات مردودية أعلى[3].

3. الصنف الثالث:

الصنف الثالث من النماذج يتدرع بأثر سلبي للامساواة الدخل على النمو. هذه النماذج تتناول بالبحث سياسية الميزانية والضريبة.

أصحاب تلك البحوث كانوا قد أعدو نماذج اقتصاد سياسي(*) تثبت وجود ترابط بين اللامساواة والنمو، عن طريق الأثر المرفق لآلية سياسية واقتصادية. فبحضور توزيع ناقص للموارد، فإن طلب إعادة توزيع المداخيل يكون قويًا، والتفضيل من أجل ضريبة تصاعدية يميل للارتفاع في نظام الانتخاب بالأغلبية. لذلك، فإن المعدلات المرتفعة للضريبة الضاغطة على الأغنياء توهن عزم الإستثمار وتراكم رأس المال، وبالتالي تخفض معدل النمو[4].

---

[1] Idem.

[2] Idem.

[3] Orazio Attarasio et Chiara Binelli, op,cit.,p112.

(*) أصحاب نماذج الإقتصاد السياسي هنا هم: برتولا ج.(Bertola G.) عام 1993، أليسنا أ.و رودريك د. (Alesina A et Rodrik D.) لسنة 1994، برسون ت. وتابليني ج. (Persson T. et Tabellini G.) عام1994.

[4] Ibid., p111.

في الديمقراطيات، يلعب التصويت دورًا مهمًا في صناع السياسة (Policy). وبالتالي، فالعلاقة بين توزيع الدخل والنمو تكون أقوى في الديمقراطيات منها في الديكتاتوريات. فعادة، تكون قرارات سياسة الديكتاتورية متأثرة بطلبات اجتماعية وبنزاعات اجتماعية.

فمثلا، قد تهدد مجموعة عريضة مفقرة، أو مجموعة مزارعين بأرض أقل، استقرار النظام (régime) وتجبر القيادة على تنفيذ إعادات توزيع مبطئة للنمو[1].

علما أنه في مختلف البلدان وفي مختلف الفترات الزمنية، فإن سياسات إعادة التوزيع يتم إدراكها بمختلف الوسائل. أما في نموذج أليسنا ورودريك، هنا، فيتم التركيز على فرض الضريبة على رأس المال، لأن هذا أبسط طريقة لجعل إعادة التوزيع رسمية[2].

لكن إعادة التوزيع يمكن أن يتم إنجازها بعدة وسائل أخرى: عن طريق نظام ضريبة دخل تصاعدية، بقوانين أجر الحد الأدنى، عن طريق فرض تقييدات رأس مال والتجارة، أو عن طريق تركيب النفقات الحكومية، الخ.

المغزى الأساسي لنموذج ألبرتو أليسينا وداني رودريك، هذا، يتمثل في أن هناك طلبًا قويًا من أجل إعادة التوزيع في مجتمعات، أين يوجد جزء كبير من السكان ليس بمقدورهم التوصل إلى الموارد المنتجة للاقتصاد. مثل هذا النزاع، الناتج عن اللامساواة في توزيع الموارد المنتجة هذه، على العموم، سيضر النمو[3].

ذلك الاستنتاج تدعمه ملاحظة الواقع عبر 35 بلد في طريق التنمية منها بورتوريكو، البيرو وكوت ديفوار[4].

[1] Alberto Alesina and Dani Rodrik, op.cit.,p478.
[2] Ibid.,p.479
[3] Ibid.,p.484.
[4] Ibid.,p.480.

أما رولاند بينابو (Bénabou Roland) من جهته، فقد اقترح في مقالته لعام (1996)[1]، تعميم نماذج اقتصاد سياسي. وذلك بدراسة العلاقة بين اللاّمساواة والنمو في أنظمة غير ديمقراطية(*).

مقالة بينابو تلك تقدم وتوسع النظريات الأساسية التي تربط توزيع الدخل بالنمو، بالإضافة إلى الدليل على مطابقتها للموضوع. وتم القيام بهذا عبر توحيد نموذجين اثنين:

النموذج الأول يدمج الاقتصاد السياسي ونظريات أسواق رأس المال غير الكاملة. أما النموذج الثاني فيناقش النزاع الاجتماعي وضمان حقوق الملكية[2].

في هذه المقالة، اقترح بينابو تعميم نماذج اقتصاد سياسي بدراسة العلاقة بين اللامساواة والنمو في أنظمة غير ديمقراطية[3].

في مجتمع أوليغارشي، حيث النخبة الغنية هي الوحيدة التي يمكن أن تنتخب، فإن لا طلب إعادة توزيع يكون معبرًا عنه: وقع (تأثير) لامساواة الدخل يكون مُحثّ باستياء عام (public) ولا استقرار اجتماعي، أكثر منه بنظام ضريبة تصاعدية.

إضافة إلى ذلك، بافتراض أن الحقوق المدنية تكون مرتبطة بمستوى التعليم، فإن النخبة الغنية يمكن أن تقرر أن لا تمول برامج تعليم جماهيرية، حتى تتفادى خسارة السلطة بسبب طلب إعادة التوزيع المعبر عنه من طرف جماعة الأغلبية من الناخبين.

[1] Roland Bénabou, in Orazio Attansio et Chiara Binelli, idem.

(*) من الأنظمة غير الديمقراطية التي إستخدمها كل من ألبرتو أليسنا وداني رودريك في مقالهما لعام 1994، والمدكور في الهامش السابق، يمكن إيجاد قائمة البلدان غير الديمقراطية التي أحصاها جاين س. (Jain S.) عبر مخطوطه لعام 1975 ومنها مايلي: مصر، أندونسيا، إيران، بانما، تونس، فينزويلا، الأوروغواي، السودان، البيرو، الأرجنتين، السينغال، كينيا، تايلاندا، سنغفورة، الباكستان، المكسيك، هونغ كونغ، جنوب إفريقيا، العراق، تانزانيا، كوت ديفوار، البرازيل، كوريا، الفلبين.

[2] Roland Bénabou « Inequality and growth », NBER Macroeconomics Annual 1996 , Volume 11,Janury 1996, MIT Press, p.16.

[3] Orazio Attanasio et Chiara Binelli, op.cit.,p.111.

بالتالي، فإن المجتمعات اللامساواتية تظهر، على العموم، معدلات تراكم رأس مال بشري أقل، وتنتقل من الأوليغارشية إلى الديمقراطية ببطء أكثر من الاقتصاديات الأكثر مساواتية[1].

ثالثا: مجادلة نوع اللامساواة

مقابل النماذج السابقة التي درست علاقة اللامساواة بالنمو، أو النمو وعلاقته باللامساواة، يطرح البعض من الاقتصاديين تساؤلا آخر حول ما إذا كان هناك لا مساواة جيدة ولا مساواة سيئة[2].

فانطلاقا من النقائص المسجلة على حساب الأدبيات المتعلقة بدراسة العلاقة بين اللامساواة والنمو، يرى فرانسوا فاكشيني (François Facchini) بأنه من المفيد إذن التنبيه إلى أن نظرية النمو النيوكلاسيكية تغفل تمامًا دور المقاول (entrepreneur) في مسار خلق الثروة[3].

فنموذج روبرت صولو (Solow Robert)، الذي بنيت عليه نظرية النمو النيوكلاسيكية، وامتداداته وصولاً إلى نظرية النمو داخلي المنشأ، لم تكن مكيفة لتحليل ووصف السياسات، مموقعة داخل مؤسسات السوق لما تكون مساهمة هذه المؤسسات هي التي يجب أن تكون مدروسة. مساهمة هذه المؤسسات في النمو تكون مساهمة غير مباشرة. فالمؤسسات تدعم النمو إذا كانت تشجع النشاط المقاولاتي المنتج، وتبعد المقاولين عن النشاطات غير المنتجة[4].

يرى فرانسوا فاكشيني (F. Facchini) بأنه لا يمكن إنكار الاقتصاد السياسي الجديد في جهوده لإدماج المؤسسات في استدلاله. لكن، هذا الأخير له ميل لعكس اتجاه السببيات. المثال اللافت للنظر أكثر، هو استعمال نظرية النزاع (Conflict) من طرف بينابو (Bénabou).

[1] Idem.
[2] François Facchini, op.cit.,p.1.
[3] Ibid.,p.5.
[4] Idem.

فبدلا من التفكير في اللامساواة كنتيجة لمسارات الريع والبحث عن الربح، فإن النموذج يقترح معالجة اللامساواة كسبب لبحث الريع الخاص. وجود اللامساواة الكبيرة، في الحقيقة، هو الذي يجعل الأفراد توجه نفسها نحو السعي لتحقيق الريع الاقتصادي (الريع الخاص مثل السرقة، المافيا، الخ)[1].

النظرية المؤسسية تفصل اللامساواة عن المتغيرات التفسيرية وتجعلها متغيرا للتفسير. لكن، إذا تم إدماج نظرية المقاول في النظرية المؤسسية، فسيصبح من الواضح أن أصل الثروة والدخل، هو مفتاح علاقة اللامساواة بالنمو. فالامساوات يمكن أن يكون مصدرها أيضًا التلاعب بمؤسسات السوق (حواجز لدخول السوق بهدف حماية الأرباح) للحصول على التحويلات العمومية[2].

الإنسان الذي يكسب ثروة، أو دخل، بسبب نشاطه السياسي أو بضراوة (predation) خاصة، فليس لهذا نفس الأثر على النمو عندما يكسب الثروة بسبب نشاطه الربحي المنتج. لهذا إذن، يمكن الاستنتاج أن هناك لا مساوات جيدة ولا مساوات سيئة[3].

يستند هذا الكاتب على فرضية بومول و.ج. (Baumol W.J.) لسنة 1990.

فبينما يتغير ويتنوع العرض الكلي للمقاولين ما بين المجتمعات، فإن المساهمة المنتجة للنشاطات المقاولاتية للمجتمع تتغير وتتنوع أكثر بسبب تخصيصها (توزيعها) بين النشاطات المنتجة مثل الابتكار، وبين نشاطات غير منتجة إلى حد كبير مثل السعي لتحقيق ريع اقتصادي أو الجريمة المنظمة. هذا التخصيص مؤثر فيه بغزارة بالعوائد (المردودات) التي يوفرها المجتمع لمثل هذه النشاطات[4].

[1] Idem.
[2] Idem.
[3] Ibid., p.6.
[4] William J.Baumol « Entrepreneurship : productive, unproductive, and destructive », Journal of Political Economy, Vol.98, No.5, Part 1 (Oct.,1990), p,893.

غالبا ما يفترض أن اقتصاد المقاولة الحرة له انحراف آلي لصالح الابتكار، لكن ليس هذا هو الحال، لأن له انحراف لصالح الربح[1].

فهناك تنوع من الأدوار التي يمكن لنشاطات المقاول أن يعاد تخصيصها (توزيعها) في ما بين تلك الأدوار، والبعض من هذه الأدوار لا تتبع الخط البناء والمبتكر الذي نسب تقليديا إلى ذلك الشخص.

بالفعل، فالمقاول يمكن أن يقود وجودًا طفيليا يضر بالاقتصاد. وكيف يتصرف المقاول في وقت ما ومكان ما يتحدد كثيرًا بقواعد اللعبة، بنية المكافأة داخل الاقتصاد، التي تكون سائدة[2].

وبما أن قواعد اللعبة التي تحدد المكافآت لمختلف النشاطات المقاولاتية تتغير بشكل مثير من وقت ومكان إلى آخر، فإن السلوك المقاولاتي يغير الاتجاه من اقتصاد إلى اقتصاد آخر بطريقة توافق التغيرات في قواعد اللعبة[3].

المقاولاتية غير المنتجة تأخذ عدة أشكال اليوم. فالسعي لتحقيق الريع الاقتصادي، في الغالب عن طريق نشاطات مثل الدعوى القضائية واكتساب الحصص المسيطرة والتهرب من الضرائب وغيرها، تشكل التهديد الأول للمقاولاتية المنتجة[4].

النقطة الأساسية هنا، حسب و.بومول (W.Baumol)، هي أن تهديدات اكتساب الحصص المسيطرة تكون مستعملة أحيانًا كوسيلة لانتزاع ابتزاز مالي، والتي تلجأ للمحاكم كوسيلة للمحافظة على الريوع من خلال عراقيل مفروضة بشكل قانوني ضد المنافسة[5]، وهذا

[1] Eric J. Hobsbawm, Industry and empire from 1750 to the present day.Harmondsworth : Penguin, 1969, p.40. In william J. Baumol, idem.
[2] William J.Baumol, op.cit., p894 .
[3] Ibid., p. 899.
[4] Ibid., p.915.
[5] Ibid., p.916.

مثال عن تكون اللامساواة السيئة، والتي تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، عن طريق التأثير السلبي على المنافسة، ومنه على المقاولين المنتجين.

رابعا: مناقشة

من السهل ملاحظة الاختلاف بين النماذج النظرية، المذكورة سابقا، حول علاقة اللامساواة، أو المساواة، بالنمو الاقتصادي.

فبالرغم من الاتفاق الواضح بين أصحاب تلك النماذج حول وجود علاقة بين النمو واللامساواة أو المساواة، إلا أنه لا وجود لدليل يدعم الفرضية الغامضة لترابط قوي بين الدخل ولا مساواة الأصول[1].

ثم أن لا مساواة الدخل، مثلا، تتغير نزولاً وصعودًا عدة مرات في المدى القصير.

فبينما تحسنت مناهج المسح العائلي (household survey) في التسعينيات من القرن العشرين، فإن نقطة استفهام كبيرة يتطلب طرحها فيما يخص نوعية وقابلية تشابه المعطيات التاريخية فيما يخص التوزيع في سنوات 50 و60 و70 من القرن العشرين، والتي تم استخدامها لاختبار تأثير التوزيع البدئي على النمو[2].

كما أن المشكل الآخر المؤثر في النتائج الاستقصائية (empirique)، كان معلقًا بالنوعية الرديئة للمعطيات حول اللامساواة. فدينينجر ك. و سكواير ل. (Deininger K. et L. Squire) لعام 1996 و 1998(*)، كانا هما الأولان من طرح هذه المسألة بإظهار عدم تماسك (ضعف) المعطيات الموجودة.

[1] Orazio Attanasio et Chiara Binelli, op. cit., p.115.
[2] Michael Bruno et al., op.cit., p.20.

(*) للإطلاع أكثر على النوعية الرديئة للمعطيات حول اللامساواة حسب هذين الكاتبين يمكن الرجوع إلى :
Deininger K. and L.Squire, 1998, « New ways of looking at old issues : inequality and growth », Journal of Development Economics, Vol . 57 .
وكذلك : « A new data set measuring income inequality » World Bank Economic Review, Vol. 10, n°3 : 565-591. 1996 لعام

لكن، بالرغم من أنهما قاما بتأليف مجموعة جديدة مثرية ومحسنة من المعطيات حول لا مساواة الدخل بالنسبة للفترة ما بين 1950 إلى 1997، إلا أن معطياتهما كانت موضوعًا للانتقادات بسبب عدم تجانس مناهج الجمع (collecte)[1].

مع ذلك، فإن عينة من البلدان في طريق التنمية، بالرغم من أنها قليلة عدديًا، تبين علاقة قوية بين اللامساواة البدئية والنمو.

بالإضافة إلى ذلك، فالتنبؤ الإستقصائي الذي مفاده أن اللامساواة المرتفعة في تملك الأراضي هي متصاحبة مع تراكم رأسمالي أقل ونمو أقل، قد تم التأكد منه لعينات من 35 و50 بلد[2].

أيضا، هناك دليل إنطلاقًا من عينات نموذجية لـ 70 بلد لفترة 1960- 85، يبين أن اللامساواة الاقتصادية ترفع عدم الاستقرار السياسي وتخفض استثمار رأس المال الفيزيائي[3].

المشكل مع الأدبيات الاستقصائية (empirical) في النمو، حسب ستيفن ن دورلوف (Steven N. Durlauf) هو تنوع وكثرة النظريات[4]. ففي المسح (survey) الذي أجراه كل من س. ن. دورلوف وداني ت. كواه (Danny T.Quah) حول أدبيات النمو الاستقصائية لعام 1998، تم إيجاد أكثر من 90 متغير مختلف مقترح، ومنذ ذلك الاستقصاء، ظهر عدد جديد من المتغيرات. هذا العدد الكبير من المتغيرات المرشحة التي تمت بصلة إلى البيانات المتوفرة هي، بشكل طبيعي، مصدر للقلق[5].

[1] Orazio Attanasio et Chiara Binelli, idem.
[2] Michael Bruno et al., idem.
[3] Ibid., p21.
[4] Steven N. Durlauf « Econometric analysis and the Study of economic growth : a skeptical perspective », in Anthony B.Atkinson, Inequality : what can be done ? Harvard University Press, USA, 2015, p. 260.
[5] Steven N. Durlauf and Danny T.Quah « The new empirics of economic growth », in Anthony Atkinson , Inequality: what can be done? Harvard University Press, USA, 2015, p.261.

فحسب حكم أنتوني ب. أكيسون (Anthony B.Atkinson)، فإن كل واحدة من تلك البيانات هي قبليًا معقولة ظاهريًا إلى حد ما، على الأقل كمحدد جزئي للنمو[1].

لذلك، وفي السياق الحالي، من المهم مقارنة التغيرات في اللامساواة بالتغيرات في الأداء[2]. ولهذا، فإن المزيد من الأعمال الاستقصائية مطلوبة بناء على المعطيات الجديدة حول التوزيع لإثارة بحوث مستقبلية حول دور اللامساواة البدئية. وهذا حتى يتبين أثر هذه اللامساواة البدئية على النمو المستقبلي[3].

من المهم، هنا، الإشارة إلى أن التوزيع البدئي، متساو أو غير متساو، يوحي بفكرة مساواة الفرص(*)، لكن من المهم أيضا الانتباه إلى أهمية أثر مساواة أو لا مساواة النتائج (Outcome) على مستقبل النمو.

لكن، ما يلفت الانتباه أو الدهشة، هو اقتراح تصورات كأمثلة عن "...أفراد لهم بدئيا نفس الدخل الذي لا يكفي لدفع التكلفة الثابتة للتعليم"[4] لكي يتم إقحام نتيجة تبدو منطقية وهي أن "...لا أحد يمكن له أن يمارس التعلم، فيقع الاقتصاد في الركود[5].

ليس الاقتصاد هو الذي يتصور، ولكن الاقتصاديون، في مقابل ذلك، يتصورون حالة حيث يكون الدخل البدئي معاد توزيعه بطريقة يتم من خلالها خلق طبقات غنية، متوسطة وأخرى فقيرة، وأن يكون الأغنياء أغنياء بما يكفي لتغطية نفقات تعلمهم. عندئذ، حسب فرانسوا

[1] Anthony B. Atkinson, op. cit., p.261.
[2] Ibid. p260.
[3] Michael Bruno et al., op. cit., p.21.

(*) سيتم عرض ومناقشة فكرة مساواة الفرص في صفحات لاحقة.

[4] François Bourguinon « Equité et croissance économique : une nouvelle analyse ? », In : Revue française d'économie. Vol. 13, No. 3, 1998, p.47.
[5] Idem.

بورغينيون (François Bourguignon)، يوجد نمو حتى وإن أصبح توزيع الدخل غير متساو أكثر[1].

هذا هو رد فرانسوا بورغينيون على بعض الاقتصاديين، مثل روبرتو بيروتي (Roberto Perotti) [(*)]، من أجل القول بأنه من السهل، إذن، أن تتم رؤية خطأ الاعتقاد بأن المجتمع المساواتي يظهر إعادة توزيع أقوى ونمو أسرع من المجتمع اللامساواتي[2].

سبب تلك الدهشة هو سبب عدم تصور أفراد لهم بدئيا نفس الدخل الذي يكفي لدفع التكلفة الثابتة للتعليم، وماذا يحدث، في هذه الحالة، للنمو.

أو تصور أفراد لهم بدئيا مداخيل غير متساوية بإفراط، ولكن الكل لديه ما يكفي لدفع التكلفة الثابتة للتعليم، وماذا، في هذه الحالة، يحدث للنمو أيضا، مادام قد تم الاعتراف بأن الآثار الخارجية (externalités)، مثل التعليم لصالح السكان، له دور إيجابي للنمو طويل المدى، والذي شدد عليه روبرتو بيروتى (R.Perotti).

بالإضافة إلى ذلك، من السهل أيضا ملاحظة أن كل الاقتصاديين انطلقوا من فرضية كوزنتس س. (S.Kuznets) المذكورة سابقا، وأصبح الكل يزيد أو ينقص انطلاقا من هذه الفرضية أو بناء عليها.

لكن، لو حدد كوزنتس مدة 15 سنة إلى 25 سنة كحد أقصى لتطور الاقتصاد وعودة منحنى اللامساواة إلى الهبوط، أي حد بداية مساواة أكثر، لكان هذا مقبول فرديًا وجماعيا، كتضحية فردية وجماعية من أجل التمتع بالحياة، ولو لمدة 10 إلى 15 سنة في العمر.

[1] Idem.

(*) أنظر:
Roberto Perotti (1993) « Political equilibrium , income distribution and growth» , Review of Economic Studies , Vol. 60 (2005) pp. 755-76.

[2] Idem

أما أن تدوم اللامساواة منذ 1955 على الأقل وإلى اليوم 2018، أي لمدة 63 سنة، ودون ظهور بوادر تحسن اقتصاديات البلدان في طريق التنمية في المدى القريب، فهذا يعني أن فرضية كوزنتس لا يقبلها كل عاقل وكل صبور. فمدة 63 سنة على الأقل من الانتظار، تبين أن نظرية الأثر الانتشاري (Trickle Down Theory)، مثلها مثل فرضية كوزنتس، لا تتوافق إلاّ مع آمال الأغنياء، والذين يمثلون، في الواقع، الأقلية القليلة في جميع البلدان، بما فيها البلدان المتقدمة.

بالفعل، فالارتفاع، الذي لا شك فيه، في اللامساواة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وحتى في بعض البلدان المساواتية مثل السويد، منذ سنوات 1980، هو ببساطة ارتفاع غير متوافق مع فرضية كوزنتس.

وما جعل فرضية كوزنتس تعيش إلى الآن، هو غياب تفسير بديل منسجم منطقيا للإرتفاع الراهن للامساواة في البلدان المتقدمة.[1]

مع ذلك، قد يذهب قارئ ما إلى القول بأن تضحية الناس من أجل النمو لمدة طويلة تخدم مصالح أو رفاهية الأجيال القادمة. لكن، ما هو صحيح على المدى الطويل، من المحتمل جدًّا أن يبقى صحيحا على المدى الأطول بكثير. فما هو الدليل على ظهور حياة أفضل للأجيال القادمة، والدليل الواقعي غير موجود؟

اللوم ليس على س. كوزنتس لأنه نبه، منذ بداية مقالته المشهورة، أن البيانات التي أقام عليها دراسته كانت متعلقة بحالة الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا وألمانيا، وحيث التوزيع النسبي للدخل كان يتحرك نحو المساواة منذ سنوات 1920 [2].

1 Branko Milanovic, Global inequality: a new approach for the age of globalization. The Belknap Press of Harvard University Press, USA, 2016, p. 47.
2 Simon Kuznets, op. cit., p.4.

الدخل في تلك البلدان كان يسير نحو المساواة، لكنه لم يكمل سيره ذلك. ذلك لأن الأزمة الاقتصادية لعام 1929 برهنت أن سير الدخول (الأجور) يكون في الاتجاه الذي يناسب رأس المال وبالسرعة التي تزيد في سرعة رأس المال. لذلك، كان الدخل هناك يسير في الحقيقة نحو اللامساواة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن س.كوزنتس لم يأخذ في عين الاعتبار استنتاجات رؤول بريبش حول التبادلات بين البلدان المتخلفة والبلدان المصنعة في الشمال، وبالتالي علاقة التبعية التي وجدت بين البلدان المتخلفة والبلدان المتنمية.

ولذلك، تمكن كوزنتس من القول أن بلدان أمريكا اللاتينية، إفريقيا وبوجه خاص بلدان آسيا، هي متخلفة اليوم (1955) لأن معدل نموها الاقتصادي كان أقل بكثير من معدلات النمو في البلدان الغربية، خلال القرنين الماضيين (18 و19)، بل خلال العشريات الحديثة[1] أيضا.

الملاحظة التي كان يجب أن تلصق بفرضية كوزنتس منذ البداية، هي أن بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا لم تكن موجودة كدول مستقلة، بل أماكن جغرافية تابعة.

معنى ذلك، أن معدلات النمو والأجور، أو الأرباح المرتبطة به، ليست هي أمريكية لاتينية ولا إفريقية، ولا هي آسيوية، بل كانت غربية أيضا. بما أن تلك البلدان كانت تحت حكم الدول الغربية بنظامها الاقتصادي، ونظامها القضائي، ونظامها في الأجور، أي بقواعد لعبة غربية في تلك القارات.

فاستعمال بيانات حول كينيا و روديزيا(Rhodesia)[2]، أو الهند وسيلان(Ceylon) وبورتو ريكو[3]، هو في غير وقته وفي غير مكانه. فتلك كانت مجرد أماكن جغرافية لبلدان

[1] Ibid., p.23.
[2] Ibid., p.21.
[3] Ibid., p.20.

غربية. فقد كان من الأحسن أن يقال: إنجلترا في الهند أو من الهند، وليس الهند. وهكذا بالنسبة لبقية البلدان التي هي اليوم بلدان في طريق التنمية.

توزيع الناتج الوطني على مختلف الجماعات هو موضوع شديد الأهمية[1]. هذا صحيح تمامًا.

لكن، القول بأنه من الممكن أن الكثير من الاقتصاديات الماركسية قد تكون تعميما مفرطاً للاتجاهات (trend) المفهومة بشكل ناقص في إنجلترا، خلال النصف الأول من القرن 19، عندما كان من الممكن أن تكون لا مساواة الدخل قد اتسعت، وأن تقديرات تلك الاتجاهات غير المعلومة (مثل البؤس المتزايد للطبقات العاملة) قد ظهرت أنها خاطئة، لأن التقدير المستحق لم يعطى للآثار الممكنة للتغيرات التكنولوجية على البنية الاقتصادية والاجتماعية، توسع النظام الاقتصادي إلى الكثير من العالم غير المحتل في ذلك الوقت، وإلى الحاجات الإنسانية[2]، فهذا ما يتطلب الكثير من البحث والنقاش.

وعلى الأقل، إن كانت التغيرات التكنولوجية لها من تلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية، مثل البؤس، فالحد الأدنى المطلوب هو الاعتراف بفضل تلك الطبقات العاملة، ولو في فقرة من كتاب في مادة التاريخ.

مقال كوزنتس هذا يمكن اعتباره مفاجأة بالنسبة لمقال آخر لمايكل كاليكي (Michael Kalecki) (*) لعام 1938، والذي تم اعتباره مفاجأة في ذلك الوقت[3]، حيث كانت إحصائيته قد

[1] Ibid., p.27.
[2] Idem.

(*) عنوان مقال مايكل كاليكي هو:
« The determinants of distribution of the national income » Economica, 6, 1, pp, 27 -112.
نقلا عن: كورت و.روتشيلد المذكور في هذا الهامش.

[3] Kurt W.Rothschild, Employment, wages and income distribution : critical essays in economics. The Taylor and Francis e-Library, 2005, p.187.

أنتجت حصص أجور ثابتة تمامًا، بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى[1]، وهذا على المدى الطويل.

فبالنسبة لبريطانيا العظمى، وجد كاليكي حصة 41,4 في المائة سنة 1880، وحصة 39,4 في المائة عام 1913. في الفترة ما بين 1924 إلى 1935 تذبذبت الحصة بين 40,8 في المائة (1925) و 43,7 في المائة (1931). أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تحصل (كاليكي) على 37,9 في المائة سنة 1909 ، وعلى 40,2 في المائة في 1925، وتذبذبت الحصة بين 1919 و 1934 بين 34,9 في المائة (1919 و1931)، و39,3 في المائة في 1923. [2]

وجهة النظر المستمدة من عمل نيكولا كالدور، والتي مفادها أن الفقراء والأغنياء لهما معدلات ادخار مختلفة، من حيث أن الأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء، هي وجهة نظر صحيحة ظاهريا فقط، أو كصورة فوتوغرافية لما هو ظاهر. لكن الحقيقة تكمن في مكان آخر في غالب الأحيان: في جمع رأس المال النقدي بالخصوص.

جمع رأس المال النقدي، من طرف التجار خاصة، هدفه ليس اقتصاد البلد أي النمو الاقتصادي، بل هو الجشع تارة، وتارة أخر بسبب الخوف من المستقبل. ولكن مهما يكن، فالأنانية هي دافعهم، ولهذا فادخارهم غامض.

الدليل على ذلك، وكما حصل في البلدان الغربية، يحدث في البلدان في طريق التنمية اليوم، وخاصة البلدان التي كانت تسمى اشتراكية أو شيوعية، عن طريق تحتيم قطاع خاص بأسرع وقت، قصد القيام باستثمارات خاصة عن طريق الاقتراض البنكي التابع أصلا للقطاع العام. فما هو الادخار الذي قام به أغنياء البلدان في طريق التنمية، خاصة مند إعلان الأحادية القطبية (نظام اقتصاد سوق حرة وحيد في العالم)، حتى يتم الإبقاء على وجهة النظر

[1] Ibid., p.188.
[2] Idem.

هذه على حالها؟ القطاع العام هو المال العام. فالمال العام هو الذي ادخر أكثر، وليس الأغنياء.

لذلك، فإن الافتراض القائل بأن الزيادات في لا مساواة الدخل اليوم يمكن أن تؤدي إلى ازدهار أكبر غدًا، لا يتطلب إلاّ حذف عبارة "يمكن" والتوقف عند عبارة "ازدهار".

سبب حذف عبارة "يمكن" يكمن في كون هذه العبارة تبين أن الازدهار غير مضمون في حالة اعتماد لا مساواة دخل اليوم.

كما أن التوقف عند عبارة "ازدهار" له أهمية كبيرة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. يكفي لتوضيح ذلك طرح السؤال: لصالح من هذا الازدهار؟ ذلك لأن، لا كالدور ولا الكتاب الذين اعتمدوا عليه، وعلى سايمن كوزنتس، تمكنوا من توضيح الطرف أو الأطراف المقصودة من هذا الازدهار.

فالقول ازدهار الاقتصاد (الوطني) أو ازدياد النمو الاقتصادي لا يكفي، بما أن التوزيع لا يقل أهمية، من حيث أثره على الاقتصاد والمجتمع.

إلى جانب ذلك، من المهم الإشارة إلى سهولة الانتباه إلى أن الابتكارات التكنولوجية، أو النشاطات الصناعية الجديدة، هي قلب كل نمو اقتصادي مستديم. لكن ما يصعب على الفهم والتفهم، هو القول بضرورة تركيز الثروات بهدف تلقين تلك الابتكارات وتلك النشاطات. سبب هذه الصعوبة يكمن أيضا في انعدام ضمانات حقيقية تقنع العمال بأنهم سيستفيدون من عائد مدخراتهم المحتمة، على المدى المتوسط على الأقل.

كما أن اعتقاد جالور أ. وتسيدن د. لعام 1997، بأن التقدم التكنولوجي يحدد الأشكال التطورية للامساواة الأجر وحركية المكاسب ما بين الأجيال، يغفل حقيقة أن ذلك محركه السوق غير الكاملة.

فالسوق غير الكاملة قاعدة، وكمال السوق استثناء ناذر وسريع الاختفاء.

لذلك، فقوى السوق غير الكاملة هي التي تقود إلى لا مساوات بين الأفراد، والمدن، والمناطق، والشركات، والصناعات والبلدان، والأجيال وما بين البلدان أيضا.

تدخل دور رأس المال الخصوصي للوالدين يبين أن اللامساوات البدئية هدفت، وتهدف إلى تثبيت اللامساوات إلى ما لا نهاية. و من خلال ذلك تنتج لا مساوات بين الأفراد من حيث القدرات الفردية.

وهكذا، تصبح اللامساوات وراثية والتعليم الجيد وراثي عن طريق قيود مفروضة، تكملة لهذا الغرض، في قطاع الإئتمان المصرفي.

لكن مع عدم كفاية رأس المال البشري عدديًا لخلق أو لتواصل النمو الاقتصادي، تصبح اللامساواة الكبيرة مضرة بهذا النمو. لولا هذا لما قال جالور أ. و تسيدن د. مثل هذه الأفكار التي تنظر إلى النمو الاقتصادي المستقبلي.

بناء على ذلك، أن اللامساوات مقررة بدئيا وأنها ليست عفوية. وعليه، فالعدالة المنصفة، وبالضبط العدالة الاقتصادية المنصفة وخاصة من جانبها التوزيعي، لا تتوافق مع السوق غير الكاملة، بل تتوافق مع السوق الكاملة المستبعدة في الرأسمالية القائمة على السوق الحرة.

فالقول بأن التقدم التكنولوجي يمكن أن يعطي حافزًا لفرز القدرات عبر القطاعات، بمعنى أن الأفراد بقدرات عالية هم منجذبين بالأجور العالية للقطاعات المتقدمة تكنولوجيا، يبدو هو القول المقبول اقتصاديا واجتماعيا وإستراتيجيًا، ومقبول من وجهة نظر العدالة. أكثر من ذلك، فالتشديد على أنه إذا كانت القدرة (ability) منقولة عبر الأجيال، فإن التقدم التكنولوجي السريع يقوي الترابط بين القدرة والثروة، هو أيضا يبدو، ظاهريًا، أنه من الأمور المطلوبة اقتصاديًا واجتماعيًا.

لكن، هنا مرة أخرى، يبين ذلك الترابط المطلوب أن القدرة والثروة احتكار، ونتيجة لإحتكار قواعد اللعبة التي هي بدورها ثمرة لا مساواة بدئية، بمبرر تشجيع ودعم التقدم التكنولوجي ودفع النمو الاقتصادي، دون اعتبار للجانب الاجتماعي والإنساني.

من المعروف، حسب أنتوني أكينسون (Anthony B.Atkinson) أن ملخص قياسات اللامساواة، مثل معامل جيني (Gini) (*)، يتغير من سنة إلى سنة[1]، وهو مستعمل بكثرة.

لكن، بما أن معامل جيني هو قياس لا مساواة نسبية، فإنه مهما كانت صلابة أو قوة هذا القياس، فإنه لا يبين الفرق بين سرعة زيادة الأجور الحقيقية وسرعة زيادة الأسعار، أو التضخم.

فبالإضافة إلى تباطؤ سرعة زيادة الدخل في معظم البلدان في طريق التنمية، فإنه بمجرد إعلان عن زيادة مرتقبة في الأجور تقفز الأسعار دون إعلان، وقبل زيادة الأجور الاسمية. فيقع بالتالي العجز في ميزانية الأسر الأجيرة، مقابل حدوث أرباح غير متوقعة للمنتجين والتجار.

يتسبب ذلك في انخفاض مستوى معيشة الأجراء، بسبب طول مدة تعديل ميزانيتهم المنزلية. ثم، لاحقا، تسجل معدلات الأجور الإسمية لمختلف مجموعات الأجور والمداخيل لقياس درجة اللامساواة في بلد من البلدان، وقد تقول النتيجة أن اللامساواة قليلة في بلد نسبة إلى بلد أو بلدان أخرى، دون أن تعبر تلك النتيجة عن معاناة الأسر بسبب إرتفاع الأسعار المفاجئ، قبل وبعد زيادة الأجور، ودون أن تعبر عن الديون التي تقع فيها تلك الأسر.

(*) معامل جيني (Gini coefficient) هو قياس لا مساواة نسبية بقيم تقع بين 0 (صفر) أي المساواة الكاملة حيث يحصل كل واحد على نفس الدخل، و100 بالمئة حيث البعض من الناس يحصل على دخل سلبي. نقلا عن: (Anthony B.Atkinson) في كتابه المذكور هنا في الهامش.

[1] Anthony B.Atkinson, Inequality : what can be done ? Harvard University Press, USA, 2015, p.54

لذلك، يبدو أن اللامساواة النسبية تلك لا تصلح كثيرًا لإدراك الإنصاف الاقتصادي في البلد الواحد وفيما بين البلدان.

أما إذا تم قياس اللامساواة نسبة إلى الأسعار أو بناء على الأجور الحقيقية فإن درجة المساواة الحقيقية أو اللامساواة الحقيقية ستعبر، بدلا من ذلك، عن المساواة أو اللامساواة في مستوى المعيشة. هذا من جهة.

من جهة أخرى، من المفروض أن الأسعار تعبر عن قيمة المنتجات من السلع والخدمات. لكن، في الواقع، لا علم للمستهلكين عن حقيقة تكاليف الإنتاج، كما لا علم لأحد عن حقيقة قيمة العمل.

كل منتج يعرف سعر الآلة وسعر طاقة تشغيلها وطاقة إنتاجها في الساعة والدقيقة، وسعر صيانتها، ومدة إهتلاكها. إلا العمل لا يعرف قيمته الحقيقية إلا من خلال آلية العرض والطلب المشهورة.

قصة العرض والطلب تفترض أن كل الفاعلين (agent) يتصرفون كمتقبلي سعر (price– takers)، وهذا يعني أن المنافسة كاملة، لكن في العالم الحقيقي توجد منشآت لها قوة سوق (market– power)، مثل ما تفعل منظمات جماعية كالنقابات، وقوة السوق تؤثر على طريقة عمل سوق العمل.

القوة التفاوضية لمختلف الفاعلين تحدد الطريقة التي من خلالها توزع الحصص الاقتصادية الريعية، ومن هنا توزيع الدخل. وبالتتابع، فإن تلك القوة التفاوضية تتأثر بالحقوق القانونية للعمال، بممثليهم، وبالحقوق القانونية لأرباب العمل.

لذلك، يوجد نطاق معتبر للمؤسسات الإجتماعية والمعايير الإجتماعية التي تؤثر على درجة تشتت الراتب، ولهذا فإن آلية العرض والطلب لا تكفي لتحديد الأسباب المتعددة للاامساواة[1].

ففي معظم المجتمعات، تعتبر الأسرة أو العائلة[*] الوحدة الأساسية لصناعة القرار (اتخاذ القرار). وإذا تم استثناء البلدان المتنمية (developed)، وحتى بعض البلدان في طريق التنمية من أمريكا اللاتينية حيث تماسك العائلة يبدو أنه يتضاعف، فإنه ليس مبالغا فيه القول أن القرارات التي تتخذها العائلات داخل المجتمع تؤثر بشكل بارز على مجرى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأكيد أن قرارات العائلات في الكثير من البلدان في طريق التنمية تتأثر بالإطار المؤسساتي (الأسواق، القانون، التنظيمات، وبمدى فرض القانون بالقوة) للمجتمع. وبالتتابع، يمكن للمؤسسات أن تكون متأثرة بقرارات العائلات في ميدان السياسة وبالتغير التكنولوجي[2].

أخيرا، فإن اعتبار اللامساواة كوسيلة جيدة لتحريض العمال الأجراء على تعظيم الإنتاج الإجمالي، هو اعتبار معقول ومقبول من جميع الأطراف المعنية.

فالأجرة الثابتة المستقلة عن النتائج المتحصل عليها توهن حقيقة عزم كل مجهود. فالصواب الواضح، الذي لا يحتاج إلى عناء لرؤيته هو الأجر حسب الأداء، حيث يؤذي هذا إلى تفاوت الأجور، أو على الأقل إلى تفاوت ما، يبين الفرق بين العمال فيما يتعلق بالأداء الفردي. هذا صواب مقبول إذا تم تجاهل سبب الفروق في الأداء.

---

[1] Anthony B.Atkinson and Français Bourguignon « Introduction : income distribution today » in Anthony B.atkinson and François Bourguignon (eds), Handbook of income distribution. Vol. 28, 1st edition, Flsevier, Amsterdam, 2015, p. Xliii.

(*) العائلة (household) هي مجموعة أفراد تتغدى من مطبخ مشترك أما العائلة فهي مجموعة أفراد مرتبطين برابطة الدم أو برابطة الزواج.

[2] T.N. Srinivasan « Introduction to part 3 » in Hollis Chenery and T.N. Srinivasan (eds.), Handbook of Development Economics. Vol.1, Elsevier Science Publishers B.V, 1988, p.466.

لكن فيما يخص الضريبة، التي تتحكم فيها الحكومة، فالمسألة تحتاج إلى نقاش منفرد لأنه يرتبط بالمجال السياسي والمجال الاقتصادي من جانب التضخم من حيث أسبابه وأهدافه.

ما يكشف أكثر عن سر ظهور مجموعة من الكتابات حول علاقة النمو باللامساواة أو المساواة، هو ظهورها في بدايات التسعينيات من القرن العشرين.

وتتشابه مرحلة التسعينيات مع مرحلة الخمسينيات من حيث أن البلدان المتخلفة كانت تشهد موجة جماعية من الإستقلالات، وبداية بحث هذه البلدان عن نهج للنهوض الاقتصادي لاستكمال استقلالها. في ذلك الوقت كانت الرأسمالية كنهج يهدده نهج آخر هو ما كان يسمى اشتراكية.

في ذلك الوقت قدمت عدة عروض لهذه البلدان، وكذلك عدة تسبيقات، منها فرضية سايمن كوزنتس (1955) التي كانت (ولا تزال) توحي، ضمنيا، أن العدالة الإجتماعية وأهمها العدالة التوزيعية لن تظهر إلاّ بعدما يتطور الاقتصاد إلى درجة عالية، مثل ما حدث لتنمية البلدان الغربية الرائدة (إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الخ.). وكأن سايمن كوزنتس كان يشير ضمنيا إلى ضرورة عدم الالتفات إلى القطب الاشتراكي، إن كانت فعلا هذه البلدان تريد التنمية الاقتصادية والرفاهية، والاستقلال الاقتصادي أساس الاستقلال السياسي.

أما في مرحلة التسعينيات، فقد وجدت البلدان في طريق التنمية نفسها أمام خيار واحد: الرأسمالية القائمة على اقتصاد سوق حرة من كل تدخل حكومي أو خارجي.

ويبدو أن البلدان المقصودة من طرف ظهور أدبيات متتالية حول علاقة النمو باللامساواة، أو المساواة، هي البلدان التي كان القطاع العام فيها هو الغالب أو الوحيد، مثل ليبيا، سوريا، العراق، الجزائر، مصر، فنزويلا، الخ.) أي التي كانت تتبع ما كان يسمى الاشتراكية، أو ما هو أقرب إليها، خاصة عند النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين مثل الجزائر.

فكما نبه سايمن كوزنتس البلدان حديثة الاستقلال، يبدو أن الاقتصاديين لفترة التسعينيات من القرن العشرين هم أيضا أرادوا تنبيه البلدان التي انخرطت مخيرة، أو مرغمة، في النظام الاقتصادي الوحيد المعولم (الرأسمالية العالمية)، من أن العدالة التوزيعية تضر بالنمو الذي تبحث عنه البلدان في طريق التنمية، والتي وقعت تحت ثقل الدين العام الخارجي المتراكم، هذا من جهة.

من جهة أخرى، ما يوضح تلك الخلفية أكثر هو نموذج ر. بنابو، على سبيل المثال، الذي من خلاله يقترح تعميم نماذج اقتصاد سياسي، بدراسة العلاقة بين اللامساواة والنمو في أنظمة غير ديمقراطية.

وبما أن كل البلدان التي كانت تسمى اشتراكية كانت كلها توصف بأن بها أنظمة غير ديمقراطية [*]، فإن كل البلدان في طريق التنمية، التي اعتنقت القول بالاشتراكية أو بما يقترب منها، هي المعنية من طرف ر.بنابو. في هذه البلدان غير الديمقراطية، حيث النخبة الغنية هي الوحيدة التي يمكن أن تنتخب، فإن لا طلب إعادة توزيع يكون معبر عنه، وبالتالي فإن تأثير لا مساواة الدخل يكون مُحث باستياء عام (public) ولا استقرار اجتماعي.

لكن ما قد يكون قد غاب عن انتباه البعض، أن النظم التي كانت تسمى اشتراكية كانت تعتمد لا مساواة ضيقة وإعادات توزيع متواصلة دون إعطاء أهمية للانتخاب ولا للتعددية المشهورة، بما أن السلطة كانت كالسلطة الأبوية وبيدها المعطيات ووسيلة إعادة التوزيع. فلم يظهر الاستياء الشعبي، ولا عدم استقرار اجتماعي، ولا المعازل (ghetto) . وأحسن مثال هو الجزائر طوال مرحلة ما يسمى مرحلة الاشتراكية ونظامها غير الديمقراطي حسب تعبير ر.بنابو (R .Bénabou).

(*) القول بأنظمة غير ديمقراطية هو قول غامض. فلا وجود لنظام يسمى في علم السياسة بنظام غير ديمقراطي.

وعليه، وجدت تلك البلدان نفسها، في ظل نظام اقتصادي معولم (وحيد)، أمام وضع الجزرة والعصا. جزرة النمو واللامساواة المطلوبة، وعصا الاستياء الشعبي وعدم الاستقرار الاجتماعي واللامساواة المرفوضة. يكون هنا الاختيار حر بما أنه معروف مسبقا لدى جميع الأطراف المعنية.

فإذا كان النمو يسعى من أجله الجميع، وإذا كان الاستياء الشعبي وعدم الاستقرار الاجتماعي لا يضر الجميع، فإن الاختيار العقلاني الأول يتضح أنه اختيار النمو بلا مساواة بحجة أنها عابرة.

لكن بما أن منحنى سايمن كوزنتس على شكل"U" معكوس، قد طال زمنه لكي ينحني إلى أسفل، فإن اللامساواة تلك قد تدوم أكثر من النمو وأكثر من مختاريها.

توجيه النظر إلى اقتصاد الولايات المتحدة باعتباره النموذج المثالي، قد يدل على نقص في النظر ونقص في المعطيات، ومنه، نقص في الأحكام.

ذلك، لأن هذا النموذج، مهما قيل وكتب عنه، فهو نيوليبيرالي. هو نيوليبيرالي من حيث أن النيولبيرالية هي نموذج اقتصاد سياسي تكون فيه الأسواق واسعة النطاق، ودور الدولة يكون محصورًا إلى حدّ كبير في المحافظة على نظام لحقوق الملكية الخاصة وتجارة حرة[1].

مع ذلك، وخلال السنوات العديدة التي سبقت الأزمة المالية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في المدة 2007-2008، كان العالم (أوروبا، إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية) يرى في الولايات المتحدة النموذج الاقتصادي الأمثل.

لذلك، كانت معظم البلدان وأكثرها من البلدان في طريق التنمية، تبحث في كيفية إصلاح اقتصادياتها للاقتراب من النموذج الأمريكي.

[1] Dan Greenwood « The problem of coordination in politics : what critics of neoliberalism might draw from its advocates », Polity, Volume 43, Number 1 January 2011, p.36.

لكن، الهفوة التفصيلية الفاصلة، هي أنه من غير الممكن تقدير نجاح اقتصاد ما إلا بالنظر إلى تطور مستويات المعيشة، بالمعنى الواسع، للأغلبية الكبيرة (على الأقل) من السكان وعلى المدى الطويل[1].

لكن بالرغم من أن الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة ارتفع بثلاثة أرباع ناتجها الداخلي الخام للساكن الواحد من سنة 1980 إلى سنة 2010 ، إلا أن دخل الأغلبية من السكان قد انخفض. ولم يتمكن الاقتصاد الأمريكي من جلب ارتفاع مستوى المعيشة لهؤلاء السكان كما كانوا يتوقعون.

لكن، مع ذلك أيضاّ، فإن الطريقة التي بها يتم تحريك النمو والتوزيع جلبت فوائد هذا النمو لصالح نخبة قليلة باستمرار[2]، إلى درجة أصبحت الولايات المتحدة الأكثر لا مساواتية مقارنة بالبلدان الصناعية، وبها لا مساواة تزيد بأسرع من البلدان الأخرى[3]. كما أن معدل الفقر لسنة 2010 قد إنتقل من 15,2% إلى 16% [4].

الإجابة النهائية لليمين في الولايات المتحدة، على معدل الفقر ذلك، الناتج عن اللامساواة المتزايدة بإفراط، يقوم على تبرير اللامساواة اقتصاديا وأخلاقيا. فهي تسترعي الانتباه أيضا إلى أن كل جهد لخفض اللامساواة لا يؤذي إلا إلى إضعاف الاقتصاد الأمريكي، وإلى معاناة الفقراء[5].

لكن تلك الإجابة تعبر عن طريقة تفكير تتضمن وجهين: الوجه الأول يؤكد على أن فرض ضريبة بمعدلات أعلى على الدين هم في أعلى السلم (سلم الأجور أو المداخيل) سيخفض دوافعهم إلى العمل والإدخار، بحيث أن الإيرادات الضريبية قد تنخفض أيضًا. أما

[1] Joseph E. Stiglitz, Le prix de l'inégalité. Op. cit., p.37.
[2] Ibid., p38.
[3] Idem.
[4] Ibid., p39.
[5] Ibid., p 40.

الوجه الثاني فيؤكد أن مساعدة الفقراء (وهم 16%) لا تولد إلى الفقراء عن طريق تحريض الدين هم في أسفل السلم على عدم العمل[1].

تلك الإجابة المغلوطة حسب جوزيف إ. ستيغليتز، تؤكد ضمنيًا أن اللامساواة لم تسقط على الأمريكيين (وكل سكان العالم) من السماء، بل لقد تم خلقها من طرف سكان الأرض[2].

لذلك، وفيما يخص حالة البلدان في طريق التنمية، فإن البعض من إعادات التقدير للعلاقة بين اللامساواة والنمو توحي بأن مسألة العلاقة بين اللامساواة والنمو هي بعيدة عن الحل، ذلك لأن العلاقة بين اللامساواة والنمو تعمل، في البلد الواحد وعبر البلدان، من خلال قنوات مختلفة كثيرًا، وهي ذات إشارات مناقضة[3].

وعليه، فإن إعادة تقدير، حذر إضافي، لإشارة واتجاه وشدة صلات الوصل بين هذين المتغيرين (اللامساواة والنمو) هو أمر ضروري[4].

في الأخير، يمكن القول أن الاقتصاديين الذين حاولوا معالجة علاقة النمو باللامساواة قد تركوا هذه العلاقة في الغموض، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن بقاء تلك العلاقة في غموض، من طرف الاقتصاديين، تتطلب الاستعانة بالفلسفة فيما يخص العدالة التوزيعية.

[1] Idem.
[2] Ibid., p41.
[3] Kristin J.Forbes « A reassessment of the relationship between inequality and growth », The American Economic Review, Vol.90, No.4, (September 2000), p.885.
[4] Idem.

الفصل الثالث:

فلسفة العدالة كمساواة توزيعية

التطور الفكري من النوع الثاني فيما يخص التوزيع، كان قد سبق النماذج الإقتصادية المذكورة في الفصل السابق حول التوزيع اللامتساوي أو المتساوي وعلاقة هذا بالنمو الإقتصادي، حدث ذلك السبق في مجالات الإختيار العمومي، في إقتصاد الرفاه وفي نظريات العدالة الاجتماعية، وهذا على طول الحدود بين العلوم الإقتصادية والفلسفة.

أحسن الأمثلة عن ذلك التطور الفكري الثاني، هو عمل جون رولز (John 1971 Rawls)، الرائد بشكل أساسي في الكتابات المعيارية في هذا الموضوع، والذي تم اللحاق به من طرف آخرين، مثل رولاند دووركن (Roland Dworkin, 1981)، أمرتيا صن (Amartya Sen,1985) وجون رووmر (John Roemer, 1998).

كل هؤلاء الكتاب كانوا مهتمين بالمجال الذي على المرء أن يبحث فيه لقياس وفهم والتاثير في التوزيع.[1]

المبحث الأول:

العدالة الإجرائية المساواتية عند جون رولز

الفكرة الموجهة لنظرية جون رولز (John Rawls) في العدالة، هي أن مبادئ العدالة التي يجب تبنيها هي التي سيتفق عليها أشخاص عقلانيون مهتمون بتدعيم مصالحهم الخاصة في وضع أصلي من المساواة[2]، وهذه المبادئ هي التي تضبط البنية الأساسية للمجتمع.

[1] francisco H. G. Ferreira and Michael Walton, op, cit., p. 12.
[2] Andrew Mason, Levelling the playing field: the idea of equal opportunity and its place in egalitarian thought. Oxford University Press, New York, 2006, p, 69.

ومن أجل صياغة هذا الوضع الأصلي، لجأ رولز إلى أداة يسميها حجاب الجهل، الذي يقصد منه تأمين نوع من عدم الإنحياز، أي تأمين نوع من الإنصاف: فخلف حجاب الجهل هذا توجد أطراف مفترضة أنها غير مدركة لوقائع متنوعة حول نفسها، مثل طبقتهم أو مكانتهم، عرقهم، ثروتهم ومفهومهم للخير. لكن بالرغم من أنهم خلف حجاب من الجهل، فإن الأطراف هي هناك للقيام بإفتراضات متنوعة ونحن بدورنا نقوم بإفتراضات حولهم.

فأولا: كل واحد يفترض أن لديه مفهوم حول الخير حتى ولو أنهم لا يعرفوا محتواه.

وثانيا: كل واحد هو مفترض أن يكون عقلانيا، ولأنهم عقلانيون، فإنهم مفترضين أنهم يريدون وسائل تحقيق مفهومهم للخير مهما كان محتواه

وبما أن الحرية، الفرصة، الثروة والدخل وحتى إحترام الذات، هي كلها يمكن أن تسهل تحقيق الشخص لمفهومه للخير، فالأطراف في الوضع الأصلي سيرغبون ما أمكن منها،وهي ما يطلق عليها رولز بالمنافع الأولية.

لكن، يجادل رولز بأن الأطراف في الوضع الأصلي من المساواة،خلف حجاب الجهل، سيختارون سوى مبدأين أساسين للعدالة[1]. كما ينبه إلى أنه عند النظر في إمكانية النزاع بين هذين المبدئين، فإن الأطراف في الوضع الأصلي سترتب المبدأ الأول فوق الثاني، ومبدأ المساواة المنصفة بالفرص فوق مبدأ الفرق الذي يعتبر، حسب رولز، مضبوطا بمبدأ المساواة المنصفة بالفرص[2]. وهذا الضبط مبرره رفض فرضية مفادها توزيع الحصص على مختلف الأفراد الدين نعرف حاجاتهم وتفضيلاتهم ورغباتهم الخاصة، والذين لم يتعاونوا بأي طريقة في إنتاج تلك الحصص (السلع) [3].

[1] Idem.
[2] Ibid., p. 70.
[3] John Rawls, La justice comme équité: une reformulation de théorie de la justice. Editions La Decouverte, Paris, 2003, p. 78.

لذلك، يرفض رولز العدالة التخصيصية (عدالة الحصص)، لأنها لا تتسق مع الفكرة الأساسية التي تنظم العدالة كإنصاف، وهي فكرة مجتمع مدرك كنظام تعاون منصف عبر الزمن[1].

فلكي يتم تأمين تفادي حدوث التوزيع العشوائي[*] الذي يمكن أن تتميز به الفكرة النفعية للعدالة التخصيصية، تم تقييد أو ضبط، مبدأ الفرق بمبدأ المساواة المنصفة بالفرص.

من المعروف جدا، في هذا العصر على الأقل، أن الدخل هو الوسيلة الواضحة والكافية، التي تمكن كل فرد من تحقيق أهدافه الأخرى بحرية كما يفهمها هو، فعلى أي أساس يمكن الحكم على توزيع الدخل أنه عادل أو غير عادل في ميدان الفلسفة؟

أولا: العدالة ومبدأيها:

قد يكون من سوء حظ العدالة أن جون رولز أو غيره من الكتاب، قد تأثر بمبدأ المنفعة من حيث لا يجب، فجيريمي بنثام، أو جون ستيوارت مل، كانا نتاج ثقافة عصرهما ولا يوجد ما يدعو إلى الدهشة في أفكارهما.

فإذا كان المثل الأعلى النفي هو السعادة العامة (gérérale) وليس السعادة الشخصية[2]، وإذا كان على كل عمل (تصرف) أن يكون موجها حصريا بالبحث عن السعادة الأكبر للعدد الأكبر[3] [(**)]، فلا اهمية تبقى للقول بأن الأمر الذي كان يشغل تفكير جون رولز هو أن«نظرية المنفعة، من خلال تعاملها مع السعادة كمقياس فريد مطلق لرفاهة البشر تفشل

[1] Ibid., p. 79.

(*) عشوائي لأن الشخص الذي قد يولد في طبقة إجتماعية ما هو معيار عشوائي من وجهة نظر اخلاقية حسب رولز. هذا مثال.

[2] John Stuart Mill , L'utilitarisme. Traduit par Georges Tanesse, Flammarion, Paris,1988, p,56.

[3] Valérie CLément et al,Economie de la justice et de l'équité, Economica, France, p,13.

(**) السعادة الأكبر للعدد الأكبر هي ترجمة من الأصل الإجليزي الذي هو:" the greatest happiness of the greatest number"

في أن تعطي الإهتمام المطلوب لحقيقة أن لدى البشر إهتمامات متشعبة... ويمكن ألا تكون السعادة سوى غاية واحدة من بين تلك الغايات »[1].

لا أهمية تبقى لذلك القول، بما أن مجتمع جيرمي بنثام وجون ستيوارت مل هو المجتمع الإنجليزي، الذي إعتنق الرأسمالية بسوق حرة، وحيث الفردانية هي المذهب السائد، والدخل الفردي هو مقرر كل السعادات الفردية حتى اليوم. إنه الإقتصاد النقدي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ذلك القول لا يتعارض مع المثل الأعلى القائل بالسعادة العامة (générale) وليس الشخصية. فالإعتراض الحقيقي هو الذي يوجه إلى القول الثاني، والمتضمن لأكبر سعادة لأكبر عدد، حيث يبدو أن العدد الأصغر سيتحصل على سعادة أقل، عكس حال اليوم ، حيث السعادة الأكبر لأقل عدد.

1-مفهوم العدالة:

العدالة، حسب رولز، هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الإجتماعية مثل الحقيقة بالنسبة لأنظمة الفكر[2].

إذا تم ترك مسألة المؤسسات جانبا مؤقتا، وهل المؤسسات تخلق نفسها، أي دون قصد من البشر، أم البشر هم الذين يخلقونها، وهل المؤسسات هي التي تحدد العدالة أم أن العدالة الموجودة هي التي تحدد المؤسسات، فمن المفيد الإنتباه إلى أن المؤسسات، وفق مفهوم رولز المذكور أعلاه، عليها مسؤولية كبرى كمسؤولية الفكر على الحقيقة. ثم أن هذا يعد مسؤولية كبيرة يتكفل بها رولز منذ البداية، وقد يصعب مواصلتها حتى النهاية. فإعلانه البدئي الصريح بأن النظرية، مهما كانت قيمتها، شهرتها أو ظاهرها، يجب أن ترفض أو تنقح إذا كانت غير

[1] ديفيد جونستون، مختصر العدالة. ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، عدد 387، أفريل 2012، ص .237.

[2] John Rawls, A theory of justice. The President and Fellows of Harvard College, USA, 1971, p. 3

حقيقية، مثل المؤسسات والقوانين، فلا يهم إن كانت فعالة أو على أحسن تنظيم، يجب إصلاحها أو إلغاؤها إذا كانت غير عادلة[1]. والصعوبة يبدو أنها تبدأ من هنا.

كل شخص يمتلك عدم إمكانية الانتهاك (حرمة) المبنية على العدالة التي حتى رفاه المجتمع ككل لا يمكنه أن يبطلها.ولهذا السبب فإن العدالة تنكر بأن تتحول خسارة حرية (freedom) البعض إلى مطية للحصول على خير أكبر من طرف آخرين[2].

تزداد صعوبة هذا الموضوع الذي يواجهه رولز، في مبدأين للعدالة حددهما قبل الوضع الأصلي، وهذا بعد إدخال تصحيحات عليه بعد « نظرية في العدالة» لعام 1971. هذين المبدأين هما[3]:

1. لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن إلغاؤه، في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية، وهذه الترسيمة متسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته.
2. يجب أن تستوفي اللامساوات الإقتصادية والإجتماعية شرطين: يجب عليها أولا أن تكون مرتبطة بالوظائف والمراكز المفتوحة للجميع؛ ثم يجب عليها أن تمنح الفائدة الأكبر للأعضاء الأكثر حرمانا في المجتمع (وهذا هو مبدأ الفرق) [4].

أهمية هذين المبدأين أنهما ينطبقان على البنية الأساسية.

مبدأ الفرق ذلك هو مبدأ الفرق المحسن، والذي يبدو انه تأثر بأمثلية باريتو (Pareto optimality) التي هي الوضع الذي لا يمكن فيه زيادة منفعة (أو رفاه) أي فرد دون خفض منفعة (أو رفاه) شخص آخر[5].

[1] Idem.
[2] Idem.
[3] جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة. ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 148.
[4] John Rawls, La justice comme équité : une reformulation de théorie de la justice.Op . cit., p. 69.
[5] أمازنيا صن، التنمية حرية. ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 180.

الصعوبة الكبيرة بإعتبارها مدهشة في أمثلية باريتو تلك(*)، كونها توحي بسهولة إلى أنها تفترض، لكي تكون معتبرة، أن يكون إقتصاد بلد ما مغلقا وغير متزايد في إنتاجه أو دخله ولا هو متناقص، كما انه لا يتعرض بلد هذا الإقتصاد لأي عدوان خارجي.

ففي حالة واقعية تلك الافتراضات يمكن قبول تلك الأمثلية. لكن في حالة وجود الإنتاجية، مثلا، فإنه يصبح بالإمكان أن تزيد منفعة أو رفاه البعض دون أن تنقص منفعة أو رفاه فرد أخر. هنا يمكن النظر إلى تلك الأمثلية على أنها الضوء الأخضر للامساواة التي لا حد لها.

كذلك الشأن بالنسبة لمبدأ الفرق عند رولز، الأصلي والمصحح.

فالقول بأن التوقعات الأكثر إرتفاعا لأولئك الذين هم في أحسن وضع تكون عادلة إن، وفقط إن، كانت تعمل كجزء من خطة العمل التي تحسن توقعات الأقل إنتفاعا، هو بدوره قول يبرر اللامساواة غير المحدودة. فقد يتم تحسين توقعات الأقل إنتفاعا بنسبة قليلة، مع تحسينات أكبر وأكبر في توقعات أولئك الذين هم في أحسن وضع. فهل يمكن لعاقل أن يقتنع أن التوقعات تكون عادلة بهذه الطريقة « في مجتمع ديمقرطي يسوده نظاما منصفا من التعاون الإجتماعي بين مواطنين معتبرين احرار ومتساوين... »[1]؟

أما في التعريف الثاني المحسن لمبدأ الفرق، فإنه حتى وإن تم منح الفائدة الأكبر للأعضاء الأكثر حرمانا في المجتمع، فإن الأعضاء الأكثر إستفادة لهم أي شيء بدون حساب وفي مجتمع ديمقراطي يسوده نظاما منصفا من التعاون الإجتماعي بين مواطنين معتبرين أحرار ومتساوين.

لكن من هؤلاء الأقل إنتفاعا؟

(*) المقصود بالصعوبة بإعتبارها مدهشة فيما يخص أمثلية باريتو فلفريدو هي كون عيبها واضح. ولكن لا يزال الاقتصاديون يولون لها عناية دون إنتقادها. فمن الصعب أن لا يندهش المرء من عدم إنتقادها.

[1] Ibid., p. 65.

لأول وهلة يبدو أن رولز يهتم بالأقل إنتفاعا ويهمل أعضاء المجتمع الأكثر إنتفاعا، رغم أن المعادلة تتطلب الإهتمام بالطرفين معا، وهذا لمعرفة اللامساواة النسبية على الأقل.

أما أعضاء المجتمع الأقل إنتفاعا هم حالات إجتماعية مختلفة تتطلب قائمة من المنافع الأولية ليتمكنوا من أن يكونوا أعضاء في المجتمع المتعاون تعاونا كاملا. لكنها منافع أولية لصالح الجميع.

2- عدالة المنافع الأولية:

المنافع الأولية هي أساس مبدأ الفرق، وهي الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من التطور بما فيه الكفاية(*)، ولكي يتمكنوا من مواصلة بحثهم لتحقيق مفهومهم المحدد عن الخير. هنا ينصب الإهتمام، وفق رولز، بالشروط العادية للوجود البشري في مجتمع ديمقراطي.

المنافع الأولية هي الأشياء التي يحتاجها الأشخاص، والتي هي ضرورية لهم بالنظر إلى أنه يتم إعتبارهم في ضوء المفهوم السياسي للأشخاص، أي كمواطنين وكأعضاء متعاونين كلية في المجتمع، وليس فقط ككائنات بشرية منظورا إليها بمعزل عن كل مفهوم معياري.

تلك المنافع (الأولية) التي يحتاجها المواطنون المعتبرون كأشخاص أحرار ومتساوين ويحيون حياة كاملة، ليست هي فقط الأشياء التي من المعقول إرادتها أو الرغبة فيها، أو تفضيلها أو التولع بها. فهنا يتم إستعمال المفهوم السياسي، وليس عقيدة أخلاقية شاملة، في تبيان تلك الحاجات والمستلزمات[1]. فما هي هذه المنافع الأولية؟

يميز رولز خمسة أنواع من المنافع الأولية[2]:

(*) القول بما فيه الكفاية يحتاج إلى توضيح وتدقيق. فرولز لم يوضح ولم يدقق إلى أي درجة سيكون هذا التطور عن طريق المنافع كاف، ثم بالنسبة لماذا أو لمن يمكن اعتباره يكفي، بالإضافة إلى أن الكافي اليوم لا يمكن إعتباره يكفي في جميع الظروف والأوقات، ولجميع الناس.

[1] Ibid., pp. 88- 89.
[2] Ibid., pp. 89- 90.

-الحقوق والحريات الأساسية: حرية الفكر، حرية الضمير.

-حرية التنقل والاختيار الحر للوظيفة في سياق إجتماعي يعرض إمكانات متنوعة، الإمكانات التي تسمح بالسعي لتحقيق نوع من الغايات، ولإستعمال قرارات مراجعة وتعديل تلك الغايات.

-القوى والإمتيازات المرتبطة بوظائف ومراكز السلطة والمسؤولية.

-الدخل والثروة بإعتبارهما وسيلتين لوظائف متعددة (مزودتين بقيمة تبادلية)، واللتان يحتاج إليهما عامة لتحقيق مجموعة واسعة من الغايات، ومهما كانت طبيعة هذه الغايات.

-الأسس الإجتماعية لإحترام الذات، المفهومة كمظاهر المؤسسات الأساسية الجوهرية إعتياديا ليكون للمواطنين حسا محددا لقيمتهم كأشخاص، ويكونون قادرين على التقدم في غاياتهم بثقة.

هنا، وبعد سنوات عديدة، سجل أمرتيا صن (Amartya Sen) ملاحظة على المنافع الأولية لرولز، بالقول الواقعي بأنه، لو كان الناس في الأساس متشابهين تماما لكانت لائحة المنافع الأولية طريقة جيدة لتقدير الفائدة. لكن الناس يبدو أن لهم حاجات مختلفة تتنوع مع الصحة، طول العمر، الظروف المناخية، المكان، ظروف العمل، المزاج، وحتى حجم الجسم وما يتطلبه من غداء ولباس[1] يكفيه ويلائمه.

فليس الناس بقادرين، حسب صن(Sen)، على الإستفادة من لائحة المنافع الأولية لا بنفس الدرجة، ولا بنفس الطريقة.

[1] Amartya Sen "Equality of what?", The Tanner Lecture on Human Values, Stanford University , Mai 22, 1979, p. 215.

ثانيا: الوضع الأصلي:

الوضع الأصلي هو الوضع القائم البدئي الملائم الذي يضمن أن الإتفاقات الأساسية التي تم التوصل إليها فيه تكون منصفة. ومن هذا الواقع ينتج إسم العدالة كإنصاف[1](*).

في سبيل ذلك، لا يجب الوقوع في الخطأ الذي تسببه الشروط (الظروف) غير العادية التي تميز الوضع الأصلي. الأمر يتعلق ببساطة بإدراك القيود التي تبدو من المعقول أن تفرض على الحجج في صالح مبادئ العدالة. ولهذا السبب على هذه المبادئ نفسها. بهذه الطريقة، يبدو على العموم أنه من المعقول والمقبول أن لا أحد يجب أن يكون مفضلا أو محروما بحظ طبيعي، أو بالظروف الإجتماعية، في إختيار المبادئ.

بالإضافة إلى ذلك، يبدو من المتفق عليه بشكل واسع، أنه من المستحيل تصميم مبادئ حسب ظروف حالة خاصة لشخص ما. فمن الواجب أن يضمن أكثر أن النزعات والطموحات الخصوصية، ومفاهيم الأشخاص لخيرهم لا تؤثر في المبادئ المعتنقة.[2]

القصد هو إستبعاد تلك المبادئ التي سيكون من المعقول إقتراحها للقبول، مهما كانت صغيرة فرصة النجاح، فقط إذا عرف المرء أشياء معينة، التي هي في غير موضعها من وجهة نظر العدالة. فمثلا، إذا عرف إنسان أنه كان ثريا، فبإمكانه أن يجد أنه من المعقول أن يقدم المبدأ الذي مفاده أن الضرائب المتنوعة لتدابير الرفاهية يجب أن تعد غير عادلة، وإذا عرف أنه كان فقيرا فمن المحتمل جدا أن يقترح المبدأ المناقض[3].

---

[1] John Rawls, A theory of justice. Op. cit., p.17.

(*) الإنصاف (fairness): التمييز الذي أقامه رولز بين العدالة والإنصاف لا يختلف كثيرا عن التمييز الذي أقامه أرسطو، وهو: أن الإنصاف أعم من العدل وتعييناته المتمثلة بالقانون، فهو (الإنصاف) المصحح والحاكم للقانون، كما أنه يعد في منزله الحس الأخلاقي بالعدالة أو ما تتأسس عليه العدالة بوصفها قيمة أخلاقية. نقلا عن محمد عثمان محمود، العدالة الإجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر: بحث في نموذج رولز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 168.

[2] Ibid., p. 18.

[3] Idem.

لذلك، فلتمثيل القيود المرغوبة، على المرء أن يتصور حالة كل واحد محروم فيها من نوع الخبر ذلك، وعليه أن يسقط من الحسبان معرفة تلك العوارض، أي تلك الأشياء المحتملة الوقوع، التي تضع الأشخاص على خلاف وتسمح لهم بأن يكونوا موجهين بآرائهم الإعتباطية. بهذه الطريقة يتم التوصل بطريقة طبيعية إلى حجاب الجهل (veil of ignorance)[1].

فكرة الوضع الأصلي هي لإقامة إجراء (طريقة) منصف، بحيث أن كل المبادئ التي يمكن أن يحصل عليها اتفاق تكون عادلة، مع مراعاة واجب إبطال آثار الظروف الطارئة التي تضع الأشخاص في تعارض، وتغويهم لإستغلال الظروف الإجتماعية والطبيعية لمصلحتهم الخاصة. وأن الأطراف التي تتموضع خلف حجاب الجهل يفترض أنها لا تعرف كيف تؤثر مختلف الخيارات على حالتهم الخصوصية، وأنهم مجبرين على تقويم المبادئ على أساس إعتبارات عامة فقط[2].

لا أحد من تلك الأطراف يعرف أنواع معينة من الحقائق الخصوصية. فلا أحد منهم يعرف مكانه في المجتمع وموقعه الطبقي أو مكانته الإجتماعية. كما لا أحد منهم يعرف حضه في توزيع الأصول الطبيعية والقدرات. لا أحد يعرف مفهومه للخير ولا مشروع حياتهم العقلاني[3].

أكثر من ذلك، فالأطراف المتموضعة خلف حجاب الجهل لا تعرف الظروف الخصوصية لمجتمعها الخاص. ذلك يعني أنهم يجهلون الحالة الإقتصادية والسياسية لمجتمعهم، أو مستوى الحضارة والثقافة الذي كانت قادرة على التوصل إليه.

الأشخاص في الوضع الأصلي ليس لديهم المعلومات التي تبين لهم لأي جيل هم ينتمون[4].

[1] Ibid., 19.
[2] Ibid., 136.
[3] Ibid., p. 137.
[4] Idem.

مقابل ذلك، فإن الحقائق الخصوصية الوحيدة التي تعرفها أطراف الوضع الأصلي خلف حجاب الجهل، هي خضوع مجتمعهم لظروف (شروط) العدالة وأي شيء يستلزمه هذا. كما انه من المسلم به أنهم يعرفون الحقائق العامة حول المجتمع البشري. هم يعرفون الشؤون السياسية ومبادئ النظرية الإقتصادية، وأسس التنظيم الإجتماعي وقوانين علم النفس البشري.

الأطراف تلك، مفترضة في الواقع أنها تعرف أي نوع من الحقائق العامة تؤثر على إختيار مبادئ العدالة[1].

من المهم الإنتباه إلى أن مبادئ العدالة التي تشكل موضوع الإتفاق ليست مستخلصة من ظروف الوضع الأصلي. بل هي مختارة إنطلاقا من قائمة مقدمة. فالوضع الأصلي هو طريقة إنتقاء (إختيار)، والذي يعمل بناء على مجموعة مقربة من المفاهيم السياسية التي يمكن إيجادها في تقليد الفلسفة السياسية (لمجتمع رولز)، أو التي صنعت من طرفها[2].

إن تم الإعتراض على أن مبادئ معينة لا توجد على القائمة، مثلا المبادئ الليبرتارية (الفوضوية) للعدالة، فيتوجب إضافتها إلى القائمة[3].

ذلك لأن الجميع يمكن أن يدخل ذلك الوضع الأصلي في أي وقت، ولكن بالتفكير المنطقي طبقا للقيود المصاغة، مع تقديم الأسباب التي تجيزها تلك القيود، ليس إلا[4].

الأطراف باعتبارها تضم ممثلين عقلانيين، من الجوهري أن تصل إلى الحكم نفسه على المبادئ التي يليق أن تعتنق، وهذا يسمح بالوصول إلى إتفاق إجماعي[5].

---

[1] Idem.
[2] John Rawls, La justice comme équité: une reformulation de théorie de la justice. Op. cit., p. 121.
[3] Idem.
[4] جون رولز، نفس المرجع الآنف الذكر، ص 217.
[5] Ibid., p. 126.

سبب إقتراح رولز لفكرة الوضع الأصلي، هو للإجابة على السؤال المتعلق بمعرفة كيف يجب أن تمتد فكرة الإتفاق المعقول إلى تلك المتعلقة بالإتفاق على مبادئ العدالة السياسية الملائمة للبنية الأساسية[1].

لكن بما أن الدخول في الوضع الأصلي متاح في كل وقت للجميع، بشرط التفكير المنطقي طبقا للقيود المصاغة مع تقديم الأسباب التي تجيزها تلك القيود فقط، فإنه من المقبول والمعقول جدا البرهنة على أهمية إدراج نقطة واحدة في القائمة المقدمة للأطراف في الوضع الأصلي خلف حجاب الجهل. وتتمثل هذه النقطة في إستحالة إقامة بنية أساسية للمجتمع وتكون منسجمة كنظام واحد، بسبب تناقض، أو على الأقل عدم إنسجام، مبدأي العدالة وإستحالة تعايشهما المنصف.

أهم ملاحظة على مفهوم الوضع الأصلي لروز، التي يمكن ملاحظتها بسهولة، والتي إن كانت لا تربك مفهوم العدالة بطريقة مباشرة، فإنها تربك كل مفهوم للعدالة كإنصاف. هذه الملاحظة هي في القول بأن الوضع الأصلي هو الوضع القائم البدئي الملائم. فهل الوضع القائم يمكن أن يكون وضع بدئي؟ فإذا كان الوضع البدئي غير منصف، فإن البناء على أساسه لا يؤدي إلا إلى أوضاع غير منصفة. لهذا السبب سبق القول، بأن الوضع الأصلي بذلك المفهوم يربك كل مفهوم للعدالة كإنصاف.

ثالثا: مبدأ الفرق والمساواة الديمقراطية:

للعدالة الإجتماعية مبدأين حسب رولز. وبما انه تم ذكرهما هنا في صفحة سابقة حول مفهوم العدالة، فسيتم هنا الإكتفاء بالإهتمام بالمبدأ الثاني، الذي يتضمن مبدأ الفرق، والذي تم ربطه من طرف رولز بالمساواة الديمقراطية[2].

[1] Ibid., p. 36.
[2] John Rawls, A theory of justice. Op. cit., p. 75.

يتضمن المبدأ الثاني من مبدأي العدالة ما يلي: يجب أن تستوفي اللامساوات الإقتصادية والإجتماعية شرطين:

يجب عليها أولا أن تكون مرتبطة بالوظائف والمراكز المفتوحة للجميع ضمن شروط مساواة منصفة للفرص، ثم يجب عليها أن تمنح الفائدة الأكبر للأعضاء الأكثر حرمانا في المجتمع(وهذا هو مبدأ الفرق)[1].

يعتبر مبدأ الفرق (الجزء الثاني من المبدأ الثاني) من أهم مبادئ العدالة التي تتفق عليها الأطراف في الوضع الأصلي خلف حجاب الجهل، والذي يأخذ مجراه ليطبق على البنية الأساسية للمجتمع.

ومعنى ذلك، أن البنية الأساسية ستقوم بإجراءات تطبيق مضمون مبدأ الفرق كمعطى تشتق منه قوانين العدالة التي سيقبلها الجميع، وهي قوانين لعدالة إجرائية في آخر المطاف.

فمبدأ الفرق يتضمن إعترافا صريحا بوجود دائم للامساوات الإقتصادية والإجتماعية من حيث أن الجميع يقبل ذلك.

وإذا كان الأعضاء الأكثر إستفادة من وجود اللامساوات يشعرون بالراحة، فالأكيد أن السؤال يطرح بخصوص رأي الأعضاء الأكثر حرمانا تجاه مبدأ الفرق هذا.

ما هو معروف، حسب رولز، أن الممثلين في الوضع الأصلي خلف حجاب الجهل، يجهلون الكثير الذي قد يؤثر على الإختيارات المنصفة، لكنهم يفقهون المبادئ العامة للعلم الإقتصادي.

لكن ما كان على هؤلاء الممثلين أن لا يغفلوه وأن لا يغفله رولز أيضا هو أن تقسيم العمل، الذي نبه إليه آدم سميث، كان هدفه زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة ثروة الأمة، وليس

[1] John Rawls, La justice comme équité: une reformulation. Op. cit., p. 69.

زيارة اللامساوات. فالعدالة كإنصاف تستوجب إذن أن يتم التصحيح السريع للتوزيع الناتج عن تقسيم العمل داخل المجتمع.

المعنى الآخر الذي قد يتم الإنتباه إليه، هو أن الأعضاء الأقل إنتفاعا (الأكثر حرمانا) إن أرادوا إستفادة أكثر، فما عليهم، إذن، إلا دفع الأعضاء الأكثر إستفادة إلى أعلى إستفادة، ثم إلى أعلى منها، حتى يتمكن هؤلاء الأقل إستفادة من تحسين إستفادتهم أو على الأقل التقليل من الحرمان.

وفق ذلك المنطق، يمكن تشبيه ذلك الوضع العام بجمع غفير من الأشخاص في نفق طويل وضيق بحجم شخص عادي واحد. فلا يمكن السير لمن هم في الخلف إلا إذا سار من هم في الأمام. أما إذا حدث طارئ لمن هم في الأمام، فما على من هم في الخلف إلا التعاون من اجل دفع من هم في الأمام لإستمرار المسير والنجاة لمن هم في الخلف.

معنى آخر لذلك المبدأ، هو الإبقاء على الوضع القائم في ترتيب طبقي (stratification) يمتد إلى المستقبل ضمن مجتمع حسن التنظيم. ولكن كيف يتم تفسير المركز الإجتماعي المقبول؟

في مجتمع حسن التنظيم يعترف كل شخص بعدالة المجتمع، وبناء على ذلك الإعتراف فإنه يمتثل طواعية لشروط الإشتراك، ويعترف أن مفهومه للعدالة عقلاني، وبناء على ذلك الإعتراف يؤيد مفهوم العدالة الذي يقوده للإمتثال[1]، أي القبول.

ولكن ما هي الخصائص المميزة لذلك المجتمع حسن التنظيم حتى تكون المراكز فيه مقبولة مهما كانت؟

حسب جوشوا كوهين (Joshua Cohen) هناك خاصيتان تلعبان دورا مهما في تفسير مركز مقبول[2].

[1] Joshua Cohen" Democratic equality", Ethics, Vol. 99, No.4 (Jul.,1989), p. 735.
[2] Ibid., p. 734.

أولا: يتقاسم أعضاء مجتمع حسن التنظيم مفهوما للعدالة، وأنه معلومة عامة أن المؤسسات الأساسية للمجتمع تطابق ذلك المفهوم. وبإعترافهم بدور المؤسسات في تشكيل وتطوير قدراتهم وفرصهم وطموحاتهم، فإنهم يؤكدون شرعية تلك المؤسسات ويقبلون بالآثار على قدراتهم وفرصهم وطموحاتهم على أنها آثار معقولة.

ثانيا: كل عضو له مفهوم للخير يستحق المتابعة. بإستعمال ذلك المفهوم كنقطة إنطلاق، فإن كل واحد سيصل إلى النتيجة المنطقية، انه من العقلانية أن يكون لهم مفهوما متقاسما للعدالة، بما أن الآخرين لهم نفس المفهوم كذالك.

مفهوم العدالة يضمن حدا أدنى مقنع إن، وفقط إن، هو يضمن أن كل واحد يحصل على أزيد من العتبة الطبيعية. هذه العتبة الطبيعية تحتمل بأن هناك مستوى عتبة للمنافع الأولية، بحيث أن أي كائن بشري بخطة عقلانية يعطي قيمة (كمية) غير محدودة لبلوغ ذلك المستوى، وقيمة محدودة للحصول على أزيد منه[1]، بما أن الحد الأدنى يكفي بمفرده.

الحد الأدنى الكافي هو حد أدنى كاف لظرف إقتصادي معين، وليس لجميع الظروف والأوقات. والأهم أنه حد أدنى للجميع، للأكثر إستفادة وللأقل إستفادة.

فمن وجهة نظر العدالة كإنصاف، يبدو بكل وضوح أن الحد الأدنى الكافي (المنافع الأولية) يمثل النجدة لمن وقع في الإفلاس من ضمن ألئك الأكثر إستفادة، بينما يقع في الهاوية من يفقد وظيفته من ضمن الذين هم في وضع اقل إستفادة، فتفقد العدالة كإنصاف صفتها المنصفة.

لذلك، لا يكفي، وقد لا يكفي، التركيز على الفرص، أي على نقاط الإنطلاق، بل ما قد يكفي فيما يخص الإنصاف، هو التركيز أكثر على النتائج النهائية وأسبابها البدئية.

[1] Ibid., p. 733.

ذلك لا يعني أن رولز لم يتوصل إلى فهم نقاط الإختلاف بين الفرص الأولية والنتائج النهائية، بل أن المحير في رولز انه كثيرا ما كان يتجاهل ذلك الإختلاف[1].

قد يرجع سبب ذلك التجاهل إلى كون نظرية العدالة بوصفها إنصافا تعتبر نظرة للعدالة الإجتماعية في مجتمع إفترضه رولز أنه يتمتع مواطنوه بالحرية والمساواة والديمقراطية.

سبب ربط مبدأ الفرق بالمساواة الديمقراطية من طرف جون رولز في نظريته في العدالة لعام 1971، يرجع حسب جوشوا كوهن (Joshua Cohen) إلى أن تعظيم الأقل (maximin)(*)، هو جزء من مفهوم ديمقراطي للمساواة. وأنه نتيجة طبيعية لفكرة أنه يتوجب البحث في تناول الخلاف التوزيعي، عن طريق توسيع المثل الأعلى الديمقراطي للإشتراك السياسي القائم على الإحترام المتبادل لموطنين أحرار ومتساوين، إلى ذلك الخلاف التوزيعي[2].

لتوضيح مبدأ الفرق، يعتبر رولز تقسيم الدخل بين الطبقات الإجتماعية، ثم يدعو القراء إلى إفتراض أن مختلف مجموعات الدخول تتناسب مع أفراد نموذجيين (تمثيليين) الذين بإنتظاراتهم (توقعاتهم) يمكن الحكم على التقسيم. فالذين يبدأون على سبيل المثال كأعضاء طبقة المقاولين في ديمقراطية الملاك، لهم أحسن توقعات النجاح من أولئك الذين يبدأون من طبقة العمال غير المهرة[3].

يبدو أن ذلك من المحتمل أن يكون صحيحا حتى عندما تكون اللاعدالات الإجتماعية التي توجد الآن قد تم إزالتها. وإذن، ما هو الشيء الذي من المحتمل أن بإمكانه أن يبرر هذا النوع من اللامساواة البدئية في توقعات الحياة؟ [4].

---

[1] ديفيد جونستون، نفس المرجع السابق الدكر، ص 260.

(*) يستعمل جوشوا كوهن مبدأ تعظيم الأقل بدلا من مبدأ الفرق عند ج: رولز.

[2] Ibid., p. 727.

[3] John Rawls, A theory of justice. Op. cit., p. 78.

[4] Idem.

حسب مبدأ الفرق، عند رولز، فاللامساواة تلك هي مبررة فقط إذا كان الفرق في التوقع في منفعة الرجل النموذجي (التمثيلي) الذي هو في أسوأ حال، وفي هذه الحالة هو العامل غير الماهر[1].

اللامساواة في التوقع مسموح بها إلا إذا كان تخفيضها يجعل حال الطبقة العاملة أسوء، فلا يسمح بها[2]. هذه الفكرة تتضح أكثر عندما ينبه رولز إلى أن التوقعات الممنوحة للمقاولين تشجعهم على عمل أشياء ترفع آمال طويلة المدى للطبقة العاملة. آمالهم الأحسن تعمل كحوافز، وهكذا تكون العملية (process) الإقتصادية فعالة أكثر والإبتكار يتقدم بخطوات أسرع، وهكذا. وفي الأخير، تنتشر الفوائد المادية الناتجة من أول إلى آخر النظام، وللأقل إنتفاعا[3]. فاللامساواة هنا ضرورية من اجل الفعالية حسب رولز.

رابعا: البنية الأساسية ومشاكلها:

البنية الأساسية للمجتمع هي الموضوع الأول للعدالة[4]، والبنية الأساسية هذه هي الطريقة التي منها تتناسق المؤسسات السياسية والاجتماعية للمجتمع في نظام وحيد من التعاون الإجتماعي، الذي منه تخصص هذه المؤسسات الحقوق والوجبات الأساسية وتنظم تقسيم المنافع التي تنتج من التعاون الإجتماعي عبر الزمن[5].

أما المؤسسة فيفهمها رولز كنظام عمومي من القواعد التي تحدد الوظائف والمراكز مع حقوقها وواجباتها، سلطاتها وإعفاءاتها (إمتيازاتها) وما شابه. هذه القواعد تحدد أشكال تصرف معينة كمسموح بها وأخرى ممنوعة، وتتحسب، في حالة مخالفات، لعقوبات ولتدابير للحماية، وهكذا عندما تحدث إنتهاكات[6] .

[1] Idem.
[2] idem.
[3] Idem.
[4] Ibid., p .7.
[5] John Rawls, La justice comme équité: une reformulation de théorie de la justice. Op. cit., p. 28.
[6] John Rawls, A theory of justice. Op. cit., p. 55.

إنطلاقا من ذلك، كيف يجب أن تكون مؤسسات البنية الأساسية مدارة بإعتبارها ككل موحد من المؤسسات، بحيث يمكن لنظام منصف وفعال ومنتج من التعاون الإجتماعي أن يكون محفوظا عبر الزمن، ومن جيل إلى الجيل التالي[1].

العدالة كإنصاف تنظمها، عند رولز، الفكرة الأساسية بان المجتمع نظام تعاون منصف عبر الزمن، حيث يتعاون المواطنون لإنتاج موارد إجتماعية، التي هي موضوع مطالبات. ففي مجتمع حسن التنظيم حيث الحريات الأساسية المتساوية (مع قيماتها المنصفة) والمساواة المنصفة للفرص تكون مضمونة، فإن توزيع الدخل والثروة يوضح ما يمكن تسميته بالعدالة الإجرائية الصرفة للسياق الإجتماعي.

فالبنية الأساسية هي منظمة (مرتبة) بحيث أنه عندما يتبع كل الناس قواعد التعاون المعترف بها علانية ويحرم المطالبات التي تحددها القواعد، فإن توزيعات السلع التي تنتج عن ذلك هي مقبولة بوصفها عادلة (أو على الأقل بوصفها غير ظالمة)[2].

لكن، بما أن العقد الأصلي هو خالد، فإنه من غير الممكن التراجع عنه، لأن إبرام العقد يتطلب القدرة على إحترامه في كل الظروف[3].

في هذه الحالة، كيف يقدر المواطنون على الإلتزام بمبدأي العدالة القائمين على فكرة المساواة رغم أن اللامساواة هي الواقع المحسوس الدائم؟

حول ذلك السؤال، يربط رولز المساواة بالحسد. فبالرغم من وجود عدة أشكال من المساواة ودرجات من المساواتية، فإن مفاهيم معينة من العدالة يمكن أن تسمى مساواتية حتى ولو سمحت بلا مساوات مهمة مثل حالة مبدأي العدالة[4].

[1] John Rawls, La justice comme équité: une reformulation Op. cit. ; p. 78.
[2] Ibid., p. 79.
[3] John Rawls, Théorie de la justice. Editions Points. France, 2009, p 206.
[4] Ibid., 580

يستعين رولز، في هذا الإطار، بما أكده بعض الكتاب الذين وصفهم بالمحافظين، بأن الميل نحو المساواة في الحركات الإجتماعية الحديثة هو تعبير عن الحسد[1] (*).

لكن التشديد على المساواة كما هي معرفة في مبدأي العدالة، هو ليس لإعطاء حق التعبير للحسد[2]، فهذا واضح من طبيعة الأطراف في الوضع الأصلي: مفهوم العدالة هو مختار تحت شروط حيث لا أحد، إفترضا، يكون محركا بضغينة وبحب إيذاء الآخرين[3].

لكن، ما لفائدة من الحسد والبغض وحب إيذاء الآخرين، وما هي مبرراتها إذا كان التقسيم أو التوزيع يقوم على مبدأ عادل بمعنى منصف؟

الإجابة المبدئية على ذلك السؤال هي أن تلك الأحاسيس والتصرفات التي تنتج عنها هي تعابير عن عدم الرضا تجاه التوزيع القائم، مع عدم قدرة الموطنين على تحديد الخلل في الطريقة، أو عدم القدرة على تغيير طريقة التوزيع.

معنى ذلك، إذا كانت الطريقة واضحة، منذ البداية، ومستقرة ومتفق عليها أنها منصفة، فإن الحسد أو البغض، أو حب إيداء الآخرين نتيجة لذلك، لن يكون له وجود.

مع ذلك، حتى وإن كانت الطريقة معروفة أنها منصفة فإن النتيجة تكون مقبولة في المرة الأولى، لكن أن تظهر الطريقة المنصفة نتائج غير منصفة على الدوام أو لمدة طويلة، فهذا، بالرغم من عدالة الطريقة، ما يؤدي باللامساوات الناتجة عن الطريقة العادلة لأن تكون غير مقبولة، وهذا ما يولد الحسد والحقد، أو يولدهما من جديد.

---

[1] John Rawls, A theory of justice. Op.cit.,p. 538.

(*) يقصد رولز بالكتاب المحافطين كمثال Helmut Schoeck و Karl Marx .

[2] Idem.

[3] Idem.

في العدالة كإنصاف عند رولز، يفسر المجتمع كمشروع تعاوني من أجل منافع متبادلة[1]. وهنا لا يمكن تصور ظهور الحسد ولا مشاعر أخرى أنانية مادامت المنافع المتبادلة منصفة بإستمرار.

القول بالتعاون من اجل منافع متبادلة لا يعني الكثير في ميدان الإنصاف في التوزيع (التقسيم). فقد ينتج عن أي تعاون تبادل بين شخصين مثلا، يحصل الأول على 60 % من الناتج والثاني على 40 %. قد تكون هذه القسمة منصفة أو غير منصفة، ولكن في قول رولز لا يتضح هذا.

ما يقوم به الشخص يتوقف على ما تقوله القواعد العمومية انه مخوّل للقيام به، والشيء المخول به الشخص يتوقف على ما يقوم به (هذا الشخص)[2].

يعني ذلك القول أن القواعد العمومية هي التي تقسم العمل داخل المجتمع مرة واحدة. أما توزيع المنافع فيتوقف على الشخص، في إطار الحدود المرسومة من طرف تلك القواعد. وأما إذا أراد الشخص الواحد زيادة منافعه إلى ما فوق الحد الأدنى بقليل فهذا يتوقف عليه.

معنى ذلك، أن الفرق بين الأشخاص الأكثر إنتفاعا والأشخاص الأقل إنتفاعا حددته القواعد العمومية، وهذا على أساس اللامساوات، بينما يتضمن الجزء الأول من المبدأ الثاني للعدالة أن اللامساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط منصفة بالفرص.

ذلك يعني بالضرورة أن رولز يستعمل فكرة المساواة كبداية مفترضة، من أجل تبرير اللامساواة الواقعية كنتيجة نهائية. هذه الصعوبة الواضحة ربما تكون هي السبب وراء القول بأنه

[1] Ibid., p.84.
[2] Idem.

لتطبيق مفهوم (notion) العدالة الإجرائية المحضة على التقسيم (répartition)، فمن الضروري خلق نظام مؤسسات عادل وإدارته بلا إنحياز[1].

لذلك، فالإنشغال التالي لرولز هو إحتياجه لإجتماع آخر من أجل خلق دستور. وشكل هذا الإجتماع (مؤتمر) يشبه إلى حد بعيد إجتماع الوضع الأصلي الأول. هؤلاء الذين هم في الإجتماع هم بشر أحرار، وهم تحت حجاب من الجهل. لكن هذه المرة يكون حجاب الجهل مرفوع نوعا ما، فهم يعرفون الوقائع ذات الصلة بمجتمعهم، ولكنهم لا يعرفون من هم إلى الآن، وأن محتوى هذا اللقاء يكون متوافقا مع مبدأي العدالة الأساسيين[2].

أما الدورة اللاحقة فتكون قد تم الإيحاء بها من طرف الدورة السابقة. فالكثير من الإتفاقية الدستورية يعالج كيف يجب أن تعمل المجالس التشريعية. لذلك، فأعضاء المجلس التشريعي سيكون لهم أيضا اجتماع، أو، بأكثر دقة عدد غير محدود من الاجتماعات، نوعا ما مثل إجتماع الوضع الأصلي. في هذه الحالة يعرف المشرع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأمته.

لذلك، فعمل المشرع يكون مركزا على المبدأ الثاني للعدالة، بعكس الإتفاقية الدستورية حيث يكون التركيز على المبدأ الأول للعدالة [3].

فمن ضمن أشياء أخرى، يكون إهتمام المشرع بالقوانين ذات الصلة بمساواة الفرص وبالأقل إنتفاعا[4].

[1] John Rawls, Théorié de la justice. Op. cit., 118.
[2] Nick Fotion, Theory vs. anti- theory in ethics: a misconceived conflict. Oxford University Press, USA, 2014, pp. 155- 156.
[3] Ibid., p. 156.
[4] Idem.

مساواة الفرص تعني، عند رولز، أن المزايا المتعلقة بالوظائف والمواقع الإجتماعية يجب أن تكون فرصة شغلها للجميع، مما يعني أن هذا المبدأ يتطلب المساواة في الفرص في النظام التعليمي وفي سوق العمل، وإعادة توزيع الموارد من الأغنى إلى الأفقر[1].

لكن، هل يتوافق تسبيق أهمية الحرية على المساواة مع العدالة كإنصاف، كما هو موجود في ترتيبهما في مبدأي العدالة لرولز؟ هنا يستدرك رولز ليقول أن لا حرية أساسية مطلقة (فحرية التفكير وحرية الضمير، أو الحرية السياسية وضمانات حكم القانون)، بما أنها يمكن أن تكون محدودة عندما تدخل في نزاع الواحدة مع الأخرى. كذلك لا يشترط أن يتم التعامل مع كل الحريات بطريقة متساوية في النظام المضبوط في النهاية. في مقابل ذلك، ما يمكن إشتراطه، هو أن يكون النظام مضمونا بطريقة متساوية لكل المواطنين، مهما تكون الطريقة التي تكون بها هذه الحريات منسقة لإعطاء نظام متناسق[2].

ما يجب الإنتباه إليه حول العدالة القائمة على الإنصاف، هو ان تلك الحريات الأساسية، حتى وإن دخلت في تضارب فيما بينها، فإنها لا تهم، أو لا تهم كثيرا، من هم أقل إنتفاعا. فالحريات تلك ليست أولى إهتماماتهم (الأقل انتفاعا).

ففي الواقع، بإمكان الفقراء مثلا أن يتنازلوا عن كل تلك الحريات الأساسية مقابل حرية واحدة، لم يذكرها رولز كحرية أساسية، وهي الحرية الإقتصادية (economic freedom).

الحرية (liberty) الإقتصادية ترتكز على الملكية الخاصة المضمونة في حكم القانون. فإذا تم إدراك أن الحرية الإقتصادية تعني حرية إستعمال الملكية الخاصة، فإنه يصبح من الواضح جدا أنه كلما تزايد حجم الملكية الخاصة تزايد نطاق ودرجة حرية إستعمالها. أما حدود

[1] تيرنس بول و ريتشارد بيلامي (تحرير)، الفكر السياسي في القرن العشرين. المجلد الثاني، ترجمة مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 188.

[2] John Rawls, La justice comme équité : une reformulation de théorie de la justice. Op. cit., p. 156.

هذه الحرية فهي غير محدودة، بحيث أنها تصبح، في ظرف قصير، هي حرية الحريات في نظام إقتصادي وإجتماعي يعتمد في تنظيمه على السوق الحرة.

كل قيمة من الملكية تنتج قيمة مقابلة لها من الحرية داخل المجتمع، وبما أن الملكيات متفاوتة في ترتيب هرمي، فإن الحريات تتفاوت وتتزايد من أقل وأسفل إلى أكبر وأعلى الهرم الإجتماعي والإقتصادي. فكيف يمكن فهم وتفهم القول أن المجتمع، حسب رولز، هو نظام تعاون منصف بين مواطنين أحرار ومتساوين من جيل إلى جيل الذي يليه؟

تبعا لما سبق، فالإجابة تكون سهلة، وهي أن التعاون لن يكون إلا بالقوة الموكلة من طرف الأكثر إنتفاعا، ثم أن المواطنين داخل هذا النظام التعاوني هم أحرار في تفضيل الأمر الواقع أو الموت جوعا مثلا. وأخيرا هم متساوون في الإقتناع بضرورة إحترام وقبول الأمر الواقع المتفق عليه في الوضع الأصلي، ومنه التشريعات الصادرة لاحقا.

« فيجب الإعتراف بالقوانين غير العادلة، بشرط أن لا تتجاوز درجة معينة من اللاعدالة، عندما تكون البنية الأساسية للمجتع عادلة بما فيه الكفاية»[1].

معنى ذلك كله، أن الحرية غير متساوية تماما بين المواطنين، وهم بالتالي غير متساوين في المنافع. ذلك يعني أنه، حتى في التصور يوجد المواطنون في حالة لا مساواة، وفي الواقع أيضا. كما أن هذه اللامساواة حتى ولو كانت مشروطة فهي غير منصفة، لأن أطراف الوضع الأصلي كان عليهم أن يوزعوا الملكيات بالتساوي على المواطنين ليكونوا متساوين وأحرار، ولينطلق التعاون الإجتماعي إنطلاقة منصفة، مع عدالة إجرائية دورية قصيرة المدى لتصحيح العدالة الإجرائية المحضة.

معنى ذلك أيضا، أنه كان على أطراف الوضع الأصلي أن يقرروا في ظل وجود معلومات كاملة عن الحالة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها، الماضية والحاضرة،

[1] John Rawls, Théorie de la justice. Op. cit., p. 392.

لأمتهم، أي بدون حجاب الجهل. وليس من المعقول إفتراض عقد إجتماعي، وننسى دور ملكية وسائل الإنتاج في حياة أي مجتمع، إفتراضي أو حقيقي.

في ظل مبدأ الفرق لرولز، كيف يمكن ضمان الإستقرار من جيل إلى الجيل الذي يليه؟

1- مشكلة الإستقرار:

من المتوقع جدا، أن الأكثر إنتفاعا يفضلون إستقرار المؤسسات التي في ظلها هم الأكثر إنتفاعا. لذلك، فمسألة الإستقرار تطرح في ظل وجود الأقل إنتفاعا في نفس المجتمع، الذي يضم أيضا الأكثر إنتفاعا إلى جانبهم.

بما أن مبدأ الفرق ينطبق على المؤسسات بإعتبارها كأنظمة عمومية من القواعد، فإن متطلباتها تكون متوقعة. وبما أن آثار هذه القواعد متوقعة، فإنها تكون مأخوذة في الحسبان في الوقت الذي يحضر فيه المواطنون خططهم الأولية[1].

معنى ذلك، أن المواطنين المتعاونين على علم مسبق بما تتضمنه القواعد المصادق عليها، وأنها تتطلب إقتطاعات على شكل ضريبة مثلا، لتخصص لأعمال الصالح العام، ولدعم الأقل إنتفاعا من المواطنين.

غير أن ما لا ينتبه إليه في كثير من الأحيان، أن الحياة الإجتماعية كمخبر ضخم للكمياء. فتغير، ولو بسيط، في جانب من جوانب الحياة الإجتماعية، يؤدي إلى عدة تغيرات في جوانبه المتبقية، منها ما يسهل توقعه، ومنها ما لا يتم الإنتباه إليه، ومنها ما هو مفاجئ.

فإستقرار المؤسسات، أو القواعد، مرهون بعدة إستقرارات، حتى يتمكن كل المواطنون من تحضير خططهم الأولية وإنجاز النهائية.

[1] John Rawls, La justice comme équité : une reformulation de théorie de la justice. Op. cit., p. 81.

فظاهرة عدم إستقرار الأسعار مثلا، في الأسواق التنافسية وحتى غير التنافسية، كان يجب أخدها في الحسبان. فالمواطنون المتعاونون في الناتج الوطني، أو في خلق النمو، إن كانوا على علم بما يفعلوا، فمن غير الواضح أن جميعهم يعلم أسباب التضخم، وبالتالي نتائجه على مختلف الأطراف، خاصة الطرف الأقل إنتفاعا(الأغلبية).

وعليه فإعداد الخطط الأولية تلك، قد لا يؤدي إلى إنجاز الخطط النهائية بالنسبة للأقل إنتفاعا من المواطنين.

فالقول بأن مبدأ الفرق يحترم الإنتظارات الشرعية المبنية على القواعد المعترف بها علانية، والأهليات المكتسبة من طرف الأفراد، مثلما يحترم ذلك المبدأ الأول والجزء الأول من المبدأ الثاني للعدالة لرولز[1]، هو قول يتضمن الغموض.

فالإحترام لا يتضمن الإلزام ولا ديمومة الإحترام، والإعتراف العلني بالقواعد لا يصمد أما الإعتراف العلني لإرتفاع الأسعار المفاجئ، الذي لا سلطة للأقل إنتفاعا عليه. كما أن هذا الإحترام يمتد إلى الأهليات المكتسبة في إطار القواعد المعترف بها علانية. الأهليات المكتسبة من طرف أفراد يترتب عنها إنتظارات إضافية هي بدورها شرعية إضافية، بما أن تلك اللأهليات قد تم إكتسابها بناء على قواعد معترف به علانية، أي عادلة.

تلك الأهليات المكتسبة هي للبعض وليس للمجتمع، وهي تنتج لا مساواة من حيث الإنتظارات المشروعة، تكون مسموحة بما أنها مفتوحة للجميع، منذ البداية، ضمن شروط مساواة منصفة بالفرص. وعليه، فلا حسد ولا غضب من طرف البقية من أفراد المجتمع، لأن الإجراءات كانت عادلة بما أنها علانية، ويصبح الواقع قدر محتوم لا يلام فيه أحد. فهل هذا إستقرار؟

[1] Idem.

الواقع الإنساني لا يقول ذلك. فقد ينتبه الناس، أو البعض الكثير منهم إلى وجود بدائل حتى وإن صعب تحديدها بدقة. إلا أنهم قد يشعرون بإمكانية تحسين الإجراءات لتكون أكثر عدالة. مع مرور الوقت وتراكم الإخفاقات في تحقيق الخطط، يصاب الناس في الوضع الأقل إنتفاعا على الأقل، بخيبة الأمل واللامبالاة تجاه قواعد اللعبة الموجودة التي هي، في نظرهم، ليست في صالحهم، بل لصالح البعض منهم. ذلك لأن العدالة الإجرائية هي عدالة شرطية فيها الرابحون والخاسرون أيضا. لكن المشكل ان الخاسرين هم دائما الأغلبية. ولهذا فالعدالة الإجرائية هي في صالح الأقلية التي تصبح هي الأكثر إنتفاعا، وهي في غير صالح الأغلبية التي تصبح الأقل إنتفاعا داخل المجتمع.

فقد يجتهد البعض من المواطنين من أجل تحسين نفسه لإكتساب شروط وظيفة ما أحسن. لكن عند إكتسابه الأهلية بعد مرور وقت معين، قد يحدث ما لم يكن يتوقعه. فقد لا يعلن عن فتح تلك الوظيفة مرة ثانية، أو قد تظهر مرة ثانية ولكن بشروط إضافية، أو أنها تظهر ولكن لعقد قصير الأجل، أو انها تصبح أقل مكافأة كما كانت عليه من قبل، فيصاب هذا البعض بخيبة الأمل، لعدم قدرته على تحسين وضعه في الوقت اللازم للتمتع بالحياة، ولعدم قدرته على تغيير قواعد اللعبة السائدة المعترف بها علانية في البداية. وهذا ما يخلق بوادر عدم الإنصياع، لأنه وفق العدالة الإجرائية القائمة يتضح أن الإنصاف لن يتحقق.

المسألة لا تتعلق بالحسد الذي قد يظهر عند الأقل إنتفاعا، وشعورهم القوي بعدم القدرة على تحسين مستقبلهم[1] مقارنة بمن هم أكثر إنتفاعا. لكن المسألة تتعلق بالإنصاف.

فأغلبية الأمريكيين مثلا يعطون أهمية كبيرة للإنصاف، بالرغم من أن نظامهم الإقتصادي كان عادلا بمساواة الفرص للجميع[2]، فأغلبية الأمريكيين يفضلون نتائج غير فعالة، حتى وإن كان هذا يضرهم، على نتيجة غير عادلة[3].

[1] John Rawls, Théorie de la justice. Op. cit., p. 577.
[2] Joseph E.Stiglitz , Le prix de l' inégalité. Traduit par Francoise et Paul Chemla, Les lien qui libérent, France, 2012, p. 188.
[3] Ibid., p. 189.

من الواضح أن الأمريكيين بذلك، يعبرون عن الشعور بالإنصاف أو عدم الإنصاف وليس الشعور بالحسد نتيجة اللامساواة الملحوظة.

نتائج عدم الثقة وضعف الإستقرار على النمو الإقتصادي، يوضحها جوزيف ستيغليتز (J. E. Stiglitz) إنطلاقا من حقيقة أن التعاون مطلوب لحل مشاكل الولايات المتحدة، بلد جون رولز (J.Rawls). لكن ما يجب القيام به سيصطدم بحقيقة وجود آراء مختلفة، وهو ما يجعل العمل الجماعي صعبا[1]، خاصة إذا كان الواقع الإجتماعي الإقتصادي للمجتمع الأمريكي يبين أن 1% من السكان على ظهر سفينة و 99 % الآخرين على ظهر سفينة أخرى[2].

ما يراد القصد بذلك، أن المجتمع إذا كان مقسما بين من هم 1% ومن هم 99%، فإن الثقة بينهما تصبح غير مؤسسة. بينما المؤسس، فهو أن 1% من السكان لهم ثقتهم الخاصة بهم، وللبقية، أي 99 %، ثقتهم الخاصة بهم هم أيضا.

غير أن الثقة المشتركة تكتسي أهمية كبيرة لكل مجالات الحياة الإجتماعية. فعلى طول تاريخ الإقتصاديات المزدهرة يتبين الدور الإيجابي للثقة في المعاملات على الإقتصاد[3]. فتكلفة المعاملات في حضور الثقة (كلمة الشرف) تكون منعدمة، وغياب الثقة يحتم تأمين المعاملات، مما يزيد في التكلفة.

هذا هو واقع معظم البلدان. فما سمي بالربيع العربي مثلا، لم يكن سوى تسهيل إغتنام الأغلبية الكبيرة، في بلدان ذلك الربيع، للفرصة للإعلان بطريقة شعبية عن عدم رضاهم عن الحواجز (الإجراءات) الصارمة، التي حتى وإن تم تخفيضها، لن تتمكن الأغلبية من تقليص الفوارق (اللامساواة) التي تفصلهم عن الأقلية القليلة، من من هم أكثر إنتفاعا بطريقة غير واضحة لعامة الناس.

[1] Ibid., p. 182.
[2] Ibid., p. 183.
[3] Idem.

قبل ذلك الربيع، كانت السلوكات المستحسنة لها قيمة إجتماعية، فكان التعاون طوعي. لكن لما تبين، بعد الإنقلاب على التسيير العمومي خاصة، أن إنتهاك القوانين (الإجراءات) كان وراء إغتناء الكثير من الأقلية، عندها فقدت الثقة في الأنظمة القائمة، مما نتج تفسخا إجتماعيا وتدهورا إقتصاديا كبيرا.

فالسلوك المستحسن، يمكن أن يتدهور عندما يلاحظ السكان عددا كافيا من إنتهاكات للقوانين[1].

حالات معظم البلدان في طريق التنمية فيما يتعلق بالتوزيع، منذ سنوات 1990، هي تكرار لتجربة البلدان الصناعية الغربية فيما يخص توزيع الدخل الوطني منذ بداية النمو الاقتصادي الحديث.

مبرر ذلك التكرار، هو ضرورة ظهور فئة قليلة من الأغنياء لتلقى على عاتقهم مسؤولية تسيير الإقتصاديات الوطنية، مع بداية الإنسحاب المتزامن للتسيير العمومي للإقتصاد. كان هذا التحويل مستعجلا ولم تكن الكيفية تهم. كان، ولا يزال يتم الإكتفاء بوصف ذلك التحويل بالتحول الديموقراطي، رغم أن الديمقراطية مفهوم سياسي وليس إقتصادي.

بعد ملاحظة شعوب تلك البلدان للإنتهاكات المتتالية دون عقاب، واللامساواة في تزايد ومعها تزايد الفقر، ظهر مبرر الفعالية وتحفيز المبادرين من اجل النفع العام في المستقبل، بالرغم من أن هذا يذكر بلا واقعية فرضية س، كوزنتس (S. Kuznets) وبفكرة الأثر الإنتشاري اللذان لم يظهر لهما اثر منذ أكثر من نصف قرن، لا في البلد الواحد، ولا فيما بين البلدان الغنية والبلدان الأخرى.

أخيرا، ما يمكن إستنتاجه هنا، أن رولز، في مفهومه السياسي للعدالة، يركز على أن العدالة تتطلب الحد الأدني من المنافع الأولية للجميع بالتساوي، وقبول باللامساواة الإقتصادية بشرط إذا كانت تحفز الموهوبين ليكونوا أكثر إنتاجية، وإذا كانت تحقق أكبر مصلحة لأعضاء

[1] Ibid., p. 185.

المجتمع الأقل إنتفاعا. لكن، ضمانات تحقيق ذلك، على الأقل، تبقى غير متوفرة في عمل رولز (Rawls) بالنظر إلى الواقع.

2-غموض مبدأ المساواة بالفرص:

ينطلق رولز في مناقشته لمساواة الفرص، بتأكيده على مبدأ أن المهن يجب أن تكون مفتوحة للمواهب. فحسب هذا المبدأ، يتوجب أن يكون لكل واحد[1]، على الأقل نفس الحقوق الشرعية (القانونية) للدخول إلى كل المراكز الإجتماعية النافعة (advantaged)[2].

هذه الفكرة غامضة، من حيث أنها تشير ضمنيا إلى عدم وجود تشريع يتطلب مختارين ليميزوا، ولا تشريع يتطلب مختلف المعاملات لمختلف المجموعات[3].

كما أن رولز لم يوضح مفهوم المهن التي تكون مفتوحة للمواهب، وبالتالي فهو قابل وبسهولة لأن ينقاد إلى تفسيرات مختلفة[4] . ففكرة المهن التي يجب أن تكون مفتوحة للمواهب ربما هي ليست معادلة بدقة لفكرة أن المراكز الإجتماعية النافعة يجب أن تكون خاضعة للمنافسة المفتوحة، أو لفكرة أن المترشحين الأحسن تأهيل يجب أن يكونوا مختارين لتلك المراكز، لكنها نسيب قريب من الفكرتين الأخيرتين[5] فقط.

حسب رولز، يمكن تصحيح التوزيع العشوائي من وجهة النظر الأخلاقية بسبب الإنتماء الطبقي لشخص ما، عن طريق المساواة المنصفة بالفرص، بوجوب أن تكون المراكز مفتوحة ليس فقط شكليا، ولكن أيضا بطريقة حيث تكون لكل واحد فرصة منصفة للحصول عليها (المراكز) [6].

[1] Andrew Mason, idem.
[2] John Rawls, A theory of justice op. cit., p. 72.
[3] Andrew Mason, idem.
[4] Idem.
[5] Ibid., p. 71.
[6] Idem.

رولز يعالج ذلك كمعادل لفكرة أن هؤلاء الذين هم في نفس المستوى من الموهبة والقدرة، ولديهم الإستعداد لإستعمالهما، يجب أن يكون لهم نفس إحتمالات النجاح بصرف النظر عن مكانهم البدئي في النظام الإجتماعي، أي بصرف النظر عن دخل الطبقة التي ولدوا فيها[1].

ذلك يعني ضمنيا، أن رولز يحتمل انه يقصد بهؤلاء، هؤلاء بأعلى مستوى من المهارة والقدرة بأكبر إستعداد لإستعمالهما، يجب أن يكون لهم، ليس نفس، ولكن أكبر إحتمالات النجاح من أولئك الذين لديهم أقل مستويات الموهبة والقدرة، أو أقل إستعداد لإستعمالهما[2].

مبدأ المساواة المنصفة للفرض، مثله مثل كلا مبدأي العدالة، يقصد منه رولز أنه يحكم (يضبط) البنية الأساسية للمجتمع. فالمؤسسات تحتاج أن تكون مصممة بحيث أن المراكز الإجتماعية النافعة تكون خاضعة لمنافسة مفتوحة، وبحيث أن التأهيلات المطلوبة للنجاح في تلك المنافسات يمكن للناس الوصول إليها، بصرف النظر عن ظروفهم الإجتماعية، مع نتيجة أن أولئك الذين هم بنفس مستوى الموهبة والقدرة والإستعداد لإستعمالهما، لهم حظوظ متساوية للنجاح[3].

لذلك، فمساواة الفرص، كما يتصورها رولز، هي بشكل أساسي خاصية مؤسسات أساسية لمجتمع، أكثر مما هي إجراءات إنتقاء فردية [4].

[1] John Rawls, op. cit., p. 73.
[2] Andrew Mason, idem.
[3] Ibid., p. 72.
[4] Idem.

المبحث الثاني:

تنوعات انطلاقا من رولز: مساواة الموارد والقدرات والفرص.

أولا: مساواة الموارد:

مثل جون رولز، يرفض رولاند دووركن (Ronald Dworkin) مذهب الرفاهية ويؤكد مساواة الموارد.

ينطلق دووركن، في مجادلته حول مساواة الموارد، من أن التقسيم المتساوي للموارد يشترط مسبقا وجود سوق إقتصادي بشكل ما كوسيلة تحليلية، ولكن أيضا، وإلى مدى معين، كمؤسسة سياسية راهنة[1].

ففكرة سوق السلع ظهرت في النظرية السياسية والإقتصادية منذ القرن 18، كأداة وكشرط ضروري: فقد تم الإحتفاء بفكرة السوق كأداة لتحديد وإنجاز أهدف إجتماعية عريضة بأوصاف منوعة، كالإزدهار والفعالية والمنفعة الشاملة[2].

كما تم الإحتفاء بفكرة السوق كشرط ضروري للحرية الفردية، الشرط الذي تحته يمارس الرجال والنساء مبادرة فردية وخيار لإبقاء مصيرهم في أيديهم.

لكن، على غير عادة إقتصاديين وفلاسفة آخرين، ينبه دووركن منذ البداية، بأنه ورغم ذلك، فإن السوق الإقتصادي أصبح ينظر له، خلال نفس الفترة، على انه عدو المساواة، لأن أشكال أنظمة السوق الإقتصادية المطورة والمفروضة في البلدان الصناعية، قد سمحت وشجعت فعلا لا مساواة في الملكية[3].

[1] Ronald Dworkin "What is equality?part 2: equality of resources", Philosophy and Public Affairs, Vol. 10, No 4 (Autumn, 1981),p. 284.
[2] Idem.
[3] Idem.

مع ذلك، يقترح دووركن أن سوق الإقتصاد، كأداة لتحديد الأسعار لأنواع واسعة من السلع والخدمات، يجب أن تكون في مركز أي تطوير نظري جذاب لمساواة الموارد.

أما النقطة الأساسية فيمكن تبيانها عن طريق بناء ممارسة بسيطة بشكل معقول في مساواة الموارد، وتكون إصطناعية بتعمد للتجرد من المشاكل التي سيتم مواجهتها لاحقا[1] في التحليل.

بعد المناقشات التي أثارتها نظرية رولز في العدالة لعام 1971، وبعد مقالة صن (Sen) لعام1979، التي حملت عنوان « مساواة ماذا؟ »، حيث تضمنت الإشارة إلى مساواة القدرات، اعتمد دووركن فكرة أخرى تضمن المساواة في معاملة كل الأفراد من خلال المساواة في الموارد، بدلا من المساواة في الفرص كما هي مدركة في العادة فيما يسميه دووركن « نظرية بوابة الإنطلاق »[2]، قصد تحقيق الإنصاف.

فنظرية بوابة الإنطلاق تعتبر أن العدالة تتطلب موارد بدئية متساوية، لكنها تؤكد أيضا أن العدالة تتطلب دعه يعمل (سياسة عدم تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي)، لكن هادين المبدأين غير قادرين على التعايش معا براحة [3]. فالناس يمكن أن يصبحوا متساوين (أو متساوين أكثر على الأقل) في جانب واحد ليصبحوا غير متساوين (أو غير متساوين أكثر) في جوانب أخرى[4].

فقد يتساوى الناس في الأجر (الدخل)، ويتساوى أناس آخرين في الملكية. لكن في إطار سياسة عدم التدخل تكون الإستفادة من الحماية غير متساوية.

---

[1] Idem.

[2] مراد دياني، حرية– مساواة– إندماج إجتماعي (نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 106.

[3] Ibid., p. 309.

[4] Ronald Dworkin "What is equality? Part 1: equality of welfare", Philosophy and Public Affairs, Vol. 10, No. 3 (Summer, 1981), p. 185.

فالحكومة بحماية الملكية، وعدم حماية الأجر، تكون بصدد فعل ما منفصلا تماما عن الحفاظ على السلم فقط. فهي تستعمل الإرغام أينما يكون ذلك ضروريا لحماية كل مالك، ليس فقط ضد العنف، ولكن أيضا ضد الخرق السلمي لحقه (المالك) الوحيد للإستمتاع بالشيء الممتلك[1].

ففي ظل عمل السوق المعاكس للمساواة، وعدم مراعاته لخصوصيات الأفراد، وفي إطار سياسة عدم التدخل، أخد دووركن في الحسبان المواهب وحاجات الأفراد، وليقترح مساواة مجموع الموارد الخارجية والداخلية. كما يحدد الموارد الخارجية القابلة للمبادلة مثل السلع الغذائية، والموارد الداخلية غير القابلة للمبادلة مثل الموهبة والإعاقة والإستعدادات الطبيعية الأخرى[2].

يشدد دووركن على أن هناك فرقا أساسيا بين ظروف الشخص وخياراته، وبين ما يمكن أن يختاره وما لا يستطيع أن يختار. كما أنه من الخطأ محاولة توفير درجات متساوية من الرفاه للجميع، بما أن لكل شخص سعادته التي تتوقف على ذوقه الخاص وعلى ما يفضله هو، وهي أمور يتحمل مسؤوليتها هو[3].

ولهذا، فالفرد عند دووركن مسؤول على تفضيلاته وعلي مفهومه الشخصي للحياة الجيدة، وكذلك هو مسؤول على إستعمال الموارد، بينما لا يكون مسؤول عن جوانب وضعيته الشخصية التي تكون عائقا أمام إنجاز مشاريعه الحياتية.

لذلك، فالمشكل النظري الذي واجهه دووركن هو كما يلي: الموارد خارجية أو داخلية لها قيمة تتوقف على طموحات الفرد. ففي هذه الحالة، كيف يمكن جعل الموارد متساوية دون الإستناد إلى الطموحات؟ يقترح دووركن آلية خيالية مزدوجة ستسمح بجعل المجموع المكتل للموارد الداخلية والخارجية متساو: بيع الموارد الخارجية بالمزايدة، حيث كل شخص سيمكن له

[1] Robert L.Hale "Coercion and distribution is a supposedly non – coercive state", in G. A.Cohen, Self-ownership, freedom, and equality. Cambridge University Press, England, 1995, p. 38.
[2] Alexia Leseur "Les théories de la justice ", < Hal- oo 242968 >,p. 12.
[3] تيرنس بول و ريتشارد بيلامي (تحرير)، مرجع سابق، ص. 195.

المشاركة عند الإنطلاق بنفس المبلغ من الفيشات (counter)، وتأمين إرادي على نقص ممكن للموارد الداخلية، أو مقابل التعويض الناقص للموارد الداخلية الممتلكة.

البيع في المزاد بإيراد متساو يسمح بترك تفضيلات الأفراد لتعبر عن نفسها، ويؤدي إلى توزيع فعال بمعنى باريتو، وبدون حسد، حيث يفضل كل واحد تجهيزه من الموارد على تجهيزات الفواعل الأخرى[1]، أي أنه لا يحقد على غيره، طالما أنه، عن طريق المزاد بهذه الطريقة، يكون القياس الصحيح للموارد الإجتماعية، المكرسة لحياة شخص واحد، محددا بالسؤال عن كم هو مهم ذلك المورد في الواقع بالنسبة لآخرين. كما أن التكلفة تظهر، في كل فهم شخص، أنها التكلفة حقا وبشكل سليم، وفي كل حكم شخص فيما يتعلق بما هي الحياة التي يجب عليه أن يقودها[2] . ولذلك، فالتوزيع المتساوي للموارد الخارجية قد ينشأ عن خطوات شبيهة بذلك.

تلك الطريقة لوحدها غير قابلة للتطبيق، لأنها قابلة للنقاش في حالة موارد داخلية مختلفة بين الأفراد، وهذا ما يدفع دووركن إلى إختراع طريقة أخرى لتحديد مبلغ التعويض عن الإفتقار إلى الموارد الداخلية.

من أجل ذلك، يقترح دووركن « التأمين الأساسي» الذي يراعي إختلاف الموارد الداخلية بين الأفراد، وحيث يفترض أن يكون الأفراد على معرفة دقيقة بتفضيلاتهم، وبمستوى توزيع الدخل الجاري في المجتمع، لكنهم خلف حجاب أرق من حجاب الجهل عند رولز، يجهلون مواردهم الداخلية[3].

خلف ذلك الحجاب من الجهل، على الأفراد أن يحددوا النقائص في مواردهم الداخلية التي يريدون التامين ضدها، وأيضا عليهم أن يحددوا مقدار (مبلغ) أقساط التأمين[4]. وعليه،

[1] Idem.
[2] Ronald Dworkin "What is equality ? part 2: equality of resources", op. cit., p. 289.
[3] مراد دياني، نفس المرجع الأنف الذكر، ص 108.
[4] نفس المرجع الأنف الذكر، ص 109.

فإن إعادة التوزيع اللاحقة (البعدية) التي تؤدي إلى نفس النتيجة الإجمالية، التي قد تنتج عن آلية التأمين الإفتراضية، هي منصفة حسب دووركن[1].

ميزة هذه الطريقة هي أنها تراعي الإختلافات في الموارد الداخلية، من دون العمل على جعلها متساوية تماما (الشيء الذي يجعلها طوباوية)، مع الإعتماد على التقويم الفردي، ووضع فكرة المسؤولية في قلب هذه الطريقة.

يتعلق الأمر، إذن، بالتعويض للأفراد عن نقص مواردهم الداخلية، حسب التقويم الذي لديهم لهذا الضرر، وحسب قبولهم على الدفع للتأمين ضده[2].

تبعا لذلك، فالأكثر موهبة، مثلا، عليه أن يدفع ضريبةعلى دخله ليتم توجيهها لصالح العاجز، وهنا يرى دووركن بأن على الدولة أن تتدخل، بإستخدام سلطتها، لفرض الضرائب في سبيل خطة التأمين هذه، فتأخذ الضريبة على الدخل من الموهوب (صاحب قدرة إنتاجية أعلى)، وتعطيها للعاجز (صاحب قدرة إنتاجية أقل)[3]، لأن النقائص غير الطوعية لا يمكن للأفراد أن يكونوا مسؤولين عنها.

أخيرا، تتطلب نظرية دووركن حسابات إفتراضية معقدة جدا، كما أن تفعيلها المؤسساتي أمر صعب للغاية، إلى حد أن مزاياها النظرية لا يمكن أن تجسد في الواقع[4].

كما أن النقاد المنادين بالمساواة، سهل عليهم القول بأن نظرية دووركن، في مساواة الموارد، ركزت تركيزا ضيقا على الموارد فقط. ذلك لأنه حتى ولو حصل الكل على نصيب متساو من الموارد، فليس بالضرورة أن تتساوى قدرتهم على تحويل تلك الموارد المتساوية إلى خير، أو نفع، أو سعادة[5] متساوية.

---

[1] Alexia Leseur, idem.
[2] Idem.
[3] تيرنس بول و ريتشارد بيلامي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 196.
[4] مراد دياني، نفس المرجع الأنف الذكر، ص 110.
[5] تيرنس بول وريتشارد بيلامي، نفس المكان.

لذلك النقص في نظرية دووركن في مساواة الموارد، إقترح أمرتيا صن (Amartya Sen) مسألة « المساواة في القدرات الأساسية »[1].

ثانيا: مساواة القدرات الأساسية:

منذ سنة 1979، وبتأخر طويل عن ظهور نظرية رولز في العدالة لعام 1971، لاحظ أمرتيا صن (Amartya Sen) بأن المنافع الأولية (primary goods) ومبدأ الفرق عند رولز، لا يتم الإنتباه عن طريقهما إلى حقيقة تنوع الكائنات البشرية.

فلو كان الناس متشابهين تماما بشكل أساسي، لما كان هناك حاجة لإنتقاد المذهب النفعي ولا مذهب الرفاه. فالمنافع الأولية، مثلا، لا تنفع الناس بشكل متساو، لأن كل مورد يحتاج إلى قدرة لتحويه إلى منفعة ما.

ينطلق صن من مثال عاجز (cripple)، للبرهنة على مقاربته البديلة المتمثلة في مساواة القدرات الأساسية، فيؤكد أن ما تم إفتقاده في الأعمال السابقة (قبل 1979)، هو فكرة ما حول « القدرات الأساسية»: قدرة شخص على فعل أشياء أساسية معينة. القدرة على التنقل (بالنسبة للعاجز) هي المتعلقة بالموضوع هنا، لكن يمكن إعتبار قدرات أخرى [2]. من الأمثلة عن القدرات الأخرى، يمكن ذكر قدرة الشخص على دفع تكاليف متطلبات غذائه، الأشياء اللازمة ليكون كاسيا وله مأوى، القدرة على المشاركة في الحياة الإجتماعية للمجموعة البشرية التي يعيش فيها. ففكرة الإلحاح المرتبط بذلك لم يتم الإمساك بها بأي من المنفعة أو المنافع الأولية، أو من طرف أي مزج من الإثنين[3].

فالمنافع الأولية تعاني من إعاقة صنمية (fetishist)، في كونها مهتمة بالمنافع (goods). وعلى الرغم من أن لائحة المنافع محددة بطريقة واسعة وشاملة (inclusive) على

[1] نفس المكان.

[2] Amartya Sen "Equality of what ?", The Tanner Lecture on Human Values, Stanford University, May 22, 1979, p. 218.

[3] Idem.

الحقوق، الحريات، الفرص، الدخل، الثروة، والأساس الإجتماعي لإحترام الذات، فإنها لا تزال مهتمة بالأشياء الجيدة، أكثر من إهتمامها بماذا تفعله تلك الأشياء الجيدة للكائنات البشرية.

أما من جهة أخر، فالمنفعة مهتمة بماذا تفعله تلك الأشياء للكائنات البشرية، ولكنها تستعمل قياس يركز ليس على قدرات الشخص، بل على إستجابته الذهنية[1].

بناء على ذلك، إنتبه صن إلى أنه كان لا يزال هناك شيء ما يفتقد إليه في القائمة التي تمزج كلا من المنافع الأولية والمنفعات (utilities). فالإعاقة التي يعاني منها العاجز، لا يمكن التقليل منها عن طريق المنافع الأولية، لأنه لا يوجد حرمان للعاجز من تلك المنافع الأولية ولأن لديه المنافع التي هي لدى الآخرين.

لذلك يعتقد صن أن موضوع البحث، أو النزاع، هو تفسير الحاجات في شكل القدرات الأساسية. هذا التفسير للحاجات والمصالح هو متضمن غالبا في طلب المساواة. وهذا النوع من المساواة هو الذي كان سيطلق عليه صن إسم « مساواة القدرات الأساسية»[2].

مقاربة القدرات الأساسية لصن لم تأتي من دون سابقة. فالتركيز على القدرات الأساسية يمكن إعتباره، حسب صن، كإمتداد طبيعي لإهتمام رولز بالمنافع الولية، عن طريق تغيير الإنتباه من المنافع إلى ماذا تفعله المنافع للكائنات البشرية، مثل تغيير الإنتباه من الدخل إلى ماذا يفعله الدخل[3]. أما السابقة الأخرى، فهي كون جون رولز، في نظريته في العدالة لعام 1971 ، ومنظرين محدثين آخرين مثل رولاند دووركن (1981)، مالوا للتأكيد على الحاجة لرؤية كل شخص كونه مسؤولا، بشكل غريب، على الأمور التي يتحكم فيها. لكن الصواب هو، حسب صن (Sen)، عكس ذلك. فالمسؤولية لا تنسب إلى شخص على أشياء ما لم يكن

[1] Idem.
[2] Idem.
[3] Ibid., p. 219.

بإستطاعته تغييرها (مثل أن يكون لديه آباء أغنياء أو فقراء، أو أن تكون لديه موهبة طبيعية أو أنه يفتقر لها)[1].

إنتقاد نظرية « العدالة كإنصاف » لرولز، من وجهة نظر القدرة، نشأ جزئيا من محاولة صن توجيه الإنتباه المباشر إلى صعوبات شخص، تنتج طبيعيا أو إجتماعيا، في تحويل «المنافع الأولية» إلى حريات (freedom) فعلية للإنجاز. فالشخص الأقل قدرة أو الأقل موهبة في إستعمال المنافع الأولية لتأمين الحريات، بسبب عدم قدرة فيزيائية أو عقلية مثلا، أو بسبب القيود المرتبطة بالجنس، هو متضرر مقارنة بآخر موجود بشكل مؤات في ذلك الخصوص، حتى ولو أن كلاهما لديه نفس رزمة المنافع الأولية[2].

مشكل هام تتم مواجهته بشكل متكرر، ينشأ من التركيز على لا مساواة المداخيل كبؤرة إنتباه أولية في تحليل اللامساواة. فمدى اللامساواة الحقيقية في الفرص التي يواجهها الناس لا يمكن أن تكون مستخلصة بدون صعوبة من ضخامة (magnitude) لامساواة المدخيل، لأن ما يمكن أن يتم فعله وما لا يمكن، ما يمكن تحقيقه وما لا يمكن تحقيقه، لا يتوقف فقط على المداخيل، ولكن أيضا على تنوع من الخصائص الفزيائية والإجتماعية، التي تؤثر في حياة الناس وتجعلهم ما هم عليه[3]. فالأعمى، حسب فكرة صن تلك، لا يمكن له أن يحول دخله المتساوي مع مداخيل آخرين ممن يرون، إلى مساواة في الرؤية. أما الأمثلة فهي كثيرة ومتنوعة.

إلا أن تلك المسائل إتجهت في مجملها إلى أن تكون مهملة، في أدبيات قياس اللامساواة في علم الإقتصاد[4]، بحيث أن إستراتيجية قياس اللامساواة إكتفت بإدماج الميزة

[1] Amartya Sen, Inequality Reexamined. Oxford University press Inc., New York, 1992, p.148.
[2] Idem.
[3] Ibid., .p. 28.
[4] Ibid., p. 29.

الحصرية لمعالجة مداخيل كل شخص بشكل متماثل، دون الإهتمام بالصعوبات التي هي لدى الناس مقارنة بآخرين في تحويل الدخل إلى رفاه وإلى حرية (freedom)[1].

الميل إلى إستبعاد التنوعات بين الأشخاص يمكن أن ينشأ ليس فقط من الإغراء البراغماتي (العملي) لجعل التحليل سهلا وبسيطا (مثل أدبيات قياس اللامساواة)، ولكن أيضا، يمكن أن ينشأ من بلاغة المساواة نفسها (« كل الناس خلقوا متساوين»)، والتي تدفع في إتجاه جهل أو تجاهل تلك الإختلافات عن طريق عدم الإنتباه إليها، أو عن طريق إفتراض أنها غائبة[2]. وهذا يوحي بإنتقال سهل ظاهريا بين فضاء وآخر، مثلا، من المداخيل إلى المنفعات (utility)، من المنافع الأولية (primary goods) إلى الحرية (freedom)، ومن الموارد إلى الرفاهية. هذا ينقص، ظاهريا، حسب صن، التوتر بين مختلف المقاربات إلى المساواة[3].

إبتعاد صن عن رولز عندما يختار المنافع الأولية كأساس لتقييم مسائل التقسيم (التوزيع) في مبدأ الفرق، وإقتراحه (صن) لإستبدال تلك المنافع الأولية في هذا الدور بالقدرات، ليس هو السبب الكافي، ولكن أيضا بسبب أولوية الحرية التي هي موضوع المبدأ الأول لنظرية العدالة لرولز[4].

فإعطاء الحرية وضع خاص – تفوق عام للحرية–، هو أكثر من مجرد أخدها في الحسبان من حيث أهميتها، بإعتبارها من بين العديد من التأثيرات المحددة للإستفادة الإجمالية لشخص ما. بالتأكيد، الحرية نافعة مثل الدخل والمنافع الأولية الأخرى، لكن أهميتها لا تتوقف هنا، بما أنها تهم حياة الجميع، وتقتضي بأن يحترم كل واحد الإنشغالات الشخصية للجميع[5].

فالحرية حسب صن، والتي تهم الجميع، يجب أن تمثل القدرة على فعل شيء ما يراه الفرد مفيدا له في حد ذاته، أو لكونه يساعد على تحقيق شيء آخر. كما أن حرية شخص ما

[1] Idem.
[2] Ibid., p. 30.
[3] Idem.
[4] Amartya Sen, L'idée de justice. Flammarion, France, 2010, p. 359.
[5] Ibid., p. 360.

في كونه يريد أن يكون أحسن مما هو عليه، أو وفق الصورة التي يراها أفضل، هي حرية مشروطة بأن يكون قادرا على تحقيق ذلك مباشرة، أو من خلال القدرة على توفير وإستخدام وسائل أخرى غير مباشرة لتحقيق ما يريد، مثل الدخل أو الثروة، أو الصحة الجيدة.

لذلك، فمفهوم القدرة مرتبط إرتباطا وثيقا ببعد إمكانية الحرية منظورا إليه من زاوية شاملة، وليس محصورا فقط على ما يحدث في النهاية[1].

فالمقاربة بالقدرات تركز على الحياة البشرية، وليس فقط على الأشياء الترفيهية مثل المداخيل أو المنتجات الأساسية، والتي غالبا ما يتم رفعها إلى مقاييس رئيسية للنجاح البشري، خصوصا في التحليل الإقتصادي[2].

فحتى المنافع الأولية لرولز، ما هي إلا وسائل لأهداف أخرى، خاصة الحرية[3].

لذلك، يقترح صن ترك التركيز على وسائل الوجود، والإهتمام بدلا من ذلك بالإمكانات الحقيقية للحياة. هذا يدفع، حسبه، إلى تغيير بالنسبة لمناهج التقدير الموجهة إلى الوسائل، خاصة تلك التي تركز على ما يطلق عليه جون رولز إسم «المنافع الأولية»، و التي هي وسائل ذات غرض عام مثل الدخل، الثروة، السلطات والصلاحيات الوظيفية، الأسس الإجتماعية لإحترام الذات، الخ[4].

ثالثا: بعض المقارنات بين المقاربات بالقدرة وبالموارد:

بعض التباينات الأساسية التي يمكن إلتقاطها، حسب طوماس و.بوجي و.طوماس س.بوجي، ليس عبر السؤال حول ما إذا كانت الآليات المؤسساتية البديلة القابلة للتنفيذ، يجب أن تكون مثمنة بصياغة ما لدى المشاركين فيها، أم بصياغة ما لدى المشاركين فيها من

[1] Ibid., p. 284.
[2] Ibid., p. 286.
[3] Ibid., p. 287.
[4] Idem.

حق الوصول إليها[1].لكن السؤال الأساسي هو، هل الآليات المؤسسائية البديلة يجب أن تكون مقدرة بحق وصول المشاركين فيها إلى الموارد ذات القيمة، أم بصيغة قدرات المشاركين فيها، أي حق الوصول إلى آداءات وظيفية ذات قيمة؟[2].

في سياق تلك المحاورة، فإن اللمحة المميزة لمقاربة القدرات هي تركيزها على حالة الشخص، مع تبيان الفرق بين السلع التي تنتج تلك الحالة، وبين المنفعات التي تنتجها تلك الحالة. فحسب صن(Sen) يجب النظر، مثلا، إلى مستوى تغذية الشخص، وليس فقط، كما يفعله رولز (Rawls)، إلى عرضه الغذائي، كما يفعله أصحاب إتجاه الرفاهية، إلى المنفعة التي يجلبها الشخص من تناوله للغذاء[3].

في ظل ذلك التوضيح، فإن الخلاف، من الأحسن أن يوصف بكونه حول الموارد مقابل الآداءات الوظيفية، وليس هو حول الموارد مقابل القدرات[4].

للتقديم أكثر في النقاش بين المقاربة بالمواد والمقاربة بالقدرات، فإن المرء يحتاج إلى تحليل حاد لكيفية الإختلاف. فصن أعد قائمة لبعض العوامل الحاسمة المفتاحية لنوع الحياة، التي تم تجاهلها بالمقاييس المبسطة للعدالة الإجتماعية، من طرف أصحاب المقاربة بالموارد، والتي تركز على الدخل[5].

وفيما يلي العوامل الحاسمة في قائمة صن[6]:

1. التوزيع في داخل الأسرة: توزيع المداخيل ضمن الأسرة، هو متغير حاسم تماما في ربط الآداءات الوظيفية الفردية والفرص الفردية، مع المستوى الكي لدخل الأسرة. هنا يتشارك كلا من مناصري المقاربات بالموارد وبالقدرات في الإلتزام المقارن بالفردانية المعيارية.

[1] Thomas W. Pogge and Thomas C. Pogge "Can the capability approach be justified?", Philosophical Topics,Vol. 30? No. 2, Global Inequalities (FALL 2002), p. 177.
[2] Ibid., p. 178.
[3] Idem.
[4] Idem.
[5] Ibid., p. 179.
[6] Idem.

فكلاهما يتفق لذلك السبب، بأن التقدير المقارن للآليات المؤسساتية البديلة القابلة للتنفيذ يجب أن يركز على الحصص الفردية (للموارد أو القدرات المناسبة).

خلافا لما يوحي به صن، فإن معيار العدالة الإجتماعية عند المواردیين والقدراتيين، لا يختلف في مسألة التوزيع داخل الأسرة[1].

قد يكون من الصحيح، مثل ما يوحي به صن في مقطع آخر من كتابه « التنمية كحرية»، أن الإنحياز ضد الإناث في توزيع الموارد داخل الأسرة [2] (في الكثير من بلدان آسيا وشمال إفريقيا) ، يتم الحصول عليه والتأكد منه عن طريق النظر إلى الحرمان من القدرة (من حيث إرتفاع الوفيات، الحالات المرضية، سوء التغدية، الإهمال الطبي، وهلم جرا) بسهولة أكثر مما يتم الحصول عليه على أساس تحليل الدخل [3].

لكن حالة توزيع الموارد تلك مع حالة الإناث تلك، تدل على توزيع غير متكافئ و غير عادل داخل الأسرة. فتلك الحالة لا تقر السؤال في ماذا تكمن مثل تلك اللاعدالة[4]، في لا عدالة عدالة توزيع القدرات بين الدكور والإناث داخل الأسرة، أم في لا عدالة توزيع الموارد.

على أي حال، فليس صحيحا، رغم معارضة صن، بأن مناصري المقاربة بالموارد يوجهون مناصريهم للتغاضي عن المشكل الجدي جدا للتوزيع داخل الأسرة[5].

2. الإختلافات في العلاقات النسبية: تختلف الأنماط السلوكية من مجتمع إلى آخر بناء على العادات والتقاليد والأعراف، وأن لهذه الأنماط السلوكية سلعا مناسبة. فمثلا، كون المرء فقيرا نسبيا في مجتمع غني، يمكن أن يعرقل أو يمنع هذا أداءه الوظيفي، مثل المساهمة في حياة

[1] Idem.
[2] Ibid., p. 180.
[3] Amarty Sen, Development as freedom. Alfred A. Knopf, Inc., New York, 1999, p, 89.
[4] Thomas W. Pogge and Thomas C.Pogge, idem.
[5] Idem.

المجتمع، حتى وإن كان دخله أعلى بكثير من مستوى الدخل أين يمكن لأعضاء مجتمعات أفقر أن يقوموا بأداء أعمالهم بسهولة ونجاح.

مثال ذلك، أن يتمكن المرء من الظهور أمام عموم الناس دون خجل، حيث قد يتطلب هذا أنواع لباس أرقي، ومظاهر إستهلاك أخرى في مجتمع أغنى، أكثر مما يتطلبه الأمر في مجتمع فقير[1].

هنا يلاحظ كلا من ت. و. بوجي و ت. س. بوجي، بأن مناصري المقاربة بالموارد يتفقون مع صن بالإعتراف بأن قيمة أي مستوى من الدخل يتوقف جزئيا على ما هي المداخيل التي يتمتع بها المشاركون الآخرون وبأن، لهذا السبب جزئيا، نظام مؤسساتي قد يكون عادل، لأن المداخيل التي يتيحها للبعض هي منخفضة جدا مقارنة بالمداخيل التي يجعلها متاحة لآخرين[2].

3. تنوعات في المناخ الإجتماعي: تحويل المداخيل والموارد الشخصية إلى نوعية الحياة هو متأثر أيضا بالظروف الإجتماعية، التي تتضمن الترتيبات التعليمية العمومية، وإنتشار أو غياب الجريمة والعنف، وبطبيعة العلاقات الإجتماعية، ومسائل الأوبئة والتلوث كلاهما مسائل بيئية وتكون متأثرة إجتماعيا[3].

لكن أصحاب المقاربة بالموارد لم يركزوا على الموارد الشخصية فقط. فرولز ينظر إلى مثل تلك العوامل بإعتبارها تجعل بعض الحريات الأساسية للمواطنين غير آمنة. مثلا فيما يخص سلامتهم الفيزيائية والنفسية وحريتهم في الحركة[4].

4. التنوعات البيئية: التنوعات في الظروف البيئية، مثل الظروف المناخية (حدود درجات الحرارة، كمية المطر الهاطل والفيضان وغيرها)، يمكنها أن تؤثر على ما يحصل عليه الشخص من مستوى دخل معين. فمتطلبات التدفئة والكساء لفقير في المناخات الباردة، تتسبب له في

[1] Amarty Sen, op. cit., p. 71.
[2] Thomas W. Pogge and Thomas C. Pogge, idem.
[3] Amarty Sen, op. cit., idem.
[4] Thomas W.Pogge anb Thomas C. Pogge, op. cit., p. 181.

مشكلات قد لا يتقاسمها معه من يساويه في الفقر في مناطق دافئة، بالإضافة إلى وجود الأمراض المعدية في منطقة (من الملاريا والكوليرا إلى الآيدز) تبدل نوعية الحياة التي قد يتمتع بها سكان تلك المنطقة. كذلك الشأن بالنسبة للتلوث والمعوقات البيئية الأخرى[1].

هنا، يجب القول بأن المواردبين الراهنين، لم يولوا الإهتمام الكافي إلى التنوعات في الظروف البيئية. فلم يتم مناقشتها من طرف رولز، ولا تلعب أي دور في معياره للعدالة الإجتماعية. ذلك لأن رولز يفترض، أن مواطني المجتمع العادل يتمتعون بحرية الحركة[2].

فبناء على ذلك الإفتراض، وجد رولز أنه من غير المحتمل أن تعد سوزان (Susan) كأقل إنتفاع من بل (Bill)، لأنها فقط تعيش في بيئة أقل حب للضيوف. فهي تعيش هناك عن إختيار، ويمكن لها أن تعيش حيث يعيش بل (Bill) إن أرادت[3].

لكن، إذا كانت سوزان (Susan) أفقر من بل (Bill)، ولا تستطيع أن تمتلك الإمكانية للعيش حيث يعيش بل (Bill) لهذا السبب، فإن مقياس رولز سيحسبها بشكل مناسب كأقل إنتفاع من بل (Bill)، ولكن ليس على حساب الظروف البيئية، بل على حساب دخلها الأقل أو ثروتها الأقل[4].

5. الإختلافات الشخصية: للناس خصائص فيزيائية مرتبطة بفقدان القدرة، المرض، السن، أو جنس الشخص، وهذه تجعل حاجاتهم مختلفة[5].

الطريقة التي يجب بها معالجة مثل تلك الإختلافات الشخصية، هي بالفعل في قلب النقاش بين المقاربتين (مقاربة الموارد ومقاربة القدرات).

[1] Amartya Sen, Op. cit. p. 70.
[2] Thomas W. Pogge and Thomas C. Pogge, idem.
[3] Ibid., p. 182.
[4] Idem.
[5] Idem.

فالمواردیین، یعتبرون الحصص الفردیة دون إعتبار للصفات المیزة للأشخاص. فهم موجهین بمفهوم للحاجات والتزویدات القیاسیة (standard) للكائنات البشریة[1].

في مقابل ذلك، یقدر منظرو[*] القدرات السلع (الخیرات) التي للأشخاص الحق في الوصول إلیها، بالإشارة إلى الحاجات المعینة وتزویدات كل شخص خصوصي. وبهذا المعنى یمكن إعتبار منظري القدرات حساسین للإختلافات الشخصیة. أما المواردیین فلا[2]، رغم وضوح ضخامة وأهمیة الإختلافات الشخصیة، خاصة في البلدان في طریق التنمیة وغیرها.

لذلك، فالمقیاس الذي یحقق المساواة في الموارد یحتمل، في ظل نظام مؤسساتي عادل، أن الأشخاص الضعفاء فیزیائیا أو عقلیا، أو فاقدي القدرات، یجب أن یستعملوا موارد أكثر من آخرین، لتمكینهم من الوصول إلى نفس مستوى القدرات، ونفس مستوى الفرص لترقیة الأهداف الإنسانیة[3]. لكن هل هذا ممكن وعادل في الواقع، هو السؤال الذي قد لا یرضي الكثیر.

لقد تم إعتماد المقاربة بالقدرات في الخطاب الأكادیمي، وفي المنظمات الدولیة والمنظمات غیر الحكومیة، ومن بین نجاحات هذه المقاربة، أن برنامج الأمم المتحدة للتنمیة (UNDP) قد صمم جدوله الإحصائي للتركیز، لیس على النواتج المحلیة الإجمالیة (GDPs) للفرد، ولكن على عدد النقاط في مؤشر التنمیة البشریة (HDI)[4].

إلا أن توماس و. بوجي (Thomas W. Pogge)، من خلال دراسة العناصر الأربعة لمؤشر التنمیة البشریة (توقع الحیاة عند الولادة، معرفة القراءة والكتابة لدى البالغین، التسجیل االتعلیمي الإبتدائي والثانوي والجامعي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد) یستنتج أن إثنان من

[1] Idem.

(*) بالإضافة إلى أمرتیا صن، هناك أیضا مارتا نوسبوم (Martha Nussbaum).

[2] Idem.
[3] Ibid., p. 191.
[4] Ibid., p. 213.

عناصر مؤشر التنمية البشرية هما عناصر مواردية (resourcist)، وثلاثة عناصر هي تجميعية، بحيث أنها مضرة بالمحرومين طبيعيا[1].

تلك العناصر الثلاثة هي مضرة بالمحرومين طبيعيا، لأن توقع الحياة هو كثير الكلفة لتمديده، وهي مضرة لأولئك الذين هم أقل قدرة للنجاح في إطار إقتصاد معدل لتعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسط منافسة بدون شفقة، وهي أيضا مضرة للدين تكون معرفة القراءة والكتابة كثيرة التكلفة بالنسبة إليهم. فهذا التناقض واضح بين نظرية المقاربة بالقدرات ومؤشرها للتنمية البشرية (HDI)[2].

رابعا: مساواة الفرص:

لو طلب من الناس الإجابة عن ماذا يجب القيام به لجعل المجتمع مكانا منصفا، لقالوا بعض الشيء من " مساواة الفرص" (equality of opportunity). لكنهم قد يختلفون حول المقصود من مساواة الفرص.

ماط كافناج (Matt Cavanagh) مثلا، يرى بأنه من الواضح أن المقصود هو في كيف يجب أن توزع الوظائف، ليتساءل في نفس الوقت: ما هذا المعنى بالضبط؟ [3]. فالسؤال المفترض، إذن، والذي يجب أن تصل إليه مساواة الفرص، هو: كيف يجب أن توزع الوظائف؟ لكن الإجابة ليست سهلة.

ذلك لأن معظم الإقتصاديات الحديثة والناجحة ملوثة، من جهة بالبطالة اللاإرادية، ومن جهة أخرى بواقع أن أغلب الذين لديهم وظائف يشعرون، بأنهم مرغمين للعمل لساعات أطول مما يرغبون فيه. ولهذا، فإن الإهتمام الواضح لمفكر مساواتي سيبدو أنه مع توزيع العمل بمساواة أكثر.

[1] Ibid., p. 214.
[2] Idem.
[3] Matt Cavanagh, Against equality of opportunity. Oxford University Press, New York, 2002, p. 1.

لكن، على العموم، يفترض أن يكون لذلك الإهتمام الواضح نتائج كارثية على الإنتاجية، وبالتالي على مجمل الآداء الإقتصادي[1].

لذلك، فالمساواتيون، أو على الأقل الصنف الذي إنشغل باله بالأداء الإقتصادي الكلي، يميلون إلى الإعتراف بأن المساواة الكاملة مستحيلة، ويوجهون مذهبهم المساواتي في إتجاه طلب نوع آخر من المساواة، وبكلمات أخرى، إلى نوع ما من مساواة الفرص[2].

لذلك أيضا ظهرت الحاجة إلى بحث يتأرجح بين الفلسفة والإقتصاد، حسب ما أوضحه جون إ. رووmر (John E. Roemer) في تمهيده لكتابه في « مساواة الفرص» لعام 1998.

نظرية رووmر في مساواة الفرص، قيل عنها أنها أغنت النقاشات في موضوع العدالة على نطاق واسع، حيث أن البنك العالمي إستخدمها لتقويم لا مساواة الفرص في البلدان في طريق التنمية[3] (*).

فكيف يرى ج. إ. رووmر مساواة الفرص، سواء فيما يخص الديمقراطيات الغربية كما أوضحه هو، أو حتى فيما يخص البلدان في طريق التنمية كما أراده البنك العالمي؟

ينطلق رووmر بتوضيح إبتدائي بوجود إنتشار لمفهومين في مساواة الفرص.

فالمفهوم الأول يقول بان المجتمع يجب أن يعمل ما يقدر عليه من أجل « جعل حالة منصفة لكل الناس المتضمنين فيها»، مثل الأفراد الذين يتنافسون من اجل المراكز أو، بأكثر عمومية، التي تجعل الحالة منصفة بين الأفراد خلال فترة تكوينهم، بحيث أن كل أولئك الذين

[1] Ibid., p. 118.
[2] Idem.
[3] مراد دياني، حرية – مساواة– إندماج إجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014،ص 114.
(*) القول لتقويم المساواة في الفرص في البلدان في طريق التنمية يبين أن البنك العالمي لا يهتم بالمساواة في الفرص في هذه البلدان . فتوجد حالات مساواة في الفرص رغم ذلك في هذه البلدان.

لديهم القدرة الكامنة ذات الصلة بالموضوع، يكونوا في النهاية مقبولين في مجموعات متاحة للعمل من المرشحين المتنافسين على المراكز[1].

أما الفهوم الثاني، فهو الذي يطلق عليه رومر إسم المفهوم غير التمييزي، الذي يقرر بأنه عند المنافسة من أجل المناصب داخل المجتمع، فإن كل الأفراد الذين يمتلكون الصفات ذات الصلة بأداء واجبات المركز موضع المنافسة يكونوا متضمنين في المترشحين الصالحين (المناسبين)، وأن الإشغال(occupancy) الفردي الممكن للمركز يحكم عليه فقط بما يتعلق بتلك الصفات ذات الصلة[2].

مثال عن المفهوم الأول، هو أن التعليم التعويضي يكون متوفرا للأطفال عن خلفيات اجتماعية معسرة بحيث أن الجزء الأوسع منهم يكتسب لاحقا المهارات المطلوبة للتنافس، وفيما بعد، للتنافس مع الطفولة الميسرة أكثر[3].

أما المثال حول المفهوم الثاني لمساواة الفرص، هو أن العرق أو الجنس، بذاته، يجب أن لا يعتد به لأهلية، أو ضد أهلية الشخص من أجل مركز، عندما يكون العرق أو الجنس صفة غير ذات صلة بالنسبة لما يتعلق به آداء واجبات المركز[4].

إقترح رومر خوارزمية يتمكن المجتمع من خلالها، حسبه، أن يساوي الفرص من أجل هدف معين، مثال الأجور والقدرة على الكسب والدخل والصحة، وغيرها.

لكن طريقة رومر لا تأخذ في الحسبان إلا مسؤولية الأفراد المتمثلة في جهدهم في الحصول على النتيجة (outcome)، ويقترح « فئات تكافؤ» تتضمن كل منها جميع الأفراد الخاضعين لنفس الظروف: يكمن الفارق في الحصول على النتيجة داخل كل فئة، في الجهد المبذول.بعد ذلك، يتوجب مقارنة المدروس بالفرد المتوسط في الفئة نفسها، أما مبدأ الإنصاف

[1] John E.Roemer, Equality of opportunity. Harvad University Press, USA,1998, p. 1.
[2] Idem.
[3] Idem.
[4] Idem.

هنا فيكمن في تخصيص الموارد الخارجية، بحيث تتحقق المساواة في النتائج من الأفراد الذين يبذلون نفس المجهود[1].

بعد ذلك، يقر رومر أنه من الممكن على الأرجح، كما فضل قوله، تطبيق نظريته في مساواة الفرص سوى في حالات معينة مثل التعليم والصحة.

ففي حالة الصحة، يتعلق الأمر، حسبه، بتوفير أفضل تعويض مالي للعلاج من المرض الناتج عن التدخين، وهذا لصالح الفرد الذي يدخن أقل عدد من السجائر من الفرد المتوسط في « فئة تكافئه » المحددة ووفقا لطبقته الإجتماعية، وهذا رغم صعوبة تحديد فئات التكافؤ بشكل تعسفي[2].

يأخذ رومر الصحة كمثال لتطبيق نظريته، ويعتبر مشكل تمويل معالجة سرطان الرئة الذي يحصل كنتيجة للتدخين. ثم يمهد بالقول أن الشعب الأمريكي تعرض لتحذيرات مشددة من أخطار التدخين، وبالرغم من ذلك، فالكثير يواصل التدخين، ومن ضمن هؤلاء المثابرين يتعرض جزء منهم إلى سرطان الرئة، ولعلل أخرى تتطلب عناية صحية مكلفة[3].

فبإفتراض الأخذ بأخلاق لمساواة الفرص في الصحة، فإلى أي مدى يجب أن تمول العناية الصحية الضرورية من طرف المجتمع بشكل عام، وإلى أي حد يجب على الفرد أن يدفع؟

فإذا تم القرار فعلا، أن فردا ما كان مسؤولا بالكامل عن إختياره في التدخين– بان المجتمع قد وفر حالة منصفة لكل المعنيين بالتدخين، بعدة تقييدات على السجائر والنصائح المرفقة التي نفذها المجتمع، وبالتحذيرات المعلنة– فإن نظرة مساواة الفرص في الصحة ستعتبر

[1] نفس المرجع الآنف الذكر، 113.

[2] نفس المكان.

[3] Ibid., p. 43.

أن الفرد عليه أن يدفع تكاليف العناية الصحية بسبب تدخينه، ربما من خلال التامين للذي كانت أقساطه دالة متزايدة للدرجة حيث المؤمن قد دخن[1].

في هذه الحالة، يمكن للسياسة الإجتماعية أن تعتمد على أقساط التأمين الصحي التي يجب على مختلف الأشخاص أن يدفعوها، حيث القسط سيكون، مبدئيا، دالة لكلا صنف الشخص ومجهود الشخص (جهد الشخص في الإمتناع عن التدخين)، وبشكل آخر، يمكن للخدمات الطبية ان تكون ممولة برسوم على إستهلاك التبغ.

تلك الأقساط أو الرسوم، يتم تحديدها من طرف وكالة حكومية تكون وظيفتها جعل الفرص متساوية في الصحة، وليس من طرف شركة تأمين تعظم الربح[2].

في المثال الآخر لتطبيق نظرية مساواة الفرص، يطرح رورمر السؤال عن كيف يجب أن تخصص الموارد التعليمية بين الأطفال، لجعل الفرص متساوية للإنتفاع المصحوب بالدخل والإستهلاك عند بلوغهم؟[3].

بإفتراض أن المجتمع يكون قد خصص جزءا معينا من ناتجه الوطني لتعليم أطفاله. يمكن دراسة هذه المسألة من خلال التفكير في فترتين. الفترة (أ) حيث يوجد أطفال لتعليمهم، والفترة (ب) حيث يصبح هؤلاء الأطفال بالغين بمهارات تنتج دخلا محددا جزئيا بالمورد التعليمي الذي تم إستثماره عليهم لما كانوا أطفالا، وجزئيا بنوعهم، وبجرء آخر بجهدهم المبذول في المدرسة[4].

هنا يفترض رورمر، أن المخطط الإجتماعي في الفترة (أ) بحوزته أداتين لتطبيق مساواة الفرص لفائدة مرحلة البالغين القادمة: الطريقة التي بها يوزع المورد التعليمي المتاح بين الجيل

[1] Idem.
[2] Ibid., p. 44.
[3] .Ibid., p. 54.
[4] Ibid., p. 55.

الحاضر من الأطفال، وإعادة التوزيع عن طريق السياسة الضريبية على الدخل، التي تفرض على البالغين في الفترة القادمة التي سيمثلها أطفال اليوم.

السياسة، في هذه الحالة، تعتمد على توزيع للمورد التعليمي بين أطفال اليوم ونظام ضريبة على الدخل يفرض على البالغين في الفترة القادمة.

المشكل يكمن، حسب رووم ر، في إختيار السياسة التي تجعل الفرص متساوية للإنتفاع المحدد بكمية إستهلاك الطفل عندما يصبح بالغا[1]، لأن الأطفال لما يصبحوا بالغين بدخل مرتفع، يصبحوا قادرين على إستهلاك كميات أوسع، ويتمتعوا بمنافع أكبر.

حالة أخرى مختلفة عن حالة الصحة وحالة التعليم، يطرح فيها رووم ر السؤال التالي: هل يجب على مبدأ مساواة الفرص أن يطبق لإدخال عدد معين من اللاعبين قصيري القامة، الذين يحاولون بقوة، في فريق محترف لكرة السلة ؟[2]

للإجابة على ذلك السؤال، ينطلق رووم ر بتسبيق بداهة أن قصر القامة هو خارج نطاق سيطرة الشخص القصير. ومع هذا تحتم على رووم ر أن يدعو إلى تطبيق مبدأ الإستحقاق، حيث يوظف الناس في المراكز داخل المجتمع حسب إستحقاقهم، أي حسب صفاتهم المميزة التي هي لديهم، لأداء واجب المركز المعنى بالأمر[3].

في تلك الحالة، وبما أن الفرص المتساوية هي سياسة لا تمييزية، فإن قصيري القامة لا يهم إن كانوا يبذلون الجهد أم لا، ولكن الذي يهم هو أن الصفات اللازمة لا تتوفر لديهم لأداء واجبات المركز المطلوب، ومنه، فهم غير قادرين على إمتاع متفرجي كرة السلة. بمعنى آخر، أن قصيري القامة، معروف عنهم مسبقا أنهم قليلي الإنتاجية في ميدان كرة السلة. فهل هذه فرص متساوية، مع العلم أن قصيري القامة غير مسؤولين عن صفتهم الجسمية (القصر)؟

[1] Idem.
[2] Ibid., p. 84.
[3] Idem.

رومر، في مساواته بالفرص، لم يقدم البديل لهؤلاء قصيري القامة، رغم علمه بأنهم يبذلون الجهد بقوة. بمعنى آخر، أن رومر لم يقدم الحل للامساواة البدئية وكيف تسوى الفرص للجميع.

لذلك يعتقد البعض من الكتاب أن مساواة الفرص هي لا مساواتية، فهي مجرد آلية لإعادة توزيع اللامساوات الموجودة[1]، في المجتمع.

نظرية رومر تتطلب معلومات شاملة، بل وكاملة أيضا، حول كل الأفراد، للتمكن من ترتيب الأفراد في فئات التكافؤ بشكل صحيح، لأن أي نقص في المعلومات سيحتم إعادة توزيع جذرية[2].

فيجب إختيار مقياس للنجاح أو المصلحة (الفائدة)، وتعريف للنوع، ومقياس للمجهود، ومجموعة سياسات مقبولة، والشكل المحدد لقواعد التخصيص، والطريقة التي تسلم بها الموارد في نهاية الأمر للأفراد موضع النقاش (قسيمة تعطى للطلبة للحصول على سلع أو خدمات، أو ميزانيات تعطى للمدارس)[3].

غير أن البعض من تلك الإختيارات تتضمن مسائل قيمية (كيف تقاس المصلحة (الفائدة)، وإختيارات أخرى تتعلق بملاءمة الدافع ولا تماثل المعلومة (هل يمكن للمجهود أن يلاحظ؟ هل يمكن للأنواع أن تلاحظ)، أو تتضمن مسائل سياسية (تحديد النوع، إحتمال ردة فعل عنيفة)، أو مسائل الإتاحة الإحصائية (هل توجد دراسات تمكن من حساب توزيعات المجهود حسب قاعدة النوع والتخصيص؟)[4].

لذلك، فالمشاكل المختلفة، التي تظهرها تلك المسائل، من الصعب حلها، وربما لهذا السبب لم يوفر رومر وصفة كاملة لحلها. ولذلك إنتهى رومر في آخر دراسته لمساواة

[1] Matt Cavanagh, op. cit., p. 119.

[2] نفس المكان.

[3] John E.Roemer, op. cit. ; p. 114. .

[4] Ibid., p. 115.

الفرص، إلى القول بأن إعلان دراسته بإعتبارها توفر خوارزمية لتسوية الفرص ربما تكون مضللة[1].

كذالك، يمكن لفكرة تكافؤ الفرص أن تكون فكرة جميلة، ومفيدة للجميع، إن تم تفادي تحول فرصة البعض كخير إلى ضرر للبعض الآخر. كماأن نظرية رووmر في مساواة الفرص، لا تساعد على معرفة درجة اللامساواة بين فئات التكافؤ المختلفة، ولا تشير إلى الإمكانيات الحقيقية التي يمكن أن تمنح كل فرد، وفي أي وقت، الفرصة المتساوية للإنتقال، كخيار منه، من فئة تساوي إلى فئة تساوي أحسن، من حيث الدخل مثلا.

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن رووmر تأثر بالمفكر ميكايل والزر (Michael Walzer)، ولكنه لم يذكر تأثره سوى برونالد دووركن وريشارد أرنسون (1990، 1989- Richard Arneson) و ج. إ. كوهن (G. A. Cohen-89).

فوالز تكلم عن وجود ميادين أو مجالات للعدالة (spheres of justice) ومساواة مركبة[2]. فتعدد الخيرات أو المنافع (goods) يتطابق مع تعدد في الإجراءات التوزيعية، وفي الفواعل وفي المقاييس[3]. لكن، حتى داخل تلك الميادين أو المجالات، توجد تعدديات فرعية أساسها إختلاف الناس في تفكيرهم وخصوصياتهم الفردية.

خامسا: ما تم إغفاله من طرف المساواتيين:

كل من ج. رولز، ر. دووركن، أ.صن، و ج. رووmر، لم يأخذوا في إعتبارهم بعض الإعتبارات الواقعية والحاسمة، والتي قد تلغي كل أعمالهم المذكورة آنفا في حالة أخدها في عين الإعتبار. البعض من الإعتبارات تلك يتعلق بحكم السوق وبالإحتكار والسيطرة كما يلي:

[1] Idem.
[2] Michael Walzer, Spheres of justice: a defense of pluralism and equality. Basic Books, Inc., USA, 1983, p. 3.
[3] Idem.

أ-حكم السوق:

يوجد تعارض عام بين إرادة متابعة المنافع الإقتصادية التي يقررها السوق، حيث يتحتم على الناس أن ينظروا إلى بعضهم البعض كمنافسين، وبين القول بان تلك المنافع الإقتصادية يجب أن توزع بمساواة أكثر، والتي تتطلب أن يرى الناس علاقاتهم ببعضهم البعض بطريقة أخرى مختلفة[1]، أي ليس كمتنافسين أو أعداء.

واقع اليوم هو أن العدالة التوزيعية، هي عدالة السوق الحرة، وليست هي العدالة التي ترسمها حكومة ديمقراطية.

فنظرية تحديد الأجور في السوق الحرة هي فقط حالة خاصة للنظرية العامة (النيوكلاسكية) في القيمة، وبالتالي، في غياب وحدة رقابة، فإن الأجور تكون محددة مثلها مثل كل الأسعار، بالعرض والطلب[2].

ما كان يجب أن يكون هو آلية الطلب والعرض وليس العكس، أي آلية العرض والطلب. لكن ما هو كائن، هو أولوية العرض على الطلب. أما المسألة، فليست هي مجرد أولوية عشوائية، بل لأن العرض أقوى من الطلب بسبب حق الملكية المحمي بقوة القانون، أما الطلب فلا حماية له.

فأرباب العمل في القطاع الخاص لهم حقوق ملكية على الوظائف، وحسب قناعة الملاك بهذه الفكرة وبأنهم، بالتالي، هم الذين يدفعون الأجور، فإن قرارهم في من سيتم توظيفه من الأيدي العاملة المتاحة هو نفسه القرار الذي يتخذونه في ماذا ينفقون نقودهم (الخاصة) [3].

[1] Matt Cavanagh, op. cit,. p. 118.
[2] John R.Hicks (1932), The Theory of wages. London, Macmillan. In Kurt W. Rothschild, Employment, wages and income distribution : critical essays in economics. The Taylor and Francis e-Library, 2005, p.80.
[3] Matt Cavanagh, op, cit., p. 168.

أما السبب الشرعي الوحيد، لحصر حقوق ملكية أحد ما، حسب نظرة الخواص، فهو يتمثل في ضمان أن لا يتم إنتهاك حقوق ملكية آخر[1].

لذلك، فإن التمييز حتى وإن كان خطأ من وجهة نظر أخلاقية، فإن أرباب العمل بسبب تلك القناعة وبسبب حيازتهم لحق الملكية، يستمرون في تخصيص الوظائف بالطريقة التي يرونها مناسبة[2] لمصلحتهم.

ذلك ما تم القفز عليه طرف ج. رولز في نظريته، وكذلك كل من كتب بناء على نظريته (دووركن، صن، رووومر). فلا يكفي الإكتفاء بذكر الجنس، والسلالة، والمنطقة أو البلد الأصلي، واللون، لإعلان نظرية ما أنها غير تمييزية (non– discrimination).

فبينما يمكن لحقوق الملكية أن تستبعد بضعة مفاهيم مساواة الفرص، مثل الإستحقاق، إلا أنها لا تستبعد عدم التمييز[3].

بل، وحتى وإن كانت مجموعة من طالبي وظيفة ما لهم نفس الإستحقاق، إلا أن رب العمل يستخدم البعض دون الآخر بناء على التمييز، مثلا، بناء على القرابة، الجمال، الولاء، وغيرها. فحتى وإن لم تكن لهذه الصفات أية علاقة بالوظيفة المطلوبة، فإن لا أحد بإمكانه أن يسأل رب العمل عن المعيار المتخذ لتوظيف هذا بذلا من الآخر. وكذلك الشأن بالنسبة لكمية الأجر المدفوع للموظف ومدة توظيفه.

لذلك، كان من الواجب مناقشة آلية العرض والطلب في مضمونها وأبعادها وآثارها، رغم شهرتها المقلوبة.

زيادة على ذلك، الكل يعرف أن الإقتصاديات اليوم، ومنذ مدة طويلة، هي إقتصاديات نقدية، وأن كل شيء، تقريبا، يستبدل بالنقود. فالنقود سلعة كل السلع والخدمات. غير أن

[1] Idem.
[2] Idem.
[3] Idem.

الإقتصاديين والفلاسفة، المهتمين بالمساواة أو اللامساواة، تجاهلوا حقيقة أن الرأسمال النقدي هو سيد رؤوس الأموال الأخرى، وهو من طبيعته كرأسمال يميل نحو التمركز في أيدي قليلة من الناس. يحدث هذا في البلد الواحد، كما يحدث أيضا فيما بين البلدان.

أما الفرق في اللامساواة، أو المظالم، التي ينتجها رأس المال النقدي عن طريق إستخدامها في العمل والديون في داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان، هو أن اللامساواة، أو المظالم، يتم التقليل منها عن طريق سياسات حكومية ما، مثل إعادة التوزيع عن طريق فرض ضرائب ورسوم. لكن المشكل الذي لا يزال غير واضحة طريقة حله هو اللامساواة، أو المظالم، فيما بين البلدان، حيث لا توجد آلية شبيهة بآلية سياسة إعادة التوزيع المتبعة في البلد الواحد، ولو بدرجات وكيفيات مختلفة.

ب-الإحتكار والسيطرة:

يمثل الرأسمال النقدي الجسر الأكثر قوة نحو إحتكار أي شيء له قيمة إجتماعية، مثل رووس الأموال الأخرى، المكانة الإجتماعية، معرفة تكنولوجية، مراكز سياسية، وحتى الدينية. وكل هذه الأشياء ذات القيمة الإجتماعية تصبح محتكرة بواسطة إحتكار رأس المال النقدي.

في المرحلة الأولى، يكون إحتكار رأس المال النقدي وسيلة لإحتكار تلك الأشياء ذات قيمة إجتماعية، أما بعد إحتكار تلك الأشياء، فسيصبح رأس المال النقدي هو الهدف، وتتحول تلك الأشياء إلى وسائل تصان بإستمرار، عن طريق تضخيم وإستخدام رأس المال النقدي.

جون رولز في عدالته كإنصاف ومساواتها في الفرص، و ر. دووركن ومساواته في الموارد، و. أ. صن ومساواته في القدرات، و ج. رووmر و مساواته في الفرص، لم يأخذوا في إعتبارهم ذلك كله، ولم يتطرقوا إلى كيفية تحقيق الإنصاف إنطلاقا من حقيقة اللامساوات البدئية.

فإذا تم الإعتراف أن النقود هي أحسن شيء يمكن إمتلاكه، إلى اليوم، فإن كل الأشياء الجيدة، كما يقول م. والزر، تأتي إلى ذلك الشيء الأحسن (أي النقود)، أي إلى صاحب ذلك الشيء الأحسن في قطار[1]، أي في قوافل متتالية. معنى ذلك أن الخير، أو السلعة المسيطرة تحول إلى سلعة أخرى وسلع أخرى أيضا. حسب ما يبدو، في الغالب، أنه المسار الطبيعي، لكنه في الواقع سيمياء (alchemy) إجتماعية[2] (*).

فمساواة الموارد كمؤشر للعدالة، كما في ر.دووكن، ليست هي المشكلة في حد ذاتها. فقد كان م. والزر على حق، حسب جان – فابين سبيتز (Jean– Fabien Spitz)، لما نبه إلى أن لا مساواة الموارد المادية ليست مريبة مهما كان أصلها، إلا إذا ظهرت كعلاقات سيطرة، بمعنى إذا ساهمت في إنتاج وإعادة إنتاج تراتب طبقات. وبالتالي، في إلزام الأفراد لأن لا يقدروا على ممارسة وجود كريم[3].

لكن، بما أن السيطرة، الموجودة فعلا، خاصة في كل إقتصاد رأسمالي، تكون دائما غير كاملة والإحتكار بدوره غير كامل، فإن حكم الطبقة الحاكمة يكون غير مستقر نتيجة تحديها من طرف جماعات أخر. أما التوزيع فهو موضوع النزاع الإجتماعي[4].

المطالبة بإحتكار سلعة (خير) مسيطرة تكوّن أيديولوجية بصيغتها المعتادة، والتي تقوم على ربط التملك القانوني بالبعض من الصفات الشخصية عبر وسيط مبدأ فلسفي[5]: هكذا، فالأرستقراطية هي مبدأ أولئك الذين يدعون التربية والذكاء، إنهم عموما محتكري ثروة ملكية الأراضي والسمعة العائلية.

---

[1] Michael Walzer, op. cit., p. 11.
[2] Idem.

(*) السيمياء علم كان معروفا في القرون الوسطى والذي كان يضن الناس أنه يمكن بواسطته تحويل المَن إلى ذهب.

[3] Jean- Fabien Spitz, Pourquoi lutter contre les inégalités ?Bayard Editions, France, 2009, p. 157.
[4] Michael Walzer, idem.
[5] Ibid., p. 12.

والتفوق الديني، هو مبدأ أولئك الذين يدعون معرفة عالم الله: إنهم يحتكرون المغفرة والعبادة.

حكم أهل الإستحقاق (meritocracy)، أو المهنة المفتوحة للمواهب، هو مبدأ الذين يدعون أنهم موهوبين، وأنهم في الغالب المحتكرون للتعليم.

أما التبادل الحر، فهو مبدأ الذين هم جاهزون، أو الذين يدعون أنهم جاهزون، لوضع نقودهم في خطر: إنهم المحتكرون للثروة المتنقلة.

تلك المجموعات، ومجموعات أخرى أيضا محددة على نحو مماثل بمبادئها وتملكها، تتنافس الواحدة مع الأخرى، وتكافح من أجل السيادة العليا. ومن خلال ذلك، تنتصر جماعة ثم جماعة أخرى، أو تكون النتيجة تحالفا مؤقتا[1]، خارج علم الأغلبية، أي خارج الديمقراطية.

معنى ذلك، وبالرغم من أن هدف م. والزر هو البرهنة على وجود مجالات أو ميادين للعدالة، إلا أنه بالإمكان القول، أن اللاعدالة الإقتصادية هي مسؤولية حكومية وليست هي قانون طبيعي يحدث صدفة، ولا سلطة للبشر عليه، إضافة إلى المسؤولية الملقاة جزئيا على القوى الأخرى المؤثرة على الإقتصاد والمجتمع، الداخلية والخارجية.

وعليه، « فالفشل في تحقيق عدالة التوزيع، والذي من شأنه أن يضر بالإقتصاد مباشرة، عن طريق ترك المواهب دون إستغلال، ويشوه نمط الإستثمار»[2]، هو من مسؤولية الحكومة القائمة في بلد من البلدان حيث قد توجد معدلات نمو منخفضة، أو تضخم مرتفع، أو أزمة إقتصادية، أو معدلات نمو مرتفعة بمستوى معيشة مرتفع، أو بمعدلات نمو مرتفعة مع مستوى معيشة منخفض.

[1] Idem.

[2] روبرت صولو" العدالة وتكافؤ الفرص"، في تقرير النمو: إستراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة، لجنة النمو والتنمية، البنك العالمي، 2008، ص 51.

عدالة التوزيع تلك، هي عدالة الطبقة الحاكمة أو الإئتلاف الحاكم، وليس هي العادلة بالنسبة لكل السكان (الشعب). فما هو عادل عند الحكام قد يكون غير عادل عند عموم الشعب. فقد يشعر المحكومون بظلم العدالة، مما « ... يغرس أخطارا طويلة الأمد. فإذا تعرضت جماعة ما... للإقصاء من ثمار النمو، فإنها لن تعدم الفرصة لمحاولة إخراج النمو عن مساره »[1].

«وعلى النقيض من ذلك، تشير الشواهد من بلدان كثيرة إلى أن الناس سوف يقدمون تضحيات كبيرة من اجل التقدم الإقتصادي، لو صدقوا أن أطفالهم وأحفادهم سوف يتمتعون بنصيب عادل من العائد[2]، أي بنصيب منصف من العائد المحقق في كل مرة.

غير أن فكرة ر.صولو تلك، التي تتضمن شرط التوزيع العادل للناتج، الذي يجعل الناس يقدمون التضحيات الكبيرة من اجل التقدم الإقتصادي والتنمية لأحفادهم، لم تبين إن كان الأمر يتعلق بالعدالة كمساواة، أم كإنصاف مؤسساتي، بما أن الأمر يتعلق بضمانات عدالة على المدى الطويل.

فما هي التنمية وما هي المؤسسات المنصفة التي تضمن للناس رؤية آفاق بعيدة عادلة، تجعلهم يقدمون تضحيات كبيرة من أجل التقدم الإقتصادي والتنمية؟ هذا هو مضمون الفصل التالي.

[1] نفس المكان.

[2] نفس المكان.

الفصل الرابع:

مسار التنمية والإنصاف والمؤسسات.

الإقتصاد هو علم إجتماعي، فهو يهتم بالإنسان وبالنظم الإجتماعية، التي يتم من خلالها تنظيم مختلف النشاطات لكفاية الحاجات المادية الأساسية (مثل الغداء والملجأ والكساء، الخ) والرغبات غير المادية (مثل التعليم والمعرفة، والجمال والأداء الروحي)[1]. ولتحقيق ذلك كله، لا توجد إلا وسيلة واحدة ذاتية هي النمو الإقتصادي، وفي غيابه أو نقصه، فالإعانة أو الإستدانة من أجنبي، أو الإعتداء على طرف أجنبي، هي الوسائل المكروهة وغير المضمونة المتبقية لمواصلة تحقيق تلك الحاجات والرغبات الإنسانية.

النمو الإقتصادي غير مستقر بطبيعته، إن ترك لحاله لقوى السوق الحرة التي تسيء التوزيع، فلا تتحقق الحاجات والرغبات الضرورية للأغلبية الكبيرة من السكان، فتحدث الأزمة الإقتصادية كنتيجة حتمية آلية. وهنا تأتي أهمية التنمية والمؤسسات المنصفة للتقليل من نتائج تلك الحتمية المعتادة، أو لتفاديها بسياسات منصفة في ظل ديمقراطية تنتج المؤسسات، التي تشجع على الثقة في المستقبل القريب والبعيد، وتشجع على الأداء الفردي والجماعي وتسهل الإدخار والإستثمار والإستقرار.

من أجل البرهنة على ذلك الإفتراض، يمكن الإكتفاء بقراءة في مفهوم التنمية المتطور، وفي العوامل غير الإقتصادية التي تؤثر إيجابيا، أو سلبيا، على أهم عامل للنمو وهو الأداء. تلك العوامل غير الإقتصادية المفترضة أنها تؤثر هي عوامل سياسية وأخرى أخلاقية (الديمقراطية والإنصاف) مرتبطة ببعضها البعض .

[1] Michalel P. Todaro, Economic development in the Third World. Longman Inc., New York, 1977, p. 8.

المبحث الأول:

تطور مفهوم التنمية.

أولًا: على المستوى السياسي:

من المهم الإنتباه إلى أن تعريف التنمية تطور عبر الزمن منذ عام 1949، فعلى المستوى السياسي، ولأول مرة، ظهر مفهوم المناطق المتخلفة في خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman)(*) لما أعلن عن مخططه لمساعدة هذه المناطق.

ففي يوم 20 جانفي 1949، وصف الرئيس ترومان، في خطابه الإفتتاحي أمام الكونغرس، الجزء الأكبر من العالم بصفة المناطق المتخلفة. وهكذا برز فجأة إلى الوجود هذا المفهوم المفصلة، الذي ابتلع التنوع اللامحدود لأساليب حياة نصف الكرة الأرضية الجنوبي في صنف واحد: متخلف (sous-développé)[1] ، وهذا بمعنى التأخر (retard) مقارنة بالبلدان المتنمية الغربية.

منذ تلك اللحظة، وللمرة الأولى على الساحة السياسية، إنبثق مفهوم جديد للعالم، والذي بموجبه يجب على كل شعوب الأرض أن تتبع نفس الطريق وتطمح إلى هدف وحيد، هو التنمية (développement).

ترافق ذلك الخطاب مع خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية منتصرة تمامًا، مقارنة بإنتصارات الدول الأوروبية الحليفة لها التي إنتصرت وهي مهدمة تتطلب الإعانة، التي تمثلت في مشروع مارشال الأمريكي.

(*) هاري ترومان هو نائب الرئيس روزفلت، وهو الذي استخدم القنبلة الذرية ضد اليابان في شهر أوت 1945. وكان قد تم إنتخابه سنة 1948، فأظهر نفسه حازمًا تجاه الإتحاد السوفياتي (سابقًا) والصين. وهو أيضا الذي خلق حلف الشمال الأطلسي سنة 1949، وأدخل الولايات المتحدة في كوريا في إطار الحرب الباردة.

[1] Robert Chapuis et Thierry Brossard, Les quatre mondes du Tiers-Monde. Armand Colin/ Masson, 2me édition, Paris, 1997, p. 3.

أما شعوب المناطق التي كانت تسمى متوحشة من طرف مستعمريها، فقد إستبشرت خيرًا بخطاب ترومان الذي جعلها تدرك، أن بإمكانها أن تتطور عبر مسار التنمية، وعبر تحقيق مؤشرات إقتصادية في متناول كل البشر، والتي هي فقط الناتج الداخلى الخام للفرد عن طريق رفعه، لتتحسن مستويات المعيشة ويتحقق التقدم، ولكي تصبح، أخيرا، غير متوحشة.

ربما لم يكن من الواضح في ذلك الوقت أن خطاب ترومان ذلك، كان فتنة حقيقة أطلقت وسط الشعوب المستعمرة ضد الدول الإستعمارية التقليدية (إنجليترا وفرنسا، بلجيكا وإسبانيا خاصة)، وربما لم يكن لأحد الظرف المساعد لإدراك أن ذلك الخطاب كان عبارة عن سحب للبساط من تحت أقدام تلك الدول الإستعمارية التقليدية، عن طريق توجيه وعي الشعوب المستعمرة نحو الثورة على الوجود الإستعماري والحياة البائسة. فموجة الإستقلالات التي تلت ذالك الخطاب تؤيد ذلك.

كما يبدو أيضا أن ذلك كان له علاقة وثيقة بتحضير أمريكي علمي مسبق، منذ حوالي منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، لإظهار مفهوم جديد يفرض نفسه على العالم. ويتضح ذلك من خلال تخلي الأنثروبولوجيين الأمريكيين المفاجئ عن الثقافة النسبية (*)، وتحولهم، أو تحويلهم، المفاجئ إلى التطورية أو التطورية الجديدة، التي أصبحت تقيس تقدم المجتمعات بنسبة إستهلاك الفرد من الوحدات الحرارية[1].

(*) الثقافة النسبية كانت تمثلها المدرسة النسبية، التي كانت تعتبر نفسها محصلة النتائج الطبيعية لعلم الأنثروبولوجيا، وأن الناس الذين اكتشفهم هذا العلم في أول الأمر هم الناس البدائيون (المتوحشون). والثقافة النسبية كانت تصر على وجود تعددية وهمية ولا مساواة فعلية تبرز تفوق الأوروبي الغربي. مما جعل التثاقف عند الأنثروبولوجيين الكلاسيك يشير في الغالب إلى إنتقال مؤسسات أو ممارسات أو عقائد ثقافة ما (أو مجتمع) إلى أخرى. وتحت هذا المعنى المجرد والعام، يختبئ المعنى الحقيقي الذي ليس هو شيء آخر سوى الإستعمار،ثم الإستعمار الجديد فيما بعد عند إعتماد إيديولوجية التطورية أو التطورية الجديدة. نقلا عن: جيرار لكلارك، المرجع المذكور أسفله في الهامش، ص. 11.

[1] جيرار لكلارك، الأنتروبولوجيا والإستعمار. ترجمة جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 2، بيروت، 1990، ص. 164.

ذلك إلى أن أصبح من السهل، بالنسبة لمايكل هاردت وأنطونيو نيغري (Michael Hardt and Antonio Negri) مثلا، التشديد صراحة على أن الإمبراطورية (الأمريكية) هي جيدة، بما أنها تمثل خطوة إلى الأمام في الإنتصار على الإستعمار والإمبريالية [1] .

بذلك ظهر عالم جديد، حيث أصبح لا يسمح بالقول إن البدائيين (العالم الثالث) في حاجة لحماية المدرسة النسبية، والتي من وظائفها السطحية كانت حماية الشعوب التي لا تعرف القراءة، من تدخل المبشرين الهادف والواعي، والذي كان يوصل إلى نتائج مأساوية، ومن تدخل الإمبراليين الذي لم يكن يرحم[2].

لذلك، كان الطريق مرسومًا تمامًا في نظر الرئيس هاري ترومان: « أضخم إنتاج هو مفتاح الإزدهار والسلام»[3]. قبل كل شيء، ألم تكن الولايات المتحدة هي الأقرب لهذا المثل الأعلى، أو إلى هذه الإستحالة كما أصبح يبدو لشعوب البلدان المتخلفة منذ ذلك الوقت، وإلى اليوم في البلدان الأكثر فقرًا؟

في ذلك المنظور، ترتب الأمم مثل المتسابقين: تلك التي تتباطأ في الخلف، وتلك التي تقود السباق، و«الولايات المتحدة تتميز ضمن الأمم بتطور التقنيات الصناعية والعلمية»[4]. لهذا، فالرئيس هاري ترومان، مموها لمصالحه الخاصة على شكل سخاء، لم يتردد لإعلان برنامجًا للمساعدة التقنية،التي كانت ستلغي معاناة الشعوب المستعمرة بفضل النشاط الصناعي، وبفضل إرتفاع مستوى معيشتهم.

نظرة التأخر تلك، والتي كانت تتضمن ضرورة اللحاق بالبلدان المتنمية، كانت لها نتيجة وخيمة تمثلت في كون الإستقلال السياسي، المكتسب حديثًا من طرف البلدان المستعمرة، كان

[1] Michael Hardt and Antonio Negri (2000), Empire. In Atilio A. Boron, Empire and imperialism- a critical reading. Translated by Jessica Casiro, Zed Books, New York, 2005, p.30.

[2] نفس المرجع الآنف الذكر، ص.163.

[3] Wolfgang Sachs et Gustavo Esteva ,Des ruines du developpement. Traduit de l'allemand par Valentin Duranthan et de l'espagnol par Christine Balta, Les éditions Ecosociété Montréal, 1996, Les Editions El-Hikma, Alger, p. 14.

[4] Idem.

عبارة عن موازنة بضرورة الإستفادة من المعونة من أجل تتبع المسار المرسوم من طرف البلدان المتنمية، والذي يؤدي في الغالب إلى طريق مسدود[1].

بذلك، تغير إسم أكثر من مليارين من سكان الأرض، من الإفريقيين والأمريكيين اللاتينيين والآسياويين، إلى إسم واحد هو البلدان المتخلفة، أي بإسم موحد يعبر عن نظرة الآخر الغربي إليهم. وهكذا تم إرغام هؤلاء، في ظل الفقر والبؤس المعمم لديهم، على البحث عن الغربنة على حساب قيمهم وهويتهم، وقبول إسمهم الجديد كطريقة للطمع في الإستفادة من المعونة التي كانت ستؤدي إلى التنمية[2].

من أجل ذلك، كان لابد من بروز منظمات دولية جديدة، مثل البرنامج الموسع للأمم المتحدة، الذي أصبح فيما بعد برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، وطرق جديدة لتسيير الإنتاج، لكي يصبح هذا الأخير متعدد الجنسيات(عابر للأوطان). ومنه ليمتد السوق إلى كل الكرة الأرضية، ولتفرض نفسها فكرة الإعتماد المتبادل بين الشعوب كلها[3].

جمال عبارة «الإعتماد المتبادل» لم تصمد كثيرًا أمام الواقع القبيح للعلاقات الإقتصادية الدولية، حيث ظهرت المطالبة بنظام إقتصادي دولي جديد، ولأول مرة يتم ذلك، أي لأول مرة منذ خطاب الرئيس هاري ترومان.

أما سبب وأهم ما في تلك المطالبة، فهو السعي من أجل تقسييم منافع التقدم التقني بإنصاف بين كل أعضاء المجتمع الدولي، بما أن البلدان في طريق التنمية التي كانت تشكل 70% من سكان العالم في ذلك الوقت، لا تمثل سوى 30% من الدخل العالمي. وعليه، فقد

[1] Stéphane Madaule, Le manuel du développement. L'Harmattan, Paris, 2012, P. 51.
[2] Gilbert Rist, Le Développement : histoire d'une croyance occidentale. 3eme édition, Science Po. Les Press, France, 2007, P. 144.
[3] Ibid.,p. 142.

تبين للمطالبين بذلك النظام الإقتصادي الدولي الجديد، إستحالة تحقيق تنمية متناسقة ومتوازنة للمجتمع الدولي، في إطار النظام الإقتصادي الدولي لذلك الوقت[1].

لكن، رغم إدراك الكثير من أعضاء الأمم المتحدة لإستحالة تحقيق تنمية في إطار نظام إقتصادي دولي غير منصف، حتى ولو كانت غير منسجمة وغير متوازنة، إلاّ أن الواقع الإقتصادي للبلدان في طريق التنمية لا يزال متخلفًا ومتأخرًا أيضا، نسبة للإقتصاديات الغربية ونسبة للقليل من الإقتصاديات المسمات ناشئة (مثل إقتصاد الهند وبلدان جنوب شرق آسيا). إلى درجة أن جيلبر ريست، مثلا، تمكن من إستنتاج أن التنمية خديعة وسراب تم تقديمه من طرف الغربيين، لجعل البلدان الفقيرة (نسبيًا) تعتقد أن سيطرة الشمال على الجنوب ليست ظاهرة لا مفر منها(*).

إعلان التنمية كخديعة غربية ضد بلدان الجنوب، بعد مرور أكثر من خمسين سنة، يشكل صدمة حقيقية للسياسيين والإقتصاديين والمؤرخين. لكن، إذا كانت التنمية سراب وخدعة غربية كما قيل، فإن مفهومها وفق الإقتصاديين يدل على إمكانية لتحقيقها، إن تحققت العدالة على مستوى دولي، أو عالمي، خاصة في جانبها التوزيعي.

ذلك ما سيتم النظر فيه، لكن بعد معرفة وجهة نظر الإقتصاديين في التنمية.

ثانيًا: على المستوى النظري الإقتصادي:

الإقتصاديون البنيويون (راوول بريبش، أندري مارشال، سمير أمين، فرانسو بيرو)، هم الأوائل الذين قاموا بالتمييز بين النمو والتنمية. فالنمو، حسبهم، هو إرتفاع مؤشرات نشاطات ومداخيل البلدان، غير أن هذا الإرتفاع يمكن أن ينقلب نحو الهبوط. بينما التنمية هي التغير

[1] Ibid.,p. 256.

(*) فكرة جيلبر ريست هذه إستخلصها ستيفان مادول (Stéphane Madaule) من قرائته لكتاب جيلبر ريست المذكور في الهامش السابق، وهذا في هامش ص. 51 من كتاب س. مادول المذكور سابقًا في الهامش.

في بنية إقتصاد، والتي تجعله ينتقل من حالة (أ) إلى حالة (ب) بدون إمكانية الرجوع إلى الوراء، أي إلى الإنخفاض[1]. فالتنمية، هنا، لها تضمين إقتصادي فقط.

التنمية بالنسبة إلى الفترة التي تمتد إلى غاية سبعينيات القرن العشرين كانت تعني، حسب مايكل ب. تودارو (Michael P.Todaro)، قدرة إقتصاد وطني، الذي كان ظرفه الإقتصادي ساكنًا (غير ديناميكي) لمدة زمنية طويلة، على إنتاج زيادة سنوية في ناتجه الوطني الإجمالي بمعدلات من 5 إلى 7% أو أكثر، والمحافظة عليه[2]. وحيث يمكن إستعمال مؤشر معدلات نمو الناتج الفردي من النتائج الوطني الإجمالي للأخذ في عين الإعتبار قدرة أمة على توسيع ناتجها (output) بمعدل أسرع من نمو سكانها.

أما مستويات ومعدلات نمو الناتج الفردي الحقيقي من الناتج الوطني الإجمالي (أي النمو النقدي للناتج الوطني الإجمالي للفرد ناقص معدل التضخم)، فهي تستعمل لقياس الرفاه الإقتصادي الشامل للسكان، وبكلام آخر، كم هي السلع (المنافع) والخدمات المتاحة للإستهلاك والإستثمار بالنسبة للمواطن الوسطي (العادي)[3].

كان ينظر إلى التنمية الإقتصادية في ضوء التغيير المخطط لبنية الإنتاج والتوظيف، بحيث تنخفض حصة القطاع الزراعي في كل من الإنتاج والتوظيف، ولكن لترتفع تلك الحصة في الصناعة والخدمات. لهذا السبب، عادة ما ركزت إستراتيجيات التنمية على التصنيع المديني السريع، والتي غالبًا ما كانت على حساب الزراعة والتنمية الريفية[4].

لكن، بالرغم من أن التنمية الإقتصادية كان لها تضمين إقتصادي، إلا أن قياسات التنمية تلك (مستويات ومعدلات نمو النواتج والدخول الفردية من الناتج الوطني الإجمالي)، كانت في الغالب ملحقة بإشارة عرضية (casual) إلى القبول العام لمؤشرات إجتماعية غير

[1] Stéphane Madaule, op.cit., p. 51.
[2] Michael P. Todaro, op.cit., p. 60.
[3] Idem.
[4] Idem.

إقتصادية: مثل التحسن في القراءة والكتابة، التمدرس، الظروف الصحية والخدمات، وتوفير حاجات الإسكان[1].

معنى ذلك، أن التنمية الإقتصادية كان ينظر إليها من منظور إقتصادي مع بعض الإشارة إلى الجانب الإجتماعي، دون الإهتمام الكافي بأهمية التوزيع بين القطاعات، ولا بالتوزيع بين الأفراد أو الأسر، لتغطية تلك الحاجات الأساسية المشار إليها أعلاه.

مقابل ذلك، فالإشارة التي تم الإكتفاء بها في تنمية سنوات 1950 و1960 وحتى 1970، هي أن المكاسب الشاملة السريعة (في حالة تحقيقها) من الناتج الوطني الإجمالي، ومن ناتج الفرد في الناتج الوطني الإجمالي، إما أنها تنتشر (trickle down) إلى الجماهير على شكل وظائف وفرص إقتصادية أخرى، أو أنها تخلق الشروط الضرورية لأوسع توزيع لمنافع النمو الإقتصادية والإجتماعية[2]. فمشاكل الفقر والتوظيف، وتوزيع الدخل، كانت ذات أهمية ثانوية[3].

كان يجب إنتظار نهاية سنوات 1980 لإضافة نظرة إجتماعية إلى مفهوم التنمية، حيث لم تصبح التنمية مفهوما إقتصاديا فقط، ولكن أصبح لها مدى، وحتى طموح إجتماعي وبيئي.

فتبعًا لأعمال أمرتيا صن (A. Sen)، فإن المقياس الحقيقي لتنمية البلدان، هو مؤشر التنمية البشرية (IDH)، وحيث أصبحت مكافحة الفقر واللامساوات، وإعتماد التحويلات الإجتماعية هي العوامل الجديدة لإدخالها في قياس التنمية.

أما مع نهاية سنوات 1990، فقد تم أخد البيئة في الإعتبار عند قياس التنمية. فأصبحت التنمية ليست هي، فقط، التنمية الإقتصادية وتلبية الحاجات الإجتماعية لأكبر عدد،

[1] Idem.
[2] Idem.
[3] Ibid., p. 61.

ولكنها أيضا المحافظة على البيئة للأجيال القادمة[1]. فأصبح الكلام منذ ذلك الوقت هو التنمية المستدامة[2].

المبحث الثاني

ملخص سياسات النمو المعتمدة:

من أجل تحقيق معدلات نمو إقتصادي من 5 إلى 7% أو أكثر، في البلدان في طريق التنمية، إبتداء من سنوات 1950 إلى سنوات 1970، كان قد تم إعتماد سياسات نمو متنوعة حسب ظروف وخيارات كل بلد من هذه البلدان. لكن، كل سياسة كانت تندرج ضمن إطار السياسات الإقتصادية التي كانت متاحة، أو ممكنة التحقيق، للحاق بالبلدان المتقدمة حسب الكثير، ولتحقيق الإستقلال الإقتصادي حسب البعض الآخر من تلك البلدان في طريق التنمية، لكن ما يجمع تلك البلدان هو السعي إلى تحقيق نمو مستمر (على مدى طويل).

غير أن سياسات النمو التي إعتمدتها تلك البلدان فشلت كلها (ماعدى حالات شاذة مثل كوريا الجنوبية)، بالرغم من توفر كل عوامل النمو المشهورة، خاصة وفرة الأيدي العاملة وكثرة الموارد الطبيعية اللازمة، الشيء الذي فتح أبواب الإعتقاد بخدعة التنمية.

لكن، النقاشات المختلفة التي دارت وتدور حول مسار التنمية (في البلدان في طريق التنمية)، منذ الخمسينيات إلى اليوم، لم تنتبه إلى العامل الأخلاقي الإقتصادي الذي يؤثر في النمو إما بالإيجاب أو بالسلب. فالتوزيع كلما كان منصفًا كلما زاد الأداء والإنتاجية، وكلما كان اللاإنصاف هو السائد كلما كان الأثر سلبيا على الأداء الفردي ومنه الجماعي، وبالتالي الإنتاجية وضعف النمو.

[1] Stéphane Madaule, idem.
[2] Ibid., 52.

مقابل ذلك، إكتفى الفكر التنموي بإغتراف مصادره من التاريخ الإقتصادي للبلدان الصناعية، فأدرج، إلى جانب فكرة التحديث، مقومين رئيسيين: فكرة أن النمو المسرع لا يمكن أن ينتج سوى من إزدهار النشاطات الصناعية، ومن الإرادوية المؤسسة على الوطنية السياسية مع تدخل الدولة في تخصيص الموارد، وتصحيح قوانين السوق التي وزعت الصناعة على مستوى العالم بطريقة غير متساوية[1].

ذلك كان محاطًا بفكرة سادت لتقول، أن التخلف هو سلسلة من العوائق التي تقف في طريق التغيير (نقص في رأس المال، نقص في المقوالين الناشطين وتزايد الضغط الديمغرافي). أو أن التخلف هو حالة من التوازن الذي ينتج نفسه، إنطلاقًا من تسلسل لا مفر منه من عدم كفايات (قصور). ولهذا، ولكي يتم التقدم في طريق التنمية والتخلي عن الحلقات الخبيثة للتخلف، فكان لابد من مجهودات كثيفة[2] تجلت في سياسات نمو متنوعة.

تجلت تلك المجهودات الكثيفة الضخمة، التي سيطرت عليها ضرورة التصنيع، في خمسة أنواع من سياسات النمو: النمو المتوازن، النمو غير المتوازن، إستراتجية التصنيع عن طريق إحلال محل الواردات، وإستراتجية التصنيع عن طريق إحلال محل الصادرات[3]، إستراتجية التصنيع عن طريق الصناعات المصنعة.

أولا: النمو المتوازن:

تؤكد فرضية النمو المتوازن، أن النمو غير ممكن مادام الحد الأدنى من حجم رأس المال لم يتم تركيمه[4].

[1] Elsa Assidon, Les théories économiques du développement. Edition La Découverte et Syros, Paris, 2002, p. 37.
[2] Ibid., p. 45.
[3] Ibid., p. 49.
[4] 4. Sylvie Brunel (sous la dir.), Tiers Mondes : controverses et réalités. Ed. Economica, France, 1987, p.202.

يرجع أصل تلك الفرضية (النمو المتوازن) إلى سنة 1943. ففي أحد المقالات المعتبرة كمؤسسة لإقتصاد التنمية، كتب ب.ن. روزنشتاين–رودان (P.N.Rosenstein–Rodan) عن مشاكل التصنيع التي كانت ستواجهها بلدان شرق وجنوب أوروبا عندما تنتهي الحرب العالمية الثانية، حيث كان قد أكد على أن هذه البلدان كانت ستواجه بمشكلات الضغط على الزراعة وإنتشار البطالة المقنعة بنسبة 25% من مجموع العمال الزراعيين، وأن التصنيع هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة تلك المشكلات(*).

ولكي ينجح التصنيع، يقرر روزنشتاين–رودان، أنه لابد من وصول المشروع الصناعي إلى الحجم الأمثل، وهذا ما يتطلب دفعة قوية (big–push) من رؤوس الأموال الضخمة المحلية والأجنبية لإستثمارها في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة في وقت واحد، تقوم الحكومة بالإشراف عليها للإنطلاق إلى مرحلة أعلى للنمو. فهو يعتبر أنه من الضروري تقسيم الإستثمارات بين مجموع القطاعات بطريقة متزامنة لمساعدة تكاملية النشاطات بين المنشآت[1]. وهذا بعد توسيع السوق لدى هذه البلدان عن طريق إنشاء الأسواق المشتركة.

إنطلاقا من منطق دفعة قوية لإستثمارات متنوعة، تمس تشكيلة النشاطات الإقتصادية الأوسع ما يمكن، خاصة الصناعية، بنى راجنار نوركسي (Ragnar Nurkse) نظريته في النمو المتوازن.

إنطلق نوركسي في نظريته من فكرة، لاحظ أنها واقعية، سماها دائرة الفقر الخبيثة، حيث يقرر فيها أن البلدان المتخلفة تعيش في قوى دائرية تتفاعل مع بعضها البعض بشكل يجعل هذه البلدان تعيش في حالة من ركود مزمن. هذه الفكرة يمكن تلخيصها وفق الشكل التالي[2].

(*) هذه المقالة هي لـ : P.N.Rosenstein-Rodan (1943)
« Problems of industrialization of Eastern and Southern Europe », Economic Jornal, Vol. 43, pp. 202-211.

[1] Elsa Assidon, op.cit., p.45.

[2] Ragnar Nurkse, Problems of capital in underdeveloped countries. Oxford University Press, New York, 1953, in Thierry Montalieu, Economie du developpement. Bréal, France, 2001, p. 69.

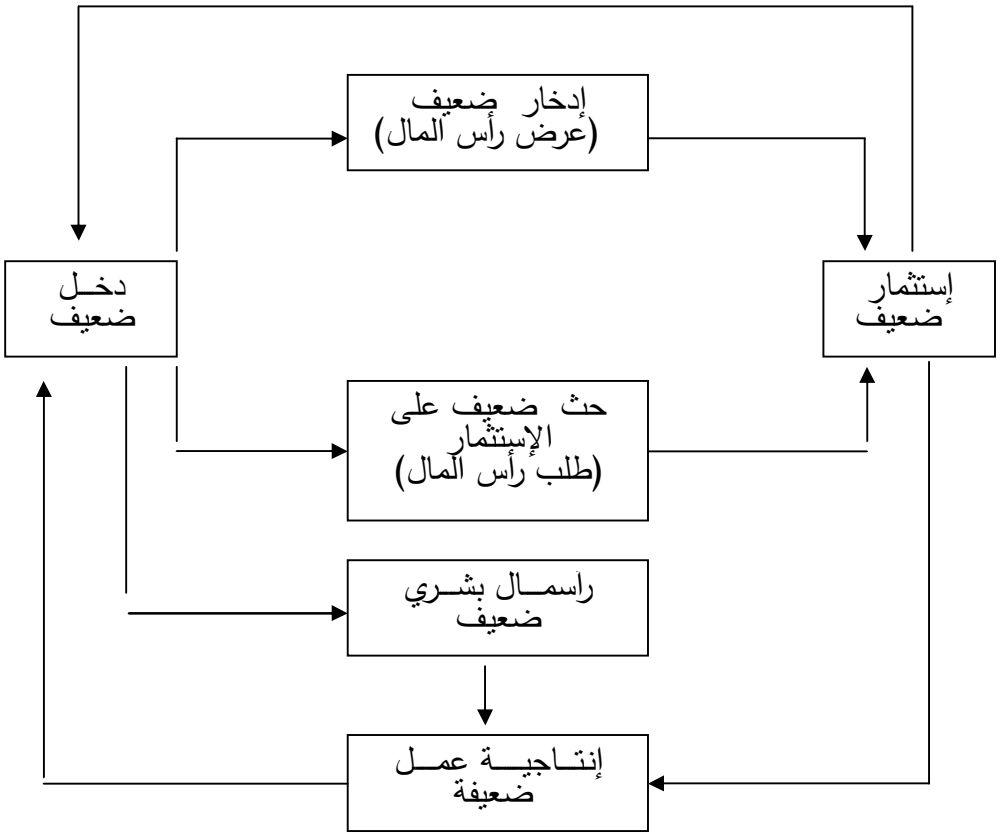

في هذا الشكل، يتضح أن ضعف الدخل هو أصل التقطعات (blocage) التي تحافظ على التخلف الإقتصادي. كما يتضح من خلال هذا الشكل وجود ثلاثة قنوات نقل مرتبطة بسرعة التراكم[1].

القناة الأولى تتعلق بضعف المقدرة على الإدخار الناتجة عن المستوى المنخفض للدخل. ثم أن هذا النقص في عرض رأس المال يؤدي إلى نقص في التراكم لقلة التمويل المتاح.

القناة لثانية تمر بالطلب على رأس المال. فضعف الدخل يستتبعه طلب مُوسِر (Solvable) منخفض، أي آفاق منافذ (أسواق) قليلة بالنسبة للمنتجين. فضيق السوق الداخلي لا يحث المقاولين على تطوير مشاريعهم.

[1] Thierry Montalieu, Economie du développement. Bréal, France, 2001, p. 69.

أما القناة الثالثة فتمر عبر رأسمال بشري ضعيف. هنا يشترك الإستثمار الضعيف مع رأس المال البشري الضعيف في وجود وإستمرار إنتاجية عمل ضعيفة، وفي وجود وإستمرار الدخل الضعيف (الفقر)، وهكذا يستمر البلد المتخلف (الفقير) في فخ تعاقب حلقات خبيثة.

أما الحل المقدم للبلدان المتخلفة، فيمر عبر توسيع القدرات التمويلية للإقتصاد (رؤوس أموال أجنبية، إصلاحات مالية)، وعبر توسيع السوق الداخلي (برنامج إستثمارات متناسقة ومكملة لبعضها البعض)، وعبر تحسين البنى القاعدية لرأس المال البشري (الصحة والتعليم).

ثانيا: النمو غير المتوازن:

كرد فعل لإستحالة، أو على الأقل لصعوبة تحقيق نظرية النمو المتوازن بالطريقة التي جاءت بها، ظهر عدد من المؤلفين بفكرة تنمية كمسار مخل بالتوازن، وحتى نزاعي. فالنمو حسبهم لا يجب أن يكون متناسبا، ولا يجب إذن أن تكون الإستثمارات مقسطة بطريقة متساوية في كل القطاعات.

فالنمو عبارة عن سلسلة من اللاتوازنات التي تنتشر في مجموع الإقتصاد حسب ألبرت أ. هيرشمان[1](Albert O. Hirschman)، والذي يعتبر أن المسألة الجوهرية المطلوب معالجتها، هي مسألة إختيار المشروعات في سياق موارد نادرة ومدارة بضعف. بناء على ذلك الواقع، من اللائق أن يتم إختيار الإستثمارات التي تخبئ أقوى قدرة تنمية. من هنا ظهرت ضرورة نظرية نمو غير متوازن.

هيرشمان يشدد على تأثيرات الترابط التي ستحدث، الترابط بين بنية تحتية إقتصادية وإجتماعية ونشاطات إنتاجية، أو ضمن سلسلات الإنتاج نفسها[2].

[1] Albert O. Hirschman (1968) « The political economy of import-substitution industrialization in Latin America», QJE, Vol. 82 (1), p. 1-32, in Elsa Assidon, Les théories économiques du dévloppement. Editions La Découverte et Syros, Paris, 2002., p.46.
[2] Thierry Montalieu, op.cit., p. 84

في الحالة الأولى، يناقش هيرشمان الفكرة المسلم بها عامة، والتي بموجبها تكون الإستثمارات العمومية شرط مسبق للنشاطات المنتجة مباشرة.

أما في الحالة الثانية، فهو ينظر في ترابطات المسار التصاعدي للسلسلة الإنتاجية عندما يخلق تطور نشاط طلب إستهلاك وسيط (الصناعات الميكانيكية ← التعدين، أو سماد ← الكيمياء الثقلية)، و ترابطات في المسار التنازلي للسلسلة الإنتاجية عندما يشجع الإنتاج ظهور الصناعات التحويلية (زراعة← صناعات غذائية، أو بترول← تكرير). علما أن معرفة التبادلات ما بين الصناعات تسمح بتحديد نوع النشاطات التي لها تأثيرات الترابط الأقوى[1].

في عمل مماثل، أدخل فرانسوا بيرو (François Pérroux) مفهوم أقطاب النمو. ويقصد بذلك مجموعات النشاطات التي لها خصوصية التزايد بأكبر سرعة من مجموع الإقتصاد[2]. فالنمو المستقطب (polarisée) هو شكل خصوصي للنمو المتوازن. ويشدد النمو المستقطب، خصوصًا، على تموضع في المكان[3]. فالقطب هو في الحقيقة مركب نشاطات، ويتعلق عمومًا بمدينة ذات أهمية، والتي منها يسمح التصنيع والهياكل القاعدية التجارية والمالية أو الإدارية، بتوسيع التأثير على الوسط المجاور[4].

ومجموع النشاطات تلك، تجذب الإستثمارات الخاصة عن طريق مردودها العالي، قبل أن تمارس دورًا محركا على النشاطات الأخرى. أما الدولة هنا، فلا يجب أن تبحث في تصحيح عدم المساواة هذه في وتيرة التنمية. ولكن على العكس، يجب عليها تسهيل الإستقطاب منبع التقدم والمبادرات[5].

[1] Thierry Montalieu, op.cit., p. 84.
[2] Idem.
[3] Sylvie Brunel, Idem.
[4] Ibid., p.203.
[5] Thierry Montalieu, idem.

ثالثا: النمو عن طريق إحلال محل الواردات:

كحالة عامة، وجدت ثلاثة فرضيات منصبة على سياسات التصنيع، أثرت بشدة على فكر تطبيق التنمية في العالم الثالث[1]:

1) الصناعات المصنعة.
2) الضرورة القصوى للتسيير العمومي للتصنيع.
3) التكنولوجيات الملائمة.

في هذا الإطار، كانت بلدان العالم الثالث قد أجابت بتنوع كبير على الأسئلة الثلاثة التي كانت تطرح عليهم فيما يخص التصنيع:

- السؤال الأول كان يخص إختيار إستراتيجيات التصنيع .
- السؤال الثاني كان يخص شروط التمويل وإختيار التكنولوجيات.
- أما السؤال الثالث فكان يخص الدور الذي يسند للدولة.

لقد كانت أول استراتيجية تصنيع تم إعتمادها في سياسة النمو، هي استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال محل الواردات، ولقد تم إعتماد هذه الإستراتيجية منذ الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية، ثم شهرها الإقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبش (Raul Prebisch)، في دراسته حول التنمية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومشاكلها الرئيسية في إطار اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية(ECLA).

المقصود بهذه الإستراتيجية هو إستبدال (إحلال) الواردات من المنتجات الاستهلاكية عن طريق إنتاجات محققة محليًا: ألبسة، منتجات الصناعة الغذائية... الخ[2]. وهذا ما يتطلب سوقا داخلية واسعة بكفاية، خاصة في البداية.

[1] Moises Ikonicoff « Trois mythes de l'industrialisation du tiers monde »,in Sylvie Brunel (sous la dir.), Tiers Mondes : controverses et réalités. Ed. Economica, France, 198., p.190
[2] Micheline Rousselet, Les Tiers-mondes.Le Monde-Editions , France, 1994, p.81.

في أول الأمر، كانت المنتجات أغلى من المنتجات المستوردة، لكن إرتفاع الإنتاج والتدريب على التقنيات الجديدة كان لا بد من أن يسمح بإنخفاض التكاليف، وإذن اخفاض الأسعار، فيسر المرور إلى الصادرات.

كما أن تنمية هذه الصناعات الإستهلاكية البسيطة (نسيج، أحذية... الخ) محلياً كانت ستؤدي فيما بعد إلى تصعيد السلسلة نحو السلع الوسيطة وسلع التجهيز[1]. وبما أن وضع هذه الإستراتيجية كان يفترض إستيراد سلع التجهيز، فإنه كان يجب إقامة سياسة حمائية إنتقائية: رسوم جمركية ضعيفة على سلع التجهيز، وهي مرتفعة ومصحوبة بنظام حصص بالنسبة لسلع الإستهلاك، التي كان يراد أن يتم إنتاجها محليًا.

ولإحباط الواردات، فسعر الصرف كان يقدر بأبعد من قيمته الحقيقية، والحكومة تفضل وضع الصناعات الجديدة عن طريق مساعدات وقروض محسنة. ثم أخيرًا، تعول الحكومات على تنمية الصادرات الزراعية (خاصة في البلدان التي تفتقر للموارد الطبيعية) لتوليد إيرادات بالعملة الصعبة، التي كانت ستسمح بتمويل الواردات من سلع التجهيز[2].

إلى رواد أمريكا اللاتينية وهم الأرجنتين، الشيلي، البرازيل، لحقت في سنوات الخمسين من القرن العشرين بلدان أخرى مثل تركيا، كوريا الجنوبية، تايوان، غانا، مصر، في إعتماد هذه السياسة (إحلال محل الواردات) التي كانت قد عرفت بعض النجاحات.

رابعا: النمو عن طريق إحلال محل الصادرات:

تعتمد سياسة النمو عن طريق الصادرات، بصفة أساسية، على إستراتيجية الصناعة عن طريق إحلال محل الصادرات. وهي طريقة النموذج المحقق من طرف أربعة بلدان من جنوب شرق آسيا، والتي تسمى "النمور الأربعة" لآسيا، وهي كوريا الجنوبية، سنغفورة، تايوان، هونغ كونغ.

[1] Thierry Montalieu, ibid., p.103.
[2] Micheline Rousselst, ibid., p.82.

هذه الإستراتيجية يقصد بها تعويض الصادرات التقليدية تدريجيا بصادرات جديدة، عن طريق تفعيل المزايا المقارنة للموارد الطبيعية، لليد العاملة والحيز [1].

ترقية الصادرات يمكن لها أن لا تقتصر على إستغلال المزايا التقليدية، ولكن تبحث في تنويع السلع القابلة للتصدير، ولهذا يقال بإحلال محل الصادرات. في هذه الحالة، تستخدم ميكانيزمات محرضة (إعانات للمصدرين، تخفيض تنافسي لقيمة النقود، إعانات للإستثمار وللبحث وللتكوين) لترقية القطاعات الجديدة، ولإحداث تطوير في المزايا المقارنة[2].

بعض البلدان عرفت نجاحات في ظروف مختلفة. فالبرازيل أخذ حصة البن في صادراته لصالح الصوجة (soja)، الذي لعب دور الجر في صناعة سلع التجهيز الزراعي، ونجح في تحويل جزء من صناعته، المتمثلة في صناعة إحلال محل الواردات، نحو التصدير.

لكن أحسن نجاح لهذه الإستراتيجية، فكان في كوريا الجنوبية، والتي يمكن في نفس الوقت وصفها كحالة شاذة بسبب إستعمالها في الحرب الباردة، وإلى اليوم. فقد كانت مدعمة ومحمية إلى اليوم من طرف الولايات المتحدة وحلفائها.

خامسا: النمو عن طريق الصناعات المصنعة: حالة الجزائر:

هذه الإستراجية التي تستند إلى التجربة السوفياتية، لها كموضوع تحويل أساليب الإنتاج الموجودة بترقية رأسمالية دولة، والتي كان بول أ. باران (Paul A. Baran) قد نادى بها سنة 1957، من خلال كتابه في الإقتصاد السياسي للنمو، وكإمتداد لتحليله للفائض. هذه الإستراتيجية أوحت بالإختيارات الصناعية للهند في سنوات الخمسين من القرن العشرين، وهي معروفة، في فرنسا مثلاً، بصورتها الجزائرية المتمثلة في «الصناعات المصنعة»[3].

[1] Ibid., p.88.
[2] Thierry Montalieu, ibid., p.148.
[3] Elsa Assidon, ibid., p.50.

بالنسبة لباران (Baran)، كان يمكن أن يكون الفائض الممكن كبيرًا في الإقتصاديات المتخلفة. فما كان يعمق الفارق بين الفائض الممكن والفائض الفعلي، في تلك الإقتصاديات، هي الإستهلاكات غير المنتجة وتبذير الموارد أو، أيضا، إقتطاعات رأس المال الأجنبي[1].

فالشيء البالغ الأهمية، حسب باران، هو أن حجم المنتج (output) لا يجب أن يكون محددًا بالنتائج العرضية لعدد من القرارات الفردية غير المنسقة لرجال الأعمال أو الشركات (corporation)، ولكن أن يكون محددًا بمخطط عقلاني يعبر عن ما يرغب المجتمع في إنتاجه وإستهلاكه، وإدخاره وإستثماره في وقت محدد[2].

وما هو حاسم أيضا، هو أن مستوى الإستهلاك، وإذن حجم الفائض الذي تم إنتاجه فعلاً، فكان لا يجب تحديده بمكانيزم تعظيم الربح، ولكن بمخطط عقلاني يعكس تفضيل المجتمع فيما يتعلق بالإستهلاك الجاري مقابل الإستهلاك المستقبلي[3].

الفائض الإقتصادي المخطط له صلة بالتخطيط الإقتصادي الشامل فقط والمرتبط بالإشتراكية، وهو الفرق بين المنتج (output) الحد الأمثل (optimum) الممكن بلوغه في بيئة تكنولوجية وطبيعة معينة تاريخيًا، حسب شروط الإستخدام الأمثل المخطط لكل الموارد الإنتاجية المتاحة، وحجم أمثل مفضل من الإستهلاك[4].

لذلك، كان على الدولة أن تضمن ضبط الفائض الممكن عن طريق التأميمات، وأن تسيره بطريقة مركزية[5]:

ففي حالة الجزائر المستقلة، كان التصنيع قد تم تأكيده في برنامج طرابلس لعام 1962 وفي ميثاق الجزائر لسنة 1964، وقد ظهر للوطنيين الجزائريين كوسيلة وحيدة لتعويض التأخر

[1] Paul A. Baran, in Elsa Assidon, Les théories économiques du développement. Editions La Découverte et Syros, Paris, 2002, p.16.
[2] Paul A. Baran,The political economy of growth. Penguin Books, USA, 1962, p.156.
[3] Ibid., p.157.
[4] Ibid., p.155.
[5] Elsa Assidon, ibid., p.17.

سليل الفعل الإستعماري. لقد كان بإمكان التصنيع، حسب هؤلاء، أن يرد الإعتبار للفلاح وأن يحسن تكوين الرجال، وأن يرفع مستوى المعيشة.

كان التصنيع يندرج في إطار نموذج التنمية المركزة على الذات (autocentré)، بمعنى أن الجزائر عليها أن تتكل على قواها دون سواها، على مواردها الطبيعية (المحروقات)، وعلى مواردها البشرية لتحقيق تصنيع مُسرّع ومن هنا تنميتها الذاتية. هذا النموذج سمي بالاشتراكي، بما أن الدولة تعدل بعمق البنيات الإجتماعية والإقتصادية: إصلاح زراعي، إنشاء قطاع إنتاج عمومي واسع، وتخطيط الإقتصاد.

طريق التنمية في الجزائر المستقلة نتج عن سياسة إرادوية، ويقصد بها بناء تنمية بسير حثيث (مُسرع). لذلك، إستلهمت الجزائر من المثال السوفياتي (سابقا) المتمثل في الأولوية الممنوحة للصناعات الثقيلة، ومن أفكار اقتصاديين، مثل فرانسوا بيرو (François perroux) في نظرية أقطاب النمو، ومن أفكار جيرار دستان دو برنيس (G. Destanne de Bernis) في نظرية حلقات النمو، والذي كان قد إقتراح إستراتيجية «صناعات مصنعة».

ولتبرير إستراتيجية التنمية هذه، يستند دو برنيس إلى فرضيتين هما[1]:

- لا يوجد نمو زراعي بدون تنوع صناعي.
- فرع الميكانيك له دور مركزي في التصنيع.

مضمون هذين الفرضيتين يبدو أنه يشير إلى أولوية إنتاج وسائل الإنتاج. فإستراتيجية التصنيع هذه تستوجب أولوية صناعة سلع التجهيز، وهي ببساطة تلك المصاغة من طرف ج. فلدمان (G. Feldman)، إنطلاقًا من أعمال كارل ماركس، لإضفاء قواعد مذهبية على المخططات الستالينية[2].

بناءا على ذلك، كان إستخدام هذه الإستراتيجية ينطوي على مرحلتين كبيرتين[3]:

[1] Hocine Benissad, Algerie: restructuration et réformes économiques (1970-1993). OPU, Alger, 1994, p.27.
[2] Idem.
[3] Idem.

- أولاً، يوضع التشديد على ترقية صناعة سلع التجهيز، على توسيع الصناعات المصنعة (صناعة الحديد، الميكانيك، الكيمياء، مواد البناء، والبيتروكيمياء) التي تتطلب رؤوس أموال محلية وخارجية هامة، والتي تساهم بقليل في إعادة توزيع العمل في العالم الريفي نحو القطاع الثانوي.
- فيما بعد، بفضل صناعات التجهيز المحلية، يُشجَّع التوسع السريع للصناعة الخفيفة، معتبرة كحل للمشكل المضايق للبطالة. في هذه المرحلة يشاهد رفع مستوى المعيشة، ويشاهد إستقلالاً داخليًا للتنمية الإقتصادية[1].

لكن، في آخر المطاف، وإلى غاية نهايات سنوات 1980، سادت القناعة بفشل تلك التجارب التنموية التي إعتمدتها البلدان في طريق التنمية، و التي بقيت رغم ذلك في مربع بداية إنطلاقها، تارة وراء بلدان المحيط (نسبة إلى بلدان المركز)، وتارة أخرى أبعد من ذلك[2] بقليل، ولكن الكل كان لا يزال يعيش بأسى أزمة نماذج التنمية، والإخفاقات المؤلمة للسياسات الإقتصادية المعتمدة، والنتائج المضرة لنقل النظريات التنموية المصممة من مكان آخر، والتي أفرزتها المجتمعات المتنمية والمسيطرة[3].

لكن ما يهم ملاحظته عامة، أن كل سياسات النمو التي إعتمدتها البلدان في طريق التنمية كانت منطقية، وأنها بالتالي كانت مضمونة النتائج المرضية، لو أنها لم تغفل ضرورة فرض مؤسسات منصفة في تخصيص الموارد بين القطاعات وبين المناطق، وفي توزيع الدخل والأرباح، أو لو أنها تمكنت من فرض ذلك. فقد كان ولا يزال في الحقيقة لا يهم، بعد ذلك، شكل أو طبيعة نظام الحكم.

[1] Idem.
[2] Mohamed Dahmani, Les voies de développement dans l'impasse. OPU, Alger, 1987, p.9.
[3] Ibid.,p.45.

المبحث الثالث:

التنمية كإنصاف

نمو اقتصاد وطني ما، يسبب حتما، على مدى طويل (أي لمدة عشرة سنوات فما فوق)، تعديلات عميقة في البنيات الإقتصادية والإجتماعية، وفي الإطار المؤسساتي، وفي العادات الروحية، ويترجم عن طريق سلسلة توليفات وتحولات بنيوية التي بدونها يتعطل النمو[1].

معنى ذلك، أن النمو إن حدث، وإستمر لمدة أكثر من عشرة سنوات، سيؤدي حتمًا إلى تعديلات في البنيات الإقتصادية والإجتماعية، وفي الإطار المؤسساتي وفي العادات، بحيث تصبح هذه البنيات الجديدة التي تسبب في ظهورها النمو، كبيئة ملائمة لزيادة النمو وإستمراره.

لكن، القول حتما لا يبين إن كانت تلك التعديلات بقرار من الحكومة، أم نتيجة للنظام (ordre) التلقائي مثل اليد غير المرئية لآدم سميث. هذا هو السؤال البدئي الذي كان يجب عند أي تعريف للتنمية بالتغيرات البنيوية.

فمثلا، من اللائق معرفة ذلك الإطار المؤسساتي، وهل هو الذي يخلق نفسه مع مرور الزمن، أم أن الحكومة هي التي تنتجه. أما إذا كان النمو طويل المدى هو الذي، حتمًا، يتسبب في ظهور الإطار المؤسساتي الملائم له، فإن السؤال سيطرح لماذا لم يتسبب النمو الموجب منذ سنة 2004 إلى سنة 2017 في الجزائر، مثلًا، في ظهور الإطار المؤسساتي المدعم للنمو؟ فالسياسة الإنكماشية في الجزائر فرضت نفسها بمجرد إنخفاض أسعار المحروقات، كالعادة.

ما هو يقيني، هو أن لا بلد يخلو من إطاره المؤسساتي، كما يفترض أن المؤسسات المدعمة لإستمرار النمو هي المؤسسات المنصفة، والمؤسسات المضادة للنمو هي المؤسسات غير المنصفة، وتحقيق التنمية يفترض أيضًا أنه يبدأ من هنا.

[1] Pierre Salles, Problèmes économques généraux. Tome 2, Bordas, 6eme édition, Paris, 1986, p. 42.

فما هو الإنصاف؟ وهل للإنصاف علاقة بالنمو؟ وبما أن التنمية أصبحت تتضمن، إلى جانب بعدها الإقتصادي، البعد الإجتماعي والبيئي أيضا ولفائدة أكبر عدد، فهل يمكن للحكم الديمقراطي أن يتسبب في ظهور المؤسسات المنصفة المدعمة للنمو لخدمة التنمية؟ هذا هو موضوع هذا المبحث.

أولًا: مفهوم الإنصاف:

من بين الأسئلة الأساسية في الإقتصاد السياسي، تلك المتعلقة بكيفة توزيع المكافآت بين الأفراد داخل إقتصاد مجتمع ما.

في هذا الإطار، وفي ميدان علم النفس الإجتماعي، كانت نظرية الإنصاف قد مثلت المقاربة الأساسية لهذا المشكل.

والستر إ. وآخرون (Walster E. et al.)[1]، كانوا قد لخصوا فكر منظري الإنصاف في توزيع المكافأة في إقتراحين:

- الأفراد سيحاولون تعظيم نتائجهم (outcome)، مع نتائج تكون معرفة كمكافآت ناقص التكاليف. غير أنه إذا كان كل شخص طليقًا في محاولاته، فإن كل شخص سيعاني، وهكذا فإنه، عن طريق إيجاد حل وسط فقط، يمكن للمجموعة أن تتفادى النزاع وتعظم المكافأة الجماعية.
- ذلك يؤدي إلى الإقتراح الثاني، الذي مفاده أن الجماعات يمكن لها أن تعظم المكافأة الجماعية، عن طريق تطوير أنظمة مقبولة من قسمة منصفة للمكافآت والتكاليف بين

[1] Walster E. Berscheid E., and Walster G.W (1976) «New directions in equity research», in Sik Hung Ng «Equity theory and the allocation of rewards between groups», European Journal of Social Psychology, Vol. 11, p. 439. (1981).

الأعضاء. فالعلاقة المنصفة بين الشخص (أ) والشخص (ب) تكون موجودة عندما ينظر لهما كمستلمين لنتائج (outcome) نسبية متساوية من تلك العلاقة[1].

ما يمكن ملاحظته على ذلك الإقتراح الثاني هو النتائج النسبية المتساوية، مما يعني أن الإنصاف هو الشعور بوجود مساواة نسبية.

من بين الأوائل الذين كتبوا في الإنصاف بإعتباره مساواة نسبية يمكن ذكر ج. ستاسي أدامز (J.Stacy Adams) ، الذي كتب حول اللاإنصاف بإعتباره هو الواقع، وعن طريقه (اللاإنصاف) يسهل فهم الإنصاف.

يعرف ج. ستاسي أدامز اللاإنصاف بإستعمال النموذج النظري لصاحبه ل. فستنجر (L.Festinger) لعام 1957(*)، كما يلي:

اللاإنصاف يوجد بالنسبة للشخص في كل مرة تقع نفسيا مدخلات و/ أو نتائج وظيفته المحصل عليها في علاقة عكسية مع ما يدرك أنها مدخلات و/ أو نتاج الآخر[2].

فالمدخلات هي كل العوامل المدركة من طرف الشخص أن لها صلة للحصول على عائد ما على إستثماره الشخصي. مثل هذه العوامل يوجد المجهود، التعليم، السن، الجمال، إلخ. النقطة المهمة هنا هي أن الشخص يدرك هذه العوامل كأشياء ذات القيمة التي يحضرها أو يضعها في علاقة.

وفي المقابل، تتضمن النتائج كل العوامل المدركة من طرف الشخص كعوائد لنفسه، أي العوامل التي لها منفعة أو قيمة بالنسبة إليه.

---

[1] Sik Hung Ng « Equity theory and the allocation of rewards between groups » European Journal of Social Psychology, Vol. 11, p. 439 (1981).

(*) هذا المرجع هو : Festinger L. A theory of cognitive dissonance. Evanston, Ill. : Row, Peterson, 1957

[2] J. Stacy Adams « Toward an understanding of inequity », Journal of Abnormal and Social Psychology 1963, Vol. 67, No. 5, p. 424.

النتائج والمدخلات تشكل نسبة (ratio)، والمدخلات والنتائج الفردية تكون مقدرة (موزونة) حسب أهميتها المدركة في تحديد القيمة النهائية لنسبة المدخل/ النتيجة هذه.

يقوم الشخص بمقارنة نسبة نتيجته/ مدخله بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، مع نسبة شخص آخر أو أشخاص آخرين. والمقارنة التي يقوم بها الشخص ليس عليها أن تكون بالضرورة مع واحد من الأفراد، فقد تكون مع طبقة واسعة من الأفراد المدركة من طرف الشخص أنها ذات العلاقة بالمقارنة.

أما الإنصاف فيحدث، حسب أدامز(Adams) عندما يدرك الشخص أن نسبة (ratio) نتائجه إلى مدخلاته متساوية مع نسبة نتيجة/ مدخل الآخر. وفي المقابل، يحس الشخص باللاإنصاف عندما يدرك بأن نسبته (ratio) غير متساوية مع نسبة الآخر.

اللاإنصاف يمكن أن يحدث سواء كان الشخص في علاقة تبادل مباشر مع الآخر، مثلاً شريكين إثنين، أو عندما يكون كلا من الشخص والآخر مرتبطين بطرف ثالث، والشخص هنا يقارن نفسه بالآخر، مثلاً، موظَّفان مأجوران من طرف رب عمل واحد.[1] فمصدر اللاإنصاف هنا ليس الطرف الثاني، ولكن الطرف الثالث (رب العمل مثلاً) هو الذي لم ينصف في نظر الشخص الذي يشعر باللاإنصاف.

بالرغم من أن أدامز (Adams) غير دقيق إلى حدّ ما في نتائج (عواقب) اللاإنصاف، فإنه يسلم بصحة أن اللاإنصاف يخلق توترًا، وأن هذا التوتر له صفات دافعة تجبر الشخص لخفض اللاإنصاف أو لإزالته.

[1] Stacy Adams, in Robert D.Pritchard « Equity theory : a review and critique », Organizational Behavior and Human Performance 4, pp. 176-177 (1969).

بالإضافة إلى ذلك، فإن قوة الدفع تلك تكون متناسبة مع ضخامة اللاإنصاف. هكذا، فإن قوة الميول السلوكية لخفض اللاإنصاف تكون محددة بكمية الفرق بين النسبتين (ratio)[1].

لكن، ليس من السهل دائما تحديد، مسبقًا، إذا كان مظهر خصوصي لعلاقة التبادل سيكون مدركا كمدخل (input) أم كنتيجة (outcome). فعلى سبيل المثال، قد تبدو مسؤولية كبيرة على وظيفة في نظر شخص كنتيجة (outcome)، لأنها مهمة لعمليات المنظمة ورؤسائه يثقون في حكمه. غير أنه بالنسبة لشخص آخر، فالمسؤولية هي مدخل (input) من حيث أنه يتوجب عليه أن يحمل العمل معه إلى البيت في الليل، وأن يتحمل بصبر عبء أي شيء يسير في الإتجاه الخطأ[2].

الصعوبة الأخرى مع المدخلات والنتائج (outcome)، التي يشير إليها أدامز (Adams) في صياغة نظريته لعام 1963، هي التناسب (المقارنة) الذي يدركه الشخص بين المدخلات والنتائج. بموضوعية، يمكن للسن والتجربة (الخبرة) أن تتم مقارنتهما بشدة، ولكن هل الشخص يراهما مدخلات منفصلة؟

على نحو مماثل، المركز والعلاوات الإضافية يمكن أن تتم مقارنتهما، ولكن يتم إدراكهما على أنهما منفصلان.

بالإضافة إلى ذلك، هل سيكون من غير الممكن للشخص أن يدبر بطريقة إدراكية تلك التناسبات (المقارنات) لخفض اللاإنصاف؟ هذا ما لم يتضح في نظرية أدامز[3]. أما الواقع فيبين أنه لما تكون التناسبات (المقارنات) غير متساوية فإن الضغط سيتزايد لإسترجاع الإنصاف[4].

[1] Robert D.Pritchard « Equity theory : a review and critique », Organizational Behavior and Human Performance 4, (1969), p. 178.
[2] Ibid., p. 179.
[3] Idem.
[4] Paul D.Sweeney « Distributive justice and pay satisfaction : a field test of an equity theory prediction », Journal of Business and Psychology, Vol. 4, No. 3, Spring 1990, p. 329.

رغم ذلك، ما يهم أيضا في نظرية أدامز (Adams) هو تنبيهه إلى أن كل فرد له تاريخ مختلف في التعلم، ولكن كلما كان تعليمه من الناس، الذين يتقاسمون معه نفس القيم ونفس المعايير الإجتماعية ونفس اللغة ونفس الثقافة، كلما كان إنفعاله النفسي مماثلًا لإنفعالاتهم النفسية فيما يخص ردود الأفعال النفسية، تجاه مجموعة معينة من العلاقات بين المدخل (input) والنتيجة (outcome)[1].

إضافة إلى ذلك التنبيه، يشير بقوة، كارن س. كوك وتوبي ل. بارسل (karen S.Cook and Toby L.Parcel)، بأنه لا يمكن أن يكون هناك أبعاد متعددة للتقييم أو أسس شرعية للتخصيص فقط، ولكن يمكن أن يكون هناك أيضا نتائج (outcome) متعددة (مثل السلع، الخدمات، الحقوق، الإمتيازات الحصرية، الإلتزامات، والمسؤوليات، إلخ.) لأن تكون موزعة. فمختلف أنواع النتائج (outcome) يمكن أن تتطلب قواعد (rule) توزيع مختلفة تمامًا، أو معايير إنصاف مختلفة تمامًا[2].

ليس ذلك فقط، فمفهوم الإنصاف يختلف من مجتمع إلى آخر. لكن بينما تلقت نظرية الإنصاف إهتمامًا مهمًا من البحوث في الولايات المتحدة، فإنها عرفت دراسات قليلة نسبيًا فيما يخص منفعتها في السياقات غير سياق الولايات المتحدة. فمثلاً، يشير عدد من الدراسات إلى أن الأفراد في البلدان غير الولايات المتحدة، هم في الغالب يركزون على الحاجة والمساواة، أكثر من تركيزهم على الإنصاف عند توزيع المكافآت أو تخصيص الموارد (مثلًا، شن س.س.Chen C.C.-1995، دويتش م. Deutsch M.-1975، جرجن د.ج وآخرون Gergen et al -1980)[3].

[1] Stacy Adams, ibid., p. 425.
[2] Karen S. Cook and Toby L.Parcel « Equity theory : directions for future research », Sociological Inquiry 47 (2),1975, p. 81.
[3] Mark C.Bolino and William H.Turnley « Old faces, new places : equity theory in cross-cultural contexts », Journal of Organizational Behavior, J.Organiz. Behav. 29, 2008, p. 32.

إضافة إلى ذلك، أشارت دراسات سابقة إلى أن الناس من مختلف الثقافات، يختلفون في مستويات إحساسهم بالإنصاف (أو باللانصاف)[1].

لكن، مهما كانت الظروف، الثقافية والإقتصادية والإجتماعية والتاريخية وحتى العلمية، فإن الأفراد سواء إعتبروا الطبيعة البشرية أساسًا كخير أو كشر، أو كمزج من الخير والشر، فإنه من المحتمل أن يؤثر هذا على تفضيلاتهم للإنصاف[2]، أي على تفضيلهم لحالة غير منصفة أو تسامحهم مع حالة غير منصفة[3].

فحسب كلوكهون ف. ر. (Kluckhohn F.R) وستروديبك ف. ل (Strodtbeck F.L)(1961) ، فإن الموظّفين (العمال) من الثقافات التي ترى الطبيعة البشرية أساسا كشر وأنها لا تتغير، يعتقدون أن الناس لا يمكن الوثوق فيهم. فإلى الدرجة التي يصدق عندها العاملون أن أولئك الذين يديرون المكافآت (الأجور مثلاً) سيحتالون عليهم، فإنهم (العاملون) من المتوقع أن يكونوا أقل تسامح في الحالات التي يدركون فيها أنهم كوفئوا بأقل مما يستحقون[4].

في مقابل ذلك، إذا كان العاملون يميلون إلى التصديق أن الناس الذين يديرون المكافآت هم من أهل الخير والكرم، فإنه من المحتمل أكثر أنهم سيكونوا (العمال) متساهلين في الحالات أين يدركون أنهم كوفئوا بأقل مما يستحقون.

أخيرًا، أولئك الذين يعتقدون أن الطبيعة البشرية هي مزج بين الخير والشر، وأن الطبيعة البشرية هي شيء يمكن أن يتغير (مثلا، الناس قابلون للإفساد أو للتحسين)، فإنه من المتوقع أكثر أن يكونوا حساسين للإنصاف أكثر[5].

[1] Ibid, p.39.
[2] Idem.
[3] Ibid., p.38.
[4] Ibid., p.39.
[5] Idem.

الأهم في الأمر، هو عندما يدرك الناس أنهم بصدد مواجهة معاملة غير منصفة. هنا تشير الدراسات السابقة إلى أن الناس يسترجعون الإنصاف بواحدة من الطريقتين الآتيتين[1]:

الأفراد يمكن لهم أن يصلحوا الإنصاف الراهن بتبديل مدخلاتهم و/ أو نتائجهم (outcome) بطريقة ملائمة، أو أنه يمكن لهم أن يصلحوا الإنصاف النفسي بتغيير نظرتهم للحالة (أي بإقناع أنفسهم أن الحالة هي، في الواقع، منصفة)[2]، إنهم يستسلموا إلى الأمر الواقع.

لكن، ما يلاحظ على أفكار الكتاب السابق ذكرهم، أنهم أهملوا ما هو واقعي وإعتمدوا بدلا من هذا على ما هو غير واقعي. فالكلام في الإنصاف بناء على المقارنة بالمساواة غير الواقعية، مهما كان مستوى ونطاق ونوع الأطراف التي يقارن بها الشخص نفسه، لن تبين إن كانت حالة تبادلية ما منصفة أم لا.

فإذا كان أجر شخص ما منصفا بالمقارنة مع أجور زملائه في العمل، فقد لا يتضح الأجر أو الدخل، إن كان منصفا بالمقارنة مع عاملين آخرين، في منظمة أخرى تمارس نفس النشاط في بلد واحد وفي وقت واحد. وهذا لعدة أسباب، منها مثلًا إستفادة المنظمة الأخرى من آثار إيجابية خارجية لموقعها الجغرافي، أو لكفاءة عمالها الناتج عن لا مساواة بدئية كانت قد حدثت منذ الطفولة في التعليم والتوجيه، أو قربهم من أماكن التعليم، أو من مكان العمل فيما بعد.

كما أن المكافأة أو الأجر بالتدقيق، كان يجب ربطه بالأسعار الجارية وبالتكاليف. فإذا كان أمر ربط الأجر بالأسعار الجارية لا يتطلب الكثير من الجهد، فإن ربطه بتكلفة العمل، وبالتالي بالأداء والإدخار، يتطلب بعض التوضيح فيما يخص البلدان في طريق التنمية.

[1] Ibid., P.40.
[2] Idem.

يقصد بتكلفة العمل، هنا، النفقات اليومية على تنقل العاملين إلى مكان عملهم مع الجهد الجسمي المبذول أثناء التنقل.

من المعروف أن البلدان في طريق التنمية، كالجزائر مثلاً، تعرف تشتتا كبيرا في توزيع السكان بين المدن والأرياف، ومن المعروف أيضا أن المنتجين للسلع والخدمات معظمهم يتمركز في المدن، أما المزارع فتتمركز في الأرياف.

كما أنه من المعروف أيضا أن التعليم والصحة حق للجميع، كما هو الشأن لحق العمل. لكن كل ذلك يتطلب التنقل بكلفة نقدية وجهد ووقت منفق.

فإذا كانت التكلفة النقدية للوصول إلى مقر العمل (مصنع مثلاً)، بالنسبة للذي يبعد عن المصنع بمسافة 10 كيلومترات، هي 50 دج و 80 حريرة لمدة ساعة واحدة، فإن العامل الذي يبعد عن مقر العمل بمسافة 20 كيلومتر لابد له من إنفاق 100 دج و160 حريرة و2 ساعة للوصول. هذا، مع افتراض نفس نوعية الطرقات ووسائل النقل ونفس الأحوال الجوية والأمنية.

الآن، بافتراض أن العامل (أ)، الذي يبعد عن مقر العمل بـ 10 كيلومترات، وزميله(**ب**)، الذي يبعد 20 كيلومتر، لهما نفس الأجر الشهري، وليكن 40000 دج، لكلاهما 3 أطفال، نفس الأقدمية، نفس المهارة، ونفس الولاء، فما هي القيمة النقدية للوقت المنفق أثناء التنقل، وقيمة الحريرات الضرورية للأداء، وما هي قيمة الأجر المتبقي لكلاهما ، حتى يمكن الحكم على إنصاف و لا إنصاف الأجر المتساوي ذلك (40000 دج) ؟

1) قيمة تكلفة النقل مع إفتراض 22 يوم عمل في الشهر، ومرة واحدة (ذهاب) في اليوم:
   - بالنسبة للحالة (أ): 50×1×22= 1100 دج.
   - بالنسبة للحالة (ب): 50×2×22= 2200 دج.
2) قيمة الحريرات اللازمة أثناء التنقل خلال 22 يوم: بإعتبار أن قيمة الساعة الواحدة من الأجر الشهري هي: 55,55 دج، وهي قيمة 80 حريرة لكل ساعة جهد (التنقل):
   - بالنسبة للحالة (أ): 22×1×55,55= 1222,1 دج.

- بالنسبة للحالة (ب): 22×2×55,55= 2444,2 دج.

3) بإفتراض أنه خلال ساعة واحدة يمكن القيام بنشاطات موازية قيمة عائدها في كل مرة هو 55,55 دج، أو يمكن إستغلالها للراحة وإقتصاد الحريرات الضرورية للأداء في العمل الرسمي، فتكلفة الوقت تكون خلال 22 يوم (مرة) كما يلي:

- بالنسبة للحالة (أ): 22×1×55,55= 1222,1 دج.
- بالنسبة للحالة (ب): 22×2×55,55= 2444,2 دج.

4) مجموع تكاليف النقل والحريرات والوقت خلال 22 مرة هو كمايلي:

- بالنسبة للحالة (أ): 1100+1222,1+1222,1= 3544,2 دج.
- بالنسبة للحالة (ب): 2200+2444,2+2444,2= 7088,4 دج

5) الأجر المتبقي بعد حساب تلك التكاليف هو:

- بالنسبة للحالة (أ): 40000−3544,2= 36455,8 دج.
- بالنسبة للحالة (ب): 40000−7088,4= 32911,6 دج.

6) الفرق بين الأجرين المتساويين في الشهر هو:

36455,8− 32911,6= 3544,2 دج.

في هذه الحالة، لا يمكن للعامل (ب) عن طريق المقارنة أن يشعر باللاإنصاف لأن الأجر بينه وبين زميله في الحالة (أ) هو نفسه (40000 دج). وعليه، فإنه سيلقي اللوم على نفسه، لأنه لم يغير مقر سكنه بالقرب من المصنع من قبل، أو أنه يلقي اللوم على أبويه أو أجداده وليس على زميله ولا على رب العمل. ولكن مهما يكن، فهذا هو سبب النزوح الريفي في كل البلدان في طريق التنمية، وما يتسبب هذا في إضعاف القطاع الزراعي، وبالتالي الاقتصاد الوطني.

أما أثر ذلك على الأداء، فسيبدو أن الحالة (أ) أكثر أداء من الحالة (ب) بسبب العياء. وبالتالي، سيتحصل العامل (أ) على مردودية أعلى بمكافأة أعلى من مردودية ومكافأة العامل

(ب)، فيزيد الفرق في الدخل. إضافة إلى أن صحة الحالة (ب) ستتدهور بأسرع من تدهور صحة الحالة (أ) على المدى الطويل، فينخفض آداء الحالة (ب) بالتدريج وينخفض معه الدخل، أو أن يتم توقيفه عن العمل قبل التقاعد بمدة قد تكون طويلة، فيحال إلى البطالة.

أما على مستوى الإدخار الفردي، فبإفتراض أن الحالة (أ) والحالة (ب) لهما نفس مفهوم للحياة ونفس كمية ونوعية الإستهلاك ونفس الحالة العائلية، فإنه من الواضح تمامًا أن الحالة (أ) تدخر 3544,2 في الشهر، بينما يكون إدخار الحالة (ب) صفر.

لكن، ما هو أهم على المدى الطويل، هو أثر اللاإنصاف ذلك على الأجيال الصاعدة من الأبناء. فإذا تم إفتراض توزيع نوعية تعليم واحدة على المستوى الوطني (نوعية المدرسين ونوعية المدارس والوسائل التعليمية الأخر)، فإنه من الواضح أن إختلاف دخل الوالدين يؤدي إلى إختلاف في التحصيل العلمي وفي تكوين شخصية التلاميذ، وسيبدو أن التلاميذ الأقرب إلى المدارس، والأحسن في مستويات المعيشة بسبب الادخارات الشهرية للوالدين، أنهم أكثر تفوق من التلاميذ الأبعد، وهنا لا يمكن تحقيق أو استرجاع مساواة الفرص.

الأهم من ذلك كله على مستوى وطني، هو العدد الكبير من المواطنين العاملين منهم وغير العاملين، الذين يشعرون في مثل تلك الحالات بالاّإنصاف البدئي، مع الآثار السلبية، نتيجة لذلك على الأداء النوعي والكمي الإجمالي في العمل (نقص الانضباط والإتقان والإبداع مثلاً).

ذلك يتوافق مع اللامساوات الأفقية، حسب فرانسيس ستيوات (Frances Stewart) والتي يمكن أن تكون بسبب توزيع غير متساو للسلع العمومية، مثلا بين المناطق، التي إن استمرت أو تزايدت فإنها لا تنتج المعاناة للأفراد فقط، ولكن المجتمع سيعاني أيضا[1].

[1] Frances Stewart «Horizontal inequalities : neglected dimension of development», in Anthony B. Atkinson et al. , Wider perspectives on global development. Palgrave Macmillan, New York, 2005, pp. 103- 104.

لذلك، فحتى وإن وجد هؤلاء حيلة لأنفسهم، ليروا أن ذلك هو أمر منصف وأنه من طبيعة الأشياء، فالإنتاجية الإجمالية، لكل الجهاز الإنتاجي الوطني، لا يجب أن تنتظر شعور الناس بالإنصاف أو بالاّإنصاف. فالحكومة، نظرًا لإختلالات السوق الأكيدة، عليها أن تعتمد سياسات إعادات توزيع مستمرة، وفق المعنى الأدق للإنصاف كسياسات وقائية مبررة اقتصاديا.

فالمعنى الأقدم والأدق للإنصاف هو المشتق من فقه القانون (Jurisprudence)، الذي يعرف الإنصاف كإشارة إلى تموينات لإكمال أو لتصحيح نتائج (outcome) القانون، لأنه من المعترف به منذ القدم أن التنفيذ الصارم للقانون، غالبا ما تترتب عليه نتائج معاكسة لروح القانون ولقصد المجتمع، وهو ما يسبب الحاجة إلى تعديلات على النتيجة (outcome)[1] عن طريق إعادات توزيع من طرف الحكومة.

الاقتصاديون السياسيون ساهموا في رسم خطوط عريضة مختصرة، أي غير مفصلة، لثلاثة أصناف من النظريات التفسيرية للدولة بناء على السلع العمومية، التنسيق، والاستقرار التطوري. الصنف المعروف أكثر من بين تلك الأصناف والأكثر تفصيل هي النظريات التي تبنى على السلع العمومية. هذا ربما بسبب كون نظرية السلع العمومية قد تم فهمها نسبيا في شكلها الخام من جهة، ومن جهة أخرى، ربما لأن نظرية السلع العمومية يبدو أنها تعطى تفسيرا وتبريرا للدولة[2].

لكن، في إطار سيادة الاعتقاد في فتراض العقلانية، التي تقول أن الأفراد هم أحسن من يعرف التصرفات التي يجب أن يتخدونها لدفع مصالحهم إلى الأمام[3]، فإن نظرية السلع العمومية لن

1 Charles M.A.Clark «Promoting economic equity : the basic income approach», in Marc R.Tool and Paul Dale Bush (eds.), Institutional analysis and economic policy. Springer Science + Business Media, LLC, New York, 2003, p.134.
2 Russel Hardin, «Economic theory of the state» in Dennis c. Mueller (ed), Perspectives on public choise- a handbook. Cambridge University Press, USA, 1997, p.21.
3 Dennis C. Mueller « Constitutional public choice» in in Dennis C. Mueller (ed.), Perspectives on on public choise- a handbook. Cambridge University press, USA, 1997, p. 132.

تُمَكن من توزيع منصف للسلع العمومية، أو أنها في أحسن الأحوال ستعطل عملية التوزيع لتزيد تكلفتها على من هم أقل انتفاعا داخل المجتمع، خاصة أن العقلانية محدودة.

إعادات التوزيع، تلك، التي تعد واحدة من أهم وظائف الحكومات الحديثة، وواحدة من أهم مبررات تشكيل تلك الحكومات[1]، تقوم بها الحكومة، أو يجب أن تقوم بها الحكومات، ليس حبًا في الناس الفقراء أو في أنصارها، ولكن حبًا في الإقتصاد الوطني، ولتمكين جميع السكان من المشاركة في الإنتاج (عن طريق تحسن الصحة والغذاء والتعليم والمسكن) وتحسين الأداء الفردي والجماعي، ولطمأنة السكان للتفرغ إلى الإنتاج والإتقان والإبتكار، ومن هنا يستفيد جميع السكان.

فلتفسير دور الحكومة في الاقتصاد إما على المستوى المعياري أو الوضعي (الواقعي)، فإن الاقتصاديين عليهم أن يأخذوا في الحسبان التشكيل السياسي (political constitution)، ولهذا السبب يجب إدماج السياسة والاقتصاد في نظرية موحدة للتصرف الجماعي.[2]

ولذلك، لا يجب على الحكومة النظر إلى الإنصاف بناء على شعور الناس فقط، ولكن بناء على كونه ضرورة للنمو الإقتصادي أيضًا.

فالتنمية، بإعتبارها كمدعمة لإستمرار النمو، تتطلب نظامًا مؤسساتيًا منصفًا كشرط مسبق وحاسم للتعاون والنمو، وعلى الحكومة أن تدعم، أو تخلق المؤسسات المتوافقة مع مجتمع متعاون.

حالة التسيير الذاتي هي حالة نموذجية، كانت قد ظهرت في الجزائر من سنة 1962 إلى غاية 1963 فقط. ولكنها كانت المثال الأوضح في التاريخ الحديث الذي يبين، بكل وضوح، الدور القوي الذي يلعبه الإنصاف في تحقيق الإنتاج والانتاجية، وبالتالي في خلق

[1] Gordon Tullok, Economics of income redistridution. Springer Science + Business Media, B.V., USA, 1983, p.1.
2 Anthony Downs , An economic theory of democracy. Harper and Row Publishers, USA, 1957, p. 279.

النمو الإقتصادي السريع، في غياب ضبط حكومي وفي غياب اقتصاد سوق حرة في نفس الوقت.

تبين حالة التسيير الذاتي، عند إنهائه، دور اللاإنصاف في تبعثر الجهود الجماعية والفردية، وإنتشار التحايل والتظاهر بالجدية والإلتزام في العمل، وفي دفع الأجور، الشيء الذي يفكك الجهاز الإنتاجي، ويضعف الأداء، ويخلق الإمتناع عن الإجتهاد والإبتكار. وهو ما يؤثر مباشرة على تدهور الإنتاج والإنتاجية، إن لم يكن كميًا فإن تدهورهما نوعيًا هو أكيد. وهذا ما يضعف القدرة التنافسية لأي إقتصاد بلد ما، وبالتالي يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي.

فالإنتاج الطوعي مع التسيير الذاتي تزايد، لأن العمال والفلاحين هم الذين كانوا ينصفون أنفسهم بأنفسهم. أما الإنتاج بعد ظهور مراسيم مارس[1] 1963، فقد أصبح لا يتم إلا بمهماز القوانين المسيرة للقطاع الفلاحي والصناعي. ذلك لأن تلك المراسيم التي أنهت التسيير الذاتي، فهمها العمال والفلاحون أنها لا تضمن الإنصاف.

المثال التوضيحي الآخر يأتي من الجزائر أيضا، فيما يخص توزيع الموارد بين المناطق.

الجميع يعلم، بما فيه الأجانب، أن استقلال الجزائر تم تحقيقه من طرف الشعب الجزائري. هذا ما تقوله كتب التاريخ. معنى هذا بلغة اقتصادية، أن الجزائر ملكية للشعب الجزائري، وأن هذا لا ينطبق على البلدان الأخرى، بما أن الشعب الجزائري هو الوحيد الذي قام بثورة مسلحة لاسترجاع ملكيته، وسيادته على كامل حدود الجزائر المعروفة إلى الآن لدى الجميع.

السؤال الجواب الأول هو: هل من المنصف اعتماد التنمية المحلية، أي التنمية من الأسفل فجأة، بدل التنمية من الأعلى، كما كان الحال مند 1962، سنة استقلال الجزائر كدولة؟

[1] Tahar Benhouria, L'économie de l'Algerie. François Maspéro, Paris, 1980, p.34.

أما السؤال الثاني: هل من المنصف اقتطاع أموال من بلديات غنية لصالح بلديات أخرى فقيرة؟

والسؤال الثالث هو: هل يشعر سكان البلديات الفقيرة تلك بالإنصاف عند سماعهم مطالبات لتوسيع نطاق اللامركزية؟

ثم السؤال الرابع هو هل فقر أكثرية البلديات هو بسبب عجز سكانها، أم أن غنى بعض البلديات هو بفضل اجتهاد سكانها؟

أما السؤال الخامس فهو: هل تقدر البلديات الفقيرة على تحقيق نموها المحلي في إطار مجتمع تنافسي مع البلديات الأخرى، أم أنها يمكن أن تحقق ذلك في إطار مجتمع تعاوني؟

تلك الأسئلة هي واقعية في جميع البلدان، ولكنها تمثل معضلة أخلاقية واقتصادية في الجزائر، بسبب كونها شعبية أيضا.

من ذلك، تأتي فكرة التنمية كإنصاف، لأنها تغطي التنمية التي يمكن أن تُرى كعملية توسيع الحريات (Freedom) الحقيقية التي يتمتع بها الناس[1]. وهذا لسبب بسيط ،أن الحريات تلك، والتي يتمتع بها الناس، حسب أمرتيا صن (A. Sen)، لا تخص في الواقع كل الناس. فالكثير من الحريات(Freedom) التي يتمتع بها مثلا سكان البلدان الغربية، وبعض سكان بلدان الخليج العربي مثلاً، لم يحدث وأن تمتع بها سكان الكثير من البلدان في طريق التنمية أو الفقيرة. هذا إذا تم الإتفاق على أن كل سكان البلدان الغربية، مثلا، قد تمتعوا أو يتمتعون بالحرية (Freedom) الحقيقية لكل الناس.

القول بالحرية (Freedom) لكل الناس يتطلب وجود عدالة توزيع منصفة، لفائدة كل الناس، من طرف حكومة تضمن إنتاج تلقائي لمؤسسات منصفة كمؤسسات التسيير الذاتي، حيث من الواضح بالتالي أن تكون هذه الحكومة ديمقراطية مهما كان شكلها.

فكيف يجب أن تكون هذه الديمقراطية، وما هو الدور الإيجابي للمؤسسات على النمو الاقتصادي والتنمية، إذا كانت مؤسسات منصفة؟

[1] Amarty Sen, Development as freedom. Op.cit; p.3.

ثانيًا: مؤسسات الإنصاف والنمو:

مبرر هذا العنوان ينبع من كون المؤسسات التي قد تؤدي إلى تحقيق النمو السريع والمستديم، هي المؤسسات التي تنشأ من الإنصاف النابع من ظروف المجتمع الواحد والذي قد تسبب فيه حكومة ديمقراطية فقط .

من أجل البرهنة على ذلك، يمكن أخد تجربة بلدان شرق آسيا التي أثرت فيها المؤسسات حسب بعض الكتاب. لكن، سيتم أثناء ذلك إضافة فكرة الإنصاف، بإعتباره سبب المؤسسات الداعمة للنمو. هذه القناعة تأكدت بعد قراءة مقال مفاده أن عدة أماكن من العالم في طريق التنمية ظهر فيها خطأ إفتراض التسوية بين الفعالية والإنصاف، وحيث يجادل فيه بأن اللافعالية في البلدان في طريق التنمية سببها الجزئي هو عدم الإنصاف. فالنفقات الإجتماعية الأكثر إنصافًا، حسب ذلك المقال، يمكن أن تكون فعالة أيضا (في تعظيم العوائد الإجتماعية على التعليم مثلاً)[1]. فماهي المؤسسات وكيف تتطور وما هي أهميتها في الاقتصاد؟

1- تعريف المؤسسات:

يقر دوجلاس س. نورث (Douglass C. North)، بأن علماء الإقتصاد كانوا متأخرين في إدماج المؤسسات في نماذجهم النظرية، وكذلك كان العلماء في باقي العلوم الإجتماعية[2]. وقد يرجع سبب عدم إهتمام هؤلاء بالمؤسسات إلى نفس السبب الذي حتم على الإقتصاديين الإهتمام باللاّمساواة، ثم بالمساواة، متأخرين دون الإهتمام بالإنصاف بذلاً من ذلك.

أو ربما يكون سبب عدم اهتمام هؤلاء بالانصاف، في الوقت اللازم وبالكيفية والكمية اللازمتين، لكون الانصاف، مثله مثل الفضائل الأخرى، مفهوم غامض وغير دقيق، عكس

[1] Nancy Birdsall and Estelle James «Efficieney and equity in social spending : how and why governments misbehave», The World Bank, Mai 1990, p.1.
[2] Douglass C. North, Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge University Press, USA, 1990, p.12.

قواعد العدالة، مثلا، التي هي، حسب آدم سميث (A.Smith)، القواعد الأخلاقية الوحيدة الدقيقة والمتقنة، والتي يمكن مقارنتها بقواعد اللغة (grammar)[1].

المؤسسات، حسب دوجلاس نورث، هي قواعد اللعبة في المجتمع، أو أنها القيود المبتكرة بشريًا والتي تشكل التفاعل الإنساني[2]، وهذه القيود التي يبتكرها الإنسان هي التي تنظم التفاعل الإجتماعي والسياسي والإقتصادي[3].

بعد دوجلاس نورث، عرفها و.ر. جارسايد (W.R. Garside) بأنها (المؤسسات) الطرق التي يتم إنشاؤها وقبولها في الحصول على الأشياء التي يتم إنتاجها في المجتمع، وتضم مجموعة المعايير والقواعد والإجراءات التي تحدد الممارسة الإجتماعية وتؤثر على التفاعلات[4].غير أن القواعد لا تحل كل المشاكل، إنها فقط تبسط (تسهل) الحياة [5]، ولأطول مدة إذا كانت منصفة، أو إذا كانت قواعد جيدة.

وأخير، فالمؤسسات، حسب كنث ج. أرو (Kenneth J. Arrow)، هي شكل من رأس المال[6]. لكن ماهي طبيعة رأس المال ذلك؟

قد تكون طبيعة رأس المال ذلك اجتماعية. فعلى سبيل المثال، يستعمل روبرت بوتنام (Robert Putnam) مفهوم رأس المال الاجتماعي، ويقصد به الصفات المميزة للتنظيم

[1] Adam Smith, ibid .,p.232.
[2] Douglas c. North, op.cit., p . 3.
[3] Douglass C. North, «Institutions», The Journal of Economic Perspectives, Vol.5, No.1. (Winter, 1991), p.97.
[4] W.R. Garside «Economic growth and development : an institutional perspective», in W.R. Garside, Institutions and market economics : the political economy of growth and development. Palgrave Macmillan, New York, 2007, p.2.
[5] Elizabeth Colson.1974.Tradition and contract : the problem of order.In Douglass C.North , institutions, institutional change and economic performance.Cambridge University Press.USA.1990.p.37.
[6] Kenneth J. Arrow «The place of institutions in the economy : a theoritical perspective», in Yujiro Hayami and Masahiko Aoki (eds.), The institutional foundations of East Asian economic development. Palgrave Macmillan, New York, 1998, p.39.

الاجتماعي، مثل الثقة، المعايير والشبكات، التي يمكن أن تحسن فعالية المجتمع، عن طريق تسهيل التصرفات المُرتبة (المُنسقة) [1].

طريقة الترتيب تلك، يقترحها ريتشارد .ر. نلسون (Richard R. Nelson) لكي يسميها التكنولوجيا الاجتماعية. ثم يقترح بأن التكنولوجيا الاجتماعية هي ما يدور في ذهن عدة دارسين، لما يستعملون كلمة "المؤسسات"[2]. فتقسيم العمل، مثلاً، يحتاج إلى طريقة ترتب وتنسق بها الأجزاء الفرعية للعمل الواحد، في إنتاج سيارة مثلاً، وهذا في سبيل منفعة متبادلة للذين يشاركون في إنتاجها.

التكنولوجيا الاجتماعية يمكن أن ينظر لها، أيضا، كطريقة حكم أو طريقة إدارة (governance). وفي لغة تكاليف التعاملات المستعملة في الأدبيات المؤسسية، فإن التكنولوجيا الاجتماعية توفر طرق تعامل بأقل تكلفة، للحصول على شيء مقبول (اجتماعيا)[3].

من جهة أخرى، وبدلاً من استعمال كلمة مؤسسات، أو رأس المال الاجتماعي، يفضل، مثلاً، كل من ر. إ. هول (Robert E .Hall) و ش . جونز (Charles Jones) استعمال عبارة البنية التحتية الاجتماعية، والتي تعني، حسبهما، المؤسسات والسياسات الحكومية التي تحدد البيئة الاقتصادية التي بداخلها يركم الأفراد المهارات، والمنشآت تركم رأس المال وتنتج مخرجات. وهنا تلعب المؤسسات الاجتماعية دور حماية مخرجات الوحدات الإنتاجية الفردية

[1] Robert H. Putnam « Making democracy work : civic traditions in modern Italy». In Paul F. Whiteley «Economic growth and social capital», Political Studies : 2000 Vol. 48, 443- 466, Black Publishers, USA, 1993, p. 447.

[2] Richard R. Nelson « Bringing institutions into evolutionary growth theory » in Valpy FitzGerald (ed.) Social institutions and economic development. Kluwer Academic Publishers, New York, 2003, p. 14 .

[3] Idem.

من تغيير مجراها اللازم. فالمؤسسات الاجتماعية هي مكون جوهري، للبنية التحتية الاجتماعية الموافقة للمستويات المرتفعة للمخرجات للفرد الواحد[1].

من بين المفاهيم التي تختلط بمفهوم المؤسسات، يوجد أيضاً مفهوم "بيئة الاستثمار" وهو مرتبط ارتباطا وثيقاً بما يطلق عليه بعض الكتاب، مثل د. أسيموجلو (Daron Acemoglu)، اسم المؤسسات ذات النوعية العالية[2].

لكن، كل تلك المفاهيم (رأس المال الاجتماعي، التكنولوجيا الاجتماعية والبنية التحتية الاجتماعية) تلتقي في كونها كلها تتقاسم نفس المقدمة المنطقية، بأن التصرف والتفاعل البشري يمكن أن يفهم على أنه نتيجة العادات المقتسمة (المشتركة) في التصرف والتفكير[3].

كما أن ذلك التنوع لا يتناقض مع تعريف د. نورث للمؤسسات، بل يكمله. فالكل، في الحقيقة، بصدد الكلام عن شيء واحد يمكن تسميته الكيمياء الاجتماعية.

2- تطور المؤسسات:

من المعقول القول، أن كل مؤسسة هي من اختراع شخص واحد داخل المجتمع الواحد، أو حتى من خارج المجتمع المدروس، عن طريق وسائل الإعلام والاتصال، أو عن طريق الأسفار. وبالتالي، فإن هذا الشخص المخترع هو شخص مؤثر، سواء عن طريق قوة إقناعية، أو بقوة ماله، أو عن طريق شهرة ما يتمتع بها.

انطلاق فكرة ذلك الشخص إلى أشخاص آخرين، واعتناقها من طرفهم، هو الشيء الذي يجعل تلك الفكرة مؤسسة. فهي كظله الممتد منه إلى الآخرين[4].

---

[1] Robert E.Hall and Charles Jones (1999) « Why do some countries produce so much more output per worker », in Ernesto Zedillo (ed.), The Future of glabalization : explorations in light of recent turbulence. Routledge, New York, 2008, p.85.

[2] David Dollar et al., « Investment Climate and international integration in Asian Developing Countries », in light of recent turbulence. Routledge, New York, 2008, p. 85 .

[3] Richard R. Nelson, ibid., p. 11.

[4] R.W. Emerson (1946) « Self reliance », in Yujiro Hayami and Masahiko Aoki (eds.), The institutional Foundations of East Asian development. Palgrave Macmillan, New York, 1998, p.44.

القول بأن المؤسسة هي الظل الممتد من الشخص المنبع، إلى عدد غير محدد من الأشخاص الآخرين داخل المجتمع الواحد، ولمدة غير محددة، يعني أن الذين اعتنقوها وجدوا فيها فائدة ما، دون أن يعرفوا بالضرورة مصدرها.

أما امتداد واستقرار تلك المؤسسة، فيدل على أنها خلقت توقعات مستقرة بشكل معقول[1].

غير أنه، مادامت المؤسسات لا يتم خلقها بالضرورة لمصلحة المجتمع كله، لأنه يتم خلقها في الغالب لخدمة مصالح أصحاب قوة تفاوضية لتصميم قواعد جديدة، وبما أن ذلك يكون، في الغالب، في إطار مجتمع تنافسي، فإن بقاؤها أو زوالها مرتبط بقدرتها على خلق توقعات مستقرة بنوعية التفاعل، بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في المجتمع الواحد، وكذلك بين المجتمع الواحد والمجتمعات الأخرى.

التفاعل، بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، يتم عن طريق علاقة سببية، بينهما، تلك العلاقة السببية يمكن أن تكون وفق مبدأ السببية التراكمية (causalité cumulative) لصاحبها تورشتن ب. فبلن (T.B.Veblen)[2]. فحسب هذا الأخير، لا يمكن فهم التطور خارج إطار وجود ميكانيزمات تتقوى ذاتياً.

البداهة التي انطلق منها فبلن (Veblen)، هي أن كل حدث له سبب. السببية هي، في الوقت نفسه، متصاعدة ونازلة، أي من العادات الفردية نحو المؤسسات، ومن المؤسسات إلى العادات الفردية[3].

لكن، ذلك لا يعني أن بعض المؤسسات تستمر في الوجود لمدة قرون كثيرة، مثل عمر النقود الطويل كمؤسسة للتبادل.

[1] Kenneth J. Arrow, idem.
[2] Thorstein Bunde Veblen « Why is economics not an evolutionary Science ? », in Nathalie Lazaric, Les théories économiques évolutionnistes. La Découverte, Paris, 2010, p.11.
[3] Idem.

بناء على ذلك، فبعض التصرفات، أو القرارات، أو العادات، يمكن أن تصبح عادات تفكير وتصرف وتعامل، ومن هنا تتمأسس، أي أنها تترسخ في المجتمع على شكل قواعد لعبة جماعية. كما أن المؤسسات، عن طريق تكييف عادات التفكير وقدرات التصرف الفردية، لها آثار على العادات الفردية[1].

معنى ذلك، أن تطور المؤسسات يحركه استمرار التفاعل بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية. أما نتيجة التفاعل، فتتجسد في ميلاد المؤسسة الجديدة. هذه المؤسسات الجديدة هي تركيب للنوعين من المؤسسات، مثل الكائنات الأخرى، تتكاثر من أجل الحفاظ على بقاء النوع عن طريق الوراثة، التي تحمل خصائص من المؤسسات غير الرسمية وخصائص أخرى من المؤسسة الجديدة تلك، وبعد وقت وظروف اجتماعية ما، ستتفاعل بدورها مع مؤسسة، أو مؤسسات أخرى ، لها نفس الموضوع، لتنتج مؤسسة أو مؤسسات أخرى بديلة لها. وهذا هو معنى السببية التراكمية عند فبلن (Veblen).

القيود (constraint) غير الرسمية، التي لها وزن كبير في البلدان في طريق التنمية، هي متضمنة في العادات والتقاليد والدين، وهذا يعني أنها قيود ثقافية، باعتبار الثقافة أنها "انتقال المعرفة، القيم، وعوامل أخرى تؤثر في السلوك، من جيل إلى الجيل الذي يليه عبر التعليم والمحاكاة"[2].

لكن، إذا كان التفاعل بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية هو محرك تطور المؤسسات، فالسؤال الطبيعي هو: ما هي المؤسسات التي تفرض نفسها على الأخرى، أي التي تؤثر أكثر على الأخرى خلال التفاعل؟

[1] Nathalie Lazaric, Les théories économiques évolutionnistes. La Découverte, Paris, p.11.
[2] R. Boyd and P.J. Richerson. 1985. Culture and the evolutionary process. In Douglass C. North , Institutions,institutional Change and economic performance. Op.cit., p. 37.

قد تكون المؤسسات الأكثر تأثير في التطور المؤسساتي هي المؤسسات الأصلح. لكن صلاحية هذه المؤسسة، أو تلك، تتطلب معرفة لماذا أو لمن هي الأصلح: لصالح الجميع، أم لصالح فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد. كما أن الأمر يتطلب معرفة متى يكون ذلك الأصلح وإلى متى. فقد يرى كل واحد من أفراد المجتمع أنه الأصلح نسبة إلى واقعه و/ أو نسبة لمستقبله الخاص.

غير أنه إذا تم اعتماد مقولة هربرت سبنسر (Herbert Spencer)، والتي هي البقاء للأقدر (survival of the fittest)، حيث أن الأفراد الذين يتكيفون أكثر مع محيطهم (بيئتهم)، هم الذين يكون لهم الحظ الأكبر لأن يتم انتقاءهم (اختيارهم) من طرف هذا المحيط[1]، فإن الأقدر سيكون هو الأقوى، والأقوى هنا، هو الأقوى على التكيف مع محيطه.

وبما أن القوة، أو القدرة، تتطلب إمكانيات عقلية و/ أو مادية، وبما أن الأقلية في كل مجتمع هي التي تتمتع بتلك الإمكانيات أكثر من تمتع الأغلبية بها منذ عصر العبودية على الأقل، فهل هذا يعني قبول، أو احتمال قبول، الأقلية ببقائها بمفردها دون الحاجة إلى الأغلبية؟

من جهة أخرى مقابلة، هل يعني ذلك قبول، أو احتمال قبول، بقاء الأغلبية بمفردها، لأنها أقوى وأقدر عددياً دون الحاجة إلى الأقلية؟

لكن، تلك الأسئلة هي مطروحة على الدوام، فقط في مجتمع تنافسي، وحيث المنظمات تلعب الدور الحاسم في أغلب الأحيان في الحياة الاقتصادية.

أما المجتمع الذي يكون مجتمعاً تعاونيا، فسيطرح فيه سؤال آخر مثل: كيف يمكن ضمان الجميع؟ من هنا تبرز، في هذا المجتمع التعاوني، فكرة الإنصاف الاقتصادي بطريقة عفوية وواضحة لضمان الجميع، ومنه، ينتبه الجميع إلى أهمية إبتكار مؤسسات منصفة.

[1]Herbert Spencer, in Nathalie Lazaric, Les théories économiques évolutionnistes. La Découverte, Paris, 2010, p. 8.

لذلك، فالقول بأن التفاعل بين المؤسسات والمنظمات يشكل إتجاه التغير المؤسساتي[1]، هو قول لا يبين حقيقة أن المنظمات تمثل المجال الخاص (private)، والمؤسسات تمثل المجال العام (public).

فالمنظمات، مقابل العاملين، تمثل المؤسسات الرسمية (التنظيم الرسمي) التي يبتكرها أرباب العمل لتعظيم أرباحهم الخاصة باستمرار. أما العمال، مقابل المنظمات، فيمثلون المؤسسات غير الرسمية (التنظيم غير الرسمي)، وهم أيضا يسعون لتحسين أجورهم الحقيقية باستمرار، خاصة كلما تزايدت أسعار السلع والخدمات.

من خلال ذلك التفاعل، أو ذلك الصراع، بين النوعين من المؤسسات، تظهر قواعد أخرى جديدة. فإما أن يقبل رب عمل بقاعدة أجور محسنة كلما انخفض الأجر الحقيقي، أو أنه يرفض. عند رفضه لذلك، عادة ما يلجأ العمال إلى وسيلة الإضراب وفق القواعد الرسمية، مع أن تاريخ إعلان التهديد بالإضراب هو غير رسمي.

بعد ذلك، قد يلجأ رب العمل ذلك إلى التهديد بعقوبات قانونية مثل الطرد، فردياً أو جماعياً. هنا عادة ما ينتهي مسلسل التفاعل السريع بين الطرفين المتعارضين، الرسمي وغير الرسمي إلى اتفاق، أي إلى قواعد رسمية جديدة. في ظروف العمل، و/ أو وعود بتحسين في الأجور.

أما سبب توقف ذلك المسلسل التفاعلي، فهو، في الواقع، يرجع إلى عدم تكافؤ القوة التفاوضية لدى العمال مع القوة التفاوضية التي هي بحوزة رب العمل. لذلك، يمكن القول أن الطرف الأقوى اقتصادياً هو الذي يؤثر أكثر في تطور المؤسسات الاقتصادية، ومنها على المؤسسات الأخرى في البلد الواحد، وكذلك الشأن في ما بين الدول والمجتمعات.

[1] Douglass C. North, op. cit., p. 7.

وكذلك الشأن أيضا بالنسبة لحكومة دولة باقتصاد سوق، كدولة الولايات المتحدة، التي تسعى الكثير من الحكومات والشعوب لمحاكاتها.

ففي اقتصاد السوق، يجب أن يكون دور الحكومة محدوداً، أي أن يكون تدخل الحكومة في القطاع العام محدوداً. هذه المقاربة الفلسفية لا تسيطر فقط على الفكر الاقتصادي، ولكن أيضا، منذ عهد جون لوك (John Locke)، على الفلسفة السياسية. هي مقاربة فلسفية بحيث أنه تم التعبير عنها بكل وضوح في الدستور الأمريكي (U.S.A) لعام 1789[1]. علماً أن البلدان التي ظهر فيها ما سمي بالربيع العربي، هي البلدان التي كان يسيطر فيها القطاع العام.

مبرر أصحاب تلك الفلسفة يتمثل في فكرة أن مؤسسات القطاع العام هي أيضا، نسبة إلى القطاع الخاص، غير كاملة، وأن هناك تكاليف في استعمالها. كما انه لا يوجد سبب قبلي للاعتقاد بأن تدخل الحكومة في السوق غير الكاملة سيقود بالضرورة إلى نتائج (outcome) أكثر فعالية[2].

من جهة أخرى، وفي حالة إخفاقات مؤسسة السوق المستمرة، فإن أنصار السوق الحرة (أي أنصار القطاع الخاص)، ينقلبون على قناعاتهم الأصلية لينادوا الحكومة لتنقل السوق نحو نتائج (outcome) فعالة[3].

أما السؤال الذي يفرض نفسه، هو حول المصدر الذي منه تأتي الحكومة بالأموال الكافية، لتنقل السوق نحو تلك النتائج الفعالة. الإجابة الوحيدة هي من المال العام (public)، أي من أموال دافعي الضرائب الذين يمثلون الأغلبية. ولكن، رغم ذلك، ليس في ذلك أي مشكل، إذا كان ذلك مرة واحدة في كل عشر سنوات.

[1] Russel S. Sobel « Welfare economics and public finance », in Jurgen G. Backhaus and Richard E. Wagner (eds.), Handbook of public finance. Kluwer Academic Publishers, Boston, 2004, p.19.
[2] Ibid., 20.
[3] Idem.

غير أن السؤال الذي يظهر نفسه مباشرة بعد ذلك السؤال هو: لمصلحة من؟ والمشكل الحقيقي أن الجواب واضح لعامة الناس، أنه لمصلحة أرباب الأسواق الذين يمثلون الأقلية القليلة من مجتمع تقوده السوق الحرة.

معنى ذلك، أن التفاعل بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، هو تفاعل غير عفوي، بحيث أن ذلك التفاعل نتيجته كانت، ولا تزال، لصالح السوق دائما، أي وفق قواعد لعبة تضمن ذلك سلفاً وباستمرار.

ذلك، رغم أن الأغلبية من الأمريكيين يفضلون نتائج غير فعالة، حتى وإن كان هذا يضرهم، على نتائج غير منصفة، كما بينه ج. إ. ستيغلتز (J.E.Stiglitz) في صفحة سابقة من هذا الموضوع. ومع ذلك، لم تتمكن الأغلبية تلك من تغيير قواعد اللعبة (المؤسسات) الاقتصادية السائدة، في الولايات المتحدة الأمريكية، منذ أكثر من قرنين.

تبعاً لذلك، قد يطرح السؤال نفسه حول سبب التفوق الأمريكي اقتصاديا، سياسيا ودبلوماسيا وغيرها، رغم حالة اللاإنصاف الواضحة في هذا البلد. أما الإجابة الكافية، فتكمن في تاريخ الولايات المتحدة العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي، وعلاقتها بالحكومات الأخرى والشعوب الأخرى، وفي نظامها المالي خاصة منذ سنوات 1930، وبداية نهاية الحرب العالمية الثانية.

فليس من المعقول فهم وتفهّم وجود اقتصاد وطني مع مؤسسات غير منصفة، دون فهم لتاريخ البلد محل الدراسة.

فماضي وحاضر ومستقبل النمو الاقتصادي، ليس هو مجرد عمل تطوير وتفضيلات. إنه عملية معقدة، والتي يلعب فيها تنظيم المجتمع دورا مهما. غير أن تنظيم المجتمع في حد ذاته، يعكس العمليات التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية[1] للبلد الواحد، وللبلد الواحد في علاقاته بالبلدان الأخرى.

[1] Avner Greif « Cultural beliefs and the organization of society », in Michael Woolcock « Social capital and economic development : Toward a theoritical synthesis and policy framework », Theory and Society 27 : 151- 208, Kluwer Academic Publishers, Netherlands, 1998, p. 187.

3- أهمية المؤسسات في الاقتصاد:

من فوائد المؤسسات أنها تخفض من تكاليف التفاعل البشري بالمقارنة مع عالم بدون مؤسسات. وإذا كان من السهل فهم المؤسسات الرسمية، لأنها عادة ما تكون مكتوبة ومحفوظة من طرف الكثير، مثل الدساتير ومجموع القوانين الموجودة في بلد من البلدان، فإن المؤسسات غير الرسمية، أي قواعد اللعبة غير الرسمية، هي مهمة في حد ذاتها (وليست مجرد مكملات للقواعد أو المؤسسات الرسمية)، يمكن ملاحظتها من واقع أن نفس القواعد الرسمية و/أو الدساتير المفروضة في مختلف المجتمعات تنتج، مختلف النتائج (outcome)[1].

فقد تتسبب المؤسسات الرسمية، كقانون مالية ما، أو دستور ما، في إضرابات أو في حروب وثورات أو في تباطؤ النمو الاقتصادي، أو أزمة اقتصادية،مما يؤدي إلى ترسخ ازدواجية مؤسساتية متعارضة في البلد الواحد، مؤسسات رسمية مقابل مؤسسات غير رسمية، ترفضها أو لا تنسجم وتتكامل معها.

وبما أن أنصار، أو أصحاب، المؤسسات غير الرسمية هم، في العادة، الأغلبية الكبيرة فإن ابتكار مؤسسات رسمية منصفة لجميع الأطراف هي الحل لتتكامل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. فينطلق الاقتصاد.

لكن في المقابل، قد تكون المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في إنسجام وتكامل، كما هو الحال في مراحل الإستقرار والإزدهار، أي حالة نظرة الناس إلى بعضهم البعض كمتعاونين وليس كمتنافسين أو كذئاب ضد بعضهم البعض.

فقد يختلف الناس حول ما إذا كان مجتمعهم يتشابه أكثر مع السوق التنافسية، أو مع مجتمع تضامني أكثر، وهذا الإختلاف يمكن أن ينتج تباعدا جذريا في مفاهيم العدالة الاجتماعية[2] لدى الناس.

[1] Douglass C. North, Institutions, institutional change and economic performance. Op. cit.,p36.

[2] David Miller« Distributive justice: what the people think», Ethics, Vol.102, No.3(Apr.1992), p.589.

ففي حالة نظرة الأفراد لبعضهم البعض كمتنافسين، يصبح الفرد، كما بينه دييزينغ ب. (Diesing P.)، مستعديًا (alienated)، من ممتلكاته وإبداعاته عندما يتعلم النظر إليها كمنافع لها قيمة لكون الناس الآخرين يرغبون فيها، ويصبح مستعديًا للناس الآخرين عندما تتم ملاحظتهم أنهم ينافسونه على السلع النادرة، ويصبح مستعديًا لنفسه لما يرى قيمته الخاصة كمنفعة مؤسسة على رغبات الآخرين[1].

في هذه الحالة، يمكن أن يكون لكل فرد، أو كل جماعة، مؤسسته الخاصة غير الرسمية في ميدان الإقتصاد، وفي كافة مجالات الحياة الإجتماعية ويصبح المجتمع الواحد كيان من ملايين المؤسسات غير الرسمية المتعارضة، أو المتعادية مع بعضها البعض، ومتعارضة كلها مع المؤسسات الرسمية القائمة. وهنا يصبح النمو الإقتصادي مستبعدًا.

لكن، لما يرى الفرد بأنه من المفيد إستكشاف إمكانية تنظيم نشاط بطريقة جماعية، فلأنه إكتشف أن ذلك يزيد من منفعته الخاصة. فالكل يعرف أن لا أحد بإمكانه أن يحقق حاجاته الخاصة بمفرده، خاصة فيما يتعلق بالادخار قصد الاستثمار في البنى التحتية مثلا.

ففيما يخص مقال مشهور يعود إلى سنة 1954، كتب آرثر لويس (Arthur Lewis) بأن «المشكل المركزي في نظرية التنمية الاقتصادية هو فهم العملية التي بواسطتها يحول المجتمع – الذي كان يدخر سابقا، ويستثمر، 4 أو 5 في المائة، أو أقل، من دخله الوطني – يحول نفسه إلى اقتصاد حيث الإدخار الطوعي يصل من حوالي 12 إلى 15 في المائة من دخله الوطني، أو أكثر. ذلك هو المشكل المركزي، لأن الواقع المركزي للتنمية الاقتصادية هو تراكم رأسمالي سريع...» [2]، وهذا ما يتطلب الثقة في العمل الجماعي.

فقد تزيد المنفعة الفردية عن طريق التصرف الجماعي بطريقتين مختلفتين. الطريقة الأولى هي أن التصرف الجماعي يمكن أن يزيل بعض التكاليف الخارجية التي تفرضها

[1] P. Diesing, Reason in society. Urbana, ILL. : University of Illinois Press, 1962,p.93, in Morton Deutsch «Equity, equality, and need : what determines which value will be used as the basis of distributive justice?», Journal of Social Issues, Vol. UMF. 31, No.3, 1975, p.145.

[2] Arthur Lewis, in Angus Deaton « Understanding the mechanisms of economic development», The Journal of Economic perspectives, Vol. 24, No. 3 (Summer 2010), p.4.

تصرفات أفراد آخرين على الفرد المشار إليه. أما الطريقة الثانية، فهي أن التصرف الجماعي يمكن أن يكون مطلوبًا لتأمين بعض المنافع الإضافية أو الخارجية التي لا يمكن تأمينها بالسلوك الخاص فقط (فالوقاية الفردية من الحرائق يمكن أن لا تكون نافعة)[1].

فالنمو الإقتصادي، الذي يتطلب الفعالية وبالتالي الإنتاجية، إذا فهمه الأفراد أنه يفيدهم، فإن هدف رفع معدلات الإنتاجية سيكون هو هدف كل الأفراد. هذا يعني أن الأفراد المشاركين في هذا التصرف الجماعي ينتظرون إستفادات منصفة. فذلك هو التبرير واالتفسير الإقتصادي المنطقي لظهور المؤسسات السياسية الديمقراطية. فإذا لم يكن هناك تصرفا جماعيا، فلن تكون هناك حاجة لدستور سياسي[2]، والسوق والدولة كلاهما وسيلة من خلالهما ينظم التعاون ويصبح ممكنًا[3]، وهذا يفترض أن يصبح الأفراد في المجتمع الواحد، ينظرون لبعضهم البعض كمتعاونين.

فقد يكون ذلك وراء نجاح بلدان شرق آسيا في تحقيق نموات سريعة منذ أكثر من عشريتين.

ثالثا: المؤسسات المنصفة ونمو بلدان شرق آسيا:

يبين جون بايج (John Page) وزملائه، أن البعض من الإقتصاديين وعلماء السياسة، جادلوا بأن معجزة منطقة شرق آسيا(*) ترجع إلى النوعية العالية والطبيعة التسلطية للمؤسسات في تلك المنطقة. فقد وصف هؤلاء الأنظمة السياسية لشرق آسيا كدول تنموية حيث البيروقراطيات التكنوقراطية القوية المحمية من الضغط السياسي، تصمم وتنفذ تدخلات مصقولة جيدًا[4].

1 James M. Buchanan and Gordon Tullock , The calculus of consent : logical foundations of constitutional democracy. Liberty Fund, USA, 1999, p.44.

[2] Ibid., p.43.

[3] Ibid., p.18.

(*) منطقة شرق آسيا تتكون من ثمانية بلدان (بدون اليابان) وهي: هونغ كونغ، جمهورية كوريا، سنغفورة، تايوان، الصين، ماليزيا، أندنوسيا، وتايلاندا.

[4] John Page et al., The East Asian miracle. A World Bank Policy Research Report, World Bank, Oxford University Press, New York, 1993, p.13.

أما حسب ي.هايامي و م.أوكي (Yujiro Hayami and Masahiko Aoki)، فمن المعترف به أن الأداء الاقتصادي الجيد لشرق أسيا، كان قد تمت إقامته على بنيات مؤسساتية فريدة مختلفة عن بنيات اقتصاديات السوق الغربية. فمنظمات الأعمال والممارسات التجارية في هذه المنطقة، بالرغم من أنها تتنوع عبر بلدان هذه المنطقة، إلا أنها منظمات وممارسات بقيادة الجماعة وليس بقيادة الفرد[1].

والأهم في ذلك، أن التسلطيين في منطقة شرق آسيا، على عكس الحكام التسلطيين في الكثير من البلدان في طريق التنمية، كانوا قد أدركوا أن التنمية الإقتصادية مستحيلة بدون التعاون[2]،خاصة وأن مجتمعات شرق أسيا هي مجتمعات متجانسة[3]، وذاك ومن أجل إقامة شرعيتهم، ومن أجل كسب دعم المجتمع ككل، فقد أقام حكام شرق آسيا مبدأ لإقتسام النمو، وهو المبدأ الذي يوفر الوعد بأنه مع توسع الإقتصاد ستستفيد كل الجماعات[4]، أي لا قبل ولا بعد تحقيق النمو، بل أثناء النمو.

من أجل البرهنة على صدق ذلك الوعد باقتسام الثروة من طرف الجميع، فقد تَمَّ إستعمال آليات واضحة من أجل ذلك. فكوريا، وتايوان، والصين، نفذت برامج شاملة لإصلاح الأرض، أندونيسيا إستخدمت سعر الأرز والسماد لرفع المداخيل الريفية، ماليزيا أدخلت برامج واضحة لتقاسم الثروة لتحسين السكان من الإثنية الملايوية ذوو الصلة بالإثنية الصينية الميسورة[5]. أما هونغ كونغ وسنغفورة، فقد أخذت كل منها على عاتقها برامج إسكان عمومية ضخمة. وفي عدة إقتصاديات، من هذه البلدان، كانت الحكومات قد ساعدت التعاونيات العمالية، وأقامت برامج لتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة[6].

[1] Yujiro Hayami and Masahiko Aoki (eds.), The institutional foundations of East Asian economic development .Palgrave Macmillan, New York, 1998,p.xx.
[2] John Page et al.,idem.
[3] Yujiro Hayami« Toward an East Asian model of economic development», in Yujiro Hayami and Masahiko Aoki (eds.), The institutional foundations of East Asian economic development .Palgrave Macmillan, New York, 1998 ,p.21.
[4] Idem.
[5] Idem.
[6] Ibid., p.14.

ما يهم أيضا الإنتباه إليه، فيما يخص تلك البرامج التي أخذتها على عاتقها تلك الحكومات الشرق آسيوية، أنه مهما كان شكل تلك البرامج فقد قدمت هذه الحكومات البرهان الملموس على أن لديها نية صادقة لتوزيع منافع النمو لصالح الجميع[1] بطريقة منصفة. فقد تميزت مجتمعات شرق أسيا بدرجات لامساواة منخفضة في توزيع الدخل، مما خفض من عدم ثقة المواطنين العاديين في النخب الحاكمة، ومما أدى بهذه النخب لأن تواجه حاجة ضئيلة لشراء دعم الشعب بوسائل سياسات شعبوية، لرفع دخلهم واستهلاكهم في المدى القصير على حساب المدى الطويل[2].

من الواضح إذن، أن مجتمعات بلدان شرق آسيا، ولأسباب مختلفة، منها أسباب ثقافية، والتي منها ثقافة الشعور بالعار التي أدت بالعلاقات الشخصية لأن تعمل بفعالية فيما يخص العقود المرغمة[3]، ينظر الأفراد والجماعات إلى بعضهم البعض كمتعاونين وليس كمتنافسين.

ففي إطار العلاقات التعاونية، حيث تكون الإنتاجية الإقتصادية هي الهدف الرئيسي، فإن الإنصاف هو المبدأ المسيطر للعدالة التوزيعية[4]، وأن الميل العقلاني، في هذه الحالة، في إتجاه تخصيص الوظائف الإقتصادية والسلع (موارد، أدوار، ووسائل الإنتاج) إلى الأقدر على إستعمالها بفعالية، وتخصيص المكافآت (السلع الإستهلاكية) حسب الحاجة[5]، وحسب ظروف كل بلد أيضًا.

ففي ظروف بلدان شرق آسيا، التي أخذت الإنتاجية الإقتصادية كهدف تعاوني مع مبدأ الإنصاف في التوزيع، كان توزيع النمو فيها قد أثار مشاكل تنسيق مركبة. أولا، كان على الحكام أن يقنعوا النخب ليدعموا سياسات النمو، ثم كان عليهم أن يقنعوا النخب لإقتسام النمو

[1] Idem.
[2] Yujiro Hayami, idem.
[3] Ibid.,p.23.
[4] Morton Deutsch «Equity, equality, and need : what determines which value will be used as the basis of distributive justice?», Journal of Social Issues, Vol. UMF.31, No.3, 1975, p.143.
[5] Ibid., p.145.

مع الطبقة الوسطى ومع الفقراء، وأخيرًا، ومن أجل كسب تعاون الطبقة الوسطى وتعاون الفقراء، فإن الحكام كان عليهم أن يظهروا لهؤلاء بأنهم سيستفيدوا من النمو المستقبلي أيضًا[1].

هنا من المهم الإشارة إلى أن القول بأن ما يهم ليس فقط حجم القطاع العام، ولكن ما يهم أيضا هو كيف يقدم القطاع العام الخدمات للقطاع الخاص بفاعلية [2] ، هو قول يحتاج، في حالة الانصاف إلى القول المكمل، بأن ما يهم ليس فقط حجم القطاع الخاص، ولكن ما يهم أيضا هو كيف يقدم القطاع الخاص السلع للقطاع العام بفاعلية أيضا. فحكم وشعوب بلدان شرف آسيا، يبدو أنهم متيقنين أن بلدانهم ليست للقطاع العام ولا هي للقطاع الخاص، بل لكلاهما.

من الواضح أيضا، في بلدان شرق آسيا، أن المؤسسات السياسية لعبت دورًا مهما في تحسين المؤسسات الإقتصادية والأخلاقية والإجتماعية. وهذا ما يتوافق مع الفكرة المميزة لدوجلاس س. نورث (D.C.North) من أن إقتصاد ما، يمكن أن يتميز بإحصائيات عديدة من الصفات المميزة الديمغرافية، الإقتصادية، التكنولوجية والمؤسساتية، ولكن ما يُحتاج لمعرفته حقيقة هو الطريقة التي تؤثر من خلالها الإختيارات التي تقوم بها الكائنات البشرية على أسس (foundation) النشاط الإقتصادي[3].

فبالإضافة إلى الديمغرافيا ومخزون المعارف كأساسين للنشاط الإقتصادي، فإن الأساس الحاسم هو الإطار المؤسساتي الذي يحدد قواعد اللعبة[4].

[1] John Page et al., ibid., p.13.
[2] Ajay Chhiber et al. «Reviving private investment in developing countries: empirical studies and policy lessons» , in D.W. Jorgenson and J. Waelbroeck (eds.) , Contributions to economic analysis. Elsevier Science Publishers B.V., Netherlands, 1992, p. 11.
3 Douglass C. North, «The institutional foundations of East Asian development : a summary evaluation», in Yujiro Hayami and Masahiko Aoki (eds.), The institutional foundations of East Asian economic development. Palgrave Macmillan, New Yourk, 1998, p.555.
[4] Idem.

فالإطار المؤسساتي يحدد البنية المحفزة للمجتمع. إنه (الإطار المؤسساتي) تبادل التأثير بين إدراك الواقع الذي يستحوذ على عقل الكائنات البشرية وبين المؤسسات التي يبتكرونها لتنظيم (بناء) ذلك الواقع الذي يشكل الصفات المميزة للإقتصاد[1].

من الواضح أيضا، أن وصف حكام بلدان شرق آسيا بأنهم تسلطيون يحتاج إلى تمعن، خاصة وأن هؤلاء التسلطيون تحقق تحت حكمهم لتلك البلدان نموا إقتصاديًا سريعًا وعلى مدى طويل. فهذا يحي الجدل الذي دار، ولا يزال يدور، حول علاقة النمو بالديمقراطية أو علاقة الديمقراطية بالنمو.

فخلافًا للنقاشات حول علاقة الديمقراطية بالنمو، التي تحصر الديمقراطية في الديمقراطيات الغربية لهذا العصر، يمكن تناول النقاش بطريقة أخرى، للبرهنة على أن الحكام التسلطيون لبلدان شرق آسيا هم ديمقراطيون بالفعل، ووفق الأصول كما يلي: يقترح أرسطو معيارين للتمييز بين الدول أو الدساتير (هاذان المعياران يمكن أن ينطبقا ليس على الدول فقط،وإنما على الأنظمة السياسية أيضًا). هاذان المعياران كانا كمايلي[2]: أ/ الطبيعة والهدف اللذان توجد فيهما الدولة و، ب/ الأنواع المختلفة للسلطة التي يخضع لها الأشخاص وجمعياتهم[2].

إستخدم أرسطو المعيار الأول للتمييز بين الأنظمة حيث الحكام يحكمون للمصلحة المشتركة وحيث يبحثون عن الحياة الجيدة، ليس لأنفسهم فقط، ولكن لكل واحد في النظام، وبين الأنظمة التي يتعقب من خلالها الحكام مصالحهم الشخصية أكثر من بحثهم عن المصلحة المشتركة.

المعيار الأول إعتبره أرسطوا كدساتير سليمة، أما المعيار الثاني فكدساتير خاطئة أو كإنحراف للمبدأ الأول.

[1] Idem.
[2] Robert A. Dahl, Modern political analysis. Prentice-Hall. Inc., New Jersey, 1963, p.26.

ويستعمل أرسطوا المبدأ الثاني (الأنواع المختلفة للسلطة التي يخضع لها الناس) للتمييز بين الأنظمة حسب العدد النسبي من المواطنين المخولين للحكم، وبهذه الطريقة توصل إلى التمييز المألوف بين حكم الفرد الواحد، حكم القلة، وحكم الأكثرية[1].

حكم الأكثرية هو الديمقراطية، والديمقراطية هي حكم الأكثرية لصالح الجميع[2].

يفهم من ذلك، أنه يمكن وصف نظام حكم ما أنه ديمقراطي بناء على أهدافه ونتائجه الإجتماعية، حتى وإن كان حكما تسلطيًا. كما يمكن وصف حكم أكثرية بأنه غير ديموقراطي إذا كانت النتائج في غير صالح الأكثرية على الأقل.

فالديمقراطية الجيدة تظهر نوعية عالية بصيغة النتائج والمحتويات والإجراءات. فالإجراءات لوحدها لا تكفي لوصف حكم أنه ديمقراطي[3].

لذلك، فالحكام التسلطيون لبلدان شرق آسيا، الذين تحقق النمو السريع تحت حكمهم، وبإنصاف، لفائدة الجميع، هو حكم جيد، لأن الحكام المتسلطون هؤلاء يحكمون للمصلحة المشتركة، حسب أرسطو.

ومن منظور النتائج والمحتويات، فإن الحكم التسلطي لحكام بلدان شرق آسيا هو حكم ديمقراطي في الواقع، في الهدف وفي النتيجة، وليس في الإجراءات (إنتخابات على سبيل المثال) فقط.

لذلك، أنتجت المؤسسات السياسية التسلطية، في بلدان شرق آسيا، مؤسسات إقتصادية منصفة داعمة للإنتاجية والنمو السريع، مما دعم إستقرار المؤسسات تلك.

بتلك الصفة، تقدم بلدان شرق آسيا، مثلاً،الدليل الواضح على ضعف الإعتقاد الشائع بأن معايير إختيار المؤسسات الإجتماعية، إما أن تكون على أساس الفعالية (efficiency) أو

[1] Idem.
[2] Ibid., p.27.
[3] Baohui Zhang (2008) «Improving democratic governance in East Asia», Asian Journal of Political Science, p.134.

على أساس الإنصاف. وأنه إذا كان الهدف هو الفعالية فسيكون السوق هو الأساس، وأما إذا كان الهدف هو المصالح الجماعية (الإجتماعية) فستكون الحكومة هي الأساس[1].

أخيرا، وعلى العموم، لا أحد في العالم يمكن أن يقبل، إنطلاقا من أنانيته، التسوية (trade off) بين النمو والسكان كلهم، وهو من ضمنهم أيضا.

ذلك، لأن تبجيل النمو على حساب السكان يؤدي حتما إلى فناء السكان، أو إلى بؤسهم على الأقل، وبالتالي إلى توقف النمو. كما أن تبجيل السكان على حساب النمو يؤدي حتما إلى توقف النمو، أو إلى تباطئه على الأقل، وبالتالي إلى فناء السكان كلهم أو إلى بؤسهم على الأقل.

في تلك الحالة من التسوية إن تم إدراك آثارها الخطيرة إقتصاديا وإجتماعيا، سيدرك كل شخص مهما كانت المصلحة الشخصية ملحة، أن « ما يتوقع أن يكون عقلانيا بالنسبة لأي شخص للقيام به هو ما يجلب له أكبر منفعة متوقعة»[2]. هو قول لعقلانية ضيق مداها وقصيرة الأجل. فقد تتحول عقلانية اليوم إلى لاعقلانية غدا.

فالدولة، منذ طوماس هوبز (Thomas Hobbes) فصاعدا، يجب عليها ضمان حماية سلامة شعبها (كله) .

لكن وفق منطق الفلسفة السياسية الليبيرالية لروبرت نوزيك (R. Nozick) مثلا، والتي يتوافق معها ذلك القول في تلك العقلانية، فإن الدولة يمكن أن تباع وتشترى. كما أنه من العادل أن تباع الدولة، وبعد ذلك تفكيكها أو تعطيلها. فحتى مع إدخال آلية اليد غير المرئية، فإنها لا تتمكن من توفير النتيجة التي يريدها الكل. فاليد الخفية توقع عقدا خاطئاً[3].

[1] Nicola Acocella, Economic policy in the age of globalization. Translated from the Italian by Brendan Jones, Cambridge University press, USA, 2005, p.10.

2 Derek Parfit, Reasons and persons. Oxford University Press Inc., New York, 1987, p. 8.

3 Lars Lindblom «Anarchy, state, and property », RMM Vol. 5 , 2014, p. 1. Special Topic: Can the Social Contract Be Signed by an Invisible Hand? http://www.rmm-journal.de/

ربما، لذلك السبب كان فرانسيس هوتشيسن (Francis Hutchison) ، منذ 1725م، قد نبه إلى «أن التصرف الأحسن هو الذي يوفر السعادة الأكبر للأعداد الأكبر» [1]

وعليه، فالإنصاف له مكانه أيضا بين حصة متطلبات النمو، التي لا يجب أن تكون على حساب حياة كريمة للسكان كلهم، كما للسكان كلهم متطلبات حياة كريمة ، والتي لا يجب أن تكون معطلة لنموهم الإقتصادي. فالمطلوب هنا هو التوازن المنصف، وليس التسوية بين شيئين ضروريين للحياة الكريمة للجميع.

فالديمقراطية الموصوفة بالليبيرالية مثلا، هي معتبرة كمنتهية إذا تم أخدها لتعني ديمقراطية مجتمع سوق رأسمالية، لكنها ليست كذلك بالضرورة إذا تم أخدها لتعني مجتمع يصارع ليضمن أن كل أعضائه هم أحرار (free) بالتساوي لتحقيق قدراتهم [2] .

معنى ذلك، أن الديمقراطية المنصفة هي الديمقراطية الحقيقية والأصيلة، والتي لن تطرح فيها مثل تلك التسوية غير الديمقراطية في البلد الواحد، وفيما بين البلدان أو الشعوب، أو الحكومات.

[1] Francis Hutchison, in W. Gaertner and P.K . Pattanaik (eds.) , Distributive justice and inequality. Springer – Verlag Berlin Heidelberg, 1988, p. 39.

2 Urs Marti « Democracy in the age of global markets» in Jean –Christophe Merle (ed.) , Spheres of global justice. Vol .1 global challenges to liberal democracy. Political participation, minorities and migrations. Springer Science+ Business Media Dordrecht, 2013, pp. 65 -66.

الخاتمة:

في الخاتمة، يمكن القول أن النمو الاقتصادي الحديث، الذي أشيع عنه أنه ظهر في سنوات 1800م، لم يكن بالشيء الجديد في تلك السنوات، فأصول هذا النمو والثورة الصناعية التي صاحبته، هما عموما قد تم اعتبارهما في التطور الأوروبي الغربي الاقتصادي والسياسي والثقافي على طول القرون التي سبقت سنوات 1800م.

من الصعب الاقتناع أن الثورة الصناعية كانت سبب النمو الاقتصادي الحديث، بداية في إنجلترا، دون إعادة قراءة الأحداث المتسلسلة السابقة على القرن 18م.

فعكس ما أشيع عن الثورة الصناعية، فلم تكن هي بداية النمو الاقتصادي الحديث، لأنه عشية الثورة الصناعية، كانت بريطانيا وبلدان أخرى قد عرفت النمو.

فقد كان استمرار توسع الإمبراطورية الإسلامية شرقا وغربا، عبر البحر الأبيض المتوسط، قد تطلب خوض حروبا ضد كل الأطراف الأخرى الرافضة للاستسلام، ولما كانت الحروب المتتالية تتطلب وجود المواد الأولية لصناعة الأسلحة والسفن الحربية، فإن الإمبراطورية الإسلامية وجدت في شبه الجزيرة الإيطالية الممون الأقرب من الموارد الخام، مثل الخشب والسلع الحديدية، من عند المجتمعات المحلية مثل البندقية، مقابل توفير سلع مشرقية لحاجة هذه المجتمعات، ومنها إلى بلدان أخرى شمال إيطاليا.

ذلك النشاط التجاري المتبادل بين جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط، كان له التأثير الإيجابي الكبير، المتمثل في تحفيز اقتصاد وأفكار بلدان أوروبا الغربية. فحدث بذلك تحولا اقتصاديا هائلا، يوصف في التاريخ التجاري الغربي بالثورة التجارية الأوروبية في القرن 11م، والتي ساعدت أوروبا الغربية على النشاطات الحرفية والزراعية والتجارية فيما بعد.

وبالتزامن مع هذا التحول الاقتصادي الذي تسبب فيه النشاط التجاري، كان هناك تحول آخر فكري تكون قد تسببت فيه العلاقات التجارية المتواصلة بين شمال وجنوب البحر المتوسط.

في هذا الوقت، في القرن 12م، بدأ المفكرون السكولائيون لأول مرة بالتفكير في مسألة الربح، فأصبحت تجارة السلع وتنقلات الأشخاص أسهل، وأصبح الذهب الذي تم اكتنازه من طرف الكنيسة يتم تبادله بالسلع، حيث كان الربح قد أصبح غير حرام.

في القرن 13م، بدأت روح المقاولة الرأسمالية تهاجم بنية المؤسسات الإقطاعية.

استمر الوضع بالتطور إلى أن أنهار الحظْر المسيحي للفائدة (الربح) نهائيا في القرن 14م، حيث توصل المجتمع الأوروبي إلى مرحلة ترسيخ الرأسمالية الأولية، التي كانت قد انطلقت من إيطاليا بقيادة المدن التجارية، التي سمحت فيها بحريات اقتصادية لمواطنيها مثل بيع وشراء الأرض والتوسع في أسواق جديدة، فبرزت في هذا القرن الرأسمالية التجارية.

لكن، لما كانت المنتجات الزراعية، في هذا القرن (14م)، تنقل إلى أماكن حيث الطلب عليها أعلى وقيمتها أعلى، فقد أصبح السكان المحليون، حيث تم زراعة تلك المنتجات الزراعية،لا يحصلون على الغذاء الكافي، فسادت الأمراض والأوبئة، وتناقص السكان بحوالي 40%، رغم استفادة أوروبا من إنتاجية زراعية جيدة في ذلك الوقت.

التقدم الذي كان يحصل في التصنيع الناشئ هو الذي أملى إعادة تنظيم الأرض. فكل تصنيع لأداة زراعية كان يؤدي بالملاك الكبار لأن يستغنوا عن أيدي عاملة. كما أنه من السهل على الملاك الكبار إدراك أهمية توسيع ملكياتهم العقارية بأية طريقة، دون الحاجة إلى أيدي عاملة إضافية والحصول على أرباح متزايدة.

ومنذ ذلك الوقت، أصبح من الواضح أن التوسع الاقتصادي الرأسمالي يزيد في الربح ولا يزيد في التوظيف، بل ينقص من التوظيف كلما كان هناك بديل للأيدي العاملة.

المؤرخون الاقتصاديون تعودوا على التشديد على قائمة طويلة تمتد من نظام حيازة الأرض، العوامل الجغرافية وصدفة التاريخ، إلى التغيير في العوامل المؤسساتية والديمغرافية والثقافية، أنماط التجارة والمكانة الاستعمارية والسياسة العامة، التي تكون كلها، حسبهم، قد لعبت دورا في تأخير أو تسريع الإنفلات الكبير لبريطانيا.

لكن، وبالرغم من صعوبة تاريخ ذلك الإنفلات الكبير، إلاّ أنه يمكن القول أن ذلك يرجع إلى تغيير مؤسساتي كبير كان قد اكتسى أهمية كبيرة لبريطانيا، وهو الميثاق الأعظم لعام 1215م في عهد الملك جون.

كان الميثاق الأعظم عبارة عن رمز مهم للحريات السياسية، والتي تم استعمالها فيما بعد من طرف البرلمان لحماية نفسه ضد ما يسمى تسلط الملك. لكن هذه الوثيقة لم تعطي أية حرية حقيقية للأغلبية من الشعب، بل حرية لصالح النبلاء فقط.

وعليه، ليس من السهل الاعتقاد، منذ ذلك الوقت، في اقتصاد إنجليزي، أو في اقتصاد وطني إنجليزي، وإلى غاية ظهور الانتخابات العامة في العصر الحديث. فالسهل للتصديق هو القول باقتصاد طبقة أو اقتصاد الملك، أو اقتصاد كلاهما فقط. أما بقية السكان، أي الأغلبية، فكانت كالطبقة الثالثة تعيش على هامش ثمار نمو القطاع الخاص (privé)، رغم أنها كانت هي كل شيء في إنتاجه البدئي خاصة (التراكم البدائي لرأس المال)، وفي إنتاجه النهائي.

لكن تلك الحالة كانت غير مدركة من طرف الغالبية الكبرى من سكان أوروبا الغربية، لأنها كانت تمثل حالة عدالة ما، ولكنها لم تكن عدالة منصفة في التوزيع.

لذلك، كان الدعم المقدم للتصنيع منذ بداياته، من طرف الحكومات المتتالية،كان بدافع أيديولوجي. فالحكومات لم تقم بدعم هذا القطاع بسبب إيمانها بأن التصنيع كان مفتاح النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، بل كان ذلك الدعم بسبب الاهتمامات الأمنية التي كانت تقود صانعي السياسة حفاظا على ملكهم.

وعليه، يمكن القول أن التغيرات التكنولوجية وما نتج عنها لاحقا، من ثورة صناعية ونمو اقتصادي سريع، كانت في الواقع مجرد منتجات ثانوية (bye –product). أي أن الثروة التي كانت قد تحققت في إنجلترا أولا، ثم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة لاحقا، كانت لأهداف مجموعة خواص، وأن النمو بصفته المعرفة اليوم لم يكن عملا مقصودا، ولا هو وطنيا.

لذلك جاءت نظريات النمو، القديمة والجديدة، كمحاولة لتبرير المسار التاريخي لما أصبح يسمى بالنمو الاقتصادي الحديث، مع التقليل من قيمة عامل العمل كخالق للقيمة المضافة والقوة الحقيقية خلف الثورة الزراعية والثورة الصناعية في أوروبا الغربية. ومنه، أصبح التوزيع غير العادل (غير المتساوي) كحقيقة تاريخية لا مفر منها حسب الاقتصاد الشائع إلى اليوم.

وكنتيجة لذلك، ظهرت وتميزت نظرية النمو النيوكلاسيكية بمفاهيم أساسية يمكن ذكر منها فرضية المنافسة الكاملة التي لم تكن كاملة ولو لفترة واحدة، التحليل الديناميكي للتوازن، رغم أن اللاتوازن هو من خاصية السوق الحرّة على الدوام، دور المردود المتناقص وهو كذلك لتفادي تناقص الربح، ولعدم توظيف أيدي عاملة جديدة ولتفادي وظائف دائمة أيضا، أو لتفادي تحسين الأجور.

لذلك، كانت ولا تزال النظرية النيوكلاسيكية لا تهتم بالعدالة التوزيعية، وخاصة الإنصاف.

أما عامل العمل، وليس العامل، الذي هو مصدر كل قيمة مضافة أو الزائدة، فقد تم وضعه خلف رأس المال والأرض والتقدم التكنولوجي من حيث القيمة.

فحتى نظرية النمو الجديدة ترى أنه إذا كان كل جزء إضافي صغير من رأس المال (وليس من العمل) لا يعطي عائدا أدنى من سابقه، فإن النمو يمكن له أن يستمر إلى وقت غير محدد. وهنا لا يوجد أثر لعامل العمل، أي للعمال الذين هم أكثرية في كل بلد، وبالرغم من كونهم هم المنتجون وهم المستهلكون الأكبر لما تم إنتاجه ليستمر الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، أثرت النظريات التبريرية لدى المدرسة النيوكلاسيكية على مفسري التخلف، بين اعتبار التخلف كتأخر من جهة، أو كطبيعة أصلية في البلدان المتخلفة من حيث البنى أو المؤسسات من جهة أخرى، أو كتكذيب (كرد فعل) لتلك التبريرات عن طريق وصف نتائج الاستعمار الرأسمالي على العالم الذي يتطور عن طريق التبادل غير متكافئ، على مستوى البلد الواحد وعلى مستوى ما بين البلدان، أو مابين الدول.

ليس ذلك فقط، فقد أدى الوصف الانتقائي للنمو الاقتصادي الحديث إلى الاعتقاد أن النمو الاقتصادي يترافق باللامساواة في مراحله الأولى، ثم تتناقص هذه المساواة عند بلوغه مستويات معينة من التطور، ودون تحديد المدة الأدنى والأقصى لتلك المستويات المعينة من التطور الإقتصادي.

لكن، الواقع لم يثبت أن تلك اللامساواة المصاحبة للنمو تنخفض بعد مستويات لاحقة من التنمية. وهذا في الحقيقة تقليدا لما حدث مع النمو الاقتصادي الحديث منذ بدايته في أوروبا الغربية إلى الآن.

مع ذلك، استمر النقاش حول علاقة النمو بالمساواة، أو باللامساواة، منذ بداية سنوات 1990، أما البلدان المقصودة من ذلك النقاش، فهي البلدان في طريق التنمية، أو الفقيرة، وخاصة التي كانت تسمى الإشتراكية وانطلقت في تحولها إلى الرأسمالية. فانقسم ذلك النقاش بين من يرى أن اللامساواة محفزة للنمو وبين من يرى أن اللامساواة المرتفعة معطلة للنمو بسبب نشوء اضطرابات اجتماعية، ولكن أيضا بسبب ضعف تعاون اجتماعي.

لذلك، فإن أية أزمة اقتصادية تظهر في كل مرة، ولكن بعد فوات الأوان، يظهر أن سببها عدم قدرة العمال ومَن هم تحت مسؤوليتهم على استهلاك ما هو متاح في السوق من سلع وخدمات، عكس ما هو مشاع على أن الأزمة الاقتصادية تظهر كلما تدخلت الدولة في الاقتصاد، أي في العمل الحر في السوق.

غير أن اللامساواة لا تعتبر فكرة واقعية. هذا يعني أن كل صانع سياسة يصعب عليه تحديد مستوى اللامساواة المقبولة، أو غير المقبولة، في علاقتها بالنمو.

تخطي تلك الحقيقة، يبدو أنه السبب وراء وصول النقاش حول ما إذا كانت اللامساواة مشجعة للنمو أو مضرة له، إلى طريق مسدود.

فكرة المساواة هي فكرة فلسفية، لذلك اهتم بها الفلاسفة. وباعتبار أن أهم مساواة في الحياة الاجتماعية هي المساواة في مصدر العيش (الدخل)، فإن توزيع المنافع إحتل موقعا هاما في المجادلات الفلسفية وكيف يمكن تحقيق عدالة توزيعية.

لكن العدالة التوزيعية، بناء على المساواة في فلسفة جون رولز مثلا والتنوعات التي انطلقت بناء عليه، انتهت إلى صعوبات كبيرة، ومنها أن مساواة الفرص مثلا، ما هي إلا إعادة توزيع للامساواة الموجودة في المجتمع.

ذلك المنطق هو الذي كان وراء تشتت تفسيرات التخلف، وهو أيضا المنطق الذي حكم الجدل الدائر حول علاقة النمو باللامساواة بين علماء الاقتصاد، ويكون هو المنطق الذي أثر أيضا على الأفكار الفلسفية لجون رولز ومن جاء بعده من المساواتيين.

لذلك، كان منذ البداية اعتبار إعادة التوزيع كضرورة وكوسيلة في يد الحكومات لتصحيح نتائج السوق وتعديل مستوى اللامساواة، بما يتماشى مع متطلبات النمو الاقتصادي ومع متطلبات المجتمع، بما أن النمو الاقتصادي هو عمل اجتماعي، وهذا حقيقة موضوعية.

وعليه، فبدلا من الاعتماد على فكرة المساواة، وبالتالي على اللامساواة، فإنه يليق، بدلا من ذلك، الاعتماد على فكرة الإنصاف الواقعية، والتي يمكن تحقيقها عن طريق إعادات توزيع منصفة متتالية ومستمرة، باستمرار اختلالات السوق وتغيرات معدلات النمو الاقتصادي، ولا يهم لذلك إن كان نظام الحكم تسلطيا.

الدليل الواقعي على ذلك الإمكان هو بلدان شرق آسيا، حيث نظم حكم تسلطية ومعدلات نمو سريعة ومرتفعة على مدى طويل، وبترافق ذلك كله مع الإنصاف، ومع القناعة العامة بأن المجتمع هو مجتمع تعاوني وليس مجتمع تنافسي.

ففي مجتمع متعاون، يفرض الإنصاف نفسه في السياسات الحكومية، خاصة وأن الاقتصاد المتوازن يتطلب إنتاجا كليا كافيا، والذي بدوره يتطلب استهلاكا كليا كافيا بعد استثمارات كافية، والتي (الاستثمارات) تبنى بناءا على ادخارات كلية كافية. إلا أن هذا عادة ما يتم تجاهله دون توضيح. والواقع أن ذلك يتطلب انتشار الثقة بين أفراد المجتمع الواحد، والتي بدورها تتطلب سيادة المؤسسات المنصفة الوحيدة التي بإمكانها أن تكون مستقرة. وهذا ما يشار إليه في الكثير من الأحيان تحت عنوان الإستقرار، دون ذكر أن المؤسسات المنصفة هي الوسيلة الوحيدة والكافية ليتحقق الاستقرار تلقائيا.

أما البلدان التي أخذت بالإنصاف كفكرة مركزية في سياستها، فهي البلدان التي حققت النمو الاقتصادي السريع والطويل المدى، مثل بلدان شرق آسيا. فبالرغم من كونها تمثل حكومات تسلطية، فإنها حققت ما سمي معجزة شرق آسيا.

فسر النمو السريع والطويل المدى والتنمية، هو في عامل النمو الإضافي إلى عوامل النمو الأخرى، والذي يتمثل في الإنصاف المؤسساتي.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**01**
الفصل الأول: تاريخ للنمو الاقتصادي الحديث والتخلف	**08**
المبحث الأول: المسار التاريخي غير المنصف للنمو الاقتصادي الحديث	**08**
أولا: في أوروبا المسيحية	**10**
ثانيا: في إنجلترا	**17**
المبحث الثاني: إفتراضات تبريرية في نظرية النمو السائدة	**28**
أولا: في نظرية النمو القديمة	**29**
ثانيا: في نظرية النمو الجديدة	**36**
ثالثا: ملاحظات حول نظرية النمو النيوكلاسيكية	**41**
المبحث الثالث: تفسيرات تخلف البلدان في طريق التنمية	**49**
أولا: أصل تسمية البلدان في طريق التنمية	**49**
ثانيا: تحليلات التخلف	**51**
1- حسب التحليل الليبرالي	**51**
أ. التخلف باعتباره تأخر	**51**
ب.تخصص تجاري دولي ضعيف	**57**
2- بنى البلدان في طريق التنمية تعيق تنميتها	**57**
أ. حسب أول إقتصاد تنمية	**57**
ب. حسب التحليل البنيوي	**58**
3- التخلف كنتيجة للإمبريالية	**59**
4- المؤسسات الاستخراجية كسبب للتخلف	**64**
الفصل الثاني: العدالة الاقتصادية والنمو	**68**
المبحث الأول: توزيع الدخل	**71**
أولا: لا مساواة الدخل الشخصي	**76**

ثانيا: لا مساواة الدخل الشخصي في البلدان في طريق التنمية	**82**
ثالثا: لا مساواة الدخل الشخصي والأزمة الاقتصادية	**98**
المبحث الثاني: مجادلات النمو مع اللامساواة في التوزيع	**101**
أولا: مجادلات اللامساواة كضرورة للنمو	**102**
1-الحجة الأولى	**103**
2-الحجة الثانية	**104**
3-الحجة الثالثة	**106**
ثانيا: اللامساواة كمعطل للنمو	**107**
1-الصنف الأول	**108**
2-الصنف الثاني	**109**
3-الصنف الثالث	**113**
ثالثا: مجادلة نوع اللامساواة	**116**
رابعا: مناقشة	**119**
الفصل الثالث: فلسفة العدالة كمساواة توزيعية	**137**
المبحث الأول: العدالة الإجرائية المساواتية عند جون رولز	**137**
أولا: العدالة ومبدأيها	**139**
1- مفهوم العدالة	**140**
2- عدالة المنافع الأولية	**143**
ثانيا: الوضع الأصلي	**145**
ثالثا: مبدأ الفرق والمساواة الديمقراطية	**148**
رابعا: البنية الأساسية ومشاكلها	**153**
1-مشكلة الاستقرار	**160**
2-غموض مبدأ المساواة بالفرص	**165**
المبحث الثاني: تنوعات انطلاقا من رولز: مساواة الموارد والقدرات والفرص.	**167**
أولا: مساواة الموارد	**167**

ثانيا: مساواة القدرات الأساسية	**172**
ثالثا: بعض المقارنات بين المقاربات بالقدرة وبالموارد	**176**
رابعا: مساواة الفرص	**182**
خامسا: ما تم إغفاله من طرف المساواتيين	**189**
الفصل الرابع: مسار التنمية والإنصاف والمؤسسات	**196**
المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية	**197**
أولا: على المستوى السياسي	**197**
ثانيا: على المستوى النظري الاقتصادي	**201**
المبحث الثاني: ملخص سياسات النمو المعتمدة	**204**
أولا: النمو المتوازن	**205**
ثانيا: النمو غير المتوازن	**208**
ثالثا: النمو عن طريق إحلال محل الواردات	**210**
رابعا: النمو عن طريق إحلال محل الصادرات	**211**
خامسا: النمو عن طريق الصناعات المصنعة: حالة الجزائر	**212**
المبحث الثالث: التنمية كإنصاف	**216**
أولا: مفهوم الإنصاف	**217**
ثانيا: مؤسسات الإنصاف والنمو	**231**
1-تعريف المؤسسات	**231**
2-تطور المؤسسات	**234**
3-أهمية المؤسسات في الاقتصاد	**241**
ثالثا: المؤسسات ونمو بلدان شرق آسيا	**243**
الخاتمة	**251**
قائمة المراجع	**258**
الفهرس	**274**

قائمة المراجع باللغة العربية:

1- بول تيرنس و ريتشارد بيلامي (تحرير)، الفكر السياسي في القرن العشرين. المجلد الثاني، ترجمة مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

2- بولانيي كارل ، التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر. ترجمة محمد فاضل طباخ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

3- تودارو ميشيل ب. ، التنمية الاقتصادية. ترجمة محمود حسن حسيني و محمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

4- جونستون ديفيد ، مختصر العدالة. ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، عدد 387، أفريل 2012.

5- دياني مراد ، حرية – مساواة- إنذماج إجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014.

6- رولز جون ، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة. ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

7- زكي رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة- تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. عالم المعرفة، 266، أكتوبر، الكويت، 1997.

8- ساموبلسن بول أ ، علم الاقتصاد –المسائل الاقتصادية المعاصرة. تعريب : د. مصطفى موفق، ج7، الديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

9- صن أمارتيا ، التنمية حرية. ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

10- صولو روبرت م. " العدالة وتكافؤ الفرص"، في تقرير النمو: إستراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة، لجنة النمو والتنمية، البنك العالمي، 2008.

11- صولو روبرت م. ، نظرية النمو. ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، لبنان ، 2003.

12- كوزنتس سيمون ، النمو الاقتصادي الحديث. ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت.

13- لابيه فرانسيس مور وجوزيف كولينز، صناعة الجوع (خرافة النذرة). ترجمة احمد حسان، عالم المعرفة، افريل، 1983، عدد64.

14-لكلارك جيرار، الأنتروبولوجيا والإستعمار. ترجمة جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 2، بيروت، 1990.

15- هيك جين ، الجذور العربية للرأسمالية الأوروبية. ترجمة محمود حداد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

16- Acemoglu Daron, Introduction to modern economic growth. Princeton University Press, 2009.

17- Acemoglu Daron and james A . Robinson, Why nations fail : the origins of power, prosperity, and poverty. Crown Business, New York, 2012.

18- Acemoglu Daron, Simon Johnson, and James Robinson "The rise of Europe : Atlantic trade, institutional change, and economic growth", The American Economic Review , June 2005,95,3,ProQuest ,p.546.

19- Acocella Nicola, Economic policy in the age of globalization. Translated from the Italian by Brendan Jones, Cambridge University press, USA, 2005.

20- Adams J. Stacy « Toward an understanding of inequity », Journal of Abnormal and Social Psychology 1963, Vol. 67, No. 5, p. 424.

21- Adams Stacy, in Robert D.Pritchard « Equity theory : a review and critique », Organizational Behavior and Human Performance 4, pp. 176-177 (1969).

22- Adelman Irma and Sylvia Lane (eds.), The balance between industry and agriculture: social effect. Vol.4, Macmillan Press ltd., London, 1989.

23- Aghion Philippe ; Patrick Bolton « A theory of trick le down growth and development », The Review of Economic Studies, Vol.64,No.2 (Apr.,1997).

24- Aghion Philippe, Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène. Traduit de l'anglais par Fabrice Mazrolle, Dunod, Paris, 2000.

25- Alesina Alberto and Dani Rodrik « Distributive politics and economic growth », Quarterly Journal of Economics, Vol.109, Issue 2 (May, 1994).

26- Allen Robert C. ,"The two English agricultural revolutions, 1450-1850", in Mark Overton « Re-establishing English Argricultural Revolution» , Ag Hit Rev. , 44, 1.

27- Allen Robert C., Enclosure and the yeoman. Oxford, Clarendon press, 1992.

28- Alvaredo Facundo and Leonardo Gasparini«Recent trends in inequality and poverty in developing countries », in Anthony B.Atkinson and Francois Bourguignon, Handbook of Income Distribution. Vol.2A, Elsevier, Amsterdam, 2015,p.698.

29- Amin Samir. Accumulation on a world scale - a critique of the theory of underdevelopment. Monthly Review Press, New York, 1974.

30- Arrous Jean, Les théories de la croissance. Edition du Seuil, France, 1999

31- Arrow Kenneth J. «The place of institutions in the economy : a theoritical perspective», in Yujiro Hayami and Masahiko Aoki (eds.), The institutional foundations of East Asian economic development. Palgrave Macmillan, New York, 1998.

32- Arts Wil and Riël Vermunt« New directions in social stratification and income distribution: introduction», Social Justice Research, Vol.3, No.3, 1989.

33- Ashley Maurice, Great Britain to 1688-A modern History. The University of Michingan Press, USA, 1961?.

34- Asimakopulos Athanasios (ed.), Theories of income distribustion. Kluwer Academic Publisher, USA, 1988

35- Assidon Elsa, Les théories économiques du développement. Ed.La Decouverte. Paris. 1992.

36- Atkinson Anthony B. and Français Bourguignon « Introduction : income distribution today » in Anthony B.atkinson and François Bourguignon (eds), Handbook of income distribution. Vol. 28, 1st edition, Flsevier, Amsterdam, 2015.

37- Atkinson Anthony B., Inequality : what can be done ? Harvard University Press, USA, 2015.

38- Attanasio Orazio et Chiara Binelli « Inégalités, Croissance et politiques redistributives », Afrique Contemporaine, 2004/3 No 211.

39- Aulin Arvid, The origins of economic growth. Spinger- Verlag Berlin, Heidelberg, 1997.

40- Azariadis Costas and John Stachurski,"Poverty traps". In philippe Aghion and Steven Durlauf(ed), Handbook of economic growth. Elsevier, Amsterdam, 2014.

41- Banerjee Abhijit V., Andrew F.Newman « Occupational Choice and the process of devlopment », The Journal of Political Economy, Vol.101, Issue 2 (Apr., 1993), 276.

42- Banque Mondiale, World Development Report 2000/2001. In Pierre-Noel Giraud « Inégalités et mondialisation: les faits et le débat » , Sociétal, 1st Qtr 2002, 35, ProQuet Central.

43- Baran Paul A., in Elsa Assidon, Les théories économiques du développement. Editions La Découverte et Syros, Paris, 2002.

44- Baran Paul A.,The political economy of growth. Penguin Books, USA, 1962.

45- Barro Robert J. et Xavier Sala-i-Martin, La croissance économique. Traduit de l'américain par Fabrice Mazerolle, Ediscience, Internationale , Paris.

46- Barro Robert J., Xavier Sala-i- Martin, Economic growth. The MIT Press, USA,1999.

47- Barro Robert. and Rachel M.Mc Cleary, Religion and economic growth. Hervard University, April 8, 2003.

48- Baumol William J. « Entrepreneurship : productive, unproductive, and destructive », Journal of Political Economy, Vol.98, No.5, Part 1 (Oct.,1990), p,893.

49- Bénabou Roland « Inequality and growth », NBER Macroeconomics Annual 1996 , Volume 11,Janury 1996, MIT Press, p.16.

50- Benhouria Tahar, L'économie de l'Algerie. François Maspero, Paris, 1980.

51- Benissad Hocine, Algerie: restructuration et réformes économiques (1970-1993). OPU, Alger, 1994.

52- Bergheim Stefan, Long-run growth forcasting. Springer- verlag, Berlin Heidelberg, 2008.

53- Berscheid Walster E. E., and Walster G.W (1976) «New directions in equity research», in Sik Hung Ng «Equity theory and the allocation of rewards between groups», European Journal of Social Psychology, Vol. 11, p. 439. (1981).

54- Bessone Magali, La justice. Novoprint, Barcelone, 2011.

55- Birdsall Nancy and Estelle James «Efficieney and equity in social spending : how and why governments misbehave», The World Bank, Mai 1990.

56- Bolino Mark C. and William H.Turnley « Old faces, new places : equity theory in cross-cultural contexts », Journal of Organizational Behavior, J.Organiz. Behav. 29, 2008.

57- Bourguinon François « Equité et croissance économique : une nouvelle analyse ? », In : Revue française d'économie. Vol. 13, No. 3, 1998, p.47.

58- Bouzou Nicolas, Le capitalisme idéal. Groupe Eyrolles, France, 2010.

59- Boyd R. and P.J. Richerson. 1985. Culture and the evolutionary process. In Douglass C. North , Institutions, institutional Change and economic performance. Cambridge University Press, USA, 1990 .

60- Brémond Janine, Keynes et les keynésiens aujourd'hui- des solutions pour sortir de la crise ? 3e édition, Hatier, Paris, 1987.

61- Brewer Anthony, Marxist theories of imperialism: a critical survey. 2nd. Ed. Routledge, New York.1990.

62- Brunel Sylvie (sous la dir.), Tiers Mondes : controverses et réalités. Ed. Economica, France, 1987.

63- Bruno Michael et al « Equity and growth in developing countries : old and new perspectives on the Policy issus » Policy Research Working Paper 1563, The World Bank 1996.

64- Buchanan James M. and Gordon Tullock , The calculus of consent : logical foundations of constitutional democracy. Liberty Fund, USA, 1999.

65- Campano Fred and Dominick Salvatore, Income distribution. Oxford University Press, New York, 2006.

66- Casorla Antoine et Anne- Mary Drai, Sous-développement et tiers- monde- Une approche historique et theorique. Librairie Vuibert , Paris ;1992.

67- Cavanagh Matt, Against equality of opportunity. Oxford University Press, New York, 2002.

68- Caves D.W. and L.R.Christensen, in Appa Roa Korukonda and Chenelu Ramaia T.Bathala «Equity, and social justice in the new economic order: using financial information for keeping social score », Journal of Business Ethics,Vol.54, No.1(Sep., 2004).

69- Chapuis Robert et Thierry Brossard, Les quatre mondes du Tiers-Monde. Armand Colin/ Masson, 2me édition, paris, 1997.

70- Chhiber Ajay et al. «Reviving private investment in developing countries: empirical studies and policy lessons» , in D.W. Jorgenson and J. Waelbroeck (eds.) , Contributions to economic analysis. Elsevier Science Publishers B.V., Netherlands, 1992, p. 11.

71- Clark Charles M.A. «Promoting economic equity : the basic income approach», in Marc R.Tool and Paul Dale Bush (eds.), Institutional analysis and economic policy. Springer Science + Business Media, LLC, New York, 2003.

72- CLément Valérie et al,Economie de la justice et de l'équité, Economica, France.

73- Cohen Daniel , Les infortunes de la prospérité. Edition Julliard, France, 1994.

74- Cohen Joshua" Democratic equality", Ethics, Vol. 99, No.4 (Jul.,1989), p. 735.

75- Colson Elizabeth.1974.Tradition and contract : the problem of order.In Douglass C.North , institutions, institutional change and economic performance.Cambridge University Press.USA.1990.p.37.

76- Comité de Bâle sur le controle bancaire. Bâle : principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, September 1997.

77- Condorecet A.N de., Sketch for a historical picture of the progress of human mind(1795). In Gareth Stedman Jones, An end to poverty? A historical debate. Columbia University Press, New York,2004.

78- Cook Karen S. and Toby L.Parcel « Equity theory : directions for future research », Sociological Inquiry 47 (2),1975, p. 81.

79- Cowel Frank A. « Income distribution and inequality»,DARP 94, October 2007.

80- Craft Nicholas and Kevin Hjortshoj O'Rourke« Twenteith century growth», in Philippe Aghion and Steven Durlauf, Handbook of Economic Growth. Elsevier, Amsterdam,2014.

81- Curtis Daniel R., The emergence of concentrated settlements in medieval western Europe: explanatory framework in the historiography. Canadian Journal of History. (Autumn 2013); 48,2;proQuest research library.

82- Dagum Camilo « Factor shares in Canada, the United States, and the United Kingdom » ,in Athanasios Asimakopulos (ed.) Theories of income distribution. Kluwer Academic Publisher, USA, 1988.

83- Dahl Robert A., Modern political analysis. Prentice-Hall. Inc., New Jersey, 1963.

84- Dahmani Mohamed, Les voies de développement dans l'impasse. OPU, Alger, 1987

85- Dargie Richard, A history of Britain- the key events that have shaped Britain Neolithic times to the 21st centry .Artursk Publishing limited,London, 2007.

86- Deininger K. and L.Squire, 1998, « New ways of looking at old issues : inequality and growth », Journal of Development Economics, Vol . 57, (1998) p.259 .

87- Deininger Klaus and Lyn Squire «New ways of looking at old issues: inequality and growth »Journal of Development Economics,Vol.57(1998), p.259.

88- Deubel Philippe, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson Education, France,2008.

89- Deutsch Morton «Equity, equality, and need : what determines which value will be used as the basis of distributive justice?», Journal of Social Issues, Vol. UMF.31, No.3, 1975.

90- Diesing P., Reason in society. Urbana, ILL. : University of Illinois Press, 1962,p.93, in Morton Deutsch «Equity, equality, and need : what determines which value will be used as the basis of distributive justice?», Journal of Social Issues, Vol. UMF. 31, No.3, 1975, p.145.

91- Dollar David et al., « Investment Climate and international integration in Asian Developing Countries », in light of recent turbulence. Routledge, New York, 2008, p. 85 .

92- Downs Anthony , An economic theory of democracy. Harper and Row Publishers, USA, 1957.

93- Duflo Ester « Balancing growth with equity : the view from development », Jacskon 2011 Symposium, Mountain Day Light Time, Friday, August 26, 2011

94- Durlauf Steven N. « Econometric analysis and the Study of economic growth : a skeptical perspective », in Anthony B.Atkinson, Inequality : what can be done ? Harvard University Press, USA, 2015.

95- Durlauf Steven N. and Danny T.Quah « The new empirics of economic growth », in Anthony Atkinson , Inequality: what can be done? Harvard University Press, USA, 2015.

96- Dworkin Ronald "What is equality? Part 1: equality of welfare", Philosophy and Public Affairs, Vol. 10, No. 3 (Summer, 1981), p. 185.

97- Dworkin Ronald "What is equality? part 2: equality of resources", Philosophy and Public Affairs, Vol. 10, No 4 (Autumn, 1981),p. 284.

98- Easterly William « Inequality does cause underdevelopment : insight from a new instrument » Journal of Development Economics 84 (2007) 755-776 .

99- Edgeworth F.Y., Mathematical psychics: an essay on the application of mathematics to the moral sciences (London,1881). In Amartya K.Sen «Rational fools: a critique of the behavioral foundation of economic theory », Philosophy and Public Affairs, Vol.6 No.4(Summer,1977),p. 317.

100- Emerson R.W. (1946) « Self reliance », in Yujiro Hayami and Masahiko Aoki (eds.), The institutional Foundations of East Asian development. Palgrave Macmillan, New York, 1998.

101- F M I, Finances et développement, December 2010,Vol.47, No.4.

102- Facchini François « Inequalities and growth : are there good and bad inequalities ? », Paper presented to the 2008, annual meeting of the Public Choice Society, Texas, USA, March 6 through March 9.

103- Ferrer-i- Carbonell A. (2005) « Income and well- being: an empirical analysis of the comparison income effect», Journal of Public Economics 89, 997- 1019.

104- Fisher J. et al. «Inequality of income and consumption: measuring the trends in inequality from 1985-2010 for the same individuals », August,2012.in Salvatore Morelli et al., «Post-1970 trends in within-country inequality and poverty: rich and middle-income countries », in Anthory B-Atkinson and Francois Bourguignon(eds.), Handbook of income distribution. Vol. 2A, Elsevier, Amsterdam, 2015 .

105- Forbes Kristin J. « A reassessment of the relationship between inequality and growth », The American Economic Review, Vol.90, No.4, (September 2000), p.885.

106- Fotion Nick, Theory vs. anti- theory in ethics: a misconceived conflict. Oxford University Press, USA, 2014.

107- Ferreira Francisco H.G. and Michael Walton «Inequality of opportunity and economic development», in Gudrun kochendörfer- Lucius and Boris Pleskovic (eds.), Equity and development. The World Bank, Washington, DC, 2006.

108- Frank Ander Gunder " The development of underdevelopment" , Monthy Review, New York, 1966.

109- Frank Andre Gunder, Le développement du sous-développement – l'Amerique Latine. Deuxieme éd. augmentée, Traduit de l'anglais par Christos Passadéos. Francois Maspéro, Paris, 1972.

110- Galbraith John K., in Atilio A.Boron, Empire and imperialism- a critical reading of Michael Hardt and Antonio Negri. Translated by Jessica Casiro, Zed Books, New York, 2005.

111- Galor Oded and Daniel Tsiddon « Technological progress, mobility, and economic growth », The American Economic Review, Vol.87, No 3 (Jun.1997).

112- Galor Oded and Omer Moav « From Physical to human capital accumulation : inequality and the process of development », Review of Economic Studies (2004) 71, 1002.

113- Garside W.R. «Economic growth and development : an institutional perspective», in W.R. Garside, Institutions and market economics : the political economy of growth and development. Palgrave Macmillan, New York, 2007.

114- Giraud Pierre- Noel « Inégalités et mondialisation: les faits et le débat », Sociétal, 1st Qtr 2002, 35, ProQuest Central, pg.32.

115- Giraud Pierre-Noel « L'inégalité du monde contemporain »,CERNA,27 mai 1997, Université Paris-Dauphine.

116- Gramsci Antonio, Selections from the Prison Notebooks, International Publishers, New York, 1971. In Atilio A.Boron, Empire and imperialism – a critical reading of Michael Hardt and Antonio Negri. Translated by Jessica Casiro, Zed Books, NewYork, 2005.

117- Greenwood Dan « The problem of coordination in politics : what critics of neoliberalism might draw from its advocates », Polity, Volume 43, Number 1 January 2011, p.36.

118- Greif Avner « Cultural beliefs and the organization of society », in Michael Woolcock « Social capital and economic development : Toward a theoritical synhesis and policy framework », Theory and Society 27 : 151- 208, Kluwer Academic Publishers, Netherlands, 1998, p. 187.

119- Greiner Alfred, Willi Semmler and Gang Gong, Economic growth: A time series perspective.

120- Grossmann Volker, Inequality, economic growth , and technological change- a new aspects in an old debate. Springer- Verlag Berlin Heidelberg, 2001.

121- Guellec Dominique et Pierre Ralle, Les nouvelle théories de la croissance. La Découverte, Paris,2003.

122- Guerrien Bernard, La théorie économique néoclassique-2. La Découverte, Paris , 1999.

123- Hadley Arthur Twining, Economics- an account of the relations between private property and public welfare. The Knickerbocker Press, New York, 1896.

124- Hahnel Robin, The ABCs of political economy : a modern approach. Pluto Press, London, 2002.

125- Hale Robert L. "Coercion and distribution is a supposedly non – coercive state", in G. A.Cohen, Self- ownership, freedom, and equality. Cambridge University Press, England, 1995.

126- Hall Robert E. and Charles Jones (1999) « Why do some countries produce so much more output per worker », in Ernesto Zedillo (ed.), The Future of glabalization : explorations in light of recent turbulence. Routledge, New York, 2008.

127- Hardin Russel, «Economic theory of the state» in Dennis c. Mueller (ed), Perspectives on public choise- a handbook. Cambridge university Press, USA, 1997, p.21.

128- Hardt Michael and Antonio Negri (2000) Empire. In Atilio A. Boron, Empire and imperialism- a critical reading. Translated by Jessica Casiro, Zed Books, New York, 2005.

129- Hayami Yujiro « Toward an East Asian model of economic development», in Yujiro Hayami and Masahiko Aoki (eds.), The institutional foundations of East Asian economic development .Palgrave Macmillan, New York, 1998 .

130- Hayami Yujiro and Masahiko Aoki (eds.), The institutional foundations of East Asian economic development .Palgrave Macmillan, New York, 1998.

131- Helpman Elhanan, The mystery of economic growth. The Blknap Press of Harvard University Press, USA ,2004 .

132- Herzog Philippe, Politique économique et planification en régime capitaliste. Editions Sociale, Paris, 1972.

133- Hicks John R. (1932), The Theory of wages. London, Macmillan. In Kurt W. Rothschild, Employment, wages and income distribution : critical essays in economics. The Taylor and Francis e-Library, 2005 .

134- Hirschman Albert O. (1968) « The political economy of import-substitution industrialization in Latin America», QJE, Vol. 82 (1), p. 1-32, in Elsa Assidon, Les théories économiques du dévloppement. Editions La Découverte et Syros, Paris, 2002.

135- Hobsbawm Eric J., Industry and empire from 1750 to the present day.Harmondsworth : Penguin, 1969, p.40. In william J. Baumol «Entrepreneurship, unproductive, and destructive » , Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5, Part 1 (Oct. 1990).

136- Huart Jean-Marc, Croissance et développement. Bréal Editions, France, 200 3.

137- Hung Ng Sik « Equity theory and the allocation of rewards between groups » European Journal of Social Psychology, Vol. 11, p. 439 (1981).

138- Hutchison Francis, in W. Gaertner and P.K . Pattanaik (eds.) , Distributive justice and inequality. Springer – Verlag Berlin Heidelberg, 1988.

139- Ikonicoff Moises « Trois mythes de l'industrialisation du tiers monde »,in Sylvie Brunel (sous la dir.), Tiers Mondes : controverses et réalités. Ed. Economica, France, 1987.

140- Jones Gareth Stedman, An end to poverty? A historical debate. Columbia University Press, New York,2004.

141- Jones Larry E., Rodolfo E. Manuelli "Neoclassical models of endogenous growth: the effects of fiscal policy , innovation and fluctuation", August 2004, In philippe Aghion and Steven Durlauf (eds), Handbook of economic growth. Elsevier, 2005.

142- Kaldor Nicholas(1956) « Alternative theories of distribution », Review of Economic Studies, 23 (2), pp. 94-100.

143- Kay Geoffrey. Development and underdevelopment : a Marxist analysis. The Macmillan Press Ltd. Hong Kong,1982.

144- kim Tai-yoo and Almas Heshmati, Economic growth: the new perspective for theory and policy. Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2014.

145- Kolm Serge-Christophe « Unequal inequality.1 », Journal of Economic Theory 12, 1976,p. 416.

146- Kolm Serge-Christophe « Equality »,ECINEQ WP 2009-119, July 2009.

147- Kurz Heinz D. and Neri Salvadori, « Theories of economic growth : old and new ». in Neri Salvadori (ed)., The theory of economic growth: a classical perspective. Edward Elgar, Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA, 2003, p.1.

148- Kuznets Simon « Economic growth and income inequality », The American Economic Review, Vol. 45, No.1. (Mar., 1955).

149- Kuznets Simon, Croissance et Structures économiques. Calmann-lévy, France, 1972.

150- Lazaric Nathalie, Les théories économiques évolutionnistes. La Découverte, Paris.

151- Lecaillon Jean Didier, Jean Marie Le Page et Christian Ottavj, Economie contemporaine. 2° édition, De Boeck University, Belgique, 2004.

152- Lenti Renata Targetti « Income distribution and the structure of the economic system », in Camilo Dagum and Michele Zenga (eds.) Income and wealth distribution, inequality and poverty. Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 1990.

153- Leseur Alexia "Les théories de la justice ", < Hal- oo 242968 >.

154- Lewis Arthur, in Angus Deaton « Understanding the mechanisms of economic development», The Journal of Economic perspectives, Vol. 24, No. 3 (Summer 2010), p.4.

155- Liang Meng, The microeconomic growth. Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2014.

156- Lindblom Lars «Anarchy, state, and property », RMM Vol. 5 , 2014, p. 1. Special Topic: Can the Social Contract Be Signed by an Invisible Hand? http://www.rmm-journal.de/

157- Lux Kenneth, in Appa Roa Korukonda and Chenehu Ramaia T. Bathala «Equity, and social justice in the new economic order: using financial information for keeping social score », Journal of Business Ethics,Vol.54, No.1(Sep., 2004),p.2.

158- Luxemburg Rosa, Introduction à l'économie politique. Traduction par J.B., Edition Antropos, Paris, 1971.

159- Madaule Stéphane, Le manuel du développement. L'Harmattan, Paris, 2012.

160- Marti Urs « Democracy in the age of global markets» in Jean –Christophe Merle (ed.) , Spheres of global justice. Vol .1 global challenges to liberal democracy. Political participation, minorities and migrations. Springer Science+ Business Media Dordrecht, 2013, pp. 65 -66.

161- Mason Andrew, Levelling the playing field: the idea of equal opportunity and its place in egalitarian thought. Oxford University Press, New York, 2006.

162- Mc Craw Thomas K ., Prophet of innovation- Joseph Schumpeter and creative destruction.The Belknap Press of Harvared University Press, Cambridge, Massachustts, and London, England, 2007.

163- Mc Dowal David, An illustrated history of Britain. Longman Group UK Limited, England, 1989.

164- Milanovic Branko, Global inequality: a new approach for the age of globalization. The Belknap Press of Harvard University Press, USA, 2016.

165- Mill John Stuart , L'utilitarisme. Traduit par Georges Tanesse, Flammarion, Paris, 1988.

166- Miller David « Distributive justice: what the people think», Ethics, Vol.102, No.3(Apr.1992), p.589.

167- Mirrlees J.A. « An exploration in the theory of optimum income taxation », The Review of Economic Studies, Vol.38, No.2, (Apr., 1971), p. 207 .

168- Mises Ludwig von, Socialism-an economic and sociological analysis. Translated by J.Kahane B.Sc., New Haven, Yale University Press, USA, 1962.

169- Mokyr Joel "The intellectual origins of modern economic growt", in Alberto Quadrio Curzio and Marco Fortis(ed),Resarch and technological innovation-the challenge for a new Europe. Physica- verlag Heidelberg, Germany, 2005.

170- Mokyr Joel "The intellectual origins of modern economic growth", The Journal of Economic History, Vol. 65, June 2005, number2, P.285.

171- Mokyr Joel, and John v.c Nyet "Distributional coalitions, the industrial revolution and the origins of economic growth of Britain", Southerm Economic Journal 2007, 74(1), 50-70.

172- Mokyr Joel, « knowledge, technology, and economic growth during the industrial revolution », in Bart von Ark, Simon K. Kuiper and Gerard H. Kuiper (eds.), Productivity, technology and economic growth. , Srpinger Science + Business Media, LLC, New York, 2000.

173- Montalieu Thierry, Economie du développement. Bréal, France, 2001.

174- Montoussé Marc, Théories économique. Bréal, France,2013.

175- Morelli Salvatore and Anthony B. Atkinson«Inequality and crises revisited», CSEF, Italy, Working Paper, No.387(January, 2015), p.2.

176- Morelli Salvatore et al. «Post-1970 trends in within-country inequality and poverty: rich and middle-income countries », in Anthory B-Atkinson and Francois Bourguignon(eds.), Handbook of Income Distribution. Vol. 2A, Elsevier, Amsterdam, 2015.

177- Mueller Dennis c. « Constitutional public choice» in in Dennis c. Mueller (ed.), Perspectives on on public choise- a handbook. Cambridge university press, USA, 1997, p. 132.

178- Nafziger E. Wayne, Economic development. Fourth edition, Cambridge University Press, New York, 2006.

179- Nelson Richard R. « Bringing institutions into evolutionary growth theory » in Valpy FitzGerald (ed.) Social institutions and economic development. Kluwer Academic Publishers, New York, 2003.

180- North Douglass C., «Institutions», The Journal of Economic Perspectives, Vol.5, No.1. (Winter, 1991), p.97.

181- North Douglass C., «The institutional foundations of East Asian development : a summary evaluation», in Yujiro Hayami and Masahiko Aoki (eds.), The institutional foundations of East Asian economic development. Palgrave Macmillan, New Yourk, 1998, p.555.

182- North Douglass C., Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge University Press, USA, 1990

183- Novales Alfonso, Esther Fernandez. Jésus Ruis, Economic growth: theory and numerical methods .Springer- Verlag Berlin Heidelberg, 2009.

184- Nozick Robert, Anarchy, state, and utopia. Blackwell Publisher Ltd., UK, 1980.

185- Nurkse Ragnar, Problems of capital in underdeveloped countries. Oxford University Press, New York, 1953, in Thierry Montalieu, Economie du developpement. Bréal, France, 2001.

186- Okun Arthur M., Equality and efficiency- the big trade off. The Brookings Institution,Washington, D.C., 2015.

187- Olson Mancur, the logic of collective action : public goods and the theory of groups. Fifth printing, Harvard University Press, USA, 1975.

188- Oosterbaan M.S., Thijs de Ruyter van Stevenink, and N. van der Windt (edited by), "The determinants of economic growth". Springer Science+ Business Media, New York, 2000.

189- Overton Mark "Re-establishing English Agricultural Revolution". Ag Hit Rev, 44, 1.

190- Paarlberg Don and Philip Paarlberg, The agricultural revolution of the 20th century. Iowa State University Press, USA, 2000.

191- Page John et al., The East Asian miracle. A World Bank Policy Research Report, World Bank, Oxford University Press, New York, 1993.

192- Parfit Derek, Reasons and persons. Oxford University Press Inc., New York, 1987.

193- Pereira Alvaro Santos, Essay on the origines of modern economic growth. Library and Archives Canada, 2003.

194- Perotti Roberto (1993) « Political equilibrium , income distribution and growth» , Review of Economic Studies , Vol. 60 (2005) pp. 755-76.

195- Pogge Thomas W. and Thomas C. Pogge "Can the capability approach be justified?", Philosophical Topics,Vol. 30? No. 2, Global Inequalities (FALL 2002), p. 177.

196- Pritchard Robert D. « Equity theory : a review and critique », Organizational Behavior and Human Performance 4, (1969), p. 178.

197- Putnam Robert H. « Making democracy work : civic traditions in modern Italy». In Paul F. Whiteley «Economic growth and social capital» , Political Studies : 2000 Vol. 48, 443- 466, Black Publishers, USA, 1993.

198- Quadrini Vincenzo and José- Victor Rios-Rull« Inequality in macroeconimics», in Anthony B. Atkinson and François Bourguignon, Handbook of income distribution. Vol. 2A, Elsevier, Amsterdam, 2015, p. 1230.

199- Rawls John, A theory of justice. The President and Fellows of Harvard College, USA, 1971.

200- Rawls John, La justice comme équité: une reformulation de théorie de la justice. Editions La Decouverte, Paris, 2003.

201- Rawls John, Théorie de la justice. Editions Points. France, 2009.

202- Rebelo Sergio, in Philippe Aghion et Peter Howitt, in Théorie de la croissance endogène. Traduit de l'anglais par Fabrice Mazrolle, Dunod, Paris, 2000.

203- Renouard Cécile «L'affaire de tous : libéralisme et théories de la justice sociale et écologique », in Floran Augagneur et Jeane Fagnani (sous la dir.), Environnement et inégalités sociales. La documentation francaise, Paris, 2015.

204- Rescher Nicholas, Distributive justice: a constructive critique of utilitarian theory of distribution. The Bobbs- Merrill company Inc.,USA,1966.

205- Richard Edwards John "Accounting on English landed estates during the agricultural revolution- A textbook perspective", The Accounting Historians Journal; Dec 2011,38,2; ProQuest Central, pg.1.

206- Rist Gilbert, Le Développement : histoire d'une croyance occidentale. 3eme édition, Science Po. Les Press, France, 2007.

207- Robinson Joan, Hérésies économiques. Editions Française , Calmaan- lévy, 1972. In Janine Brémond, Keynes et les keynésiens aujourd'hui- des solutions pour sortir de la crise ? 3e édition, Hatier, Paris, 1987

208- Rodrik Dani «Rethinking growth strategies », in Anthony B. Atkinson et al., Wider perspectives on global development. Plagrave Macmillan, New York,2005,p.203.

209- Roemer John E., Equality of opportunity. Harvad University Press, USA,1998.

210- Romer Paul M. "Why, indeed, in America? Theory, history, and the origins of modern economic growth", The American Economic Review, May1996, 86,2, pro Quest.

211- Romer Paul R. "The origins of endogenous growth", Journal of Economic Perspectives, Vol 8, N°.1, (winter 1994).

212- Rosanvallon Pierre, Le liberalisme économique- histoire de l'idéé de marché. Editions du seuil, Paris, 1989,

213- Rostow W.W., Les cinq étapes de la croissance économique. traduit de l'american par M.J du Rouret, Seuil, France, 1963.

214- Rothschild Kurt W., Employment, wages and income distribution : critical essays in economics. The Taylor and Francis e-Library, 2005.

215- Rousseau Jean- Jacques, Discourse on inequality. In G.A . Cohen, Self-ownership, freedom, and equality. Cambridge University Press, England,1995.

216- Rousselet Micheline, Les Tiers-mondes.Le Monde-Editions , France, 1994.

217- Sabillon Carlos, On the causes of economic growth. Algora Publishing , New York, 2008.

218- Sachs Wolfgang et Gustavo Esteva ,Des ruines du développement. Traduit de l'allemand par Valentin Duranthan et de l'espagnol par Christine Balta, Les éditions Ecosociété Montréal, 1996, Les Editions El-Hikma, Alger.

219- Salles Pierre, Problèmes économiques généraux, Tome 2,Bordas,6 éme édition , Paris,1986.

220- Sauvy Alfred, « Trois mondes, une planéte », in Sylvie Brunel (sous la dir) , Tiers-monde- controverses et réalité, Ed. Ecomomia, France, 1987.

221- Schumpeter J.A., in Philippe Aghion et Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène. Traduit de l'anglais par Fabrice Mazrolle, Dunod, Paris, 2000.

222- Schumpeter Joseph A., Histoire de l'analyse économique. Traduit de l'anglais sous la direction de jean-claude Casanova, Tome1, Editions Gallimard , France, 1983.

223- Schumpeter Joseph A., The theory of economic development. Kluwer Academic Publishers, New York, 2003.

224- Scott Bruce, R., Capitalism-its origins and evolution as a system of governance. Springer, New York, 2011.

225- Sen Amarty, Development as freedom. Alfred A. Knopf, Inc., New York, 1999.

226- Sen Amartya "Equality of what ?", The Tanner Lecture on Human Values, Stanford University, May 22, 1979.

227- Sen Amartya, Inequality Reexamined. Oxford University press Inc., New York, 1992

228- Sen Amartya, L'idée de justice. Flammarion, France, 2010.

229- Slesnic D .T. « Consumption, needs and inequality », 1994.Int. Econ.Rev.35, 677-703, in Salvatore Morelli et al. «Post-1970 trends in within-country inequality and poverty: rich and middle-income countries », in Anthory B-Atkinson and Francois Bourguignon(eds.), Handbook of Income Distribution. Vol. 2A, Elsevier, Amsterdam, 2015.

230- Smith Adam, The theory of moral sentiments. Printed for A. Millar, in the Strand ; and A.Kincaid and J.Bell in Edinburgh.MDCCLIX ; London, 1759.

231- Sobel Russel S. « Welfare economics and public finance », in Jurgen G. Backhaus and Richard E. Wagner (eds.), Handbook of public finance. Kluwer Academic Publishers, Boston, 2004.

232- Spencer Herbert, in Nathalie Lazaric, Les théories économiques évolutionnistes. La Découverte, Paris, 2010.

233- Spitz Jean- Fabien, Pourquoi lutter contre les inégalités ?Bayard Editions, France, 2009.

234- Srinivasan T.N. « Introduction to part 3 » in Hollis Chenery and T.N. Srinivasan (eds.), Handbook of Development Economics. Vol.1, Elsevier Science Publishers B.V, 1988.

235- Steuart Sir James (1767), An inquiry into the principles of political economy, being an essay on the science of domestic policy in free nations. In Michael Perelman, The invention of capitalism : classical political economy and secret history of primitive accumulation. Duke University Press, London.

236- Stewart Frances «Horizontal inequalities : neglected dimension of development», in Anthony B. Atkinson et al. , Wider perspectives on global development. Palgrave Macmillan, New York, 2005, pp. 103- 104.

237- Stiger Thomas, Transitional dynamics and economic growth in developing contries. Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York, 2000.

238- Stiglitz Joseph E. , Le prix de l' inégalité. Traduit par Françoise et Paul Chemla, Les lien qui libérent, France, 2012.

239- Stiglitz Joseph E., Le prix de l'inégalité. Atelier graphique Actes Sud et Les Liens qui Libérent, 2012.

240- Stiglitz Joseph E., Le triomphe de la cupidité. Traduit de l'americain par Paul Chemla, les liens qui liberent, 2010.

241- Sundrum R.M., Income distribution in less Developed Countries. The Taylor and Francis e- Library, 2004.

242- Sutcliffe B (1972) "Imperialism and industrialization in the third world", in Anthony Brewer, Marxist theories of imperialism: a critical survey. 2 nd. Ed., Routledge, New York, 1990.

243- Sweeney Paul D. « Distributive justice and pay satisfaction : a field test of an equity theory prediction », Journal of Business and Psychology, Vol. 4, No. 3, Spring 1990.

244-

Szostak Rick, The causes of economic growth- interdisciplinary perspectives. Springer- Verlag Berlin Heidelberg, 2009.

245- Todaro Michalel P., Economic development in the Third World. Longman Inc., New York, 1977.

246- Tullok Gordon, Economics of income redistridution. Springer Science + Business Media, B.V., USA, 1983.

247- Veblen Thorstein Bunde « Why is economics not an evolutionary Science ? », in Nathalie Lazaric, Les théories économiques évolutionnistes. La Découverte, Paris, 2010.

248- Veenhoven Ruut « Return of inequality in modern society?: test by dispersion of life-satisfaction across time and nations», Journal of Happiness Studies(2005) 6, p. 458.

249- Voigtlander Nico, Hans- Joachim Voth "Why England? Demographic factors, structural change and physical accumulation during the Industrial Revolution", J. Econ. Growth (2006) 11: 319-361, Springer Science + Business Media, LLC 2006.

250- Walzer Michael, Spheres of justice: a defense of pluralism and equality. Basic Books, Inc., USA, 1983.

251- Weber Max, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme. Pocket, Paris, 2007.

252- Young Allyn, "Increasing returns and economic progress", The Economic Journal, Vol.38(1928), pp. 527-42.

253- Zhang Baohui (2008) «Improving democratic governance in East Asia», Asian Journal of Political Science, p.134.